

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٦٢)

ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن

(دراسة ميدانية)

الدكتور سمير العبدلي

ثقافة الديمقراطية
في الحياة السياسية لقبائل اليمن
(دراسة ميدانية)



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (٦٣)

ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن

(دراسة ميدانية)

الدكتور سمير العبدلي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

العبدلي، سمير

ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية) / سمير العبدلي.

٣٠٣ ص. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٦٢)

بيليوغرافية: ص ٢٨١-٢٩٥.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-126-9

١. الديمقراطية ـ اليمن. ٢. القبائل ـ اليمن. ٣. المشاركة السياسية ـ اليمن.
أ. العنوان. ب. السلسلة.

321.809533

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧

بِسمِ الله الرحَّمَنِ الرّحَيمِ

﴿وجعلناكم شعوبا وقبآئل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾

صدق الله العظيم

القرآن الكريم، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

الإهـــداء

إلى فؤاد القلب والروح والعقل..

إلى ولديَّ ماجد وأحمد.

إلى جيل المستقبل، أتمنى أن تحيوا في زمن جميل.

وفي ظلال وطن يسوده الأمن والتسامح والمساواة والعدل والديمقراطية.

شكـــر وتقديـــر

في البدء أود أن اتقدم بالشكر لكوكبة من الأساتذة الأجلاء الذين كرموني بالإشراف على رسالتي ولم يبخلوا بعلمهم ونصائحهم لانجاز هذا البحث العلمي، وأخص منهم أ. د. كمال المنوفي عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أ. د. محمد صفي الدين خربوش وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. وكذلك الأساتذة: أ. د. عبد العزيز المقالح، أ. د. عبد الهادي الهمداني، أ. جعفر باصالح نائب رئيس مجلس النواب اليمني، والوالد الفاضل المستشار حسين الحبيشي المستشار القانوني، وذلك للدعم المعنوي والعلمي الذي أحاطوني به.

وأتوجه بالشكر والتقدير الخاص للأخ العقيد الركن أحمد علي عبد الله صالح قائد الحرس الجمهوري، أركان حرب الوحدات الخاصة لجزيل دعمه لاستكمال الدراسة بالمستوى العلمي المطلوب.

ولا يفوتني شكر زملائي الذين سهلوا كثيراً من الصعوبات التي اعترضت طريق التطبيق الميداني للاستمارات، والحصول على المراجع وأخص منهم: طارق الرضى، عبد الرقيب منصور، محمد الشرفي، أحمد ياسين السليماني، عصام الرضى، عبد السلام الضلعي، والشاعر حسين الجيلاني في محافظة حضرموت. والسادة الأفاضل أعضاء لجنة تحكيم استمارة الاستبيان الذين اقتطعوا جزءاً من وقتهم الثمين للقيام بصياغة المقترحات العلمية.

المحتويـــــــات

القسم الثاني
نتائج الدراسة الميدانية

قائمـــة الجـــداول

خلاصــــة تنفيذيــــة

تمثل الثقافة السياسية في العصر الراهن أحد أهم المداخل في علم الاجتماع السياسي وبخاصة لدى باحثي العلوم السياسية لدراسة ثقافة الشعوب سواء المتقدمة أو النامية، وذلك بهدف التعرف والتعمق في درجة الوعي والتقدّم الذي تتمتع به أو لوضع الحلول الكفيلة بتطوير وتنمية تلك الثقافة نحو منحى أكثر ديمقراطية وحداثة. إن دراسة مكونات الثقافة السياسية لدى هذه الشعوب وطبيعة عمل وآليات النظام السياسي لديها من خلال مدخلات ومخرجات العملية السياسية تهدف إلى الإطلاع على مستوى تقدّم تلك الثقافة السياسية التي وصلت إليها هذه الشعوب وإلى قياس مستوى الوعي الديمقراطي الذي تتمتع به سلوكاً وممارسة.

ويشير العديد من الأدبيات في العلوم السياسية إلى أن الثقافة السياسية، وعلى وجه الخصوص منها الثقافة الديمقراطية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وتعتبر بمثابة ثقافة فرعية تشكل نسقاً من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية التي على أساسها يمكن تفسير كيفية تشكيل وطبيعة عمل المؤسسات السياسية في الدولة، فضلاً عن احتمالات استقرارها أو تغيرها.

لذا حاولت الدراسة التعمق في الثقافة السياسية للمجتمع اليمني، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالثقافة القبلية ولا سيّما في الجانب الديمقراطي منها، حيث إن الديمقراطية هي نهج حديث نسبياً يمرّ به المجتمع اليمني منذ تحقيق الوحدة في أيار/ مايو ١٩٩٠، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع اليمني في معظم تكويناته يتشكل من عدد من القبائل القوية التي تطبع الكثير من ثقافتها وتأثيراتها وسلوكياتها وملامحها وعاداتها وتقاليدها على توجهات ومخرجات الثقافة السياسية للمجتمع اليمني وعلى طبيعة التزاماتها نحو السلطة والنظام السياسي وبالتالي، فإن الثقافة السياسية في هذا الجانب تمثل سيكولوجية الأمة في ما يتعلق بالشأن السياسي.

وتتمثل أهمية دراسة الثقافة السياسية للقبائل اليمنية في أن اليمن انتقلت فجأة منذ فجر الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٠ مع تحقيق الوحدة اليمنية ونشوء دولة جديدة هي الجمهورية اليمنية من رحم دولتين شطريتين هما الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى دولة موحّدة، ومن مرحلة الشرعية الثورية والشمولية التي سادت عقوداً طويلة سابقة أثناء التشطير ونتج منها ألوان متعددة من الاغتراب السياسي لدى المواطنين في شطري اليمن، إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الشرعية الدستورية والتي تمثلت أولى ملامحها بدءاً من إقامة الوحدة اليمنية واندماج شطري اليمن في كيان دولي واحد، وإقرار الديمقراطية الليبرالية، بالرغم من عدم وجود تراث ديمقراطي تراكمي، وهيمنة ثقافة العصبية القبلية، وارتفاع نسبة الأمية والفقر.

غير أن خوض تجربة الديمقراطية في بداية التسعينيات قد أبرز واقعاً ديمقراطياً هاماً ومتناقضاً في آن واحد، فمع الخوض في إجراءات عديدة ديمقراطية بدءاً من إجراء انتخابات برلمانية في دورتين في نيسان/ أبريل عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، وإجراء انتخابات رئاسية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٩، وانتخابات مجالس محلية في شباط/ فبراير ٢٠٠٠، وانتخابات محلية ورئاسية عام ٢٠٠٦، وإقرار منظومة قوانين ديمقراطية متطورة، ووجود مساحات من الحرية سمحت بقيام التعددية السياسية، فإن صراعاً عسكرياً قد نشب خلال تطبيق التجربة الديمقراطية عام ١٩٩٤ بين أطراف النخبة السياسية والعسكرية الحاكمة كاد أن يطيح بالديمقراطية والوحدة اليمنية معاً، صراع بين نخب مأزومة لم تحتكم إلى آليات الديمقراطية وصناديق الانتخابات، وإنما احتكمت إلى آليات عسكرية في الحسم، كما امتدت مساحة العنف المسلح بين المتنافسين وبخاصة أثناء إجراء الانتخابات النيابية أو الانتخابات المحلية عام ٢٠٠١. من هنا كان من الأهمية بمكان دراسة الثقافة السياسية للمجتمع اليمني بتنوعاته القبلية المختلفة والذي يتكون من مجموعة من القبائل التي تشكل صلب المجتمع اليمني وتمده بثقافتها.

وعليه، فإن دراسة الثقافة السياسية للقبيلة في اليمن تعتبر هي المفتاح الذي نستطيع من خلاله أن نتعرف على واقع الديمقراطية ومستقبلها واحتمالات استمرارها واستقرارها من عدمه.

«وفي هذا الجانب نجد أن دراسة الثقافة السياسية في أي مجتمع أمر مهم ومطلوب من حيثُ إنَّها توفر أحد المفاتيح أو المداخل لفهم وتفسير كيف تتشكل وتعمل مختلف المؤسسات السياسية، ودراستها تصبح أكثر أهمية وإلحاحاً في مراحل التحولات

الكبرى، فقد تكون الثقافة عاملاً مساعداً على إنجاز هذه التحولات أو معوقاً لها»[1].

ولقد حاولت الدراسة كونها أول دراسة علمية ميدانية صريحة تعنى بالثقافة السياسية للمجتمع اليمني أن تتناول العديد من القضايا بحسب أهميتها على النحو التالي:

١ ـ تنبع أهمية دراسة الثقافة السياسية للقبائل في اليمن من أن القبيلة تشكل عصب المجتمع وتعتبر المؤسسة الجنينية التي تتشكل فيها ثقافة المجتمع اليمني، وهي من الأهمية بحيث تمكننا من التعرف إلى الاتجاهات والقيم والمعتقدات، الثابت والمتغير منها، وتأثير هذه الثقافة في مستقبل الديمقراطية واستقرارها في اليمن.

٢ ـ إن الدراسة تعد إسهاماً للتعرف إلى محتوى التوجهات النظرية والمنهجية للثقافة السياسية الديمقراطية لبنية من أهم بنى المجتمع اليمني ألا وهي بنية القبائل.

٣ ـ إن تنوع القبائل داخل الوطن اليمني وفقاً للعصبية القبلية (النسب) أو المذهبية أو الجهوية وتعرض بعضها للغزو أو للهجرات الخارجية وأخرى للانغلاق خلق تنوعاً في ثقافتها السياسية وبخاصة أن عدد القبائل في اليمن يقدر بحوالى ٢٠٠ قبيلة منها ١٤١ قبيلة تعيش في المناطق الجبلية، و٢٧ قبيلة تعيش في ساحل تهامة، و٢٥ قبيلة موزعة في المناطق الجنوبية والشرقية للبلاد[2].

٤ ـ كما تنبع أهمية الدراسة من خلال التأثير الكبير الذي يمارسه مشايخ وقادة القبائل أو من يسمّون بـ «المؤسسة القبلية» الذين عملوا على أدلجة القبيلة وفق رؤاهم ومصالحهم، ما ساعدهم على فرض تأثيرهم وسطوتهم على متخذي القرار السياسي، وعلى النظام نفسه، حتّى أصبح لهم نفوذ متعاظم في مؤسسات الدولة المختلفة.

٥ ـ إن دراسة الثقافة السياسية للقبائل سوف توضح لنا شكل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع اليمني. هل تبدو تلك الثقافة ديمقراطية؟ هل تحمل بذور وإمكانية الثقافة الديمقراطية؟ وماذا عن كيفية تعظيم هذه الإمكانيات حتّى تغدو الثقافة السياسية اليمنية أكثر ديمقراطية؟

---

(١) انظر: كمال المنوفي، «الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير،» ورقة قدمت إلى: **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٣**، تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق إبراهيم (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة)، ١٩٩٤)، ص ١٣.

(٢) أوليج جيراسيموف، «القبيلة في اليمن،» ترجمة محمد سعيد عبده، **قضايا العصر** (نيسان/أبريل ١٩٨٩)، ص ١٣٠.

وحقيقة الأمر أن إشكاليات الدراسة تكمن في أن المجتمع اليمني مجتمع تقليدي قبلي ذو نزعة دينية عالية، يعاني من صعوبات وتحديات تنموية على مختلف الأصعدة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مجتمع يحاول الانتقال من مرحلة الماضي الشمولي بسلبياته التي سادت خلال العقود الماضية، إلى مرحلة المستقبل الديمقراطي بما يحمله من طموحات في الحرية والمساواة والمشاركة والتقدّم والرفاهية، على الرغم من أن محتوى ثقافته السياسية التي يتمتع بها كمعظم المجتمعات العربية تندرج تحت مفهوم الثقافة البطريركية (شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي الأبوي). إن مرور أكثر من عقد ونصف العقد على تحقيق وحدته الاندماجية في أيار/مايو ١٩٩٠ وتحوله صوب النهج الديمقراطي والذي أثمر صدور العديد من القوانين والإجراءات المدعمة للديمقراطية، لم يمنع حدوث صراع سياسي وعسكري في تلك الفترة. وبما أن الثقافة السياسية للمجتمع اليمني هي التي استوعبت هذا التحول الكبير الذي أقدمت عليه النخبة السياسية الحاكمة، فإن الخوف أن يكون تقبل البعض من المجتمع بقيمه التقليدية لتلك التحولات قبولاً شكلياً ما يلبث أن ينقلب على عاقبيه، لذلك كانت دراسة الثقافة السياسية للمجتمع اليمني وفي القلب منه ثقافة القبيلة التي يشكل مجموع أفرادها بنية عريضة من بنى المجتمع والتي تمثل أحد المداخل الذي نستطيع من خلاله أن نتعرف عن قرب إلى طبيعة هذه الثقافة الثابت والمتغير فيها، وحقيقة ما طرأ عليها وبخاصة في ضوء التحولات العالمية عندما حقق وحدته وأقر الأخذ بالنهج الديمقراطي الليبرالي في أيار/مايو ١٩٩٠ وما صاحب تجربته من نجاحات وإخفاقات. من هنا كان الحرص على معرفة ما هي طبيعة الثقافة السياسية الديمقراطية لدى أهم بنية من بنى المجتمع اليمني ألا وهي القبيلة وما تشكله من ثقل وما طرأ عليها من متغيرات، وبما يمكننا من التنبؤ بمستقبل تطور الديمقراطية ورسوخها واستقرارها في الجمهورية اليمنية.

تهدف الدراسة إلى:

١ ـ الكشف عن طبيعة ومستوى المعرفة السياسية لدى أفراد القبائل اليمنية، وما إذا كانت ثمة متغيرات تؤثر في هذه الثقافة كالعمر ومستوى التعليم والبيئة الجغرافية والنوع.

٢ ـ كما تهدف إلى معرفة اتجاهات الثقافة السياسية ودرجة التسامح التي يتمتع بها أفراد القبائل تجاه الآخر السياسي والمذهبي والحضاري،

ـ وتجاه أنفسهم كفاعل سياسي،

ـ وتجاه النظام السياسي ومدى شعورهم بتأثيرهم في مدخلات ومخرجات العملية السياسية،

ـ ومدى إيمانهم بقيم الديمقراطية،

ـ ودرجة تمسكهم بالهوية القبلية التي تعتمد على العصبيات الضيقة، في مقابل الهوية الكلية والأشمل والمتمثلة في الهوية الوطنية للدولة اليمنية وما تحويه من منظومة قيم متكاملة من الحقوق والواجبات، وبخاصة أن من تسكنه العصبية لا ينزع إلى التغيير، تغيير الواقع الراهن خوفاً من أن يؤدي التغيير إلى إضعاف جماعته وخصوصيتها، وعبرها إضعافه. من هنا، فهو محافظ رافض كلّ تغيير، متهم من يقوم به بشتى التهم ما لم يكن التغيير في اتجاه تعزيز الخصوصية الفئوية وعصبيتها[٣].

٣ ـ وأخيراً قياس درجة الفاعلية والحرية والمشاركة السياسية والمساواة التي يؤمن بها المواطنون بعد التجربة الديمقراطية التي دخلت الجمهورية اليمنية عقدها الثاني بها، ومدى تأثير ذلك كلّه في مستقبل الديمقراطية واستقرارها في اليمن.

النتائـج

لقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج وبخاصة أن كثيراً من القضايا المتعلّقة بالشأن اليمني فرضت نفسها بإلحاح في هذا البحث لأهميتها، وتطلب الأمر جهداً لمعالجتها علمياً، وكان من الصعب أن نغفلها، لأنها تشكل محوراً رئيساً في تأصيل الثقافة السياسية اليمنية. وانطلاقاً من هذه الرؤية، سعت الدراسة إلى تأسيس بداياتها والبحث في تحولاتها المستقبلية. وقد حاولت الدراسة أن تقترب من جوهر هذه الثقافة السياسية في أبعادها الديمقراطية، ودراسة مدى تطورها لدى القبائل اليمنية وفقاً لمتغيرات الوحدة والديمقراطية والتي تمثل أحد المرتكزات نحو آفاق المستقبل الذي أعاقته الثقافة التقليدية المستندة إلى منطق العصبية القبلية أحياناً، والمتقوية شوْكتَهَا بالأنظمة الشمولية بإيجابياتها وسلبياتها، تلك الثقافة التقليدية المقيدة لحركة المجتمع وتطوره التاريخي منذُ انطلاقة ثورة السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، والرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، وحتّى تحقيق الوحدة اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠. ولازالت تلك النزعة القبلية تحاول فرض قيمها التقليدية واستمرار ممارساتها السلبية المتمثلة في الثأر، حمل السلاح، الحروب القبلية، الاختطافات، التقطع، العصبية القبلية، ضعف الانتماء الوطني مقابل قوة الانتماء

(٣) عبد العزيز قباني، **العصبية بنية المجتمع العربي: عبثاً تبحث المرأة العربية عن حريتها في مجتمع غير حر بقيمه** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٧)، ص ٨١.

القبلي بالرغم من المتغيرات المحلية والدولية المحيطة بها، وما فرضته من آليات جديدة أتت بها العولمة في بعض جوانبها الإيجابية من قيم ديمقراطية وإنسانية ومدنية في هذا العصر، إضافة إلى سعيها إلى تآكل شرعية الدولة القومية وثقافتها لمصلحتها.

ونظراً لتناول هذا الموضوع الشائك الذي يحلل الثقافة السياسية للمجتمع القبلي في اليمن للمرة الأولى، في إطار دراسة ميدانية تستند في نتائجها إلى أفراد المجتمع، وانعكاسات الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي، فقد حاولنا استقراء هذه الملامح من خلال تحليل المخرجات المتعلّقة بالشأن السياسي للعينة محل الدراسة، وقمنا بدراستها وفقاً للمتغيرات الأساسية واعتماداً على قياس عدد من الفروض في محاولة لاختبار صحتها بطريقة علمية ومنهجية من خلال الاستدلال بما حوته استمارات الاستبيان، مؤكّدة أو نافية لصحة تلك الفروض التي نعرضها على النحو الآتي:

في ما يتعلق **بالفرض الأول**: «هناك علاقة عكسية بين العمر واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت الدراسة خطأ الفرض، حيث اتضح أن فئة كبار السن هم أكثر إيماناً بثقافة سياسية ديمقراطية، حيث بلغت النسبة لديهم ٦٤,٣٢ في المئة مقابل نسبة بلغت ٦٢,٦٦ في المئة لصغار السن، مع التأكيد أن كبار السن في العينة محل الدراسة لم تتجاوز أعمار الغالبية منهم السن (من ٢٥ إلى ٤٥ سنة)، وهي سنّ الشباب والنضج السياسي الحقيقي، كما إنهم يعتبرون من الجيل الذي واكب مرحلة الوحدة والديمقراطية، وبالتالي يدخلون ضمن جيل الشباب الذي يعلق عليه أمل اليمن في مستقبل ديمقراطي أفضل.

وفي ما يتعلق **بالفرض الثاني**: «هناك علاقة إيجابية بين مستوى تعليم أفراد القبائل واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت النتائج صحة الفرض، بأن الأعلى مستوى تعليماً هم الأكثر ميلاً لتبني ثقافة سياسية ديمقراطية، بالرغم من تقارب المستوى بينهم وبين عينة المستوى الأدنى تعليماً، فقد بلغت نسبة الذين يتبنون ثقافة سياسية ديمقراطية ٦٣,٧٢ في المئة مقابل ٦١,٢٨ في المئة للأقل تعليماً، وقد ساعدهم مستواهم التعليمي المرتفع في الاطلاع على المعلومات وتعدد مصادرها، واعتمادهم أكثر على المنهج العلمي في تفسير الأمور السياسية والعامة. إلا أن الثقافة السياسية لدى المجتمع اليمني تعتبر بشكل عام مرتفعة نظراً لتجمعهم اليومي الدائم في شبه برلمانات صغيرة الحجم في جلسات «القات» تلك التي يتم فيها عرض الآراء السياسية بقدر من الحرية ما أسهم في خلق

ثقافة سياسية ديمقراطية ضيقت الهوة بين المتعلمين وغير المتعلمين، غير أن تلك الثقافة الديمقراطية هي ثقافة نظرية (صوتية) تفتقد إلى تأطيرها وتفعيل سلوكها المنظم وانضوائها في إطار مؤسسات سياسية حديثة ممثلة في الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحديث.

في ما يتعلق **بالفرض الثالث**: «هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح على ثقافات مختلفة واعتناق ثقافة سياسية أكثر ديمقراطية».

أثبتت تلك الفرضية خطأها، على الأقل بالنسبة إلى منطقة حضرموت الساحلية، فبالرغم من الانفتاح الثقافي الدائم عبر الهجرات لمجتمعات ودول عديدة أو من خلال التواصل والاحتكاك مع ثقافة المستعمر البريطاني قرابة قرن ونصف القرن في الشطر الجنوبي من اليمن، وأيضاً وصول المجتمع الحضرمي إلى درجة من التحضر المدني بعيداً عن التأثيرات القبلية، فإن تلك النتيجة تعود في مجملها بالنسبة الى مجتمع حضرموت إلى قلة الاهتمام بالسياسة فكراً وممارسة، وتوجه أبناء تلك المنطقة نحو التجارة على مدى التاريخ. كما أسهم انغماسهم في التثقيف الديني في جنوب شرق آسيا والجزيرة العربية ووسط أفريقيا في إبعادهم عن هموم السياسة، إضافة إلى الخوف من المجاهرة بمواقفهم السياسية تجنباً لإلصاق تهمة الانفصال (الجاهزة) بهم نظراً لأن أهم رموزهم الذين شاركوا في صنع الوحدة اليمنية في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ هم أنفسهم الذين أعلنوا الانفصال في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٤.

وفي الوقت الذي أكدت الدراسة أن القبائل التي تسكن الجبال والتي هي أكثر انعزالاً في ما مضى مثل (قبائل حاشد وبكيل) هي أكثر قناعة بقيم الثقافة السياسية الديمقراطية، إلا أن هذه القبائل تشكل حالة خاصة في مستوى ثقافتها السياسية نظراً لكونها أحد الروافع الأساسية لحماية الأنظمة المتوالية في اليمن في نظر تلك الأنظمة. وتمثل التعبئة السياسية بالنسبة إلى هذه القبائل نظراً لقربهم من السلطة أحد أهم مصادر ثقافتهم السياسية، مع عدم إغفال أن المتغيرات المجتمعية التي ظهرت في السنوات الأخيرة والمتمثلة بمتغير انتشار التعليم، ومتغير الديمقراطية، ومتغير التطور الإعلامي المرئي المخترق للحدود العربية والدولية عبر القنوات الفضائية، وثورة المعلومات، أسهمت في خلق حالة عامة لديهم ولدى كلّ أبناء اليمن لاستيعاب مفاهيم وقيم حديثة أسهمت في تغيير ملموس في ثقافتهم السياسية، وفي تحولهم نحو الإيمان بقيم تتناقض مع قيم المؤسسة القبلية المهيمنة على مناطقهم.

في ما يتعلق **بالفرض الرابع**: «هناك علاقة إيجابية بين المشاركة السياسية لأفراد القبائل واعتناقهم لثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت النتائج صحة هذه الفرضية، وبخاصة بالنسبة إلى قبائل عمران حيث يتضح أنّها أكثر فاعلية ومشاركة سياسية في الانتخابات وامتلاكاً للبطاقات الانتخابية، وأكثر اهتماماً بالقضايا السياسية، والتعبير عن آرائها، وذلك بنسبة ٦٠,٧٨ في المئة مقابل نسبة لحضرموت بلغت ٥١,٣٥ في المئة، كما حظيت عينة عمران في النتيجة النهائية بمستوى ثقافة سياسية ديمقراطية بلغت نسبتها ٦٦,٦٠ في المئة بينما حازت حضرموت على نسبة أقل في مجموع ثقافتها السياسية الديمقراطية بلغت ٥٩,٩١ في المئة. وبالرغم من إيجابية المشاركة السياسية التي تبدو عليها عينة الدراسة، فإن الثقافة السياسية اليمنية تسمى بـ «الثقافة المطموحة» حيث الآمال تتجاوز الواقع، فالشعب مشارك في العملية السياسية الديمقراطية لكنه في الممارسة يتصرف بطريقة رعوية محدودة.

و في ما يتعلق **بالفرض الخامس**: «هناك علاقة سلبية بين التمسك بالهوية القبلية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت نتائج الدراسة خطأ تلك الفرضية، حيث وجد ازدواجية واضحة في الانتماء وخصوصاً لدى عينة عمران، فالعينة ترتفع لديها درجة الإيمان بالانتماء إلى الهوية القبلية إلى نسبة بلغت ٥٤,٠ في المئة وفي الوقت نفسه ترتفع درجة الانتماء والشعور والاعتزاز بالهوية اليمنية إلى نسبة بلغت ٦١,٧٦ في المئة.

وتبلغ درجة الانتماء إلى الهوية القبلية لدى عينة حضرموت نسبة ٤٤,٠ في المئة، وفي الوقت نفسه تنخفض لديها درجة الانتماء إلى الهوية اليمنية إلى نسبة بلغت ٥٥,٩٢ في المئة.

وإذا كانت هذه النسب تدعو إلى الارتياح لتراجع وتفكك الانتماءات القبلية وضعفها لدي عينتي الدراسة، إلا أنّها تدق ناقوس الخطر للدرجات المنخفضة التي ظهر عليها مستوى الانتماء والشعور بالهوية الوطنية اليمنية، وهو ما يتطلب معالجة جادة وتدخل من قبل الدولة لإنهاء سياسة التمييز، وخلق انتماءات وروابط قوية مع مواطنيها وتعزيز الشعور والانتماء الوطني من خلال تقديم الدعم اللازم لكافة المشاريع التنموية ذات الصبغة الوطنية التي تربط أوصال الجسد اليمني الواحد برابطة المواطنة المتساوية، وفق منظومة الحقوق والواجبات، وتهيئة الأجواء والساحة للمشاركة السياسية وحرية التعبير، ونشر وتعزيز قيم وتوجهات الثقافة السياسية الديمقراطية بين المواطنين.

في ما يتعلق **بالفرض السادس**: «هناك علاقة إيجابية بين زيادة عدد الأحزاب السياسية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت النتائج خطأ هذا الفرض، حيث أفصحت النتائج عن ضعف إقبال مجتمع البحث وعدم ثقته في مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية بالرغم من كثافتها والتي قاربت ٤٥ حزباً وتنظيماً سياسياً منها ٢١ حزباً حصل على شهادات تسجيل من لجنة الأحزاب منذ تحقيق الوحدة وإقرار الديمقراطية. وقد جاء ترتيب الأحزاب والتنظيمات السياسية ودرجة الاهتمام بها والتفاعل معها في أكثر من سؤال في مؤخرة اهتمامات المواطنين، بل وتفضيلهم العمل من خلال مؤسسات تقليدية مثل القبيلة والعشيرة لما تقدّمه لهم من حماية وترابط، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل: العامل **الأول** نفسي قابع في الثقافة السياسية للمجتمع اليمني منذ عهود الشمولية والمستند إلى ثقافة **من تحزب خان** في المناطق الشمالية، وثقافة الانتقام والتصفيات الدموية الحزبية في المناطق الجنوبية، ولم تستطع الدولة أو الأحزاب والتنظيمات السياسية منذ إقرار الديمقراطية قرابة عقد ونيف تقريباً أن تمحو تلك الصورة من ثقافة المجتمع، بل كرست الأحزاب القائمة على الصورة المرسومة لها من خلال:

- ضعف أداء الأحزاب ونشاطها في أوساط المواطنين.

- شخصنة العمل الحزبي في تلك الأحزاب وافتقادها للبرامج.

- غياب الرؤية والطموح الفعلي عن المنافسة الديمقراطية السلمية لتداول السلطة، والاكتفاء بشرف المشاركة، واستسلامها إلى المساحة التي وضعتها أحزاب السلطة لها.

- موسمية العمل الحزبي وبخاصة قرب فترة إجراء الانتخابات.

- غياب الشفافية في عمل كلّ من أحزاب السلطة والمعارضة.

- عدم وجود مساحة في الخطاب السياسي للأحزاب اليمنية يدعو إلى التسامح والقبول بالرأي الآخر، بل يتمحور معظم خطاباتها حول الأنا ونفي الرأي الآخر.

- تشابه أو تطابق برامج أغلب الأحزاب.

- ضعف اختيار الأحزاب لمرشحيها للانتخابات وتفضيل الوجاهة على الكفاءة.

- غياب الديمقراطية الداخلية وتداول المناصب داخل تلك الأحزاب.

- إصرار تلك الأحزاب على التمسك بالخطابات الحماسية الماضوية والسلفية التي لا تتناسب مع طبيعة المرحلة والمتغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة.

- ضعف التمويل الرسمي والشعبي للأحزاب.

ـ خوف الأحزاب وعدم مبادرتها لتغيير الواقع والقيم الاجتماعية المعيقة لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

ـ وأخيراً غياب الرؤية الاستراتيجية لمعالجة قضايا التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل هماً وطنياً ملحاً لدى الكثير من الأحزاب.

هذا وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات:

إن مسار التاريخ والأمم الحية يتوجه بشكل دائم نحو تطوير مجتمعاتها وثقافتها سواء ثقافتها العامة أو ثقافتها السياسية من خلال انتشار وقبول الخيار الديمقراطي الذي يتوافق مع رغبات المواطنين وتطلعاتهم في الحرية والمساواة والمشاركة. ومن منطلق الحرص الوطني على ترسخ وازدهار الثقافة السياسية الديمقراطية وتجربتها الحية في اليمن ونجاحها، وفي إطار الاستنتاجات العلمية للدراسة واستخلاصاتها، فإن الأمر يتطلب قيام الدولة والمجتمع في إطار الشراكة ببعض المعالجات الضرورية لمشكلات المجتمع التي تنمي وتعزز من ثقافته السياسية الديمقراطية على النحو الآتي:

١ ـ ضرورة قيام مؤسسات الدولة الرسمية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بوضع برامج هادفة إلى التنمية السياسية وإعادة التأهيل السياسي للمجتمع من أجل نشر وتعميق توجهات وقيم ثقافة سياسية ديمقراطية تدعو إلى التسامح والفاعلية والمشاركة من خلال المؤسسات الآتية:

أ ـ مؤسسة التعليم

ضرورة أن تعمل الدولة على أن تحتوي مناهج التعليم قيم الثقافة السياسية الديمقراطية، وبخاصة تلك المتعلّقة بالنشء والشباب، وأن تقوم الدولة بإلحاق كافة مؤسسات ومناهج التعليم الدينية والحزبية بمؤسسات التعليم الرسمية وفق استراتيجية عامة للتعليم تهدف إلى النهوض بمستواه النوعي والكمي. وحسناً فعلت الدولة بدمج المعاهد العلمية التي سمح لها بالعمل في السابق لأغراض سياسية انتهت بزوال تلك الأسباب، وبخاصة أن تلك المعاهد بوعي أو من دونه تقوم بالتعبئة الدينية الخاطئة ونشر ثقافة التعصب ضدّ الرأي الآخر السياسي والمذهبي، ما يتيح إمكانية ارتدادها إلى صدر راعيها وصدور المجتمع.

ب ـ أجهزة الإعلام

يسهم الإعلام بدور جوهري في تلقين المواطنين أبجديات ثقافتهم السياسية، ما يستدعي من الدولة أن توظف تلك الآلة الإعلامية الضخمة، ليس في إطار حزبي ضيق، وإنما في إطار مصلحة وطنية عليا، والتركيز على وضع خطط لبرامج التوعية

والتثقيف السياسي الديمقراطي، مع ضرورة نشر وتأصيل قيم الحرية والديمقراطية والتسامح السياسي والديني والحضاري، وقيم التداول السلمي للسلطة، على أن تراعي تلك البرامج الإعلامية كافة مستويات المجتمع وبخاصة في ما يتعلق بالمستوى التعليمي والثقافي والعمر والنوع.

ج ـ دور العبادة (المسجد)

لدور العبادة مكانة هامة في نفوس أبناء الشعب اليمني والعربي والمسلم، فهي بيوت الله، وهي المنبر الذي انتشرت من خلاله الدعوة الإسلامية الأولى المبنية على التسامح والأخاء ونبذ التطرف والإرهاب الفكري والجسدي، وذلك في ربوع العالم، وهى المدرسة الأولى للتثقيف السياسي للمسلمين، وبالتالي على الدولة أن تضع بالاتفاق مع أهل الرأي والعلم خططاً وبرامج منهجية تفصل بين المنبر وفكر التطرف والحزبية، والعناصر غير المؤهلين من الدعاة، حتّى لا ينشأ جيل جديد يحض على التطرف ضدّ ثقافة المجتمع وضد الآخر الغربي، على أن تتضمن الخطط والبرامج إعادة تأهيل الدعاة الذين يتولون الخطب في المساجد، وضرورة وضع الدولة خططاً لحصر وتعمير المساجد ورفدها بالإمكانيات، وضبط الدعم غير الرسمي لها حتّى لا تتحول إلى أداة في إطار التنافس السياسي أو المذهبي أو الأفكار المضرة بمصالح المجتمع العليا.

د ـ مؤسسات المجتمع المدني

من الضروري أن تسعى المؤسسات الرسمية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وفي إطار الشراكة بينهما، وعلى رأسها الأحزاب والنقابات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان إلى القيام معاً بنشر قيم التسامح والتعايش مع الآخر السياسي والمذهبي والغربي من خلال وضع خطط وبرامج منهجية تثقيفية وتعليمية، والعمل على تطبيقها للقضاء على فكر التطرف الذي يمارسه البعض وكأنه من المسلمات، وبخاصة أن الديمقراطية خيار وطني لا غنى عنه ولا رجعة فيه، فهي ممارسة وتراكم فعلي قبل أن تكون ثقافة تحمل في طياتها قيم ومضامين الديمقراطية والتعددية والحرية.

٢ ـ ضرورة قيام الدولة بتبني وتعزيز قيم الانتماء الوطني وتغليبه على ما عداه من انتماءات ضيقة: قبلية، أو مذهبية، أو مناطقية، أو حزبية، واستبدال مفهوم القبيلة بمفهوم الدولة والأمة، وأن يكون من أولويات الدولة في المرحلة المقبلة تعزيز فرضية المواطنة المتساوية من خلال إلغاء مظاهر التمييز، وتنقية القوانين والأعراف التي تحض عليه.

٣ ـ من الأهمية بمكان قيام المجتمع بنخبه السياسية ومثقفيه ومواطنيه، بحسم «حالة الدولة واللا دولة» والتي تفرضها الازدواجية في التعامل مع مؤسسة القبيلة بقيمها التقليدية ومؤسسة الدولة بقيمها الحديثة، وذلك من خلال برنامج منهجي يقوم بوضع تصورات للمزج بين أفضل ما في الثقافة التقليدية وأفضل ما في قيم الحداثة التي تتوافق مع طبيعة مجتمعنا وقيمنا، لكي تتفرغ الدولة لمعالجة القضايا التنموية الملحة.

٤ ـ ضرورة تعزيز مبدأ الشفافية والصدق في التعامل مع المواطنين أثناء معالجة قضاياهم وهمومهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيثُ إنَّ درجة الثقة التي منحها المواطنون للنظام السياسي، تتطلب منه أن يكون على نفس درجة الثقة في قدرة المواطنين على تحمل أعباء الإصلاحات الضرورية والمشاركة في إيجاد الحلول شريطة سرعة العمل على تحجيم منظومة الفساد المتفشية في مفاصل الدولة والتي تعمل على تقويض أركانها.

٥ ـ ضرورة أن تؤطر الدولة علاقتها مع المشايخ ورموز المؤسسة القبلية وتعمل على فكّ الارتباط والتعامل معهم كقوى سياسية فوق المؤسسات المدنية وفوق القانون، حيث إن الدولة تستمد شرعيتها وقوتها من خلال توازن علاقاتها بمواطنيها وثقتهم بها، وليس بالاعتماد فقط على بعض الروافع التي في حال انكسار أحدها تتعرض الدولة لهزات عنيفة، وبالتالي تستطيع الدولة أن تفرض هيبتها من خلال:

أ ـ إعادة هيكلة العلاقة مع هذه القوى القبلية بتنظيم نفسها في إطار الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في إطار التنوع والتعدد واستناداً إلى مبدأ الانتخاب، مع ضرورة الالتزام باحترام القوانين المطبقة على كافة المواطنين من دون اعتبار للنفوذ والوجاهة.

ب ـ الارتباط المباشر للدولة بالمواطنين في مناطق القبائل الجبلية والصحراوية القاسية التضاريس وإمدادها بالمشروعات التنموية التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية، وربطها بجهاز الدولة ومؤسساتها بدلاً من تركها فريسة للفقر والجهل والمرض والاستغلال.

٦ ـ ضرورة تعزيز قانون السلطة المحلية بالانتخابات الشاملة لكل أعضائها ممن فيهم المحافظون، وتوفير الصلاحيات والموارد الذاتية اللازمة لقيام السلطة المحلية بالاضطلاع بدورها في رسم استراتيجياتها لخدمة المواطنين وتقديم الخدمات لهم مباشرة بعيداً عن المركزية شديدة التعقيد.

٧ ـ ضرورة احترام وتطبيق مبدأ المساواة وسيادة القانون على كل أفراد المجتمع

من دون تمييز للمكانة أو الثروة أو العصبية أو الوجاهة أو النفوذ، باعتبار أن الوطن ملك للجميع وليس لجماعة على حساب الجماعات الأخرى.

٨ ـ ضرورة تبني الدولة مشروعاً وطنياً واقعياً قائماً على جدول زمني تعالج فيه قضايا الثأر بين القبائل، وأيضاً بين القوى السياسية المتنافسة في فترات التشطير، والعمل على إلغاء وشطب الخطاب التخويني من قاموس الإعلام الرسمي، كخطوة أولى نحو تحجيم مشكلات التعصب المتعددة الأبعاد، وبداية لمرحلة من التسامح والسلام الاجتماعي الضروري توفرها للتفرغ والقيام بمهام ومتطلبات التنمية.

٩ ـ ضرورة تعزيز دور الشباب المتعلم والفاعل وإتاحة الفرصة له للمشاركة في الأنشطة السياسية، والتنافس الديمقراطي في الانتخابات المحلية والنيابية والجمعيات والمؤسسات والأنشطة الأهلية، للتعود على التداول السلمي للمناصب، وإتباع سياسة إحلال وتغيير تدريجي للقيادات التاريخية السياسية والمشايخية بقيادات شابة متعلمة ومستنيرة لتجديد الدماء والفكر والطاقات لمواكبة التطورات العالمية على أن تعتمد معايير المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص والكفاية معياراً وحيداً للاختيار مع مراعاة نسب للمرأة لتشجيعها على المشاركة.

١٠ ـ ضرورة وضع مشروع استراتيجي شامل للمستقبل ترسم خطوطه من خلال التنسيق والاتفاق بين القوى السياسية عامة والمثقفين والمهتمين بالهم الوطني في الساحة السياسية اليمنية، يعتمد على ثلاث نقاط رئيسة تتمحور في الآتي:

(١) وضع تصور استراتيجي لبناء الذات والوحدة والهوية الوطنية من خلال تعزيز الانتماء الوطني واحتواء الولاءات الضيقة.

(٢) وضع مشروع تحديثي يعتمد التحول الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبناء يمن المستقبل.

(٣) وضع تصور لمفهوم العمل السياسي والثوابت الوطنية ينطلق من رؤية ديمقراطية يحتكم فيها الجميع إلى شرعية صناديق الانتخابات والتداول السلمي للسلطة.

مقدمـــــــــــة

تشير بعض الأدبيات في العلوم السياسية إلى أن الثقافة السياسية، وعلى وجه الخصوص الثقافة الديمقراطية، هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وتعتبر بمثابة ثقافة فرعية تشكل نسقاً من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية التي على أساسها يمكن تفسير كيفية تشكيل وعمل المؤسسات السياسية، فضلاً عن احتمالات استقرارها أو تغيرها[1].

ويؤكّد ميشيل روسكن (Michael Roskin) من خلال تعريفه للثقافة السياسية، أن لِكُلّ مجتمع سماته التي تميزه من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي. هذه المجموعة من القيم والمعتقدات والرموز حول النظام السياسي، وكيف يفترض أن يعمل، وحول ما قد تفعله الحكومة، وحول نظرة الشعب إلى السلطة والتزاماته إزاءها تشكل الثقافة السياسية، فالثقافة السياسية هي سيكولوجية الأمة في ما يتعلق بالسياسة[2].

كما يعرف لوسيان باي (Lucian Pye) الثقافة السياسية بأنها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدّم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي[3].

ويشير غبريال ألموند (Gabriel A. Almond) وسيدني فيربا (Sidney Verba) في كتاب **الثقافة المدنية** *(The Civic Culture)* إلى أن النظام الديمقراطي يتطلب ثقافة

---

(١) عبد الغفار رشاد، **الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير** (الخرطوم: مطبعة خطاب الحديثة، ١٩٩١).

(٢) Michael G. Roskin [et al.], *Political Science: An Introduction*, 3rd ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1988), p. 128.

(٣) Lucian W. Pye, «Political Culture,» in: *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Crowell, Collier and MacMillan, 1968), vol. 12.

سياسية متوازنة (الثقافة المدنية) والتي تجمع بين كلّ من التوجهات المشاركة نحو السياسة، فعندما يشارك كلّ فرد في كلّ قرار يتعرض النظام السياسي إلى ضغوط زائدة وتصبح عملية الحكم مستحيلة، وعندما يخضع كلّ فرد إلى من هم أعلى منه، لن تصبح الديمقراطية معبرة عن احتياجات المواطنين ما يفسح المجال لظهور السلطوية[٤].

وبما أن اليمن انتقل فجأة منذ فجر الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٠ من مرحلة الشرعية الثورية والشمولية والتشطير والتي سادت عقوداً طويلة سابقة ونتج منها نوع من الاغتراب السياسي لدى المواطن في شطري اليمن، إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الشرعية الدستورية، بدءاً من إقامة الوحدة اليمنية واندماج شطري اليمن في كيان دولي واحد، وإقرار الديمقراطية الليبرالية، بالرغم من عدم وجود تراث ديمقراطي تراكمي، وهيمنة ثقافة العصبية القبلية، وارتفاع نسبة الأمية والفقر، فإن خوض تجربة الديمقراطية في بداية التسعينيات قد أبرز واقعاً ديمقراطياً مذهلاً ومتناقضاً في آن واحد، فمع إجراء انتخابات برلمانية في دورتين في نيسان/ أبريل عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧، وإجراء انتخابات رئاسية في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٩، وانتخابات مجالس محلية في شباط/ فبراير عام ٢٠٠٠، ووجود قوانين ديمقراطية، ومساحات من الحرية والتعددية السياسية، فإن صراعاً عسكرياً نشب أثناء تطبيق التجربة الديمقراطية عام ١٩٩٤ بين أطراف النخبة السياسية والعسكرية الحاكمة كاد أن يطيح بالديمقراطية والوحدة اليمنية، صراع بين نخبة لم تحتكم إلى آليات الديمقراطية وصناديق الانتخابات، وإنما احتكمت إلى آليات عسكرية في الحسم، كما امتدت مساحة العنف المسلح بين المتنافسين أثناء إجراء الانتخابات النيابية والمحلية المتنوعة، ومن هنا كان من الضروري دراسة الثقافة السياسية للمجتمع اليمني بتنوعاته القبلية والذي يتكون من مجموعة من القبائل التي تشكل صلب المجتمع اليمني وتمده بثقافتها، وعليه فإن دراسة الثقافة السياسية للقبيلة في اليمن تعتبر هي المفتاح الذي من خلاله نستطيع أن نتعرف على واقع الديمقراطية الناشئة ومستقبلها واحتمالات استمرارها واستقرارها من عدمه.

وفي هذا الجانب نجد أن دراسة الثقافة السياسية في أي مجتمع أمر مهم ومطلوب من حيثُ إنّها توفر أحد المفاتيح أو المداخل لفهم وتفسير كيف تتشكل

---

(٤) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nations: An Analytic Study*, Little, Brown Series in Comparative Politics ([Boston, MA]: Little, Brown, [1965]).

وتعمل مختلف المؤسسات السياسية، ودراستها تصبح أكثر أهمية وإلحاحاً في مراحل التحولات الكبرى، فقد تكون الثقافة عاملاً مساعداً على إنجاز هذه التحولات أو معوقاً لها[٥].

أهمية الدراسة

١ ـ تنبع أهمية دراسة الثقافة السياسية للقبائل في اليمن من أن القبيلة تشكل عصب المجتمع وتعتبر المؤسسة الجنينية التي تتشكل فيها ثقافة المجتمع اليمني، وهي من الأهمية بحيث تمكننا من التعرف إلى الاتجاهات والقيم والمعتقدات، الثابت والمتغير منها، وتأثير هذه الثقافة في مستقبل الديمقراطية واستقرارها في اليمن.

٢ ـ إن الدراسة تعد إسهاماً للتعرف إلى محتوى التوجهات النظرية والمنهجية للثقافة السياسية الديمقراطية لبنية من أهم بنى المجتمع اليمني ألا وهي بنية القبائل.

٣ ـ إن تنوع القبائل داخل الإقليم اليمني وفقاً للعصبية القبلية (النسب) أو المذهبية وتعرض بعضها للغزو أو الهجرات الخارجية وأخرى للانغلاق خلق تنوعاً في ثقافتها السياسية وبخاصة أن عدد القبائل في اليمن يقدر بحوالى ٢٠٠ قبيلة منها ١٤١ قبيلة تعيش في المناطق الجبلية، و٢٧ قبيلة تعيش في ساحل تهامة، و٢٥ قبيلة موزعة في المناطق الجنوبية والشرقية للبلاد[٦].

٤ ـ كما تنبع أهمية الدراسة من خلال التأثير الكبير الذي تمارسه مشايخ وقيادات المؤسسة القبلية التي عملت على أدلجة القبيلة لمصلحتها، ما ساعدها على فرض تأثيرها وسطوتها على متخذي القرار السياسي، وعلى النظام نفسه، لما لها من نفوذ متعاظم في مؤسسات الدولة المختلفة.

٥ ـ إن دراسة الثقافة السياسية للقبائل سوف توضح لنا شكل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع اليمني. هل تبدو تلك الثقافة ديمقراطية؟ وهل تحمل بذور وإمكانية الثقافة الديمقراطية؟ وماذا عن كيفية تعظيم هذه الإمكانيات حتّى تغدو الثقافة السياسية اليمنية أكثر ديمقراطية؟

---

(٥) كمال المنوفي، «الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير،» ورقة قدمت إلى: **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٣**، تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق إبراهيم (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة)، ١٩٩٤)، ص ١٣.

(٦) أوليج جيراسيموف، «القبيلة في اليمن،» ترجمة محمد سعيد عبده، **قضايا العصر** (نيسان/أبريل ١٩٨٩)، ص ١٣٠.

إشكاليات الدراسة

تكمن إشكاليات الدراسة في أن المجتمع اليمني مجتمع تقليدي قبلي ذو نزعة دينية عالية، يعاني صعوبات وتحديات على مختلف البنى، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مجتمع يحاول الانتقال من مرحلة الماضي الشمولي بسلبياته التي سادت خلال العقود الماضية، إلى مرحلة المستقبل الديمقراطي بما يحمله من طموحات في الحرية والمساواة والمشاركة والتقدّم والرفاهية، على الرغم من أن محتوى ثقافته التي يتمتع بها كمعظم المجتمعات العربية تندرج تحت مفهوم الثقافة البطريركية (شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي الأبوي). إن مرور أكثر من عقد ونصف العقد على تحقيق وحدته الاندماجية في أيار/ مايو ١٩٩٠ وتحوله صوب النهج الديمقراطي والذي أثمر صدور العديد من القوانين والإجراءات المدعمة للديمقراطية، لم يمنع حدوث صراع سياسي وعسكريٍ في تلك الفترة. وبما أن الثقافة السياسية للمجتمع اليمني هي التي استوعبت هذا التحول الكبير الذي أقدمت عليه النخبة السياسية الحاكمة، فإن الخوف أن يكون تقبل المجتمع بقيمه التقليدية لتلك التحولات قبولاً شكلياً ما يلبث أن ينقلب على عاقبيه، لذلك كانت دراسة الثقافة السياسية للمجتمع اليمني وفي القلب منه ثقافة القبيلة التي يشكل مجموع أفرادها بنية عريضة من بنى المجتمع والتي تمثل أحد المداخل الذي نستطيع من خلاله أن نتعرف عن قرب إلى طبيعة هذه الثقافة، الثابت والمتغير فيها، وما الذي طرأ عليها وبخاصة في ضوء التحولات العالمية عندما حقق وحدته وأقر الأخذ بالنهج الديمقراطي الليبرالي في أيار/ مايو ١٩٩٠ وما صاحب تجربته من نجاحات وإخفاقات.

من هنا كان الحرص على معرفة ما هي طبيعة الثقافة السياسية الديمقراطية لدى أهم بنية من بنى المجتمع اليمنيِ ألا وهي القبيلة وما تشكله من ثقل وما طرأ عليها من متغيرات، بما يمكننا من التنبؤ بمستقبل تطور الديمقراطية ورسوخها واستقرارها في الجمهورية اليمنية.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة ومستوى المعرفة السياسية لدى أفراد القبائل اليمنية، وما إذا كانت ثمة متغيرات تؤثر في هذه الثقافة كالعمر ومستوى التعليم والبيئة الجغرافية والنوع.

كما تهدف إلى معرفة اتجاهات الثقافة السياسية ودرجة التسامح التي يتمتع بها أفراد القبائل تجاه الآخر السياسي والمذهبي والحضاري، ومدى إيمانهم بقيم الديمقراطية، ودرجة التمسك بالهوية القبلية التي تعتمد على العصبية الضيقة في

مقابل الهوية الأعم والأشمل والمتمثلة في الهوية الوطنية للدولة اليمنية وما تحويه من منظومة قيم متكاملة من الحقوق والواجبات، وبخاصة أن من تسكنه العصبية لا ينزع إلى التغيير، تغيير الواقع الراهن خوفاً من أن يؤدي التغيير إلى إضعاف جماعته وخصوصيتها، وعبرها إضعافه، من هنا، فهو محافظ رافض كلّ تغيير، متهم من يقوم به بشتى التهم ما لم يكن التغيير في اتجاه تعزيز الخصوصية الفئوية وعصبيتها(٧).
وأخيراً تسعى الدراسة إلى قياس درجة الفاعلية والمشاركة السياسية في التجربة الديمقراطية التي دخلت الجمهورية اليمنية عقدها الثاني بها ومدى تأثير ذلك كلّه في مستقبل الديمقراطية واستقرارها في اليمن.

فروض الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الاتجاهات والمعتقدات والقيم السياسية السائدة لدى أفراد القبائل اليمنية، وتسعى إلى اختبارات الفروض التالية:

١ ـ هناك علاقة عكسية بين العمر واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية.

٢ ـ هناك علاقة إيجابية بين مستوى تعليم أفراد القبائل واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية.

٣ ـ هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح على ثقافات مختلفة واعتناق ثقافة سياسية أكثر ديمقراطية.

٤ ـ هناك علاقة إيجابية بين المشاركة السياسية لأفراد القبائل واعتناقهم لثقافة سياسية ديمقراطية.

٥ ـ هناك علاقة سلبية بين التمسك بالهوية القبلية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية.

٦ ـ هناك علاقة إيجابية بين زيادة عدد الأحزاب السياسية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية.

الإجراءات المنهجية

نظراً لأن الثقافة السياسية للمجتمع تتشكل وفقاً لمجموعة عوامل متعددة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ووفقاً لمتغيرات تاريخية وجغرافية ودينية، فإن

---

(٧) عبد العزيز قباني، **العصبية بنية المجتمع العربي: عبثاً تبحث المرأة العربية عن حريتها في مجتمع غير حر بقيمه** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٧)، ص ٨١.

الاستعانة لدراستها ستعتمد على أكثر من منهج وأسلوب كما يلي:

١ ـ **منهج المسح الاجتماعي** (Social Survey): هو عملية تهدف إلى جمع الحقائق والمعلومات عن الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية وحضارية وإدارية معينة، وغاية المسوح الاجتماعية هي الحصول على البيانات الضرورية التي يمكن من خلالها مجابهة الأسباب أو النواحي المتعددة لمشكلة، أو مشاكل اجتماعية أو سياسية معينة.

٢ ـ **أسلوب التحليل المقارن**: استخدمنا أسلوب التحليل المقارن لاستخلاص أوجه الاختلاف والتشابه بين مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية لعدد من القبائل اليمنية، بما تحمله من ثقافات محلية متنوعة أثرت فيها البيئة الجغرافية، ومستوى التعليم، وعامل السن، وطبيعة النوع، وذلك بهدف الكشف عن مستوى الثقافة السياسية التي تسود تلك المجتمعات وما إذا كانت ثقافة ديمقراطية أم لا، وإلى أي حدّ أثر متغير الوحدة والديمقراطية في طبيعة الثقافة السياسية للمجتمع اليمني عامة.

كما يهدف الأسلوب المقارن إلى التفسير العلمي من خلال كشفه للعلاقة بين المتغيرات وذلك وصولاً إلى تفسير بعض الظواهر، نظراً لأن المجتمع اليمني تتنوع ثقافته بين ثقافة ساحلية، وثقافة جبلية، وأخرى زراعية، في حين تسهم الثقافة التقليدية في جزء كبير من التأثير في الثقافة السياسية للمجتمع، ما يتطلب عقد المقارنات وفق منهجية علمية، مع تحليل الكثير من مظاهر السلوك التي يمكن رصد خصائصها والتي تعد سبباً هاماً لأوجه الاختلاف أو التشابه بين القبائل المختلفة. ويعرف ستيوارت ميل (John Stuart Mill) المقارنة بأنها دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أوهي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر. والمقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف[٨].

٣ ـ **الأسلوب الإحصائي**: وذلك لمعالجة البيانات الميدانية واختبار الفروض موضوع الدراسة. ويعرف أسلوب التحليل الإحصائي بأنه أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة بها، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، والوزن، والعمر وغيرها، أو بدلالة وحدات أخرى كالرتب، والذكاء والظواهر الأخرى التي تبدو عصية على القياس.

---

(٨) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٧٠.

والإحصاء عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقمياً. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات ومراجعتها وتصويبها وتبويبها وتحليلها وتفسيرها[٩].

الأدوات البحثية

استخدم الباحث أداة رئيسة في الدراسة تتمثل في استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات ميدانياً والتي قام الباحث بتصميمها وعرضها على التحكيم لدى محكمين أكاديميين واختبارها قبلياً على عينة مشابهة، وذلك بهدف استكشاف ومعرفة مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية التي يتمتع بها أفراد القبائل. وتتضمن الاستمارة أربعة أقسام:

يشمل **القسم الأول** قياس درجة المعرفة السياسية، **والثاني** قياس الاتجاهات إزاء السلطة، وإزاء الآخر السياسي والديني، وأيضاً الاتجاه إزاء الآخر الحضاري الغربي. أما **القسم الثالث**، فيحتوي قياس القيم السياسية الديمقراطية مثل: قيم الهوية والانتماء، المواطنة المتساوية والحرية والمشاركة السياسية، ويشمل **الرابع**، صحيفة البيانات الأساسية للمبحوثين، وتتضمن: المنطقة الجغرافية والعمر والنوع والمستوى التعليمي.

مصادر المعلومات والبيانات

١ ـ مصادر أولية: ما يتم الحصول عليه من معلومات وبيانات ميدانية من خلال تطبيق استمارة الاستبيان.

٢ ـ مصادر ثانوية: الكتب والمقالات والمنشورات المتعلّقة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة الميداني

١ ـ المجال البشري والجغرافي: نظراً إلى صعوبة تطبيق الدراسة الميدانية على كلّ القبائل اليمنية، فقد تمّ اختيار عينة تمثل المجتمع القبلي في اليمن وتشتمل على قبائل من منطقتين جغرافيتين مختلفتين، إحداهما جبلية تقع في منطقة عمران في شمال البلاد وتسكنها قبائل حاشد وهي من القبائل اليمنية القوية التي تحتكم دائماً إلى لغة السلاح، إضافة إلى بعض بطون قبائل بكيل، وتدين تلك القبائل بالمذهب الزيدي وتعرضت إلى العزلة فترات طويلة في ظلّ الحكم العثماني لليمن أو خلال

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٩٢.

فترات حكم الأئمة[10]، والقبائل الأخرى ساحلية تقع في منطقة حضرموت من جهة جنوب شرق البلاد ويسكنها قبائل الشحر والحموم وكندة وتدين بالمذهب السني، وتعرضت إلى الاحتكاك بثقافات متعددة نتيجة الهجرات الخارجية أو أثناء فترة وجود المستعمر البريطاني في المناطق الجنوبية من اليمن[11].

٢ ـ العينة المختارة لتطبيق الاستبيان عليها في حدود ٨٠٠ فرد، مقسمة بين المنطقتين، وتشمل العينة الذكور والإناث، كبار وصغار السن، متعلمين وغير متعلمين.

الدراسات السابقة

تعتبر دراسة الثقافة السياسية الديمقراطية للقبائل اليمنية إمبريقياً (Empirical) من أولى الدراسات في هذا المجال، حيثُ إنَّ دراسة الثقافة السياسية للمجتمع اليمني بوجه عام أو لشريحة منه لم يتطرق إليها أحد إلا في نطاق محدود، وإن كانت هناك بعض الدراسات التي تعرضت بشكل عرضي للثقافة السياسية اليمنية أثناء دراسة القبيلة في اليمن.

في دراسة للنخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠ وهي دراسة قدمتها بلقيس أحمد أبو إصبع لنيل الماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة، تعرضت فيها لدراسة النخبة السياسية الحاكمة فقط من حيث المفهوم والاتجاهات النظرية والخلفية الاجتماعية للنخبة وقنوات ومعايير التجنيد النخبوي ومدى الاستمرارية والتغيير والتي تشمل الهوية والانتماء وعلاقة النخبة بالسلطة والشعب

---

(١٠) لمزيد من المعلومات، انظر: فضل علي أحمد أبو غانم، **القبيلة والدولة في اليمن** (القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠)؛ حسين عبد الله العمري، **صفة بلاد اليمن عبر العصور** (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٠)؛ إبراهيم أحمد المقحفي، **معجم البلدان والقبائل اليمنية**، ٢ ج (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ومحمد بن أحمد الحجري اليماني، **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**، تحقيق إسماعيل ابن علي الأكوع (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤).

(١١) لمزيد من المعلومات، انظر: صلاح البكري، **تاريخ حضرموت السياسي**، ط ٢ (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٦)؛ دانيالنان مولينا وهـ. فون فيسمان، **حضرموت: إزاحة النقاب عن بعض غموضها**، ترجمة محمد سعيد القدال (عدن: دار جامعة للطباعة والنشر، ١٩٩٨)؛ محمد بن عمر الطيب بافقيه، **تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر**، تحقيق عبد الله محمد الحبشي (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٩)؛ خالد سالم باوزير، **موانئ ساحل حضرموت: دراسة إثنوأثرية** (حضرموت: مكتبة دار المعرفة، ١٩٩٦)؛ سالم عمر الخضر وعيده عبد الله بن بدر، **المكلا عروس البحر الحضرمية: دراسة جيوبوليتيكية** (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٥)؛ سقاف علي الكاف، **حضرموت عبر أربعة عشر قرناً** (بيروت: مكتبة أسامة، ١٩٩٠)، وعبد الله سعيد سليمان الجعيدي، **الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت ١٩١٨ ـ ١٩٤٥** (الشارقة: دار الثقافة العربية، ٢٠٠١).

وذلك بشكل شطري (الجمهورية العربية اليمنية)، حيث شملت النخبة الحاكمة قبل إقامة الوحدة اليمنية في أيار/مايو ١٩٩٠، وقد تناولت الدراسة جزئية الثقافة السياسية للنخبة من خلال دراسة محتوى خطابات رئيس الجمهورية.

وفي دراسة أخرى عن البنية القبلية في اليمن بين الاستمرارية والتغير قدمها فضل أبو غانم لنيل درجة الماجستير عام ١٩٨٥، تناولت القبيلة من خلال دورها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتركيبة المؤسسية للقبيلة، أعرافها والعوامل المعوقة لعملية التنمية والتحديث وأثره في السياسة الداخلية والخارجية. كما قدم محمد محسن الظاهري دراسة حديثة عن الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠ لنيل الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة عام ١٩٩٥. تقوم الدراسة على بعد استكشافي يحدد الدور السياسي للقبيلة في اليمن ودورها في تكوين النخبة وعلاقتها بالنظام السياسي، وفي ما يتعلق بالثقافة السياسية تناول الباحث الهوية اليمنية بين القبيلة والدولة وأنماط العلاقة بينهما، وقد استخدم المنهج التاريخي المقارن وبعض مفاهيم البنائية الوظيفية.

ويؤخذ على هذه الدراسات الآتي:

١ ـ إن هذه الدراسات تعرضت للقبيلة في أحد شطري اليمن فقط «الجمهورية العربية اليمنية» من دون إجراء المقارنة المنهجية مع ثقافة القبيلة في الشطر الآخر لليمن «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية».

٢ ـ هذه الدراسات لم تتناول متغير تحقيق الوحدة والديمقراطية بعد عام ١٩٩٠.

٣ ـ الدراسات السابقة أخذت بعداً استطلاعياً استكشافياً ولم تتناول الثقافة السياسية للمجتمع وبخاصة الاتجاهات والقيم والمعتقدات إلاّ من خلال جزئيات محدودة.

القسم الأول

الثقافة السياسية
بين النظرية والتطبيق

الفصل الأول

الثقافــة السياسيـــة

أولاً: تعريف الثقافة

للثقافة مفاهيم وتعريفات عديدة ذائعة الانتشار منذ أوائل القرن التاسع عشر، حيث تمثل الثقافة المعيار الحقيقي لمدى الرقي الحضاري الذي وصلت إليه المجتمعات البشرية. وتعتبر الثقافة بمثابة الأداة الأكثر فاعلية للتواصل الحضاري بين الأمم والشعوب، فهي تشمل جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات[(١)].

على أن أهم تعريفات الثقافة وأكثرها وضوحاً تعريف روبرت بيرستد (R. Bierstedt) أوائل الستينيات حيث عرف الثقافة بأنها ذلك الكل المركب الذي يتألف من كلّ ما نفكر فيه، أو نقوم بعمله، أو نمتلكه كأعضاء في المجتمع[(٢)].

واعتبر البعض أن مفهوم الثقافة هو أوسع مفهوم بين كلّ المفاهيم المستخدمة في العلوم الاجتماعية، فهو يضم نطاقاً عريضاً من الدلالات[(٣)].

---

(١) «مؤتمر الثقافة،» منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، مكسيكو، ٦ تموز/ يوليو - ١٦ آب/ أغسطس ١٩٨٨.

(٢) **نظرية الثقافة**، ترجمة علي سيد الصاوي؛ مراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس، عالم المعرفة؛ ٢٢٣ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧)، ص ٩.

(٣) انظر: مايك فيذرستون، معد، **ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة**، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠)، ص ٣٣.

وأكد ماكس فيبر (Max Weber) أن مفهوم الثقافة (Culture) يعتبر مفهوماً قيمياً (Value Concept)[٤].

وعرف إدوارد بيرنت تيلور (E. B. Tylor) الثقافة في كتابه **الثقافة البدائية** *(Primitive Culture)* بأنها ذلك الكل المركب الهائل الذي يتضمن: المعرفة، والعقيدة، والفن، والأخلاق، والقانون، والعادة وكل القدرات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع[٥].

وكان تالكوت بارسونز (T. Parsons) أكثر تحديداً ووضوحاً في اعتباره أن الثقافة ترتبط بالمجتمع من جانب وبالشخصية من جانب آخر، موضحاً أن الفرد يتشرب ثقافة مجتمعه في مراحل نمو شخصيته والتي تتوافق بدورها مع متطلبات ذلك المجتمع[٦].

أما كلاكهون (Kluckhon)، فقد عرف الثقافة بأنها تعنى بأساليب الحياة التي أنتجها الإنسان خلال التاريخ، الظاهرة والكامنة والرشيدة والتي توجد في وقت معين بوصفها موجهات لسلوك الإنسان[٧].

وقال عنها أستاذ الاجتماع الأمريكي فرانسيس ميرل (F. E. Merrill) في كتابه **الثقافة والمجتمع**، إنها سمة النتاج البشري للتفاعل الاجتماعي وهي مزودة اجتماعياً بأنماط قادرة على مواجهة الحاجات البيولوجية والاجتماعية، كما إنّها تراكمية، وذلك يتضح بانتقالها من جيل إلى جيل في أي مجتمع من المجتمعات وهي كذلك متصلة بالكائنات البشرية بحكم صيغتها الرمزية، كما إنها مكتسبة بالنسبة إلى كلّ فرد أثناء نموه في جماعته. وتعتبر كذلك من السمات المميزة للبشرية، وأخيراً تعتمد الثقافة في وجودها على الاستمرار الوظيفي للمجتمع ولكنها مستقلة عن أي فرد أو جماعة[٨].

كما عرف رادكليف ـ براون (Radcliffe-Brown) الثقافة بأنها العملية التي تنتقل بها

---

(٤) W. G. Runciman, *Social Science and Political Theory*, 2nd ed. (London: Cambridge University Press, 1969), p. 14.

(٥) لمزيد من الاطلاع، انظر: عاطف وصفي، **الأنثربولوجيا الثقافية: مع دراسة ميدانية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٤١؛ محمد عبده محجوب، **مقدمة في الأنثروبولوجيا: المجالات النظرية والتطبيقية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧)، ص ٢٤٣، و E. B. Tylor, *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art, and Custom*, 5th ed. (London: John Murray, 1913), p. 3.

(٦) Talcott Parsons, *Essays in Sociological Theory, Pure and Applied* (Glencoe, IL: Free Press, 1949), p. 8.

(٧) انظر: غريب سيد أحمد [وآخرون]، **المجتمع والثقافة والشخصية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣)، ص ٣٠٦.

(٨) جلال مدبولي، **الإجماع الثقافي** (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٢.

اللغة والمعتقدات والأفكار والذوق الجمالي والمعرفة والمهارات والاستخدامات في مجموعة اجتماعية معينة أو طبقة اجتماعية ومن شخص إلى آخر ومن جيل إلى آخر[٩].

ويعتقد أن تعريفات مفهوم الثقافة قد تجاوزت مئة وستين تعريفاً[١٠]، حيث إنّه من أكثر المفاهيم ثراء في تعريفاته منذ أوائل القرن التاسع عشر وحتّى الآن، نظراً إلى ما تتمتع به الثقافة من أهمية على المستوى العالمي.

١ ـ خصائص الثقافة

تعتبر الثقافة على وجه العموم طريقاً متميزاً لحياة الجماعة، ونمطاً متكاملاً لحياة أفرادها. ومن ثمّ تعتمد على وجود المجتمع، كما إنّها تمد المجتمع بالأدوات اللازمة لاطراد الحياة فيه، لا فرق في ذلك بين الثقافات البدائية والحديثة[١١].

وأهم خصائص الثقافة ما يلي:

أ ـ إنّها نتاج علاقات اجتماعية وإنسانية مكتسبة تراكمية وانتقالية من جيل إلى جيل.

ب ـ إنّها ثقافة مثالية في نموذجها حتّى يتبعها أعضاء المجتمع.

ج ـ إنها ثقافة متغيرة من خلال عملية التكييف.

د ـ إنّها ثقافة تكاملية تتسم بالوحدة.

هـ ـ إنّها ثقافة انتقائية من خلال انتقاء كلّ جيل ما يناسبه منها عندما تنتقل إليه، مثل التمسك بقيم محترمة ومقدرة في زمن سابق ورفض القيم التي لا تتناسب مع معطيات الجيل الجديد[١٢].

ولقد وضع اليوت شروطاً ثلاثة اعتبرها ضرورية لوجود ثقافة مزدهرة[١٣]:

الشرط الأول: البناء العضوي الذي يساعد على الانتقال الوراثي للثقافة داخل ثقافة معينة، وهذا يتطلب استمرار الطبقات الاجتماعية.

---

(٩) A. R. Radcliffe-Brown, «White's View of a Science of Culture,» *American Anthropologist*, New Series, vol. 51, no. 3 (July-September 1949).

(١٠) محمد عباس إبراهيم، **الثقافات الفرعية: دراسة أنثروبولوجية** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٩٧.

(١١) **نظرية الثقافة**، ص ٨.

(١٢) سامية حسن الساعاتي، **الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي**، ط ٢ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣)، ص ٨٤.

(١٣) توماس ستورنز اليوت، **ملاحظات نحو تعريف الثقافة**، ترجمة شكري محمد عياد؛ مراجعة عثمان نويه (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، [١٩٦؟])، ص ١٦.

الشرط الثاني: ضرورة أن تكون الثقافة قابلة للتحليل من الوجهة الجغرافية إلى ثقافات محلية.

الشرط الثالث: التوازن بين الوحدة والتنوع في الدين، أي عمومية المبدأ مع الطقوس والعبادات.

٢ ـ خصائص الثقافة العربية

عندما ننتقل إلى أهم خصائص ومفردات الثقافة العربية نجد أنه بالرغم من التنوع والغنى في تعريفاتها، إلا أن ما أصابها من ضعف ووهن وتراجع منذ عدة قرون حتى الآن بسبب سوء أوضاع الأمة العربية، دفع الباحث خلدون حسن النقيب إلى الاجتهاد في وضع تعريف لها يعكس هذا الواقع السلبي نتيجة الانكفاء عن التجديد الذي أصابها والذي يتمثل في التالي:

أ ـ إنها ثقافة خارجية عن المجتمع الحضري، فهي ثقافة قبلية ترسخت فيها قيم المجتمع البدوي (القبلي).

ب ـ إنّها ثقافة مجتمع ميت لأنها تمثل نظاماً فكرياً مقفلاً.

ج ـ هي ثقافة إنتفاعية بكونها وسيلة لكسب العيش.

د ـ إنّها ثقافة استهلاك وتمتع، فهي فلكلور.

هـ ـ إنّها ثقافة الانشطار الداخلي يضطر حاملها إلى الانشطار إلى قسمين، أحدهما باهر واضح يمثله الماضي، والآخر معتم غير شفاف يمثله الحاضر[(١٤)].

ويرى د. محمد عابد الجابري أن أهم خصيصة للثقافة العربية والتي تغفر ما علق بها من قصور وضعف كونها كانت ولا تزال المقوم الأساسي بل الوحيد لعروبة الأقطار العربية، وبالتالي للشخصية العربية والوحدة العربية[(١٥)].

كما عرف آخرون الثقافة العربية بأنها ثقافة تاريخية أقوى وأعرق وأشمل وأكثر إنسانية، ولكن المشكلة ليست في أن الثقافة العربية هي أرقى وأعرق بل في أن العرب الراهنين الذين تعنيهم الثقافة العربية هم اليوم أضعف بجميع المعايير الاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية. إن مشكلة الثقافة العربية

---

(١٤) خلدون حسن النقيب [وآخرون]، **المثقف العربي رهن التحولات والمستقبل** (الشارقة: منشورات دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٦)، ص ٥٨.

(١٥) محمد عابد الجابري، **المسألة الثقافية في الوطن العربي**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٠.

تظهر في عدم اندماجها في السيرورة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحيث تكون محفزاً ومحرضاً لها على التقدّم[16]، في حين أن تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يشير إلى أن أهمية الثقافة العربية تنبع من أن التراث الحضاري الإسلامي ركن أساس في تكوين الثقافة العربية ونبع أصيل فيه عقيدة وقيم وتشريع وهو الذي يميزها عن غيرها من الحضارات الإنسانية، فالعروبة والإسلام متلازمان فيها[17].

وإذا جاز لنا استنتاج مفهوم للثقافة، فإنها ثقافة متغيرة، وهي نتاج تفاعل وامتزاج أنماط من المعارف والقيم والأعراف والتقاليد والسلوكيات المختلفة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً، عبر فترات زمنية ممتدة لأمة ما أو لجماعة ما أو لقبيلة ما والتي تعمل من خلال صهرها وتنقيتها على خلق نسق ثقافي خاص بها ومعبر عنها والذي من خلاله تستبعد القيم والعادات الثقافية الغثة وتستبقي القيم الجيدة، حيث تعتبر الثقافة أداة التواصل مع الآخر، وهي الشاهد على ما وصلت إليه هذه الأمة من قوة وتقدّم ورقي حضاري.

إن الاقتراب من مفهوم الثقافة بشكل عام يسهم إلى حدّ كبير في فهم وإدراك طبيعة مفهوم الثقافة السياسية باعتبارها جزءاً هاماً من المكون الكلي الثقافي. وقد نظر إليها العديد من المفكرين كثقافة فرعية (Subculture) من الثقافة الأم تتأثر بها وتؤثر فيها. ويحظى مفهوم الثقافة السياسية باهتمام بالغ حيثُ إنّهَ يرتبط بالشأن السياسي للأمة، فمعرفة الثقافة السياسية لأي شعب تمكننا من معرفة محتوى وشكل وآلية عمل مؤسسات النظام السياسي ومدى فاعلية مدخلاته ومخرجاته، وإمكانية مشاركة المواطنين السياسية ونوع القيم والمعتقدات التي يؤمن بها، وطبيعة الممارسة والسلوك السياسي التي يتمتع بها الأفراد، وما إذا كان سلوكاً ديمقراطياً أم غير ديمقراطي، ذلك هو جوهر دراستنا المتعلّقة بدراسة الثقافة السياسية الديمقراطية لمجتمع القبيلة في اليمن، ومدى تأثيره في مستقبل الديمقراطية وبقائها من عدمه.

ثانياً: مفهوم الثقافة السياسية

على الرغم من أن مصطلح الثقافة السياسية من المصطلحات الحديثة نسبياً ولم يكن حتّى وقت قريب ذائع الانتشار في العلوم الاجتماعية والسياسية، إلا أنّه في

---

(١٦) سمير إبراهيم حسن، **دور الثقافة العربية في الحفاظ على الهوية** ([تونس]: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، ٢٠٠٤)، ص ٢٤ ـ ٢٥.

(١٧) **تقرير الثقافة العربية** ([القاهرة]: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية، [د. ت.]).

بدايات العقد السادس من القرن العشرين أخذ في الانتشار والتوسع من خلال الاعتماد عليه لتفسير السلوك السياسي للأفراد في إطار النسق السياسي. وكما يقول دونالد ديفين (D. J. Devine): إن الثقافة السياسية ليست هي كلّ ثقافة المجتمع وإنما هي الجانب السياسي من ثقافة المجتمع[١٨].

ويعود الفضل للوسيان باي باعتباره أول من طالب بضرورة وجود نظرية خاصة بالثقافة السياسية. وشكلت الأبحاث والدراسات التي قام بها كل من غبريال آلموند وسيدني فيربا عام ١٩٦٣ حول الثقافة المدنية إحدى العلامات البارزة في إلقاء الضوء ولفت الانتباه إلى أهمية مفهوم الثقافة السياسية، حيث قاما بدراسة مقارنة للثقافات السياسية لعدد من الشعوب الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما حاول عدد من الباحثين تأكيده بالقول: إن دراسة الثقافة السياسية إنما هي ضرب من التخيل السياسي (Political Imagination) الذي يعني قدرة الباحث على الإحاطة بالإطار المرجعي الثقافي للسياسة في شمولية وكلية، فيدرس المعتقدات والقيم والمعايير وأنماط السلوك التي تكمن خلف القرارات والعمليات السياسية. وهذا النمط هو ما اتبعه كتاب ومفكرو علم الاجتماع السياسي المعاصرون أمثال لازويل (Lasswell)، وموسكا (Mosca)، ونيومان (Newman) الذين تناولوا تحليل النظم السياسية من خلال الخلفية الثقافية السياسية لتلك الأنظمة[١٩].

وعليه سوف نحاول تناول بعض التعريفات التي صاغها عدد من علماء الاجتماع السياسي حول مفهوم ومضمون الثقافة السياسية وأنماطها.

١ ـ تعريف الثقافة السياسية

عرف **قاموس أكسفورد** *(Oxford Dictionary)* الثقافة السياسية بأنها الاتجاهات والقيم التي تتصل بعمل نظام سياسي محدد، وتعد بمثابة معرفة متضمنة، ومهارات مكتسبة عن عمل هذا النظام، كما تتضمن اتجاهات إيجابية أو سلبية نحوه، وأيضاً أحكاماً تقييمية بشأنه[٢٠].

أما ميشيل روسكن، فقد عرف الثقافة السياسية بأن لِكُلّ مجتمع سماته التي تميزه

---

(١٨) Edward W. Lehman, *Political Society: A Macrosociology of Politics* (New York: Columbia University Press, 1977), pp. 23-24.

(١٩) محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠)، ص ١٢٨.

(٢٠) Iain McLean, ed., *The Concise Oxford Dictionary of Politics*, Oxford Paperback Reference (Oxford; New York: Oxford University Press, 1996), p. 379.

من قيم ومعايير ومعتقدات ومثل تتعلق بالحياة السياسية وبظاهرة السلطة وبالنظام السياسي. هذه المجموعة من القيم والمعتقدات والرموز حول النظام السياسي وكيف يفترض أن يعمل وحول ما قد تفعله الحكومة وحول نظرة الشعب إلى السلطة والتزاماته إزاءها تشكل الثقافة السياسية، فالثقافة السياسية هي «سيكولوجية الأمة» في ما يتعلق بالسياسة[٢١].

أما لوسيان باي عالم السياسة الأمريكي المعاصر، فقد تطرق إلى الثقافة السياسية كونها مجموعة من: الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية وتقدّم قواعد مستقرة تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي[٢٢].

ويشير غبريال آلموند وبنجهام باول، الابن (G. Bingham Powell, Jr.) إلى أن مفهوم الثقافة السياسية يعني توزيعاً من نوع خاص للتوجهات السياسية، والقيم والمشاعر والمعلومات والمهارات، فكما تؤثر توجهات الناس في ما سيفعلونه، فإن ثقافة الأمة السياسية تؤثر في تصرف المواطنين والقادة من خلال النظام السياسي. ولفهم نظام سياسي معين، فإنه من المفيد تطوير خارطة للملامح الهامة لثقافته السياسية، وإحدى الطرق الخاصة بوضع خارطة لثقافة الأمة السياسية هي وصف توجهات المواطنين على المستويات الثلاثة للنظام السياسي وهي، **النظام والعملية السياسية والسياسة**:

أ ـ **على مستوى النظام**، تهتم بوجهات نظر المواطنين والقادة المتعلّقة بالقيم والأنظمة التي تجعل النظام السياسي يتماسك، وبطريقة انتخاب القادة وانصياع المواطنين للقانون.

ب ـ **على مستوى العملية السياسية**، ينصب اهتمامها على ميول المواطنين للمشاركة في العملية السياسية، مثل التقدّم بمطالب، وتأييد بعض الجماعات ومعارضة جماعات أخرى، والمساهمة بمختلف الصور.

ج ـ **على المستوى السياسي**، تتناول مدى معرفتنا بماهية السياسات التي يتوقعها المواطنون والقادة من الحكومة. وما هي الأهداف التي يجب وضعها، وكيف ستتحقق؟[٢٣].

---

(٢١) Michael G. Roskin [et al.], *Political Science: An Introduction*, 3rd ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1988), p. 128.

(٢٢) Lucian W. Pye, «Political Culture,» in: *International Encyclopedia of the Social Sciences* (New York: Crowell, Collier and MacMillan, 1968), vol. 12.

(٢٣) غبريال إيه. ألموند وجي. بنجهام باول، الابن، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة هشام نصار (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨)، ص ٦٩.

كما وضع آلموند وسيدني فيربا في كتاب **الثقافة المدنية** *(The Civic Culture)* تعريفاً لمفهوم الثقافة السياسية يشير إلى التوجهات/ الاتجاهات السياسية إزاء النظام السياسي بأجزائه المختلفة، والاتجاهات إزاء دور الذات في النظام(٢٤).

وذكر لاري دايموند (Larry Diamond) في مؤلّفه **مصادر الديمقراطية** أن الثقافة السياسية هي المعتقدات والمواقف والقيم والمثل والعواطف والتقييمات المهيمنة عند شعب حول النظام السياسي في وطنه ودور الذات في ذلك النظام(٢٥).

وذهب صاموئيل هانتينغتون إلى أن الثقافة السياسية تتكون من المعتقدات الإمبريقية عن الرموز السياسية المعبرة والقيم نحو الأغراض السياسية وهي نتاج التاريخ الجماعي للنسق السياسي وحياة الأفراد التاريخية الذين يشكلون النسق السياسي الحالي، ولها جذور في كلّ من الأهداف العامة والخبرات الخاصة(٢٦).

وعرّف سيدني فيربا الثقافة السياسية بأنها تمثل الاتجاهات والآراء والإدراكات التي تحكم السلوك السياسي في أي مجتمع. وهي لا تمثل تجمعاً عشوائياً، بل نماذج مترابطة، تقوى معاً وتتبادل هذه القوى في ما بينها. وعلى الرغم من تنوع الاتجاهات السياسية في أي مجتمع، إلا أننا نجد فيه ثقافة متميزة ومحددة تعطيه معنى وقدرة على التنبؤ(٢٧).

ولعل المحاولات الجادة التي بذلها علماء الاجتماع السياسي العرب لصياغة تعريف جامع لمفهوم الثقافة السياسية لم تخرج بالرغم من محدوديتها عن تلك التي تداولها المفكرون الغربيون، ويعود ذلك بخاصة لحداثة المصطلح وتداخله مع العديد من المصطلحات، ومع ذلك حاول بعض علماء السياسة وضع تعريف للثقافة السياسية على النحو التالي:

عرف د. كمال المنوفي الثقافة السياسية بأنها تلك القيم السائدة في المجتمع التي تتصل بعلاقة أفراده بالنظام السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. هذا التعريف يقود إلى ذكر الملاحظات التالية:

---

(٢٤) Gabriel A. Almond and Sidney Verba, *The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nations: An Analytic Study*, Little, Brown Series in Comparative Politics ([Boston, MA]: Little, Brown, [1965]), p. 12.

(٢٥) لاري دايموند، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ترجمة سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤)، ص ١٦.

(٢٦) عبد الجبار ردمان، «التنمية وقضية الديمقراطية في المجتمعات النامية،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٩٨)، ص ١٤٤.

(٢٧) Lucian W. Pye and Sidney Verba, *Political Culture and Political Development*, Studies in Political Development (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965), p. 7.

أ ـ الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية أو جزء من الثقافة العامة للمجتمع.

ب ـ الثقافة السياسية تشكلها عوامل متعددة، فالإطار التاريخي بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإطار الجغرافي وخبرات التنشئة الاجتماعية والسياسية والمعتقدات الدينية تساهم بدرجات متفاوتة في تشكيل الثقافة السياسية. كذلك فإن القيم تؤثر في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، فهي مثلاً قد تكون دافعاً للتنمية أو معوقاً لها.

ج ـ الثقافة السياسية متغيرة حتّى ولو كان التغيير بطيئاً أو طفيفاً.

د ـ يقصد بقيم الثقافة السياسية ما يعتقد أو يؤمن به الأفراد في ما يتصل بعلاقاتهم بالنظام السياسي، وهي بهذا المعنى حقائق مجردة إلا أنها تمثل دوافع لسلوكهم واتجاهاتهم ومشاعرهم نحو النظام، وهذه جميعاً تعرف بالخصائص أو المظاهر والسمات الثقافية، تنبع من القيم وتدلّ عليها[(٢٨)].

وتعرف د. نيفين عبد الخالق الثقافة السياسية بأنها تمثل الجوانب السياسية للثقافة، أي كلّ ما يتعلق بشؤون الحكم والسياسة، وهي محصلة الزمان والمكان والعقل الاجتماعي والسياسي لأي مجتمع، ذلك العقل الذي يعد ثمرة التزاوج ما بين الموروث النقلي والمحدث المكتسب من الخبرة الحياتية ومن العطاء العصري لِكُلّ ما يتصل بحياة المجتمع السياسية وتنظيمه لشؤون الحكم والسياسة. ومن الطبيعي إذاً، أن تغير الزمان والظروف المحيطة يغير من العقلية الجماعية، وكلاهما يحدث تغييراً في الثقافة السياسية[(٢٩)].

وفي تعريف د. عبد الغفار رشاد، فالثقافة السياسية تعني القيم والمعتقدات والاتجاهات نحو السلطة والحكم، وتتناول الغايات والوسائل التي تتعلق بالنظام السياسي وحركته، وتطور الحركة السياسية والقيم والمعايير التي تحكمها، إضافة إلى شرعية القواعد والإجراءات والتنظيمات السياسية[(٣٠)].

---

(٢٨) كمال المنوفي، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية** (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠)، ص ٢١.

(٢٩) نيفين عبد الخالق، «الخطاب الديني والعقل السياسي المصري،» ورقة قدمت إلى: **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٣**، تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق إبراهيم (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة)، ١٩٩٤)، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٣٠) عبد الغفار رشاد، **الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير** (الخرطوم: مطبعة خطاب الحديثة، ١٩٩١)، ص ٧.

٢ ـ الثقافة السياسية الديمقراطية وأبعادها

بما أن دراستنا سوف تتركز على معرفة طبيعة ومحتوى الثقافة السياسية للمجتمع القبلي في اليمن، فإننا سوف نحاول الاقتراب أكثر من قيم الثقافة السياسية الديمقراطية، حيث تمثل ركيزة أساسية في البناء المنهجي للدراسة، وبالتالي سوف نستعرض أهم ملامحها، حيث إن تقبل الفرد للديمقراطية من الناحية الفكرية لا يعني أنه صار ديمقراطياً. الديمقراطي هو الذي اعتاد السلوك وفقاً لأفكار وقناعات وقيم ديمقراطية[٣١].

ولقد وضع مؤسسا علم الثقافة السياسية، غبريال آلموند وسيدني فيربا تعريفاً لمفهوم الثقافة السياسية الديمقراطية يتطلب فيه أن يكون لدى النظام الديمقراطي ثقافة سياسية متوازنة (الثقافة المدنية) والتي تجمع بين كلّ من التوجهات المشاركة والخضوعية نحو السياسة.

ويرى روبرت داهل أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية مثل الاعتدال والتسامح والفعالية والمعرفة والمشاركة، وبخاصة أن الاعتقاد بشرعية النظام والقدرات على فهمها تعتبر دائماً عنصراً حاسماً في تغيير النظام، ولها تأثيرها وخصوصاً في استمرارية الديمقراطية أو انهيارها[٣٢].

أما جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)، فقد عني بالنهج الديمقراطي اتخاذ مجموعة التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق التنافس على الأصوات[٣٣].

ويشير بعض علماء السياسة إلى أن الديمقراطية ليست تعبيراً عن حقيقة بنيوية مؤسسية فحسب، ولكنها أيضاً مجموعة قيم واتجاهات ومشاعر تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحكام والمحكومين، وهذا ما يعبر عنه عادة بالثقافة السياسية الديمقراطية التي تتمثل أهم عناصرها في الشعور بالاقتدار السياسي والإيمان بضرورة وجدوى المشاركة والتسامح المتبادل وتوفير روح

---

(٣١) كزافييه زافالا كوادرا، «تعزيز الثقافة الديمقراطية في أمريكا الوسطى،» في: لاري دايموند، **الثورة الديمقراطية**، ترجمة سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥)، ص ٩٤.

(٣٢) انظر: Robert A. Dahl, *Polyarchy: Participation and Opposition* (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), pp. 129-140,

نقلاً عن: دايموند، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ص ٩.

(٣٣) Joseph A. Schumpeter, *Capitalism, Socialism, and Democracy*, 2nd ed. (New York; London: Harper and Brothers, [1947]), chap. 21, p. 269.

المبادرة، ولا شخصانية السلطة والشعور بالثقة السياسية(٣٤).

إن الديمقراطية تتطلب ضرورة إشاعة روح التسامح بين المواطنين والإحساس بالمساواة من خلال الممارسة والأفعال لا الأقوال، فالمعيار الحقيقي لوجود الديمقراطية في مجتمع ما ليس وجود مجموعة من الأفكار الهامة والمبادئ الديمقراطية في دستور هذا المجتمع، وإنما هو ممارسة الناس الفعلية لهذه الأفكار والمبادئ والحقوق، فالديمقراطية ممارسة(٣٥).

وتستند الثقافة السياسية الديمقراطية إلى الأبعاد التالية:

أ ـ تفترض ديمقراطية الثقافة السياسية تحقيق المساواة وإتاحة المشاركة في العملية السياسية أمام أفراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات العقائدية أو الدينية أو اللغوية أو السلالية بين هؤلاء الأفراد.

ب ـ تستند ديمقراطية الثقافة السياسية إلى العقلانية وتنمية القيم الإبداعية والتزام الأسلوب العلمي، فالعقلانية والإبداع والابتكار والشخصية الديناميكية والفاعلة وإمكانيات التنظيم الذاتي والعمل الجماعي المتعاون واحترام قدرات الإنسان وكرامته وحقوقه ومعايير الإنجاز وتخطي عوامل الجمود والسلبية كلها تمثل معالم الطريق الوحيد الذي من شانه أن يؤدي إلى ثقافة سياسية ديمقراطية مفعمة بثقة المواطن في ذاته وجماعته وفي النظام.

ج ـ الجمع بين الأصالة والمعاصرة: تفترض ديمقراطية الثقافة السياسية مواجهة الاتجاهات والمعايير والقيم التقليدية التي تشير إلى الجمود والسلبية ورفض الجديد والميل إلى التواكل واحتقار العمل اليدوي والإذعان والتقوقع واللامبالاة وضعف الثقة بالنفس والبعد عن الموضوعية والاهتمام بالمظهرية وبالنشاط الشفهي أكثر من العمل الجاد.

د ـ توازن القوى في المجتمع: لا يمكن للديمقراطية أن تتحقق مهما كانت رغبة أفراد وجماعات المجتمع، ومهما جرت محاولات التحديث أو التغيير الثقافي، من دون أن يواكب هذه المحاولات تحقيق التوازن بين القوى ذات المصالح المختلفة

---

(٣٤) كمال المنوفي، «الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية في الوطن العربي،» في: الطاهر لبيب [وآخرون]، **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ١٦٩.

(٣٥) إمام عبد الفتاح إمام، «مسيرة الديمقراطية.. رؤية فلسفية،» **عالم الفكر**، السنة ٢٢، العدد ٢ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٤٣.

في المجتمع، كلّ منها في مواجهة الآخر بدرجة تكفي لمنع أي من هذه الجماعات أو القوى من فرض سيطرتها الحاسمة والنهائية[٣٦].

ومن المتعارف عليه أن الديمقراطية ليست مجرد إجراءات ومؤسسات سياسية كالأحزاب والمجالس النيابية والاقتراع العام، وإنما هي قيم واتجاهات وتفكير وسلوك مثل الاهتمام بمشاعر الآخرين وآرائهم، واقتناع كلّ فرد بأن الآخر يختلف عنه ولكن ليس أدنى أو أقل منه، وأن الصراع حول المبادئ يجب ألاّ يصل إلى العنف[٣٧].

ويشير صاموئيل هانتنغتون إلى أن قضية الثقافة الديمقراطية تركز الاهتمام على العلاقة بين أداء الحكومات الديمقراطية ومدى فاعليتها وبين شرعيتها، وبعبارة أخرى، فهي مدى إيمان النخب والجماهير بقيمة النظام الديمقراطي[٣٨].

كذلك لاحظ ايكشتين (Eckstein) في نظريته عن الديمقراطية المستقرة (Theory of Stable Democracy) أن هناك عوامل تؤثر في علاقة السلطة، لعل أهمها درجة التوازن بين البنى الاجتماعية والحكومية للأمة في تحقيق استقرار الديمقراطية[٣٩].

وإذا حاولنا تحديد أبعاد ديمقراطية الثقافة (السياسية) التي يمكن قياسها لدى الأفراد، فتشمل:

أولاً: درجة ملموسة من المعرفة السياسية:

بالأشخاص والقادة والمؤسسات والموضوعات، والقدرة على تكوين آراء بشأنها.

ثانياً: الميل لتبني اتجاهات تدعم الديمقراطية:

(١) اتجاهات تتسم بالثقة في السلطة، والاعتقاد بإمكانية التعاون معها.

(٢) درجة أقل من الاتجاه نحو المحافظة، بما يفتح الباب للتجديد والإبداع والميل للمعاصرة والتجديد.

---

(٣٦) رشاد، **الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير**، ص ٢٦ ـ ٤٩.

(٣٧) هويدا عدلي رومان، «حول مفهوم التسامح السياسي،» **الديمقراطية** (القاهرة)، العدد ٢ (ربيع ٢٠٠١)، ص ١٩٠.

(٣٨) صاموئيل هانتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب؛ مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم ([الكويت]: دار سعاد الصباح، ١٩٩٣)، ص ٣٤٦.

(٣٩) محمد، **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ص ١٣٨.

(٣) درجة أقل من التعصب السياسي، بما يفتح الباب لتقبل الرأي الآخر والتسامح السياسي.

(٤) درجة أقل من التعصب ضدّ الآخر الديني (المذهبي)، ومن ثمّ الميل للتسامح معه وقبوله وعدم اتخاذ مواقف متعنتة ضده منبعها التمييز الديني (المذهبي).

(٥) درجة أقل من الاتجاه التعصبي ضدّ الآخر الحضاري (الغربي)، بما يتيح تحقيق التفاعل معه والاستفادة المتبادلة بين كلا الطرفين، وعدم رفضه تماماً أو قبوله تماماً.

(٦) درجة أعلى من الاتجاه نحو الذات كفاعل سياسي، وهو ما يعني ثقة المواطن في قدرته على إدراك العملية السياسية، وبلورة رأي بشأنها، ومن ثمّ إمكانية التأثير فيها وتغيير مجراها بشكل أو بآخر[٤٠].

ثالثاً: الإيمان بالقيم الجوهرية في المفهوم الديمقراطي وهي:

(١) درجة أعلى من الإيمان بقيمة المواطنة بشقيها: الانتماء الوطني، وإدراك الحقوق والواجبات التي تقتضيها المواطنة.

(٢) درجة أعلى من الإيمان بالحرية السياسية للمواطن من خلال حرية الفكر والتعبير، وحق المشاركة السياسية.

(٣) درجة أعلى من الإيمان بالمساواة السياسية، أي عدم إنكار الحقوق السياسية للآخر نتيجة التمييز على أساس العنصر أو الدين، أو الجنس، أو الثروة، فمعيار التفاضل يجب أن يتمثل فقط في المواطنة المتكافئة[٤١].

يتضح لنا من خلال عرض مفاهيم الثقافة السياسية الديمقراطية أن علاقة الديمقراطية كمفهوم وممارسة بالثقافة السياسية تأتي من خلال تأثير العناصر والمركبات المكونة للثقافة السياسية وكيف تؤثر في الحالة الديمقراطية، فالثقافة السياسية تساهم وبشكل ملحوظ في تطور الديمقراطية وازدهارها أو إخفاقها. وإذا تمكنا من فهم كيف تؤثر العناصر الملموسة في الثقافة السياسية في الديمقراطية سلباً وإيجاباً، وإذا حددنا أصول استمراريتها وتغيرها سوف نكون أكثر قدرة على فهم شروط وتطوير الديمقراطية وتوطيدها في كثير من الدول[٤٢].

---

(٤٠) عبد السلام نوير، **المعلمون والسياسة في مصر** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٤٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٤٢) دايموند، **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**، ص ١٦.

خلاصـة

بعد السبر في أعماق عدد من مفاهيم وتعريفات الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة وبما تستند إليه من مرتكزات أساسية ثلاثة تشتمل المعارف والاتجاهات والقيم، فإننا حاولنا التركيز والتشديد على مفاهيم الثقافة السياسية الديمقراطية، واستخدامنا عدد من مؤشراتها في صياغة الأسئلة الموضوعة في استمارة الاستبيان والتي تضمنت قياس الثقافة السياسية في جوانبها الديمقراطية وفقاً للأبعاد التالية:

١ ـ بُعد المعرفة السياسية التي يتمتع بها أفراد المجتمع القبلي في اليمن.

٢ ـ بُعد التوجهات السياسية لأفراد القبائل اليمنية موضوع البحث، ودرجة اقترابها من التوجهات الديمقراطية من عدمه والتي تشمل قياس مدى ثقة الأفراد في النظام السياسي القائم، ومدى تقبل المتغيرات الحديثة والابتعاد عن التقليدية، أو ما يسمّى بالتعايش والمزج بين القديم والحديث، ومدى تفاعل الأفراد تجاه المسائل والقضايا السياسية المعاشة والتي تواجههم وثقتهم في أنفسهم وتأثيرهم في مدخلات ومخرجات النظام السياسي، وقياس مستوى التسامح المتوافق مع قيم الديمقراطية من خلال معرفة درجة التعصب السياسي وحدته تجاه الآخر السياسي، والآخر الديني (المذهبي)، والآخر الحضاري الغربي.

٣ ـ بُعد قيم الثقافة السياسية الديمقراطية التي يؤمن بها الأفراد بأبعادها المختلفة، مثل قياس قيم المواطنة ودرجة الانتماء الوطني قياساً بدرجة الانتماء القبلي المترسخ في الثقافة السياسية للمجتمع اليمني، كما تشمل قيم الثقافة الديمقراطية قياس قيم الحرية ببعديها، حرية التعبير والمشاركة السياسية، عبر مؤشرات دالة عليها ممثلة في المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، والمشاركة في العملية الانتخابية ترشيحاً أو تصويتاً، وأخيراً الإيمان بقيم المساواة السياسية من دون تفرقة أو تمييز بين أفراد المجتمع.

بناء على أبعاد الثقافة السياسية الديمقراطية تلك، ومؤشرات قياسها التي تعرضنا إليها، يمكن القول إن تطبيق هذه المقاييس على بعض أفراد القبائل اليمنية، تمكننا من التأكد من مستوى التغيير الذي أحاط بالثقافة السياسية للمجتمع اليمني خلال عقد ونصف العقد من الزمن منذ تحقيق الوحدة وإقرار الديمقراطية، وبالتالي الوصول إلى معرفة طبيعة ومستوى الثقافة السياسية الديمقراطية ودرجة نموها في تلك الفترة من خلال الممارسة والتعود اليومي للمجتمع، وبالتالي استشفاف مستقبل الديمقراطية الناشئة ومدى ترسخها وإمكانات استقرارها في اليمن.

الفصل الثاني

القبيلـــة

تميزت الحياة العربية القديمة بسيادة الأنماط التقليدية في تكويناتها الاجتماعية المتمثلة في أشكال أولية: بطون، وأفخاذ، وعشائر، وقبائل، وتحالفات قبلية، والقائمة على علاقات النسب والمصاهرة، إضافة إلى عامل المصلحة الاقتصادية المشتركة التي يفرضها تنوع وقسوة الطبيعة الجغرافية لتلك المناطق التي تقطنها هذه التجمعات القبلية، وخصوصاً أن النظام الاجتماعي القائم كان يعتمد على التراتبية التنظيمية والذي يحتل قمته الملوك وشيوخ القبائل والعشائر الذين يضطلعون بتنظيم شؤون الحياة وإدارتها في البوادي والحواضر العربية.

لقد مثلت القبيلة وعصبيتها بؤرة الاهتمام الرئيس لانتماء الأفراد لها، وكانت الوعاء الحصين الذي ساعد على الحفاظ عليها من الاندثار، كما أسهم انتقال الثقافة القبلية وتوارثها عبر الأجيال في بقاء جزء كبير من تلك الأنماط والتقاليد والأعراف القبلية سواء الاجتماعي منها، أو السياسي، أو الثقافي حية تشارك في رفد الذاكرة والوعي الشعبي لأغلب المجتمعات العربية الحديثة بثقافتها القبلية التقليدية وإن كانت بنسب متفاوتة.

إن استمرار نمط القبيلة في معظم البلدان العربية وفي اليمن حتّى اليوم بميراث قيمها وتوجهاتها التقليدية نفسها المعتمدة على العصبية، وفي إطار مسمياتها، ومواقعها الجغرافية التي شغلتها منذ مئات السنين، وانعكاس ذلك على طبيعة تفكيرها وعقلياتها الصعبة المراس قد مكنها من التحمل، ومواكبة المستجدات والمتغيرات المحيطة بها، بل والتغلب عليها من خلال إدخال بعض التعديلات في استراتيجيتها، وليس في قيمها وتكويناتها. كلّ ذلك ساعد على بقائها وتأقلمها مع معطيات العصر الذي تعيش فيه. لقد كشف كلّ ذلك عن قدرة عدد لا بأس به من القبائل العربية

وبخاصة القبائل اليمنية على احتواء العواصف والمتغيرات وعن درجة عالية من الذكاء الفطري الذي تتمتع به، ما يجعل منها ظاهرة تستحق الدراسة(*).

وقبل التعرض إلى مفهوم القبيلة وتعاريفها العديدة، نجد من الضروري توضيح الفرق بين مفهوم القبيلة وبين مفهوم الجماعة والذي دفع بعض الباحثين على الاعتقاد أن التداخل والتطابق بين المفهومين قد يّمكن كلاً منهما أن يقوم مقام الآخر، اعتماداً على أنَّ القبيلة هي في الأساس جماعة من الأفراد يشتركون في عديد من الصفات والأهداف من خلال إطار اجتماعي وسلوكي واحد مشترك. وإذا اعتقدنا أن هذا القول قريب إلى حدّ كبير من الصواب لكونهما متقاربين في الكثير من السمات المشتركة إلا أن لِكُلّ منهما سمات خاصة به تميزه عن الآخر[1].

وعليه سوف نتناول بالتعريف مفهوم الجماعة، ثمّ ننتقل بعد ذلك إلى مجموعة من التعريفات الخاصة بمفهوم القبيلة.

أولاً: مفهوم القبيلة

١ ـ تعريف الجماعة

الجماعة هي وحدة اجتماعية ذات امتداد زمني، يعتبر أعضاؤها مترابطين بشكل ملموس وذلك عبر نموذج موحّد للسلوك. وللجماعة خصائص ثقافية مشتركة تشكل قاعدة التواصل في ما بين أعضائها، والتواصل هو عملية تفاعل نفسي بين الأعضاء تتخذ أشكالاً منسجمة مع الخصائص الثقافية السائدة. ولدى كلّ عضو في الجماعة شعور بالانتماء والتماهي والمشاركة مع الآخرين[2].

٢ ـ تعريف القبيلة

للقبيلة تعريفات عديدة لعل من أبرزها:

القبيلة هي شكل من أشكال التجمع السياسي والاجتماعي للشعوب القديمة أو

(*) من الملاحظ أن عدداً كبيراً من القبائل من دول المشرق والمغرب العربية، يفوق المئتين قبيلة قد استخدمت وسائل التكنولوجيا الحديثة وقامت بإنشاء مواقع لها على شبكة الإنترنت للتعريف بنفسها ونسبها ومواقعها الجغرافية، والبحث عن فروعها الممتدة في أرجاء الوطن العربي، بل والدعوة لعقد مؤتمر عام يجمع ويوحد مواقفها تجاه القضايا التي تواجهها وتواجه المجتمع العربي.

(١) محمد محسن الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٢٠.

(٢) سامي ذبيان [وآخرون]، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** (لندن: رياض الريس، ١٩٩٠)، ص ١٨٤.

الشعوب التي لم تندمج بعد في إطار الحياة الوطنية. وتخضع القبيلة لسلطة الزعيم نفسه ويعيش أعضاؤها في منطقة واحدة. وينتسب أعضاء القبيلة عادة إلى أصل واحد أو جدّ واحد بعيد، بغض النظر عن كون هذا النسب صحيحاً من الزاوية التاريخية أم لا، فالمهم هو الشعور بالانتماء الواحد(٣).

وعرّف كتاب **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** القبيلة بأنها جماعة من الناس ينتمون حقيقة أو وهماً إلى أصل مشترك ويشعرون بانتسابهم إلى أب أو جدّ أعلى(٤).

والقبيلة في الأساس هي: مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة بحسب تراتبية تنظيمية، وهي رابطة موحّدة الغرض، مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة، وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات الوشائجية المنغرسة في أعماق ووجدان الجماعة(٥).

كما تعني القبيلة أيضاً، جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة، ونمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الجماعي، وأسلوب المعيشة، والقيم ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية. وبهذا المعنى، فإن هوية الفرد وولاءه الأول يكونان لهذه الجماعة، وعليها يعتمد في إشباع حاجاته الأساسية(٦).

وعرّف كتاب **تاريخ القبائل اليمنية**، القبيلة بأنها مجتمع قبلي، يتكون من مجتمعات صغيرة ترتبط بعلاقات القرابة والمصاهرة ومن هذه المجموعات تتكون القبيلة التي تحدد علاقاتها بالمجموعات الأخرى طبقاً لظروف المعيشة والحياة الاقتصادية. والعواطف هي التي تحكم أفراد القبيلة، فشعور الولاء الذي يحس به الفرد نحو مجموعته. . . هو الذي ينمي فيه روح العداء نحو المجموعات الأخرى التي ينظر إليها بحذر دائم(٧).

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٥٥.

(٤) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠)، ج ٤، ص ٣١٣.

(٥) خلدون حسن النقيب، «بناء المجتمع العربي: بعض الفروق البحثية،» في: محمد عزت حجازي [وآخرون]، **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٦) أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٨٢.

(٧) حمزة علي لقمان، **تاريخ القبائل اليمنية** (صنعاء: دار الكلمة، ١٩٨٥)، ص ٩.

وتتميز الحياة الاجتماعية للقبيلة بالجوانب التالية:

أ ـ وحدة اللغة والثقافة المشتركة لدى جميع أفراد القبيلة.

ب ـ رابطة الدم والنسب تشكل عاملاً أساسياً من عوامل التجانس.

ج ـ الموقع الجغرافي يعتبر بمثابة حدود معلومة ومقدرة لِكُلّ قبيلة.

د ـ وحدة الأعراف والعادات والتقاليد المشتركة[٨].

هـ ـ ذوبان الفرد في الجماعة والجماعة في الفرد.

و ـ وحدة المصالح الاقتصادية المشتركة والمصير والهدف المشترك.

ز ـ الميل القوي إلى الاستقلال وعدم الخضوع لسلطة الدولة، والميل إلى الحرية المطلقة[٩].

٣ ـ القبيلة في الفكر الغربي

ينظر الفكر الغربي في معظمه إلى القبيلة بمفاهيمها التقليدية من قيم وأعراف وتقاليد مغرقة في القدم، بمثابة بنى معوقة أمام مفاهيم التطوير والتغيير وبناء الدولة المدنية الحديثة.

وحقيقة القول إن الفكر الغربي الأنثروبولوجي في مجمله الليبرالي أو الماركسي اعتبر القبيلة مؤسسة من مسلمات الماضي استنفذت دورها التاريخي وشكلت إحدى مراحل التطور البشري عندما كان في مراحله الأولى وبالتالي يجب تحجيمها والقضاء على بناها التقليدية المهترئة لصالح قيام مؤسسات المجتمع المدني الحديث وإن كان ينظر إليها من الناحية الثقافية في إطار الحفاظ على بعض من تقاليدها وعاداتها كجزء من الفلكلور والتراث الشعبي والتاريخي الموروث.

وفي هذا السياق ميّز سير هنري مين بين التنظيمات السياسية التي تقوم على روابط الدم وتلك التي تقوم على روابط الجوار، حيث ميز المجتمع القديم وكذلك المجتمع البدائي في أن جميع أعضائه من الأقارب، وهذا معناه أن مركز الشخص ودوره في الحياة تحدده روابط القرابة التي تربطه ببقية أفراد العشيرة والقبيلة والتي تعتبر الوحدة الاجتماعية المتمايزة وتسود فيها الديمقراطية والحرية والمساواة نظراً إلى

---

(٨) فضل علي أحمد أبو غانم، **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير**، ط ٢ (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٩٩١)، ص ٨٧ ـ ٩٠.

(٩) سمير عبد الرحمن الشميري، **العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر (دراسة تحليلية)**، أوراق يمانية؛ العدد ٢ (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ١٠.

روابط الدم التي توحد بين أعضائها. على العكس من ذلك نجد أن أعضاء المجتمع الحديث أو المجتمع السياسي هم مواطنون في المقام الأول بصرف النظر عما يكون بينهم من روابط قرابية[١٠].

وتشير نظرية العلامة الأمريكي مورجان (١٨١٨ ـ ١٨٨١) الخاصة بتطور المجتمع الإنساني من حالة المجتمع البدائي القديم (Societies) إلى حالة المجتمع المدني الحديث (Civites) ويفرق بين المجتمعين على أساس الخصائص الآتية[١١]:

الجدول رقم (٢ ـ ١)

اتجاه التطور

المجتمع البدائي القديم	المجتمع المدني الحديث
١ ـ مركز الفرد ودوره يتحدد عن طريق العلاقات الشخصية.	مركز الفرد ودوره يتحدد عن طريق علاقات غير شخصية.
٢ ـ كلّ فرد يعتقد أنّه مرتبط بجميع الأفراد والمساواة تامة بين الجميع.	توجد طبقات اجتماعية.
٣ ـ القرابة هي أساس العلاقات الاجتماعية.	نظم العمل والملكية الفردية هي أساس العلاقات الاجتماعية.
٤ ـ انتشار نظامي العشيرة والقبيلة.	انتشار نظام الدولة.

ولا زال الفكر الغربي الحديث وبما يشبه الإجماع يتمسك بتلك الرؤية المرتبطة بالأحكام والأفكار السابقة بالنسبة إلى وضع القبيلة، حيث لم يقبل أو يعترف بالقبيلة ضمن مؤسسات المجتمع المدني الحديث من الناحية الموضوعية والعلمية، فالنظام في المجتمعات القبلية هو بمثابة فوضى منظمة[١٢]، أما من حيث اللغة، فالتعريفات الغربية تقاربت مع مثيلاتها في التعريفات العربية للقبيلة وذلك على النحو الآتي:

(١٠) أحمد أبو زيد، **دراسات في الإنسان والمجتمع والثقافة** (القاهرة: المركز القومي للبحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦)، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(١١) عاطف وصفي، **الأنثربولوجيا الثقافية: مع دراسة ميدانية** (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١)، ص ٤٢.

(١٢) نفذ أحد مراكز علم الاجتماع في أوروبا استبيان لمعظم علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لدراسة وضع القبيلة ضمن مؤسسات المجتمع المدني الحديث فكان الرفض بما يشبه الإجماع. انظر: لوسين تأمينيان، محرر، **اليمن كما يراه الآخر: الذات والآخر، غياب الحوار**، ترجمة عبد الكريم العوج (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧)، ص ١٤ ـ ١٥.

عرف العلامة الفرنسي دوركايم القبيلة بأنها تجمع من الناس يقطن إقليماً معيناً وتسود بين أفراده ثقافة مشتركة، ولغة واحدة، وإحساس قوي بالتضامن والوحدة، ويستند إلى مجموعة من العواطف الأولية[١٣].

في حين عرف هويتهاد (Hwitehead) القبيلة بأنها تجمع كبير أو صغير من الناس يشغلون إقليماً معيناً ويتحدثون نفس اللغة وبينهم علاقات اجتماعية خاصة تعتمد على التجانس الثقافي[١٤].

أما جوزيف كوستنر، فعرف القبيلة في الجزيرة العربية بأنها تعني وحدة سياسية وهي عبارة عن جماعة من الناس يشتركون في رقعة من الأرض وتربطهم علاقات نسب حقيقية أو أسطورية ويحيون حياة مشتركة. ويستمرّ ولاء الأفراد السياسي للقبيلة مقابل ما توفره لهم من الحماية المادية والاقتصادية والمكانة الاجتماعية، بيد أن القبيلة لم تكن نظاماً موحّداً بل كانت مقسمة إلى وحدات فرعية (أسر وعشائر وبطون أكبر) وغالباً ما كانت هذه الوحدات ترتبط معاً في وحدة سياسية كبيرة تعيش في منطقة رعي واحدة وتبدو في صورة قبيلة كبيرة يساعد على تماسكها النسب أو المقر الجغرافي أو المصالح المشتركة[١٥].

وكان **قاموس العلوم الاجتماعية** قد عرف القبيلة بأنها عبارة عن نسق من التنظيم الاجتماعي يشمل عدة جماعات محلية مثل القرى، والبدنات، والعشائر، وتقطن القبيلة إقليماً مشتركاً وتتحدث لغة واحدة وتسود بينها ثقافة مشتركة وترتكز على مجموعة من العواطف الأولية البدائية[١٦].

٤ ـ القبيلة في الفكر العربي

تعتبر القبيلة ظاهرة اجتماعية ضاربة في أعماق التاريخ العربي في المشرق والمغرب العربيين على حدّ سواء وبخاصة أنها استطاعت أن تتعايش وتتكيف مع كثير من المتغيرات العميقة التي عرفها الواقع العربي عامة[١٧].

---

(١٣) إبراهيم العسل، **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع** (بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٩٧)، ص ٣٨.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٥) جوزيف كوستنر، **العربية السعودية من القبلية إلى الملكية: ١٩١٦ ـ ١٩٣٦**، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٧.

(١٦) Julius Gould and William L. Kolb, eds., *A Dictionary of the Social Sciences* ([New York]: Free Press of Glencoe, [1964]), p. 729.

(١٧) سالم لبيض، «من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي،» **شؤون اجتماعية**، السنة ١٨، العدد ٧٠ (صيف ٢٠٠١)، ص ٣٧. وقد سبق ونُشرت الدراسة نفسها في مجلة **المستقبل العربي**. =

وينظر إلى القبيلة على أنها وحدة اجتماعية يدعي أفرادها انحدارهم من أب واحد حتى لو كان هذا الأب بعيداً جداً، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية مشتركة. والمقصود بالحياة الاقتصادية امتلاك المراعي المشتركة. أما الاشتراك في الحياة الاجتماعية، فيتحقق من خلال طاعة رئيس القبيلة أو شيخ العشيرة، ومشاركة أفراد القبيلة جميعاً في الحروب والغزو والدفاع عنها، واخذ القصاص (الثأر) وتسلم الديات، ديات قتلى القبيلة من قبيلة القاتل وكذلك دفع ديات المقتول إلى قبيلته، واتخاذ قرار التحالف مع القبائل الأخرى أو العكس. وتعتبر المسؤولية المشتركة لأفراد القبائل في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية من أهم خصائص النظام القبلي[18].

وكان يعبر عن القبيلة في بعض المراجع بلفظة شعب في العربيات الجنوبية[19]. فالقبيلة والشعب إذاً لفظان مترادفان على معنى واحد، فالشعب بمعنى قبيلة في عربية القرآن الكريم، والقبيلة بمعنى شعب. ولكن علماء العربية يفرقون بين اللفظين، فيجعلون الشعب أكبر من القبيلة والواقع أن هذا التفريق قد وقع في الجاهلية القريبة من الإسلام ونجده في قوله تعالى: ﴿**وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم**﴾[20].

وكانت حياة القبائل العربية في الحجاز والجزيرة العربية تقوم على الحرية المطلقة، فإذا كانت الدولة المنظمة تحد من حرية مواطنيها لأنها توفر لهم الحماية والأمن في مقابل ذلك، فإن القبائل العربية تقوم بحماية نفسها وهي تبعاً لذلك ليست مضطرة إلى التنازل عن حريتها لأحد، فالقبيلة تعتبر وحدة سياسية مستقلة إن جاز التعبير. وشيخ القبيلة الذي تؤهله لمنصبه مواصفات خاصة، مثل أن يكون كبير السن وقوراً جواداً كثير المال والأولاد، صاحب مروءة وشرف ونجدة، حكيماً في تصرفاته، شيخ القبيلة هذا كان يمارس سلطته على أفراد القبيلة والقائمة على العرف والتضامن والعصبية، فأفراد القبيلة جميعاً متضامنون في السراء والضراء وقانونهم التقليدي «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»[21].

= انظر: سالم لبيض، «من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٣، العدد ٢٦١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠).

(١٨) عباس زرياب خوئي، **دراسة تحليلية «في السيرة النبوية»**، على موقع إسلامك فقه: <http://www.islamicfeqh.com/books/SIREH/Hp-sireh-a.htm>.

(١٩) علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ج ٥، ص ١٨١.

(٢٠) **القرآن الكريم**، «سورة الحجرات،» الآية ١٣.

(٢١) عبد الشافي محمد عبد اللطيف، **دراسات في السيرة النبوية** (القاهرة: المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٢)، ص ٢٣.

ولقد اعتبرت الشجاعة والتعصب والشرف والتفاخر بالوحدة القبلية التي كانت تتشكل غالباً من المحافظة على الأنساب وسمعة الآباء والأجداد من أن يمسها شيء، صفة من الصفات المشتركة لأبناء القبائل بشكل عام(٢٢).

وتضم القبائل العربية التي تسمى قبيلة أو عشيرة أو غرامة، آلافاً من القادرين على حمل السلاح، ينضوون في فرع وشعب شجرة واحدة، تبدأ باللحام أو البطون، وهذه تتفرع بدورها إلى فصائل وأفخاذ(٢٣)، في حين تنوعت الآراء بالنسبة إلى العوامل المؤثرة في تعريف القبيلة مع الاعتراف والتسليم بعامل النسب، وذلك على النحو التالي:

أ ـ تعريف القبيلة وفقاً لعامل المصالح المشتركة

تناول بعض الباحثين تعريف القبيلة اعتماداً على فكر ابن خلدون وذلك من زاوية تغليب المصالح المشتركة التي تحكم علاقات أفرادها وإن كان ذلك لم ينفِ أو يقلل من أهمية عنصر النسب المشترك.

إذا كانت رابطة القرابة والانتماء إلى الأب المشترك هي الأساس في تعريف القبيلة من منظور عربي، إلا أن وحدة القبيلة لا يمكن إرجاعها إلى صلات القربى وحدها، فالقبيلة فيها الصرحاء من أبنائها وفيها من لا ينتمون إليها بصلة نسب كالموالي والمستحلفين من القبائل الأخرى. إن ثمة رابطة أخرى تجمع بين أبناء القبيلة كلّهم، صرحائها ومواليها، وهي المصلحة المشتركة، حيث تدفعهم جميعاً إلى اتخاذ موقف موحّد تجاه ما يهدد قبيلتهم من أخطار(٢٤).

ب ـ تعريف القبيلة وفقاً للعامل السياسي

حاول خلدون حسن النقيب تأصيل إطار آخر لشكل العلاقات التي تحكم نظم القبيلة العربية بدلاً من حصرها في ذلك الإطار الاجتماعي الذي يعتمد على التفسير المتصل بالنسب كعامل وحيد في التفسير، فأطلق تسمية «القبيلة السياسية» والتي تمثل شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يختلف عن القبيلة العادية، أي مجموعة العناصر المتبادلة بين الأفراد والمبنية على تراتبية القرابة ويتحول إلى حكم للعناصر الأيديولوجية في توزيع السلطة(٢٥).

---

(٢٢) خوئي، دراسة تحليلية «في السيرة النبوية»، ص ٣.

(٢٣) إدوارد جلاوزر، **اليمن في كتابات الرحالة الأجانب**، ترجمة أحمد قايد الصائدي، دراسات؛ العدد ٣ ([د. م.]: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٦.

(٢٤) الظاهري، **الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠**، ص ٥٠.

(٢٥) خلدون حسن النقيب، **القبلية والديمقراطية: حالة الكويت** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦)، ص ١٩.

وتتوزع القبيلة السياسية في ثلاثة معان:

١ ـ إنها توفر أساس العصبية.

٢ ـ إنها تعمل كمبدأ منظم، أي يخصص موارد الجماعة ويحدد مواثيق الإدخال والاستبعاد المطلق من الجماعة.

٣ ـ إنها تمثل عقلية عامة شعبية تحكم كلّ أشكال العلاقة السياسية من خلال تخصيب الذاكرة الجماعية للمجموعة[٢٦].

إن ما يميز مفهوم القبيلة السياسية أنّه يسمح لنا بالجمع في وقت واحد بين المتغيرات السياسية والاقتصادية والعاطفية الكائنة في صلب الولاءات الوشائجية عند تفسير السلوك الاجتماعي للقبيلة. وينطبق هذا المفهوم المطبق في البيئة العربية الإسلامية بوجه خاص على اليمن. كما إنه مرتبط أيضاً ارتباطاً عضوياً وثيقاً جداً بالدين الذي يمنحه مصدراً آخر من الشرعية وذلك وفقاً لرؤية خلدون النقيب لمفهوم القبيلة السياسية.

وتتصف القبيلة كتنظيم سياسي بالسمات التالية:

أ ـ بساطة السلطة السياسية داخل القبيلة، وسهولة الاتصال السياسي بين الحاكم (الشيخ) والمحكوم (رجل القبيلة).

ب ـ ولاء الأفراد للقبيلة أولاً.

ج ـ انصياع الأفراد للتراتب السياسي داخل القبيلة وفقاً للأعراف والقيم القبلية المرعية.

د ـ احترام السلطة السياسية لزعماء (مشايخ) القبيلة.

هـ ـ الرئاسة أو الزعامة القبلية وفقاً للقيم القبلية رضاءً واختياراً ومصدر الشرعية، وممارستها مستمدة من القيم الاجتماعية القبلية كالشجاعة والإقدام والتضحية والقدرة على الخطاب.

و ـ فاعلية العصبية القبلية في حماية الجماعة واحتكام أفراد القبائل إليها في سلوكهم الاجتماعي والسياسي.

ز ـ السيادة في المجتمع القبلي لزعيم (شيخ) القبيلة ومجلسها[٢٧].

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٧) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

ثانياً: العصبية والقبيلة

يعتبر ابن خلدون واحداً من أبرز وأهم علماء الاجتماع في التاريخ البشري الذي وضع نظريته حول العمران والملك استناداً إلى مفهوم العصبية القبلية. وقام بتعزيز نظريته بالعديد من الأسانيد والأدلة المستقاة من الواقع الذي عايشه أثناء فترات الصراع والاضطراب والتنافس السياسي الشديد بين الممالك العربية في شمال أفريقيا والتي اعتمدت في توازناتها على منطق القوة العصبية في علاقات القبائل بعضها بالبعض أو في علاقاتها بالسلطة والملك.

والعصبية عند ابن خلدون مترادفة مع القبيلة، فالعصبية عنده تقوم في مظهرها على النسب حقيقياً كان أو وهمياً، في حين أنها في العمق تقوم على تنازع البقاء والكفاح من أجل العيش في إطار وحدة العصبية وتضامن أفرادها، وحدة وتضامن تندمج فيهما سواء بسواء المصالح المادية للعصبية والاعتبارات المعنوية التي بها تتقوم شخصيتها ويتأكد كيانها[٢٨].

ولقد فسر المفكر العربي محمد عابد الجابري نظرية ابن خلدون استناداً إلى أن العصبية هي المفتاح الوحيد لحل جميع المشاكل التي يطرحها سير التاريخ الإسلامي إلى عهده. وفي رأيه تكمن قيمة آراء ابن خلدون في الإشكاليات العديدة التي تطرحها نظريته في العصبية والدولة والعلاقة القائمة بينهما، هذه العلاقة التي تحدد من وجهة نظره في شكل العمران وتجسم حركة التاريخ.

ولقد أسفرت هذه الإشكاليات عن إثارة عدد من التساؤلات حول أهمية العصبية وطبيعة مطالبتها بالملك وعجزها وفسادها عن مواكبة التحضر والانتقال من مجتمع البداوة إلى مجتمع أكثر عمرانية وتحضر. ومن هذه الأسئلة التي حاول الإجابة عنها وتمحورت حول العصبية ما يلي[٢٩]:

ـ لماذا تتحول العصبية في لحظة من اللحظات من مجرد رابطة سيكولوجية اجتماعية إلى قوة للمواجهة والمطالبة ومن ثم تأسيس الملك والدولة؟

ـ لماذا تضعف العصبية وتتكسر صورتها بمجرد بلوغها غايتها من الملك والشروع في جني ثمراته؟

---

(٢٨) محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ط ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٢.

ـ لماذا تسقط الدولة بفساد عصبيتها لتقوم عصبية جديدة بتأسيس دولة جديدة؟

ـ لماذا كانت الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره ومؤذنة بفساده؟ ولماذا كانت حركة التاريخ الإسلامي حركة انتقال من البداوة إلى الحضارة؟

واعتبر هشام شرابي أن الدينامية البارزة للبنية القبلية تكمن في العصبية، وهذا منحى سلبي، إذ تقوم بادئ ذي بدء على الفصل بين الأنا والآخر، ثمّ على مستوى أعلى تقسم العالم إلى نصفين متعارضين القرابة واللاقرابة، العشيرة والعشيرة المعادية لها، وبالنسبة إلى العصبية، فإن التجاذب القائم على روابط الدم يتقدم على أي علاقة أخرى[٣٠].

وللتدليل على قوة العصبية لدى العرب وتغليبها على ما عداها كما تناولها ابن خلدون، اعتبر المفكر برهان غليون أن غلبة قوة العصبية الطائفية أو الجهوية أو القبلية أقوى من العصبية الحزبية، أو المصلحة الوطنية[٣١].

وتناول خلدون النقيب علاقة القبيلة بالعصبية من خلال العقلية العامة للقبيلة الموجهة والهادية إلى التنظيم الاجتماعي السياسي والتي تقوم بعدة وظائف على الأقل ثلاث منها ذات أهمية في هذا السياق:

١ ـ القبيلة في الاستعمال الشائع للمصطلح تمثل مصدراً أساسياً من مصادر تماسك الجماعة العصبية المستمدة من ثمرة النسب والتحالف.

٢ ـ القبيلة تمثل رابطة موحّدة الغرض تمتلك ثقافة ومثيولوجيا وأيديولوجيا تبريرية.

٣ ـ القبيلة تمثل مبدأ تنظيمياً تحدد بموجبه الواجبات والمسؤوليات وتقسم بموجبة الفوائد والمنافع[٣٢].

٤ ـ وتتميز الرابطة العصبية بتفاعلها وسرعة ردّ الفعل لديها، وذلك في إطار الجماعة من خلال التحام الفرد بعصبته عند وجود مخاطر محدقة بهم أو بممتلكاتهم، وفي نفس الوقت، فإن عصبة الرجل تهب لنجدته وتتجشم عناء مواجهات قد تكون غير متكافئة إذا تعرض لأي أذى أو مكروه سواءً كان على حقّ أو على باطل، في حين

---

(٣٠) هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، نقله إلى العربية محمود شريح، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٤٧.

(٣١) برهان غليون، «نهاية عصر الدولة الوطنية،» **أبعاد**، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٥).

(٣٢) النقيب، **القبلية والديمقراطية: حالة الكويت**، ص ٥٩ ـ ٦٠.

ينجم عن هذا التفاعل والالتحام والانسجام بين الفرد وقبيلته (عصبته) خلق حالة من التوحد وذوبان الكل في واحد.

ولقد أكد ابن خلدون أنَّ النسب لا يمكن أن يكون إلى جماعة ما وإلى جدّ مشترك، فذلك أمر وهمي لا حقيقة له، بل إن اختلاط الأنساب هو الظاهرة السائدة، وما زالت الأنساب تسقط من شعب إلى شعب ويلتحم قوم بآخرين[٣٣].

إن العصبية والقبيلة ترجعان إلى النسب والانتماء لجماعة معينة (قبيلة) وهو ما يميز العلاقة لهذه الجماعة. وبناء على ذلك، فإن تعصب الفرد لعصبته (جماعته القبلية) كما ذكر ابن خلدون إنما يرجع إلى الألفة وطول المعاشرة وما ينتج من ذلك من تشبعه بعاداتها وتقاليدها وبالروح الجماعية السائدة فيها ومن ارتباط الفرد بمصلحتها ووجوده بوجودها.

خلاصة القول: إن الأساس الحقيقي الذي تقوم عليه العصبية هو شيء آخر غير النسب، إنّه المصلحة المشتركة الدائمة للجماعة التي تشكل فيها أمور المعاش العنصر الرئيس الفعال[٣٤].

١ ـ موقف الإسلام من القبيلة والعصبية

كان التفاخر بالنسب والقبيلة والعشيرة من الأمراض المستحكمة والمقرة في البيئة العربية الجاهلية، وكان من أكبر أمجاد المرء أن ينتسب إلى قبيلة معروفة، ويتفرع نسبه من عشيرة بارزة كقريش مثلاً. ولقد ذكر عن النبي محمد (ﷺ) قوله في خطابه لإبطال هذه السنة الجاهلية المقيتة:

«أيها الناس إن الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتفاخرها بإنهائها إلا أنّكم من آدم وآدم من طين إلا أن خير عباد الله عبداً اتقاه»[٣٥].

ولقد تعرضت العصبية في العصر الإسلامي للذم والرفض لها ولآثارها السلبية الناتجة منها حيث إنّها من سنن الجاهلية المذمومة، فقد قال رسول الله (ﷺ) «إنّها نتنة فاتركوها»[٣٦].

---

(٣٣) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤)، ج ١، ص ١٧٤.

(٣٤) الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، ص ١٧٢ ـ ١٧٦.

(٣٥) <http://www.imamsadeq.org/book/sib6/sayyed>, 28/5/2002.

(٣٦) لبيض، «من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي،» ص ٤١.

لهذا جاء الإسلام ليقضي على العصبيات القبلية ويعلن رفضه لجميع أنواع العصبيات الجاهلية من القبلية والعشائرية الضيقة لما لها من صفات مسيئة إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، وبخاصة أن الحمية والعصبية القبلية كانتا تدفعان وتقودان أفرادها في أغلب الأحيان إلى التعصب والبعد عن الحقائق ونصرة عصبته (أخيه) ظالماً أو مظلوماً. وعندما سئل رسول الله (ﷺ) «ما العصبية يا رسول الله؟

أجاب: أن تعين قومك على الظلم» رواه أبو داود.

لقد حاول البعض نتيجة تمسكه وتفاخره بالقيم القبلية والعصبية، الإدعاء أن الإسلام عندما جاء في زمن القبيلة لم يحاول إدانتها أو إلغاءها بل عمل على نقل قيم القبيلة وتجميعها في مستوى أعلى بحيثُ إنَّ الأمة ليست سوى قبيلة كبرى[٣٧].

أو أن الإسلام حاول اجتناب إلغاء التقسيم القبلي من أساسه استناداً إلى عدد من العوامل نجملها في ما يلي[٣٨]:

أ ـ لم تكن التقسيمات القبلية تقسيمات سياسية محضة، بل كانت أيضاً تقسيمات اجتماعية، توفر لأفرادها نظاماً تكافلياً، ومن هنا فإن إلغاء الدعم الاجتماعي والاقتصادي الذي توفره القبيلة قبل تطوير بديل آخر خسارة لأفراد المجتمع.

ب ـ إضافة إلى كونها تقسيماً اجتماعياً، كانت القبيلة تقسيماً اقتصادياً ينسجم مع الحياة الاقتصادية الرعوية التي سادت الجزيرة العربية قبل الإسلام، التقسيم القبلي هو التقسيم الأمثل للإنتاج الرعوي بما يوفره من حرية الحركة والانتقال طلباً للمراعي.

ج ـ ولعل أهم العوامل التي بررت استمرار التقسيم القبلي ضمن إطار الأمة بعد أنْ حرصت الرسالة الخاتمة على تفريغ الوجود القبلي من محتواه العدواني الإستكباري، هو صيانة المجتمع الوليد وحمايته من خطر الاستبداد المركزي الذي يمكن أن ينشأ عند غياب البنى الاجتماعية والسياسية في يد سلطة مركزية.

واستشهد آخرون بمواقف الرسول الكريم وإفادته من وجود القبيلة أشد الإفادة في نشر الدعوة وقبوله واعترافه بتعددية القبائل، وأبلغ دليل على ذلك في نظرهم إرساله واحداً وعشرين من عماله إلى القبائل اليمنية المختلفة لنشر الدعوة

---

(٣٧) عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة (الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٠)، ص ١٦.

(٣٨) لؤي صافي، «الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النموذجي،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧٨ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣)، ص ٩١.

في بداية ظهورها[٣٩]. ولكن يمكن الرد على تلك الدعاوى بما يلي:

أولاً: إن الرسول الكريم (ﷺ) عندما أرسل هذا العدد من الصحابة لنشر الدعوة الإسلامية وسط قبائل اليمن لم يكن ذلك بهدف التعزيز والاعتراف بتعددية القبائل وقيمها بقدر ما كان فطنة منه، حيث كان يتعامل مع واقع قائم صعب تغييره ومعاداته في بداية الدعوة، كما إنه لم يكن في وسعه إرسال عامل واحد من الصحابة لهذا الكم الهائل من القبائل المتناحرة والمتنازعة والتي يحكم سلوكها وقيمها عصبية الجاهلية المقيتة من غزو وكر وفر وثأر ووأد وسبي للنساء ونهب في ما بينها وهو ما أظهرته حكمته في التعامل معها.

ثانياً: إن الدين الإسلامي أرسل للبشرية كلها بِكُلّ أممها وشعوبها، فهو رسالة سماوية هادية، وثورة لتغيير الأوضاع والقيم الفاسدة التي كانت البشرية تعانيها، وفي القلب منها الجزيرة العربية بقبائلها وعشائرها بقيمها وطقوسها، أما محاولة البعض اختزال البعد العالمي للإسلام من خلال الإدعاء أن الإسلام والرسول الكريم لم يستهدفا إلا القيم السلبية فقط للقبيلة، فهو محاولة باطلة للإبقاء والاحتفاظ بالماضي وتفريغ المستقبل الذي سعى الإسلام إلى إيجاده تحت رايته، كما إنَّ محاولة حصر رسالة الدين الإسلامي وسنة رسوله في إطار مجتمع الجزيرة العربية وقبائله هو ما يتنافى مع ما جاء الإسلام من أجله كرسالة سماوية هادية ودين خاتم لِكُلّ البشرية.

وهناك أمثلة أخرى توضح رفض الرسول الكريم لسنن الجاهلية المتمثلة في القبلية والعصبية، فالرسول قبل وفاته لو أراد تأصيل نقل الخلافة بين المسلمين بمفهوم العصبية لولى عليهم خليفة بعده من عصبته (أسرته أو قبيلته قريش) وبذلك يُرسي سنةً لن يعترض عليها عندئذ أحد من المسلمين قاطبة، ولكن الرسول الكريم مترفعاً وبحس إسلامي، وديمقراطي سبق فيه ديمقراطيات الغرب، جعل الخلافة في المسلمين شورى بينهم، مبتعداً عن مفهوم العصبية والقبلية الضيقة.

والحقيقة أن بعض المفكرين الإسلاميين الذين ينتمون إلى ثقافات غير عربية يقعون في ازدواجية المناداة بالمساواة، فهم تارة من أكثر المتشددين لرفض فكرة العصبية أو حتّى الخصال المقبولة فيها، وتارة أخرى من المتشددين لأعراقهم، وبخاصة أنّهم يعلمون من واقع خبراتهم التاريخية والتوظيف السياسي لها أن المستفيد من منطق ومفهوم العصبية القبلية هم العرب لانتساب الرسول (ﷺ) إليهم ولقبيلة قريش على وجه التحديد، ما يرفع من شأن وقدر العرب المسلمين على

(٣٩) الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠، ص ٧٣.

حساب المسلمين من غير العرب، ويدعم هؤلاء منطقهم بالاستناد إلى قول رسول الله (ﷺ) «لا فرق لعربي على أعجمي إلا بالتقوى».

ومن بين الآراء التي تدعم محاولات حض الدين الإسلامي على رفض القبيلة قيماً وسلوكاً ما ذهب إليه أحد الباحثين[٤٠] بالقول إن الدين الإسلامي حاول إلغاء القبلية واستبدالها من خلال تصور لميثاق جديد للعلاقات بين المسلمين بعيداً عن مفهوم العصبية. إن الرسول الكريم بعث في مجتمع قبلي، وإحدى مؤسسات الجاهلية التي هدف الإسلام إلى إلغائها هي مؤسسة القبيلة وأخلاقياتها من الغزو والثأر. ومن أجل استبدال نظام اجتماعي أكثر عقلانية من هذه المؤسسة القبلية طرح الإسلام نظرية جديدة هي «نظرية العهد»، جاء في القرآن الكريم ﴿**وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين**﴾[٤١].

وقد وجد بعض فقهاء المسلمين الحل لإشكالية العصبية في هذه النظرية السياسية الإسلامية ذات الطابع التعاقدي الذي يصبغ الحياة كلها، وميثاقاً جديداً للمسلمين.

٢ ـ مفهوم القبيلة في اليمن

أطلق على اليمن العديد من المسميات منها العربية السعيدة، واليمن الخضراء، وأرض الجنتين. والواقع أن أفضل تسمية تطلق على اليمن هي «مهد القبيلة»، وأحد أهم معاقلها على مرّ العصور والتي لا تزال متمترسة ومحتفظة بقيمها وتوهجها المغرق في التقليدية مثل نصل الجنبية اليمنية في وهج الشمس، وبالتالي يمكننا القول إن: «**اليمن هبة القبيلة**».

كانت اليمن من أوائل البلدان العربية التي شهدت حياة الاستقرار اعتماداً على تنوع مناخها وطبيعة الأراضي الجبلية البركانية الصالحة للزراعة والرعي، ووجود الطقس المعتدل والأمطار الموسمية فيها، ما أسهم في وجود الحياة البشرية على هيئة تجمعات قبلية، وعشائرية مقسمة بين أفخاذ وبطون منتشرة بطول أراضيها وعرضها، وهي تجمعات يربط بينها عامل النسب حقيقة كان أو وهماً، وكذا عامل المصلحة المشتركة. ولقد أدت القبيلة في اليمن منذ وجودها، وعبر تاريخها الطويل دوراً فاعلاً ومؤثراً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتّى الآن.

---

(٤٠) محمد جواد رضا، **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٨٥.

(٤١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٢٤.

والقبيلة في اليمن مثل غالبية القبائل العربية تربطها وشائج قوية ومتشابهة في التفاخر بالنزعة القرابية القائمة على وحدة الدم، وعلى التمسك بالعادات والتقاليد والسلوكيات، والأعراف مع وجود بعض الاختلافات التي تميز القبائل اليمنية عن القبائل العربية، تتمثل في الآتي:

أ ـ إن القبائل اليمنية مستقرة جغرافياً منذ مئات السنين.

ب ـ تفاخر القبائل اليمنية بأنها أصل العرب ومهد حضارتهم.

ج ـ عدم تقبلها لفكرة الاندماج بسهولة في الدولة المركزية.

د ـ النزوع إلى الاندماج والانقسام (المحدود) في نطاق القبائل اليمنية مع بعضها البعض في ما يسمى بـ «البناء الانقسامي الاجتماعي والسياسي».

وتعتبر هذه المؤشرات متميزة مثلاً عن خصائص القبيلة في المغرب العربي التي تتصف بالخصائص التالية:

(١) التنوع: لقد أدت الفتوحات العربية التي تعرضت لها بلدان المغرب العربي والغزوات، والتجارة، والهجرات دوراً بارزاً في تنوع الخارطة الإثنية للمجتمع.

(٢) الحركية: وهي حركية أفقية وعمودية تميزت بالهجرات الداخلية والخارجية، كما تميزت بتكسير الجمود الطبقي عبر السماح للأفراد والمجموعات بتغيير وظائفها ومراتبها ومكانتها الاجتماعية.

(٣) الاندماج الداخلي بين المجموعات القبلية والتعايش الذي أسهم في إغناء مرتكزات الهوية الجماعية نحو الاندماج الوطني[(٤٢)].

وتختلف القبائل العربية في عاداتها وتقاليدها عن تلك التي تعيش في وسط وجنوب أفريقيا أو الموجودة في الغرب الأمريكي، حيث يؤدي السحر والشعوذة وطقوسها دوراً رئيساً في حياة القبيلة وتماسكها الاجتماعي والسياسي. لقد نجح الإسلام إلى حدّ كبير في تهذيب كثير من الصفات الجاهلية المذمومة لدى القبائل العربية.

غير أن الصراع على الزعامة بين القبائل اليمنية المتنافسة والمتحفزة لتقاسم السلطة والجاه قد أطلق لفكرة العصبية العنان، وشكل أحد أهم العوامل السلبية المؤثرة في

(٤٢) محمد نجيب بوطالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

تأزم الحياة السياسية، وعرقلة تطور المجتمع اليمني، بل ثباته عند الحد الأدنى من درجات الانطلاق نحو المستقبل، نتيجة لثقافتها التقليدية الرافضة للتحديث. وقد يعود ذلك إلى طبيعة الحكم الأسري المغلق الذي فرضه حكام اليمن منذ أقدم العصور وعدم الانفتاح على العالم، وأيضاً لطبيعة بعض مناطق اليمن الجبلية الوعرة، وامتداداتها التي أضعفت باستمرار من إمكانية فرض أي سلطة مركزية هيبتها، واستغلالها ثروات اليمن لصالح البناء والتحديث، بل إن اعتماد تلك النظم على مشايخ القبائل في تسيير شؤون تلك المناطق الجبلية أو الدخول في حروب بالوكالة مع بعضهم البعض نيابة عنها، وذلك عبر تاريخ الصراع الاجتماعي والسياسي، خلق حالة من التوتر السياسي انعكس سلباً على الثقافة السياسية المنغلقة والمتوارثة لدى المجتمع اليمني والتي جاءت مرحلة الثورة والاستقلال، ومن ثمّ الوحدة والديمقراطية لتفكّ من قيودها وتبعث فيها بعض قيم المستقبل الديمقراطي وطموحاته.

إن التأثير المتزايد لبعض المشايخ من خلال تمسكهم وفرضهم العديد من القيم السياسية السلبية القبلية على المجتمع اليمني لا زال يؤثر في مستقبل التحضر والتنمية في اليمن، وهو ما دفع أحد الباحثين إلى اتهام الزعامات القبلية بالمحاولات المستمرة لتأكيد مصالحها والمحافظة عليها من خلال التآمر وضرب كافة القوى والفصائل الأخرى على الساحة من أجل استنزاف مقدرات المجتمع لصالح قلة من المشايخ[٤٣].

ومن هنا نجد أنه من الأهمية بمكان عندما يشار إلى التكوينات القبلية في المجتمع اليمني، فإنه يجب التشديد على طبيعتها المستقرة كجماعات مرتبطة بالأرض، إذ يعيش معظم رجال القبائل في مناطق ريفية أو شبه ريفية، يعملون بالزراعة.

ويمكن الإشارة إلى أن القبائل تشكل أقاليم مستقلة نسبياً تحاول الحفاظ عليها في مواجهة السلطة المركزية، إذ يتجه ولاء أعضاء القبائل إلى القبيلة قبل كلّ شيء[٤٤].

ولقد أجمعت أغلب مراجع علم الأنساب على أن اليمنيين يعودون بنسبهم للجد الأكبر قحطان بن عامر بن شالخ المسمى بـ «النبي هود عليه السلام»، وهو أصل العرب[٤٥].

---

(٤٣) عادل مجاهد الشرجبي، «التحضر والبنية القبلية في اليمن،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٩١)، ص ٢٦١.

(٤٤) ناصر قائد سيف الذبحاني، «تداخل المرجعيات وأثره في فاعلية الشخصية في المجتمع اليمني،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد- قسم الاجتماع، ١٩٩٩)، ص ١٢٨.

(٤٥) انظر: محمد أمين البغدادي السويدي، **سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب** (بيروت: دار الإحياء، [د. ت.])، ص ١٦، نقلاً عن: الشميري، **العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر (دراسة تحليلية)**، ص ١٠.

وتنقسم القبائل اليمنية إلى بطنين: **البطن الأول**، كهلان، **والبطن الثاني**، حمير ومنهما تفرعت قبائل يمنية عديدة[٤٦]:

قحطان بن عامر (هود عليه السلام)

يعرب بن قحطان

يشجب بن يعرب

عبد شمس بن يشجب الملقب بسبأ

حمير | كهلان

من قبائل حمير | مذحج | همدان

الأصابح الشراعب يافع

عدن لحج حضرموت | الحدا عنس مراد | بكيل حاشد[٤٧]

والأصل في المجتمع القبلي اليمني هو انتسابه إلى جدّ واحد مشترك يرجع إلى النبي هود عليه السلام الذي تفرقت بأبنائه السبل إلى قبائل وعشائر متعددة، وتدخلت العصبية الجاهلية والأهواء السياسية والمذهبية والمصالح الاقتصادية، فعملت على استثمار المعاناة وحالات الشقاق بين الأخوة لنفخ الكير في الرماد ليصبحوا قبائل متفرقة تسكن الجبال، والسهول، والوديان وتنتشر في حضر ومراعي ووديان شبه الجزيرة العربية.

يتميز النظام القبلي اليمني بعدد من الخصائص والسمات تتمثل في:

١ ـ النزعة نحو الاستقلال، وميل القبائل لمقاومة أي حكم مركزي.

٢ ـ الولاء إلى القبيلة وشيخها. هذا الولاء يشوبه التعصب الشديد في مقابل ضعف الولاء إلى الدولة والوطن.

٣ ـ الاحتكام إلى العرف القبلي الذي يحكم كلّ أوجه الحياة القبلية.

---

(٤٦) قائد نعمان الشرجبي، **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني** (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦)، ص ٥٦.

(٤٧) نشوان محمد السميري، **التعددية السياسية في اليمن ـ أسس التجربة وحدود الممارسة** (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد؛ المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٤٠.

٤ ـ ضرورة وجود شيخ على رأس كلّ قبيلة يناط به العرف القبلي.

٥ ـ احتقار الأنشطة والأعمال اليدوية وبخاصة الحرفية والمهنية[٤٨].

٦ ـ حبّ تملك السلاح بشتى أنواعه واستخدامه متى شاء.

ويذكر أن المجتمع القبلي اليمني يقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تدور حول وحدة الدم أو العصبية التي تفرض بعض الحقوق والالتزامات المتبادلة. وتتميز الحياة القبلية بأمرين:

أولاً: إن القبيلة تتمسك باستقلالها الذاتي وتتعصب له أشد تعصب.

ثانياً: إن القبليين منغمسون في حياة حضارية خاصة بهم، وغالباً ما يستمدون جذورها من القديم ولا يقبلون التأثيرات الخارجية بسهولة[٤٩].

لقد ظلت القبائل في اليمن أشبه ما تكون بدول مصغرة من حيث علاقاتها وتفاعلاتها وتقسيماتها الإدارية والسياسية ونظامها الاقتصادي والقانوني «العرفي» القبلي، وما يظهره الأفراد والجماعات من خضوع واحترام والتزام لمختلف النظم والأعراف الاجتماعية القبلية، وما يتبع ذلك كلّه من إحساس بالشعور بالأمن والطمأنينة التي يستمدها الفرد من القبيلة التي تحميه وتأويه، لهذا أصبح الفرد من القبيلة ينظر إلى عملية الانتماء، والانتساب إلى قبيلته بمثابة البطاقة الشخصية التي تمنحه كلّ حقوق المواطن[٥٠]. وتمثل العصبية القبلية ظاهرة اجتماعية وسياسية بارزة في الحياة القبلية اليمنية، وهي غالباً ما تطغى على ما سواها من المثل الروحية والمتطلبات الاقتصادية، وكثيراً ما تؤدي إلى نشوب الحرب والمنازعات القبلية. إن مفهوم العصبية القبلية بالنسبة إلى الفرد في القبيلة اليمنية يتحدد من خلال الاعتقاد بوجود النسب المستقل لِكُلّ قبيلة، وما يرتبط بتلك السيادة من حقّ الاستقلال في استغلال المصادر الاقتصادية فيها باعتبارها ملكاً خاصاً للقبيلة التي عاش فيها أسلافها وترسخت فيها أمجادها ومنجزاتها[٥١].

وعليه يمكننا القول إن القبيلة في اليمن تستند في وجودها إلى عدد من العوامل

---

(٤٨) الشرجبي، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٤٩) السيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث: **اليمن والإمام يحيى، ١٩٠٤ ـ ١٩٤٨**، ط ٣ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤)، ص ٢١.

(٥٠) فضل علي أحمد أبو غانم، **القبيلة والدولة في اليمن** (القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠)، ص ٢٤١.

(٥١) عبد الحكيم الميسري، «مشروعية الدليل الجنائي في القانون اليمني،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العربية-قسم القانون، القاهرة، ٢٠٠١)، ص ١١.

التي أسهمت في بقائها، واستمرارية إنتاج وإعادة إنتاج نفسها حتّى اليوم: منها قوة الاعتقاد بالقرابة الدموية والنسب المشترك حقيقة كان أو وهماً، الارتباط الدائم والإقامة في رقعة جغرافية تسمى باسم القبيلة، حتّى إنّه في نظر البعض تمثل الأرض مرجعيّة أساسية، وكذلك المشاركة في البحث عن مصادر اقتصادية مشتركة، وفرض وجودها بقوة على خريطة التوازنات السياسية في الساحة اليمنية. وأخيراً، احتفاظها باستقلاليتها بعيداً عن سلطة الدولة في مقابل ضعف الدولة في مواجهة التمردات القبلية، بل ومحاولة استرضاء رموز مشايخ القبائل على حساب القانون، وعلى حساب مصالح أبناء القبائل أنفسهم، وما تحتاجه مناطقهم من خدمات ومشاريع تنموية. إن قوة الظاهرة القبلية في المجتمع اليمني وظهورها بهذه الصورة المعقدة جعلها تتميز بخصيصتين أساسيتين هما:

(١) حضور سياسي داخل بناء القوة الرسمي (الدولة المركزية).

(٢) الاحتفاظ ببناء قوة محلي قبلي قوي قادر على مواصلة النمو الذاتي[٥٢].

٣ ـ القبيلة اليمنية بين التقليدية والحداثة

عندما نحاول سبر أغوار الفكر القبلي في اليمن وأصوله التقليدية المحافظة، فإننا نقف أمام حالة تشكل نوعاً من الاستعصاء الديمقراطي والمدني، حيث العلاقة النمطية بين القبيلة والتقليدية هي الملاحظة بشكل ملموس في الثقافة السياسية اليمنية، وعليه سوف نحاول التعرض لمفهومي التقليدية والحداثة وانعكاساتها على فكر وثقافة وممارسات القبائل في اليمن.

إن التقليدية في إطار تعريف المصطلحات هي نقيض مفهوم الحداثة، ويفرق الباحثون بين مفهوم التقليدية (Traditionalism) والتي تعني تمجيد التقاليد والممارسات الموروثة كشيء ثابت غير قابل للتغير، والتقليدية بهذا المعنى هي التمييز العاطفي والولاء المتزايد للتراث الثقافي، حيث تكتسب الثقافة الموروثة مكانة خاصة[٥٣]، في حين أن مفهوم التحديث (Modernization) يستخدم لوصف الأفكار والمعايير والقيم والمؤسسات ونماذج السلوك الجديدة الوافدة إلى المجتمع من الخارج أو تلك التي ابتكرها المجتمع، أو من خلال تجديد وإحياء داخلي[٥٤].

---

(٥٢) عبد الملك المقرمي، «بناء القوة في المدينة اليمنية،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٨٦)، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

(٥٣) سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥)، ص ٢٦٤.

(٥٤) عبد الغفار رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٥.

ولقد نظر بعض الباحثين إلى أن الثقافة التقليدية تقف حجر عثرة أمام عملية التغيير الاجتماعي، ولا بُدَّ من زوال هذه الثقافة وإحلالها بالثقافة الحديثة كأحد المستلزمات الأساسية لحدوث التغيير الاجتماعي المنشود(٥٥)، في حين يرى آخرون أن البنى والمؤسسات التقليدية لم تعد تنسجم مع المستجدات العالمية من وسائل اتصال وإعلام وتقنيات تنظيم وتعبير وتمثيل وأنماط إنتاج واستهلاك، ولم تعد كافية وإن وجدت للتعبير عن حاجات المجتمع الأهلي، بل أحياناً أضحت مدخل تجزئة وحروب أهلية، لا محل توحد وتوازن(٥٦).

وهذا ما دفع البعض إلى القول بوجود تلكؤ في الولاء للتكوينات التقليدية، والتمسك بها سواء من أفرادها، أم باستنفارها وتغذيتها من قوى أخرى داخلية وخارجية، حيثُ إنَّ من مفارقات النظام الاجتماعي العربي منذ الاستقلال السياسي، أن بعض عناصر التكوينات الاجتماعية الحديثة قد لجأ هو نفسه إلى استثارة هذه الولاءات التقليدية في معاركه(٥٧).

وفي هذا المضمار يرى هشام شرابي أن الحداثة في جوهرها عملية انتقالية تشتمل على التحول من نمط معرفي إلى نمط آخر يختلف عنه جذرياً، وهي انقطاع عن الطرق التقليدية لفهم الواقع وإحلالها بأنماط فكرية جديدة، ولقد واجهت المجتمع العربي وهو في العملية الانتقالية تلك ثلاث معضلات رئيسة: معضلة الهوية، ومعضلة التاريخ، ومعضلة الحضارة الأوروبية أو الغرب(٥٨).

أما صاموئيل هانتينغتون، فقد وجد أن العصرنة السياسية تفترض عقلنة السلطة، واستبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية الدينية والعائلية والعرقية، بسلطة سياسية قومية علمانية واحدة(٥٩).

إن طبيعة العلاقة الصراعية المحتملة بين القوى المرتبطة بالتقليدية والقوى

---

(٥٥) رشاد محمد العليمي، **التقليدية والحداثة في النظام القانوني اليمني: دراسة مقارنة** (القاهرة: دار الشروق، [١٩٨٩])، ص ٣٤.

(٥٦) وجيه كوثراني، «المجتمع والدولة في التاريخ العربي،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٥٤.

(٥٧) سعد الدين إبراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي**، [ط ٢] (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص ٢٣٤.

(٥٨) شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**، ص ٢٧.

(٥٩) صاموئيل هانتنغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلوعبود ([بيروت]؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٣)، ص ٤٧.

المطالبة بالتغيير والحداثة تتطلب ضرورة التخفيف من حدة هذا الصراع الاجتماعي/ السياسي من خلال الانتقاء والمزاوجة بين أفضل ما في كلّ منهما من قيم وعادات وسلوكيات إيجابية وذلك لصالح استقرار ونهوض المجتمع، وهو ما عبر عنه أحد الباحثين بقوله: إن ضرورات التغيير الملحة قد تفرض على المجتمع المغرق في التقليدية التخلي عن كثير من الأفكار والنماذج التقليدية لكنها لا تفرض إلغاء التراث أو القضاء على كافة العناصر القديمة أو خلع المواطن من بيئته وثقافته. ومعنى هذا ضرورة خلق الصيغ التوفيقية الملائمة، فتتحقق الازدواجية التي يتعايش في إطارها القديم والجديد، الريف والحضر، الولاءات المحلية والوطنية، المفاهيم الدينية والعلمانية، الطرق والحرف البدائية والتكنولوجيا والصناعات الحديثة. وهذا يفترض مرونة في الحراك الاجتماعي والجغرافي والنفسي، بمعنى تحرّك الأفراد في سهولة ويسر عبر الخطوط الفاصلة بين الطبقات والمراتب الاجتماعية، وبين مناطق الدولة سواء الريفية أو الحضرية، وبين المهن والأدوار والوظائف، ويواكب ذلك عادة حركة نحو علاقات اجتماعية رشيدة، فتبتعد الرموز والعلاقات والبنى القائمة عن شكل المركز المتوارث وعن الطابع الشخصي، وأحياناً عن التقاليد المرعية، كما تبرز أدوار حديثة وتظهر فئات متزايدة من المهنيين والمثقفين كنتاج للنماذج والأفكار الحديثة[٦٠].

وبالنظر إلى تأثيرات تلك العلاقات المتداخلة والمتشعبة والمنسجمة بين مفاهيم الثقافة التقليدية والقبيلة في اليمن، نكتفي بما أشار إليه تقرير وزارة التخطيط والتنمية الوطني حول طبيعة تكوينات المجتمع اليمني القبلي ووسائل إنتاج ثقافته التقليدية وتغلغل مرجعياته ورموزه المشائخية القبلية في مؤسسات الدولة الحديثة من خلال علاقاتها العصبوية. ولقد وصف التقرير المجتمع اليمني بأنه مجتمع تقليدي، يعيش غالبية أفراده في الريف، حيث تنخفض مستويات التعليم والثقافة، وتتباطأ عمليات التحديث الاجتماعية والاقتصادية، ويفسر ذلك استمرار سيطرة التكوينات الاجتماعية التقليدية كالقبيلة التي تشكل إطاراً مرجعياً يحدد انتماء الأفراد وولاءاتهم وأدوارهم. كما إن استمرار البنى القبلية لا يعكس مجرد ظواهر وأدوار من الماضي وإنما تمثل مؤسسات فاعلة ينتج منها الكثير من الممارسات الفردية والجماعية. وتظهر فعالية العلاقات العصبوية المرتبطة بالقبيلة داخل مؤسسات الدولة الحديثة وفي منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والتنظيمات السياسية وغيرها[٦١].

---

(٦٠) رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**، ص ٢٩.

(٦١) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، **تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١** (صنعاء: الوزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٠١)، ص ٢٩.

خلاصـة

إن مفهوم القبيلة بمعناه السياسي المتداخل مع مفهوم الدولة والمرتبط بالسعي إلى السلطة من منطلق تغليب مبدأ العصبية، أو كما يقول ابن خلدون «الغاية التي تجري إليها العصبية هي الملك»(٦٢) هو أقرب المفاهيم إلى طبيعة القبيلة السياسية في اليمن، والتي نميل كلّ الميل إليه، مع الأخذ في الاعتبار التداخل بينها وبين المكون الاجتماعي الذي يشكل الخلفية الثقافية التي تستند إليها القبيلة.

وإن التسليم بمفهوم القبيلة القائم على عامل النسب وحده، قد أضحى ضعيفاً في وقتنا الراهن، نظراً إلى طبيعة حجم المجتمع اليمني واتساعه والذي يبلغ تعداده حالياً أكثر من ٢٢ مليون نسمة، إضافة إلى مساحة جغرافية تقارب ٥٥٥ ألف كلم مربع، وهو ما يخلق صعوبة بالغة في الأخذ به، والتعاطي معه منفرداً، وبخاصة أن أياً من المؤسسات العلمية مهما بلغت من امتلاك وسائل التقنية، تعجز أن تعيد فرز المجتمع بدقة وفقاً لعامل النسب القبلي. كما أسهمت عوامل أخرى عديدة نتيجة الهجرات والحروب والتحالفات والاتحادات والمصاهرة بين القبائل في تكريس إضعاف هذا العامل، على أن ذلك لا يقلل من التأثيرات الذهنية الفاعلة لعامل النسب ووضعها في الحسبان عند تقدير قوة هذا العامل أو ذاك، بل لقد عزز ضعف عامل النسب من قوة مفهوم القبيلة السياسية الممتدة في بقعة جغرافية واحدة والقائمة على تغليب المنافع والمصالح الاقتصادية المشتركة لمنتسبيها، والساعية إلى الاستحواذ على الحكم والجاه وعلى وجه الخصوص نخبة المشايخ المتحكمين فيها. وفي إطار هذا المضمون يؤكد أحد الباحثين أن ظاهرة القبيلة في اليمن والوحدة السياسية المكونة لها في الوقت الحاضر قد تعرضت للانقسام والانشقاق السياسي، وأصبحت الأقسام المتعددة المكونة لبعض القبائل تشكل في ما بينها ما يمكن أن نطلق عليه تحالفاً، أو تكتلاً سياسياً داخلياً ضدّ بعضها البعض نتيجة تطور المنازعات القبلية وتعددها في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى إلى إضعاف وتصدع الوحدة السياسية والعسكرية القبلية التي كانت قائمة من قبل(٦٣).

عليه، إن مفهوم القبيلة الذي اعتمدنا عليه في دراستنا لن يقوم على المفهوم الاجتماعي للنسب أكان حقيقياً أم وهماً، أو من خلال الموقع الجغرافي الذي يسهم بالتأكيد بدوره البيئي البارز في رسم المكون الطبيعي لشخصية مواطنيه والذي تحفر

---

(٦٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ١٣٩.

(٦٣) أبو غانم، **القبيلة والدولة في اليمن**، ص ٢٥٠.

قساوة تضاريسه ومعالُه مجرى في تشكيل الثقافة السياسية لقاطنيه من القبائل، بل اعتمدنا في دراستنا على الدور السياسي للقبيلة، ولرموز المؤسسة القبلية، المشايخ، وما تتمسك به وتفرضه من مظاهر تقليدية تتصادم مع فكر التحديث، وبما تحمله من إرث عصبوي يقترب في ملامحه من النمط الأيديولوجي بتأثيراته الفكرية الحادة المتغلغلة في ذهنية حامليه والذي تشارك من خلاله في الحياة السياسية وتسهم بفاعلية في قولبة المستقبل وفقاً لقيمها وبما تفرضه من ثقافة سياسية تقليدية بمكوناتها الفكرية المستندة إلى العصبية الخلدونية، ووفق منظومتها المتكاملة من القيم، والمعتقدات، والأعراف المحترمة والمقدرة لدى أفرادها والموجهة إلى سلوكهم في الوقت نفسه، وأيضاً وفق مبدأ تخصيص موارد الجماعة والدفاع عنها.

وأخيراً، إن الغرض من الخوض في مفهوم القبيلة بالمنظور السياسي والبحث في محتواه وتأثيراته، هو معرفة مدى التغيير والتحول الذي حدث لثقافة القبيلة السياسية نتيجة متغير قيام الوحدة ومتغير الديمقراطية منذ عام ١٩٩٠، وهل ما إذا أثر ذلك في طبيعة توجهاتها بالإيجاب، ومدى تقبلها لقيم الديمقراطية، وبخاصة في ظلّ الذاكرة الجمعية المثقلة بمفاهيم وقيم تقليدية والتي تعمل باستمرار على تخصيب الذاكرة الجماعية لأفرادها، في ظلّ غياب مؤسسات الدولة وسيادتها، ومؤسسات المجتمع المدني في تلك المناطق القبلية، وضعف البنى والمشاريع التنموية فيها.

ولا ينفي ذلك ملاحظة أن البنى التقليدية في اليمن مثل القبيلة والعشيرة قد بدأ البعض منها يتفكك ويتراجع وإن ببطء، تاركة مكانها تدريجياً في إطار حركة التغيير الحتمي للتاريخ لصالح مؤسسات أكثر عصرية وحداثة، بالرغم من قوة وشراسة المقاومة التي يبديها رموز المؤسسة القبلية وبخاصة في ظلّ متغيرات اجتماعية وسياسية واقتصادية حديثة لا يستوعبها الفكر التقليدي نتيجة انفتاح المجتمع اليمني على العالم ومتغيراته من خلال تقنية وسائل الإعلام والاتصال الحديثة وتأثيراتها الممتدة، وعلاقات الهجرة والانفتاح على دول الجوار والمحيط العربي، والتوسع في التعليم، ما يستدعي البحث عن أفضل السبل لنأخذ من القبيلة أفضل وأجمل ما فيها من قيم حضارية مثل، الكرم والشهامة والترابط والنجدة، ومزجها مع أفضل ما في الحداثة من قيم وبما يخلق حالة من الأصالة والمعاصرة في تجربتنا اليمنية، تعزز من قوة ووحدة البناء والهوية في النسيج الوطني.

الفصل الثالث

الثقافة السياسية للقبائل (الثابت والمتغير)

أولاً: الثابت في الثقافة السياسية للقبائل اليمنية قبل الوحدة

١ ـ القبيلة في التاريخ السياسي للشطر الشمالي

التاريخ السياسي للجمهورية العربية اليمنية (سابقاً)، هو تاريخ عريق في التوحد بين الدولة والقبيلة، فالرابطة المشتركة وأواصر العلاقة بينهما لم تنفك عراها، بل إنّها أصبحت جزءاً كبيراً من مكونات ثقافتها التقليدية حتّى في ظلّ دولة الوحدة، والباحث في التاريخ السياسي والاجتماعي لليمن عليه أن يقرأ تاريخ القبيلة ومسيرتها بتمعن شديد، لأن فهم أحدهما يغني عن الآخر.

كلّما واجه المرء في أحد الأقطار العربية ظاهرة تستعصي التفسير المنطقي، عليه أن يعتمد قاعدة «فتش عن القبيلة» لان التحليل النهائي سيؤدي إلى إدراك آثار الفعل والمفعول القبلي القادر على التسلل إلى أي موقع من مواقع النسيج الاجتماعي والترسب في أعمق وأصغر خلاياه[1].

إن القبيلة لم تكن دخيلة على المجتمع اليمني، بل هي عنصر رئيس فاعل ومؤثر في جوهر وصلب التكوين الاجتماعي والثقافي. وتعتبر بمثابة جماعة ضغط ممتدة، تؤدي دوراً أساسياً ومؤثراً في المعادلة السياسية اليمنية وفي النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع.

---

(١) محمد جابر الأنصاري، **العرب والسياسة: أين الخلل؟: جذر العطل العميق** (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨)، نقلاً عن: سالم لبيض، «من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي،» **شؤون اجتماعية**، السنة ١٨، العدد ٧٠ (صيف ٢٠٠١)، ص ٧١.

ولقد استغلت القبيلة وعصبيتها أسوأ استغلال خلال تاريخ اليمن الطويل أثناء الحكم العثماني المتقطع لليمن[٢] والذي لم يستطع فرض هيمنته على المناطق الجبلية التي تسكنها القبائل الشمالية القوية، ما دفعه إلى محاولة استغلال الخلافات المستمرة في ما بينها، وبخاصة تلك التي كانت بين قبائل حاشد وقبائل بكيل على الزعامة القبلية والحدود، حتّى استطاع أن يحكمها عن بعد. وعلى أثر هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى فرضت عليها دول الحلفاء الانسحاب من الولايات التي كانت تستعمرها ومن ضمنها ولاية اليمن[٣].

بعد خروج الاحتلال العثماني من اليمن عام ١٩١٩، تولت أسرة حميد الدين الحكم لتبدأ صفحة أخرى في تاريخ اليمن المعاصر، تعتبر من وجهة نظر كثير من المحللين من أسوأ مراحل الانغلاق والتخلف والقهر. ولقد شبهت هذه المرحلة في تاريخ اليمن بمراحل القرون الوسطى التى عاشتها أوروبا آنذاك، فارتفعت المظالم، واشتدت ثورات القبائل المختلفة بحثاً عن العدل، وتطايرت رؤوس الأحرار طلباً للحرية والمساواة، وتقوقع أغلب المواطنين في نطاق قبائلهم، وأغلقوا على أنفسهم بحثاً عن ملاذ آمن على خلفية غياب مفهوم الدولة السيادية القوية القائمة على أسس مؤسسية ديمقراطية حديثة.

حاولت القبائل عبر تمرداتها المختلفة أن تجد موطئ قدم لها في الخريطة السياسية التي طمس الأئمة معالمها من خلال إبعاد القبائل عن سدة الحكم، وخلق آلية صراع في ما بينها تعمل على تأليب القبائل ضدّ بعضها البعض خدمة لمصالحهم وبسط نفوذهم. نجحت السياسة التي اتبعها الأئمة في استغلال التنافس والعصبية بين القبائل وبث روح الفرقة بينها، وكان أبلغ نجاح لها عندما فشلت «ثورة ١٩٤٨» الإمامية الدستورية التي قادها بيت الوزير بالتعاون مع قيادات حركة الإخوان المسلمين في مصر والوطن العربي، وما نجم عنها من تدفق للقبائل المؤيدة للإمام أحمد التي استباحت العاصمة صنعاء لمدّة أسبوع، مخلفة وراءها

---

(٢) لمزيد من المعلومات، انظر: فاروق عثمان أباظة، **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ ـ ١٩١٨** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، والسيد مصطفى سالم، **الفتح العثماني الأول لليمن، ١٥٣٨ ـ ١٦٣٥**، ط ٣ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨)، ص ٤٦٢.

(٣) شاع في عهد احتلال الدولة العثمانية للأقاليم العربية نظام القرعة عند التجنيد، وقد كان المطلوبين للخدمة العسكرية يخضعون لنظام القرعة والذي من خلاله يسمح للمجند بسحب بطاقة واحدة من ثلاثة بطاقات مخفية واحدة باللون الأبيض وتعني الإعفاء من الخدمة العسكرية، أما البطاقة ذات اللون الأحمر، فتعني الخدمة في كلّ الولايات العثمانية في ما عدا اليمن. وإذا خرجت البطاقة السوداء، فمعناها أن الخدمة العسكرية ستكون في اليمن، وهي بالنسبة إلى الدولة العثمانية والمجندين على حد سواء من أصعب وأشق الولايات العثمانية.

صورة من الدمار، والنهب تحت إطار الشرعية الإمامية(٤).

كانت الثقافة السياسية الغالبة لدى معظم أفراد القبائل اليمنية وليدة البيئة التي فرضها الاحتلال العثماني على اليمن، أو تلك المنغمسة في سياسة العزلة عن العالم والتي اعتمدها الأئمة خلال عدة قرون قبل الاحتلال العثماني وبعده، وذلك بحجة درء المخاطر والكفر عن دار الإسلام. إن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والقهر السياسي والثقافي الذي عاشته اليمن والذي فرض عليها خلال حقب طويلة من الحكم الإمامي والاحتلال العثماني كان حقيقة لا وهماً، ساعد على توطيد معاقل القبلية واستمرارها. وقد انتعشت العصبيات والنزعات السلالية والطائفية والمناطقية والمذهبية، واختفت روح المشاركة الشعبية والعدالة والحرية والمساواة والإبداع. ووجدت هذه المنظومة من السلبيات العصبية في الأنظمة الإمامية الكهنوتية الأرض الخصبة لتنمو وتترعرع فيها.

ومع إشراقة فجر السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ انتقلت اليمن إلى مرحلة ثورية جديدة عبر قواها الوطنية التحديثية التي تلقت جزءاً من العلوم العسكرية والانضباط على أيدي ضباط من العراق ومصر في إطار المؤسسة العسكرية، أو بعض المتعلمين الذين نالوا قسطاً من التعليم في عدد من الدول العربية والاشتراكية، وأيضاً من خلال بعض التجار الذين اتّصلوا بالعالم الخارجي بسبب تجاري. وقد شكل هؤلاء نواة ثورة السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وسط دعم عربي بارز برئاسة مصر عبد الناصر وذلك في قمة مراحل المد القومي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين(٥).

ولكن مع بدايات فترة الجمهورية الأولى ١٩٦٢ ـ ١٩٦٨ سرعان ما أدخلت الثورة النفق المظلم في إطار الصراع بين القوى التحديثية والقوى التقليدية. وأدت بعض القوى اليمينية الإقليمية والدولية دوراً بارزاً في دعمها التيار القبلي المحافظ ليس تقديراً له، بل من أجل استمرار دورات العنف الداخلي، وحتّى لا تخرج اليمن

(٤) لمزيد من المعلومات، انظر: أحمد قايد الصائدي، **حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (١٣٢٢ ـ ١٣٦٧ هـ ـ ١٩٠٤ ـ ١٩٤٨ م)** (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣)، و**ثورة ١٩٤٨م الميلاد والمسيرة والمؤثرات** (ندوة) (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني؛ بيروت: دار العودة، ١٩٨٢).

(٥) انظر: عبد العزيز المقالح [وآخرون] في: **ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر** (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٨)، ص ١٧، ومارك إن. كاتز [وآخرون]، «الوحدة اليمنية والأمن السعودي،» في: عبده محمود الشريف، محرر، **التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤**، ترجمة محمود الصلاحي [وآخرون] (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥)، ص ٩٦.

من جب الماضي المظلم إلى مشارف القرن العشرين. هذا من جانب، ومن جانب آخر، وجدت تلك القوى فرصتها سانحة لتصفية حساباتها مع النظام القومي في مصر وتحجيم دوره المتنامي في النظام الرسمي والشعبي العربي.

إن تزايد القوة والنفوذ السياسي والعسكري والقبلي منذ عام ١٩٦٢ حتّى اليوم وارتباط هذه القبائل ببعض الدول المجاورة، لم يشكل عامل إزعاج وقلق للدولة فحسب، وإنما ظلّ يشكل خطراً يهدد السيادة الوطنية والاستقرار السياسي في البلاد[٦].

كان تنافس زعماء القبائل المنضوية تحت تأثير قيم العصبية القبلية وسيطرة الأفكار التقليدية والمذهبية بمثابة المخالب المميتة لفكرة التحديث. ونظراً إلى محدودية ثقافتهم وعدم إطلاعهم على ما يدور في العالم من حولهم، فقد استغلوا للقضاء على المشروع النهضوي في اليمن الذي جاءت الثورة من أجله، وبخاصة أن نجاح اليمن في حمل مشعل التغيير والتطور لمجتمع عريق في القبلية ومغرق في التقليدية كان بمثابة مؤشر للحكم بسقوط الأنظمة التقليدية الملكية والعشائرية والاستعمارية في الجزيرة العربية، وبالتالي كانت رؤية هذا التحالف المضاد والمحيط باليمن تتركز على استغلال التناقضات والتقلبات القبلية للإجهاز على الثورة ووقف أي محاولة للتقدّم والتغيير في جنوب الجزيرة العربية.

إن التجمعات القبلية التي كانت معزولة فوق قمم الجبال تمارس وظائف بقائها بعيداً عن ممارسة الفعل السياسي تحت ضغط الحكم الإمامي عليها، وجدت نفسها فجأة ومن دون مقدمات في بداية العقد السادس من القرن العشرين مشاركة وبفاعلية في قلب الحدث السياسي، فقفزت إلى السلطة واستولت على الدولة وفرضت أنماطاً وممارسات وقيم القبيلة التقليدية على أجهزة الدولة الحديثة. وبدلاً من نجاح الدولة بقيمها التحديثية الجديدة في الوصول إلى القبيلة وعصرنتها نجحت مؤسسة القبيلة في احتواء الدولة، ووقف عجلة التقدّم وذلك بمساعدة خارجية، وبطموح داخلي لعدد من مشايخ القبائل القوية، تارة بالصدام الدموي مع الدولة، وتارة بقيادتها للدولة بنفسها، ففقدت الدولة اليمنية الوليدة من رحم الثورة دورها في تطبيق القانون، أو في خلق هوية وطنية واحدة تحتوي كافة الهويات الضيقة من مناطقية وقبلية ومذهبية وطائفية وسلالية. وتحت مظلة التزمت الديني والمحافظة على العادات والتقاليد أدخلت قيادات المؤسسة القبلية المجتمع اليمني بِكُلّ فئاته عنوة تحت عباءتها وقيمها التقليدية.

---

(٦) محمد سعيد العطار، التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: **أبعاد الثورة اليمنية**، سلسلة العالم الثالث (الجزائر: المطبوعات الوطنية؛ بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥)، ص ٩٥.

لقد دخل الشطر الشمالي من الوطن على أثر ذلك دورة من الفوضى المقصودة في ظلّ الجمهورية الثانية (١٩٦٨ ـ ١٩٧٤) التي تولى فيها قيادة البلاد تحالف من القضاة ومشايخ القبائل وفلول الملكيين، حتّى قيل إن فترة الرئيس عبد الرحمن الأرياني تميزت بنفوذ قبلي حقيقي على مؤسسات النظام. وقد تمثل هذا النفوذ سواء في طريقة تكوين هذه المؤسسات ذاتها والعلاقة بينها أو في أشخاص شاغلي المناصب القيادية في هذا النظام[٧]، لدرجة أن رئيس الوزراء محمد أحمد نعمان قدم استقالته من منصبه بعد أشهر قليلة بحجة عدم قدرة حكومته على إدارة شؤون البلاد نظراً إلى العجز الشديد في الميزانية، والتسيب في أوجه الصرف التي تلتهمها مخصصات مشايخ القبائل[٨].

وعندما حاولت الحركة التصحيحية في ظلّ الجمهورية الثالثة برئاسة إبراهيم الحمدي عام ١٩٧٤ تصحيح الأوضاع، وإبعاد فئة المشايخ المستفيدة من فرض وصايتها وقيمها وأعرافها القبلية على المجتمع وإيجاد كيان موحّد للدولة اليمنية تحترم فيه القوانين، ويتقدم فيه الولاء للوطن والدولة على كافة الولاءات التحتية والخارجية، كان اغتيال الرئيس الحمدي ثمناً لتحديه القوى التقليدية القبلية المحلية والإقليمية. لقد أقصي أمل المواطنين في المستقبل، أطيح به وبمشروعه لتحديث الإدارة وتفعيل العمل المؤسسي الشعبي من خلال التعاونيات بعيداً عن هيمنة المؤسسة القبلية، ومحاولة خلق التفاف حول هوية وطنية واحدة بعيداً عن مفهوم العصبية والغلبة. كانت محاولة الرئيس الحمدي تتماشى وتتطابق مع نظرية ابن خلدون «إذا استقرت الدولة وتمهدت فقد تستغني عن العصبية»[٩].

وقد أخذ على الرئيس الحمدي تبني الطموح الشعبي المشروع في تنفيذ برامج التحديث من دون أن يعي طبيعة وحجم مصالح القوى التقليدية المتضررة وقوتها والتي دافعت عن مصالحها ومصالح حلفائها الإقليميين والدوليين باستماتة وشراسة تحسد عليها، وهو ما فطن إليه الرئيس علي عبد الله صالح في الجمهورية الرابعة[١٠] عندما صعد إلى الحكم في العام ١٩٧٨، فقاد عجلة التغيير والتحديث بهدوء وترو محاولاً إدماج القبيلة ومصالح مشايخها في الدولة، ساعده على ذلك تخرج أجيال من

(٧) أحمد يوسف أحمد، **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١)، ص ٣٠٣.

(٨) علي محمد العلفي، **نصوص يمانية** (بغداد: مطبعة بغداد للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٣٧.

(٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.])، ص ١٥٤.

(١٠) عبد الله البردوني، **اليمن الجمهوري**، ط ٥ (بيروت: دار الأندلس، ١٩٩٧)، ص ٥٢١.

المتعلمين واكتمال تكون طبقة وسطى من التكنوقراط، إضافة إلى تدفق أموال المغتربين اليمنيين في دول الخليج العربي، وكذلك أموال النفط اليمني الذي كان في بدايات ظهوره، كما كان لعامل المتغيرات العالمية والإقليمية التي حدثت في دول الجوار، ومن بينها الشطر الجنوبي من الوطن وانتهاجه أيديولوجية يسارية دوره في فرض ضرورة التغيير على طبيعة وآليات النظام السياسي التقليدي.

نجح النظام في الشطر الشمالي في خلق وتفعيل الأجهزة الإدارية والسياسية، فكان إنشاء المؤتمر الشعبي العام إطاراً جبهوياً سياسياً وحيداً في البلاد لاستيعاب كلّ القوى الفاعلة في الساحة السياسية. كما انتهج النظام سياسة احتواء وتسكين رموز القبائل ومشائخها في أجهزة الدولة المختلفة، لكنه لم يستطع تقليص النفوذ والحضور الطاغي للمؤسسة القبلية التي كان لها اليد الطولى في تسيير شؤون البلاد وبخاصة في ظلّ التحالف بين رموز القبيلة وتيار الإسلام السياسي (الإخوان المسلمين) وبمباركة النظام، وذلك بحجة مواجهة المد الشيوعي القادم من الشطر الجنوبي آنذاك والمتحالف مع الجهة الوطنية المتواجدة في المناطق الوسطى والجنوبية والمضادة للنظام في صنعاء بحكم انتماءات الجبهة الأيديولوجية والقبلية أيضاً للحزب الاشتراكي في الجنوب.

ولقد حاول نظام الرئيس صالح من خلال الحكومات المتعاقبة تفعيل دور أجهزة الدولة اعتماداً على فئة التكنوقراط وذلك لخلق حالة من التوازن في ما بينها وبين المؤسستين العسكرية والقبلية لإدارة شؤون البلاد وتحديثها من دون أن يدخله ذلك في صدام مع أي طرف منها، وهو ما ساعده على البقاء رئيساً لليمن طوال هذه الفترة وحتّى قيام الوحدة، إضافة إلى بعض الكاريزمية والقبول الذي يتمتع به لدى الشعب اليمني.

٢ ـ الثابت في الثقافة السياسية للقبائل في شمال اليمن ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠

قبل التطرق إلى موضوع الثقافة السياسية للقبائل اليمنية، فانه يمكن تقسيم القبائل التي تسكن الشطر الشمالي إلى شقين:

الشق الأول من السكان، يقطن المناطق الجنوبية والغربية والوسطى من البلاد ويسكن السهول والوديان والسواحل وحتّى مرتفعات الجبال ويقوم بالزراعة اعتماداً على مياه الأمطار والآبار الجوفية ولديه ريع مقبول من الزراعة يسهم في تسيير شؤون حياته، وأغلب سكان تلك المناطق يتبعون المذهب الشافعي، والقبيلة لديهم ليست بدرجة الحدة نفسها الموجودة في المناطق الشمالية من البلاد. ويمكننا القول إن القبيلة في تلك المناطق في طريقها إلى التفكك ببطء مواءمة التطور البشري للمجتمعات.

والثاني، يقطن المناطق الشمالية والشرقية والعاصمة صنعاء والجبال وهي مناطق جرداء يقل فيها الدخل وتقسو الطبيعة إلى حدّ كبير، فامتهنت قبائلها صناعة الحرب لتوفير قوت أبنائها وغلبت على ثقافتها ثلاثية العقيدة والقبيلة والغنيمة[11]. وأغلب سكان المناطق الشمالية ينتمون إلى المذهب الزيدي وأكثرها عدداً قبائل بكيل، وأشدهم صلابة وتماسكاً بحسب ما يعرف عنهم، قبائل حاشد وهم طلاب حكم وسلطة.

غلبت الثقافة التقليدية على مجمل الأوضاع الحياتية في الشطر الشمالي من الوطن، بالرغم من حدوث نوع من الحراك الاجتماعي المتصاعد نتيجة انتشار التعليم الواسع والانفتاح على العالم الخارجي إلى حدّ كبير، وانتقال مئات الآلاف من أبناء اليمن من المناطق الوسطى والجنوبية الزراعية للعمل في دول الجوار الخليجية في سنوات الطفرة النفطية في السبعينيات ما خلق حالة من الانفتاح والتواصل الحضاري مع أبناء الشعوب العربية الأخرى، إلا أن هيمنة المفاهيم والقيم والأعراف القبلية ظلت هي السائدة مع استمرار القوى التقليدية في الإمساك بزمام البلاد والعباد وبخاصة السياسية منها، الأمر الذي أدى إلى ظهور النعرات العصبية والمناطقية والقبلية من حين إلى آخر والتي كانت بعض شواهدها تبرز في صور التمييز بين المواطنين عند التقدّم إلى الوظائف العامة أو لاستخراج الوثائق الرسمية.

كما شهد اليمن حالة من العرف المعمول به في تولي المناصب السيادية المهمة مثل منصب رئيس الجمهورية والمناصب المدنية والعسكرية العليا التي ظلت حكراً على بعض أبناء القبائل القوية التي تنتمي إلى المذهب الزيدي دون سواهم وعلى وجه الخصوص بعض القبائل الحاشدية، حيث تسيطر على عقلية جزء كبير من مجتمع النخبة إحدى بدع الأئمة والتي تقضي بضرورة أن يتولى الإمامة أحد أبناء المذهب الزيدي والذي ظلّ نهجاً يأخذ به[12].

وترك منصب رئيس الوزراء لأحد أبناء المذهب الشافعي لخلق نوع من التوازن السياسي في البلاد حتّى أن أحد رؤساء الوزراء الشوافع ظلّ يشغل منصبه لا يبرحه في الوقت الذي توالى عليه ثلاثة رؤساء جمهورية.

إن النظام السياسي الذي كان يُعمل به في الشطر الشمالي آنذاك شابه إلى حدّ كبير نظام التقاسم السياسي اللبناني مع الفارق أن الدستور هو الذي يحدد حصة كلّ طائفة في حكم لبنان، أما ما هو قائم في اليمن، فيعود إلى العرف الذي يشكل

---

(11) محمد عابد الجابري، **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**، نقد العقل العربي؛ ٣، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٤٨ ـ ٥٠.

(12) عبد الله سعيد الذبحاني، **مأسسة السلطة السياسية** (القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦)، ص ٣١٧.

خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها من قبل أي طرف وإلا دخلت البلاد في دوامة من العنف المستند إلى العصبية القبلية والذي يحاول بعض رموز المؤسسة القبلية إبقاءه حاضراً في الأذهان حتّى ولو كان منافياً لقيم التعايش السلمي، والاندماج الوطني، ولقيم الديمقراطية والمجتمع المدني، وذلك حتّى يظلوا ممسكين بخيوط اللعبة السياسية والتي تجعل منهم فاعلاً أساسياً في قلب الحدث، يساندهم في ذلك بعض المثقفين وبعض الحزبيين الذين احترفوا تزيين نكبات الوطن. وفي هذا المجال حاول أحد المثقفين أن يرفع الغطاء عن بعض ما يدور تحت السطح ويذكرنا أن المجتمع الذي يحمل إرثاً من الانتماءات المذهبية والطائفية، تتجسد زمناً في تركيبة الدولة وفي بنية الحكم وفي ممارستهما معاً لن يلبث أن ينفك عن أصوله التاريخية مهما حاول أن يلبسها أثواباً عصرية، ويعلمنا التاريخ أن الصراع حين يدور على مستوى أفقي، فإنه يستطيع أن يأتي على الأخضر واليابس في حياة ذلك المجتمع ولكنه لا يستطيع أن ينهي طرفاً من الخريطة الاجتماعية أو يقهره مهما قل عدده أو صغر شأنه(١٣).

لقد شهدت سنوات نظام حكم الرئيس صالح في الفترة التي سبقت قيام الوحدة قدراً كبيراً من تخفيف حدة العصبية والمناطقية والقبلية والمذهبية عندما فرض التجنيد الإلزامي (خدمة الدفاع الوطني) عام ١٩٧٩ لأول مرة على كلّ أبناء الشعب اليمني والذي من خلاله استطاع إذابة جزء كبير من جبال النعرات الضيقة والتقوقع والقطيعة الداخلية للأفراد المتحصنين في إطار ثقافة قبائلهم ومناطقهم، ما أسهم بدفع قطاع عريض من المواطنين وبخاصة جيل الشباب إلى الالتقاء حول بوتقة الهوية الوطنية والولاء الوطني لليمن الواحد.

كما أسهم التنظيم السياسي الموحّد (المؤتمر الشعبي العام) منذ تأسيسه عام ١٩٨٠ وحتّى قيام الوحدة عام ١٩٩٠ في التخفيف إلى حدّ ما من حدة وغلو العصبية القبلية والطائفية والمناطقية وتناحرها، وأدى دوراً مؤثراً في ملء الفراغ السياسي من خلال التجنيد السياسي، وساهم في خلق ولاءات سياسية جديدة إلى حدّ كبير، حيث أوجد حالة من التحفيز على المشاركة السياسية للمواطنين حتّى ولو في إطار تنظيمي سياسي واحد فضفاض، المهم أنّه حرك المياه الراكدة نحو التعبئة للمشاركة والتفاعل السياسي.

لقد نتج من دمج مؤسسة القبيلة في الدولة أو دمج الدولة في مؤسسة القبيلة حدوث نوع من الرضا عند كلّ الأطراف المشاركة في العمل السياسي، فالتكنوقراط

---

(١٣) مقدمة عبد الصمد القليسي في: عبد الإله بن علي الوزير، **تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي، ١٠٤٥-١٠٩٠هـ، ١٦٣٥-١٦٨٠م المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى**، تحقيق محمد عبد الرحيم جازم (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٥)، ص ١٨.

اقتنعوا بما حققوه من مصالح محدودة للمجتمع ولأنفسهم من خلال مشاركتهم المحدودة في صناعة القرار والاهتمام بإدارة عجلة التنمية في البلاد. والمؤسسة القبلية بزعامة مشايخها اقتنعت بما حققته من مكاسب ومصالح شخصية لنفسها أولاً وللمنتمين إليها ثانياً، وإن كان ذلك على حساب قبائلهم التي سعوا إلى تحجيم وصول أي نوع من الخدمات والمشاريع التنموية الحقيقية إليها إلاّ في الحدود الدنيا حتّى يضمنوا ديمومة ولاء أفراد قبائلهم، في حين أن المؤسسة العسكرية ممثلة بضباطها المنتمين إلى عدد من أبناء القبائل القوية اكتفوا بما حصلوا عليه من مميزات كبيرة نتيجة شعورهم بالمشاركة والتأثير في الحكم واعتماد مؤسسة الحكم عليهم.

وقد عبر الرئيس علي عبد الله صالح، عن أهمية دور القبيلة، قائلاً: نحمد الله إن القبيلة في اليمن كأصل ثابت تمثل الرافد لِكُلّ عطاء خير شهده اليمن في كلّ مراحل التاريخ، فهي رافد القوات المسلحة ورافد الحكومة، ورافد لمجلس النواب، ورافد للتنمية أيضاً. ولكنه ربط ذلك بضرورة تخلي القبيلة عن العصبية[١٤].

إن المتابع لطبيعة الثقافة السياسية للمجتمع اليمني ولتجمعاته القبلية على وجه الخصوص أثناء تلك الفترة يجدها تحمل كثيراً من التناقضات الداخلية، حيث إن النسبة الأكبر من القبائل بالرغم من إدماج رموزها في مؤسسات الدولة ظلت تميل إلى الشك في علاقاتها بالدولة وتضع خطاً فاصلاً بين خضوعها المطلق وبين محافظتها على استقلاليتها عن السلطة المركزية ومقاومتها لها بالسلاح إذا اقتضى الأمر، وبخاصة أن الشعب اليمني يعتبر من ضمن أكثر شعوب العالم تسليحاً على المستوى الشخصي[١٥].

لقد أدت هيمنة القبيلة إلى توسيع دائرة الفساد وانهيار القيم وغياب القانون وتغليب أعرافها وتقاليدها في إدارة شؤون الحكم، وجرت إلى شل إدارات الدولة وتعطيل المؤسسات الرسمية، فانهار الاقتصاد وضعفت الثقة السياسية بأداء النظام في مواجهة التحديات وتصاعدت معاناة المواطنين وتفاقمت الأزمات ووصلت إلى وضع خطير[١٦].

---

(١٤) انظر نصّ مقابلة صحيفة **عكاظ** مع رئيس الجمهورية في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٢. متوفر على موقع المركز الوطني للمعلومات Google: <http://www.nic.gov.ye>.

(١٥) تقدر المصادر الرسمية والإعلامية نسبة السلاح، بأحجامه وأنواعه كافة، المتواجد في اليمن لدى المواطنين في حدود ٦٠ مليون قطعة سلاح وهو رقم ضخم إذا قيس بعدد السكان الذي يتجاوز ١٨ مليون نسمة بقليل.

(١٦) عبد الجبار ردمان، «التحديات السياسية في البلدان النامية: دراسة حالة للمجتمع اليمني ٧٣-١٩٩٣م،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب-قسم الاجتماع، ٢٠٠٠)، ص ٥٣٩.

ولقد أدى النزوع نحو العصبية وسيادة القيم والأعراف القبلية، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، وعدم الاحتكام إلى القانون الوضعي أو وضعه موضع الاحترام مقارنة بالأعراف القبلية، وضعف المشاركة السياسية، وغياب تراكم التقاليد الديمقراطية إلى إضعاف منظومة وقيم الثقافة السياسية الديمقراطية لدى المواطنين، كما أسهمت في ذلك طبيعة أنظمة الحكم منذ ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وحتّى تحقيق الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من أيار/ مايو ١٩٩٠ والتي غلب عليها الطابع الشمولي الذي افتقد الاعتماد على النظام المؤسسي في إدارة شؤون الحكم وغياب الديمقراطية بمفهومها الليبرالي. كما أدى الضعف المتعمد لمؤسسات الدولة المدنية لصالح المؤسسات الأمنية والعسكرية، وعجز الدولة عن فرض هيبتها أمام مشايخ القبائل المسلحين بمنطق العصبية، وعدم قدرتها على توفير قدر معقول من الأمن والعدالة المتساوية لكافة مواطنيها، إلى دفع الأفراد إلى الاحتماء بقبائلهم للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم ضدّ القبائل الأخرى أو ضدّ الدولة ذاتها.

كذلك أسهم احتواء وإضعاف مؤسسات المجتمع المدني وتهميشها أو تفريغها من قبل الأجهزة الأمنية والعمل على إبعادها عن القيام بواجباتها تجاه المجتمع وتحديثه، في خلق فجوة في فضاء العلاقة بين النظام وبين المواطنين تمكنت على أثرها القبيلة المدعومة بأفكار تيار الإسلام السياسي من أن تؤدي دور المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمواطنين وأن تعزز من فرض قيمها وأعرافها سواء الإيجابية منها أو السلبية.

٣ ـ القبيلة في التاريخ السياسي للشطر الجنوبي

يمثل الشطر الجنوبي من الوطن اليمني الامتداد الطبيعي البشري والجغرافي والتاريخي والاجتماعي لما يحدث في شمال الوطن نظراً إلى التركيبة القبلية الواحدة وبالتالي إلى انتشار حالة الفوضى السياسية للقبائل وحالة الكر والفر المسلح، وسيادة قيمها التقليدية كما هو الحال في الشطر الشمالي والجزيرة العربية حتّى منتصف القرن التاسع عشر عندما بدأ الاحتلال البريطاني يغرس أنيابه في الأجزاء الجنوبية من الوطن اليمني.

لقد كانت السيطرة المطلقة لشيوخ القبائل ورجال الدين والمستشارين البريطانيين التي لم تسمح بظهور أشخاص قادرين على ترأس حركة سياسية والتي كانت تعتبر بمثابة تحد مباشر لمصالحهم[١٧].

---

(١٧) علي الصرّاف، **اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الإستعمار الى الوحدة** (بيروت: رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ٧٢.

وعندما استقر الاحتلال البريطاني في مدينة عدن عام ١٨٣٩ والمحميات الجنوبية اتبع في تعامله مع القبائل الأساليب التالية:

الأسلوب الأول: اتصف بشراسة (الاحتلال) في مواجهة القبيلة وخلعها من جذورها، وضرب قيمها وعاداتها بعنف شديد، مستخدماً كافة الوسائل والأسلحة، وذلك أينما حلت وبخاصة في مدينتي عدن وحضرموت والمدن المحيطة بهما[١٨]، كما حاول فرض القوانين التي تطبق في مستعمراته بدلاً من الأعراف القبلية لأهل البلاد، إضافة إلى محاولة نزع سلاح القبائل ودمج الكثير من القوى القبلية المسلحة في ما كان يعرف بـ «جيش البادية» و«جيش الليوي»[١٩] ١٩٣٤ ليكونا الأداة التي تُضرب بها القبائل وتؤدب.

الأسلوب الثاني: قام على تطبيق سياسة **فرق تسد** في التعامل مع القبائل من خلال تفريقها إلى ثلاثة وعشرين سلطنة ومحمية لإضعافها وضرب بعضها البعض لصالح استمرار بقائه في عدن درة التاج البريطاني.

ومع انتهاء الاحتلال بالاستقلال في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٧ وتولي «الجبهة القومية» الحكم، عملت على توحيد سلطنات الجنوب العربي الثلاثة والعشرين في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والتي تحول اسمها في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٧٠ إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، واستمرت في الأخذ بالنهج نفسه الساعي إلى العمل على محو الثقافة القبلية وإحلال الأيديولوجية الماركسية بدلاً منها في تناقض غريب مع ما كانت تتغنى به في البداية بأن مفجر «ثورة الجنوب» في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ هو أحد مشايخ قبائل الضالع راجح بن لبوزة باعتباره أحد أفراد الجبهة القومية. ثمّ سعت الجبهة ابتداء من آب/ أغسطس ١٩٦٧ في تمهيد لتسلم السلطة من بريطانيا إلى الانفراد بالحكم وذلك بمطاردة وتصفية كلّ القوى الوطنية الأخرى التي شاركتها الكفاح المسلح ضدّ الاحتلال وفي مقدمتها جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل وتنظيمها العسكري، التنظيم الشعبي للقوى الثورية لجبهة التحرير، ما أسفر عن موجات هروب ونزوح جماعي للتجار والمشايخ والمواطنين وبخاصة الكوادر الإدارية المتعلمة التي تدربت على أيدي بريطانيا إلى الشطر الشمالي

---

(١٨) محمد أبو بكر حميد، حضرموت.. **فصول في التاريخ والثقافة والثروة** (القاهرة: جمعية أصدقاء علي أحمد باكثير، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، ص ٨٢ - ٨٣.

(١٩) «جيش الليوي» كان يضم أفراده المجندين من قبائل المنطقة الغربية، وكان يقوده ضباط بريطانيون وعرب ويخضع للقيادة البريطانية في عدن. ولفظ «ليوي» تحريف للكلمة الإنكليزية «ليفيز» بمعنى القوات المجندة. انظر: فيتالي ناؤومكين، **الجبهة القومية من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية**، ترجمة سليم توما (موسكو: دار التقدّم، ١٩٨٤)، ص ١١.

ودول الخليج والسعودية ليشاركوا في المراحل الأولى لبناء ونهضة تلك البلدان منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين.

وفي ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ شهدت الجبهة القومية تغيرات جذرية بعد إقرار مؤتمرها العام تحويلها إلى الحزب الاشتراكي اليمني. وكان قد سبق ذلك الإعلان عن دمج مجموعة من الأحزاب والتنظيمات القومية البعثية واليسارية التي ارتضت العمل السياسي تحت مظلة الجبهة القومية، بعد حوارات طويلة ومعقدة شابها نوع من الغبن السياسي، لكي يصبح الحزب الاشتراكي هو الحزب السياسي الوحيد المسموح به في البلاد على غرار أحزاب منظومة البلدان الاشتراكية آنذاك. لقد تعرض الشطر الجنوبي خلال تلك الفترة إلى دورات عنف منتظمة بين أطراف النخبة الحاكمة جرّت أحداثها الدمار والقتل الذي طال المواطنين حتّى أصبحت عادة يهديها النظام إلى مواطنيه كلّ خمس سنوات، حيث تدور دورة العنف ويتم تصفية فريق من السلطة وإبعاده عن الحكم واتهامه إما بالقروية أو باليمين الرجعي أو باليسار الانتهازي[٢٠].

ونظراً إلى رفع الشعارات الماركسية، كان الاقتتال بين الرفاق والتصفيات يأخذ شكلاً من أشكال الصراع الحزبي الداخلي التي تتم على أساسٍ تباين الرؤى والخلاف حول كيفية التطبيق الأمثل للنظرية الماركسية بين أجنحة النخبة الحاكمة[٢١].

إلا أن أهم دورات العنف هو ما حدث في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، عندما تفجر الصدام الدموي بين رفاق الحزب الواحد، فغرقت البلاد في حمامات دمٍ سقط خلالها أكثر من ١٢ ألف مواطن بين قتيل وجريح ومفقود، وأطلت المناطقية بأبشع صورها حيث كانت التصفيات الدموية للمواطنين وكوادر الحزب تتم وفقاً للانتماء الجهوي وعلى البطاقة الشخصية[٢٢]، ما رأى فيه البعض إقتتالاً على أساس العصبية القبلية كالذي يحدث في الشطر الشمالي أثناء تفجر الصراعات السياسية، استناداً إلى الحديث السائد آنذاك عن أن القبيلة في «أحداث كانون الثاني/ يناير» أطلت برأسها وحسمت الصراع بين رفاق الحزب الواحد.

ولكن قراءة سريعة للواقع الاجتماعي والسياسي القائم في الشطر الجنوبي يقلل من حدة هذه الرؤية، فالضربات الموجعة التي تلقتها القبائل في المناطق الجنوبية على أيدي الاستعمار البريطاني قرابة قرن ونصف القرن ومحاولاته لفرض الأنظمة

---

(٢٠) «وثائق الكونفرنس الحزبي العام المنعقد في عدن،» **اليوم السابع** (باريس) (١٣ تموز/ يوليو ١٩٨٧).

(٢١) محمد علي الشهاري، **حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي اليمني**، [ط ٢] (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١)، ص ١٧٢.

(٢٢) حميدة نعنع، **الصبح الدامي في عدن** (القاهرة: دار المستقبل العربي، [د. ت.])، ص ٦٨.

الإدارية والمالية المدنية الحديثة قد أضعفت كثيراً من قوة الأعراف والتقاليد القبلية. كذلك، إن الضربات الدموية التي تلقاها من تبقى من السلاطين ومشايخ القبائل على أيدي حكام عدن اليساريين، إضافة إلى العمل على تفكيك بنيتهم القبلية وإبعادها عن الاقتراب من السلطة أضعف إلى حدّ كبير البقية الباقية مما تبقى من الرموز القبلية.

هذا ما أكدته طبيعة النظرة الحزبية الأيديولوجية للنظام في الشطر الجنوبي والتي كانت هي السائدة إلى حدّ كبير وتغييب النظرة القبلية، فإذا القينا الضوء على من تقلدوا مناصب رئاسة الدولة أو سكرتارية الحزب أو المناصب السيادية الهامة نجد أن عدداً كبيراً من أبناء الشطر الشمالي الذين لم يكن لهم وجود قبلي مساند في الجنوب أثناء فترات حكم الجبهة القومية أو الحزب الاشتراكي هم من حظوا بها، حتّى أن أبرز مفكري الحزب الذين قادوا التحولات في الشطر الجنوبي بأفكارهم نحو الماركسية اللينينية والاشتراكية، عبد الفتاح إسماعيل الذي تولى رئاسة الدولة والأمين العام للحزب خلال فترات عديدة وهي تمثل أعلى المناصب في الدول ذات التوجه الاشتراكي، وخلفه في التنظير للحزب الأستاذ جار الله عمر[٢٣] والذي تولى عضوية المكتب السياسي للحزب ومسؤول منظمة حوشي والذي صُفي جسدياً في عصر البروسترويكا والغلاسنوست ووجّه تنظيره نحو الديمقراطية) هما من أبناء المناطق الشمالية، هذا بخلاف الكثير ممن تولوا مسؤوليات سياسية وسيادية وزارية أمنية وعسكرية خطيرة أسهمت كثيراً في تفجير وحسم الصراعات المسلحة التي كانت تدور بين رفاق الحزب الواحد لصالح أحد الأطراف، (وإن كان يلاحظ عدم تولي أحد من أبناء المذهب الزيدي منصباً قيادياً ذا أهمية في الشطر الجنوبي).

ولا ينفي ذلك سعي القادة الحزبيين في إطار الصراع السياسي المحموم بين الفصائل المتناحرة، وفي ظلّ ضعف القبضة والشيخوخة التي طالت المعسكر الاشتراكي منذ بداية الثمانينيات إلى البحث والاستعانة بمصدر قوة جديد يدعم قدراتهم لحسم دورات العنف المتلاحقة، فكان التوجه للاحتماء بأبناء المناطق القبلية

---

(٢٣) تمّ اغتيال الأخ/ جار الله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، يوم السبت الموافق ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٢، أثناء حضوره ضيفاً على المؤتمر العام الثالث لحزب التجمع اليمني للإصلاح، بعد أن ألقى كلمة باسم مجلس تنسيق أحزاب المعارضة، وذكر أن القاتل أحد المتطرفين دينياً المنتمين إلى حزب الإصلاح، ولم تتضح ملابسات الاغتيال وإن كانت حرب التصريحات والاتهامات التي اشتعلت بين حزبي المؤتمر الشعبي العام وحزب الإصلاح اللذين كانا يستعدان لخوض الانتخابات النيابية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ ومحاولة تحميل كلّ منهما الآخر مسؤولية الجريمة. ويدل هذا الاغتيال السياسي على استمرار حالة التعبئة السياسية الخاطئة التي تقوم بها الأحزاب ما يسهم في خلق حالة من التوتر السياسي التي تسود المجتمع، كما يلعب ضعف الاحتكام إلى قيم الديمقراطية والتسامح لدى أطراف العمل السياسي وأنصارهم دوراً في فقدانهم للغة الحوار المشترك.

التي ينتمون إليها لنصرتهم في ظلّ مفهوم تجميع الغلبة العصبية كما هي العادة اليمنية لحسم الخلافات بالقوة في ما بينهم. ولقد أخذ ذلك المنطق القبلي طابع الحيطة والتكتم قدر المستطاع لدى النخب الحزبية الحاكمة حتّى لا تهتز صورتهم الماركسية كما رسموها أمام حلفائهم الأمميين، هذا بخلاف خوفهم من إيقاظ القبيلة من سباتها وتقوية شوكتها وبما يصعب عليهم مستقبلاً من مهمة إقصائها مرة أخرى عن الحكم، كما إنَّ شعورهم بهذا التوجه كان يتناقض مع الثقافة الأممية الاشتراكية التي حاولوا التمثل والتعلق بأهدابها.

٤ ـ الثابت في الثقافة السياسية للقبائل في جنوب اليمن ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠

يتوزع سكان الشطر الجنوبي سابقاً كالتالي:

الشقّ الأول: يتكون من فروع لقبائل مذحج وهم أغلب سكان المناطق الجنوبية ويعتبرون امتداداً لقبيلة مذحج الموجودة في شمال الوطن، في حين يسكن وادي حضرموت قبائل حمير وكندة والحموم والشحر والتي كانت لهم حضارة ضاربة وامتدادات في شرق ووسط أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا، ويسود سكان هذه المناطق الجنوبية المذهب الشافعي.

الشقّ الثاني: سكان مدينة عدن، وهي خليط من السكان والثقافات المختلفة نتيجة تعرضها لهجرات متوالية مصدرها أبناء المناطق الشمالية المتاخمين لها هرباً من حكم الأئمة أو من شظف العيش وكان يطلق عليهم «الجبالية» نسبة إلى سكنهم الجبال، كما أسهم الإنكليز أثناء وجودهم بجلب مجموعات من المواطنين من مستعمراتهم في الهند وكان يطلق عليهم «البينيان»، أو من الساحل الأفريقي وبخاصة من الصومال. ولقد استوطنوا جميعاً عدن وأصبحوا مع الأيام مواطنين يمنيين يتمتعون بكافة الحقوق القانونية والسياسية. إن ما نحاول تأكيده هو أن العامل الجغرافي الساحلي للشطر الجنوبي قد أسهم بدور ملموس ومهم في تغيير الثقافة القبلية لدى معظم السكان، حيث إن أغلب المدن بحكم إطلالتها على سواحل مفتوحة قبل وأثناء فترة الاحتلال البريطاني قد سهلت من التنقل والتواصل والاختلاط مع ثقافات العالم الخارجي، ما أكسبها قيماً ثقافية مدنية جديدة أسهمت في إضعاف الروابط والقيم القبلية إلى حدّ كبير وبخاصة في مدينتي عدن وحضرموت، حيث إن كلاً منهما أدت دوراً في الانفتاح على العالم الخارجي تجارياً وعسكرياً أو خلال الغزوات في فترات مختلفة من تاريخ اليمن.

لقد غلبت على الثقافة السياسية لدى الأغلبية من أبناء المجتمع اليمني في الشطر الجنوبي وحتّى الفترة التي سبقت قيام الوحدة ثقافة مدنية أبعد ما تكون عن ثقافة

وأعراف وقيم وتقاليد القبيلة، ولكن في قالب شمولي نتيجة حكم الحزب الواحد والذي على أساسه تم حشد وتعبئة المواطنين بالقوة في صفوفه وميليشياته، وبالتالي اختفت معالم الحريات السياسية والتعددية الليبرالية. وكان التصنيف يتم على أساس أيديولوجي، وإن كانت هناك مساحات للحريات الشخصية المحدودة حيث شاركت المرأة بقوة في العمل العام والسياسي، ودعم موقفها صدور قوانين الأسرة التي عززت من مكانتها حتّى اعتبرت في عقدي السبعينيات والثمانينيات من أفضل القوانين العربية التي دعمت حقوق المرأة السياسية والاجتماعية إلى درجة كبيرة، حتّى أنَّ المرأة في الشطر الجنوبي تولت منصة القضاء وبلغ عددهن قبل تحقيق الوحدة أربعة عشر قاضية. كما خضع معظم المواطنين للقوانين الوضعية التي حظيت بمكانة عالية كما تعودوا عليها خلال فترة الاحتلال البريطاني، حتّى أن عضو المكتب السياسي علي سالم البيض والذي أصبح في ما بعد أعلى مسؤول سياسي في الحزب والدولة، عندما خالف قوانين الأسرة المعمول بها وتزوج للمرة الثانية، عوقب بالتجميد من الحزب ونفي إلى محافظة حضرموت التي ينتمي إليها لأكثر من ثلاث سنوات قبل أن يعاود نشاطه السياسي مرة أخرى.

إن الثقافة السياسية التي سادت في تلك الفترة منذ الاستقلال في الشطر الجنوبي وحتّى تحقيق الوحدة شهدت نوعين من الثقافة السياسية:

أ ـ **ثقافة النخبة** التي استمدت لغتها من الخطاب السياسي الأحادي الفكر الشمولي النزعة في إطار الحزب الواحد والذي أفرز من خلال تلك الثقافة دورات عنف وتصفيات دموية متكررة بين الأجنحة المتنافسة والمتناحرة على السلطة في إطار الحزب.

ب ـ **والثقافة السياسية لعامة المواطنين** التي امتزج فيها الشك والخوف بنوع من الخضوع الكامل للسلطة بسبب مسلسل التصفيات المستمر. كما ساد هذه الثقافة نوع من القهر والقمع السياسي نتيجة غياب الحريات الأساسية، وغياب المشاركة السياسية الطوعية، بل كان يغلب مفهوم التعبئة السياسية التي تقوم بها الأحزاب السلطوية في الدول الاشتراكية، مع وجود قدر معقول من الاحترام والالتزام بالقوانين الوضعية خوفاً من المساءلة. كما كان هناك التفاف عام حول الهوية اليمنية الوطنية، لم ينازعها أحد، ويأتي في المرتبة التالية الولاء إلى الحزب الحاكم.

وكما كانت بعض القبائل في المناطق الشمالية تتهم بقوة الولاء إلى القبيلة وضعف هذا الولاء إلى الدولة المركزية بسبب خلافاتها المستمرة واحتكامها إلى العصبية القبلية المطالبة بالحكم، وموالاة بعضها للعربية السعودية، فقد اتُهمت منطقة حضرموت وقبائلها والتي اشتهرت بالصراعات والاضطرابات القبلية حتّى بدايات

القرن العشرين[٢٤]، واشتهر أهلها أيضاً بالتجارة والفقه والعلم وأنها مركز إشعاع ديني وروحي في العالمين العربي والإسلامي، بضعف الولاء والانتماء إلى الدولة وبأن لديها رغبة في الانفصال وتكوين إمارة خاصة بها كالإمارات المنتشرة في الجزيرة العربية أو الانضمام إلى المملكة العربية السعودية حيث لم تخفِ المملكة أثناء صراعها الحدودي مع شطري اليمن رغبتها في الوصول إلى مياه المحيط الهندي عبر شراء أو ضمّ منطقة حضرموت حيث يتيح لها ذلك الإطلالة على المحيط الهندي المفتوح متنفساً بعيداً عن موانئ التصدير المحصورة في البحر الأحمر والخليج العربي، كما إن بعض كبار تجار المملكة ينتمون إلى منطقة حضرموت.

ثانياً: المتغير في الثقافة السياسية اليمنية القبلية بعد الوحدة

١ ـ العلاقة بين المؤسسة القبلية والجمهورية اليمنية

«تكمن المشكلة اليمنية في أن الدولة تتصرف وكأنها قبيلة، والقبيلة تتصرف وكأنها دولة»[٢٥].

في الثاني والعشرين من شهر أيار/ مايو ١٩٩٠، التحم شطرا اليمن في وحدة اندماجية أنهت عقوداً، بل قروناً من التشطير المهين لليمن، ولتاريخها الوحدوي الذي شهدت في ظله اليمن مراحل من الازدهار سواء قبل الإسلام عندما أسهمت حضارات سبأ، وحمير، ومعين في رفد البشرية بإنجازاتها، أو بعد ظهور الإسلام عندما انطلقت الحمية اليمنية تقود وتفتح الأمصار نصرة لدين الله وإعلاء لكلمته.

كانت الوحدة حلماً راود اليمنيين جميعاً، حتّى في سنوات التشطير لم تتخلّ أي من الدولتين الشطريتين عن التمسك بانتسابهما إلى اليمن اسماً وهوية. وأبناء القبائل شأنهم شأن كلّ فئات وشرائح وبنى المجتمع اليمني، فرحوا بالوحدة واستبشروا بها خيراً في الارتقاء بأوضاعهم الصعبة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والتي عاشوا في ظلها نتيجة استغلال القبيلة سياسياً في الصراعات الدائرة أو نتيجة إهمال الدولة لهم. وحدهم

---

(٢٤) قامت في حضرموت مملكة ضخمة بين ١٠٢٠ق. م. ـ ٢٩٥م، وقد ذكر المؤرخون أن عامر ابن قحطان أول من نزل الأحقاف فكان إذا حضر حرباً أكثر من القتل فصار الناس عند حضوره يقولون حضر الموت، وصار يسمون الأرض الذي بها قبيلته أرض حضرموت. ولقد كانت حضرموت موطن عاد وأقيال والتبابعة وملوك حمير وكندة، وفي التوراة جاءت التسمية عن حضرموت بن يقطن بن عامر واسمها حاضر موت.

(٢٥) رياض نجيب الريس، رياح الجنوب: **اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)** (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨)، ص ٣١٣.

أصحاب المصلحة في استغلال القبيلة سياسياً وإبقائها على حالها سارعوا إلى توفيق أوضاعهم في ظلال دولة الوحدة حتّى يستمروا في استنزاف خيرات الوطن وقبائلهم. وفي هذا الإطار، نجد لنظرية ابن خلدون صداها من التطبيق في الشأن اليمني، إذ قال: إن القبيل «القبيلة» إذا غلبت بعصبيتها بعض الغلب استولت على النعمة بمقداره وشاركت أهل النعم والخصب في نعمتهم وخصبهم وضربت معهم بسهم وحصة بمقدار غلبها، واستظهار الدولة بها، فإن كانت الدولة من القوة لا يطمع أحد في انتزاع أمرها ولا مشاركتها فيه، وأذعن ذلك القبيل لولايتها والقنوع بما يسوغون من نعمتها، ويشركون من جبايتها ولم تسمُ آمالهم إلى شيء من منازع الملك وأسبابه[٢٦].

مع تحقيق الوحدة واعتماد الديمقراطية نهجاً لها، كان هناك حالة من الاندماج لموروثات نظامين على طرفي نقيض، أحدهما تشارك القبيلة فيه بدور مؤثر وفاعل في الحكم وتفرض قيمها وتقاليدها على المجتمع بشقيه السياسي والاجتماعي في الشطر الشمالي، وفي الجانب الآخر من الشطر الجنوبي وجدت بقايا القبيلة المقموعة والمطحونة تحت ضربات المستعمر البريطاني أو تحت شعارات الأيديولوجية الماركسية للحزب الاشتراكي بعد الاستقلال. في أجزاء من المحافظات الشمالية في الشمال تعتبر القبيلة شيئاً طيباً والحزبية تهديداً خطيراً ينذر بالفوضى، في حين أن المناطق القصية في الجنوب تنظر باحترام على وجه الخصوص للحزب وكل نوع من الفوضى ينسب إلى القبيلة[٢٧].

في ظلّ هذه الأوضاع السياسية الجديدة والتركة الثقيلة التي ورثتها الدولة الوليدة من زمن التشطير، ارتفعت الأصوات مطالبة بضرورة التغيير والتحديث المرجوة لدولة الوحدة وللمجتمع اليمني، وذلك من قبل النخبة الحاكمة والمثقفين والتكنوقراط وبخاصة القادمين من الجنوب، وبتأييد ومباركة من قادة ومثقفي الشمال، ولكن سرعان ما أدى هذا الوضع إلى شعور زعماء القبائل بأن مصالحهم وبناهم التقليدية التي مكنتهم من السلطة والجاه هي المستهدفة، فأبدوا نوعاً من المقاومة الشديدة في معركتهم التي اعتبروها الأهم للوقوف أمام رياح التغيير العاتية القادمة.

وقد أخذت العلاقة بين الدولة والمؤسسة القبلية التي تمثل أهم جماعات الضغط على دولة الوحدة الجديدة ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول: محاولة احتواء المؤسسة القبلية للدولة الجديدة وفرض نفوذها وسياسة التقاسم القبلي وفقاً لمفهوم الغلبة.

---

(٢٦) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص ١٤٠.

(٢٧) بول دريش، **القبيلة والديمقراطية في اليمن**، ترجمة علوي السقاف (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية؛ الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٣.

الاتجاه الثاني: السيطرة على السلطة من خلال المشاركة والتأثير فيها.

الاتجاه الثالث: ضرب المشروع التحديثي للدولة الوليدة وإنهاؤه أو عرقلته.

وتلجأ **المؤسسة القبلية إلى عدة وسائل لتطبيق سياستها**، أبرزها:

أ ـ قيام المؤسسة القبلية بممارسة نفوذ سياسي واسع وحاسم في عملية صنع القرار وإدارة شؤون البلاد.

ب ـ وقوف المؤسسة القبلية خلف أولئك الذين يتولون الأمور رسمياً في الدولة وبخاصة أن هناك عديداً ممن ينتسبون إليها.

ج ـ امتلاكها لخصائص ذاتية مثل العصبية والقوة تجعلها مؤثرة ومتميزة عن باقي جماعات المصالح المدنية المتعارف عليها.

د ـ في حالات الضرورة تعمل المؤسسة القبلية على تجييش الآلاف من أبنائها كقوى عسكرية رديفة للقوات النظامية ومتصادمة معها في بعض الأحيان.

ونظراً إلى أهمية تلك السياسيات القبلية لاحتواء دولة الوحدة ومن ثمّ التأثير والمشاركة في صناعة القرار السياسي، وأخيراً الوقوف أمام محاولات التحديث المستمرة تحت حجج ومبررات المحافظة على الأصالة والتراث وحماية العادات والتقاليد من المفاهيم الغريبة الدخيلة على المجتمع، وجدنا من الأهمية أن نلقي الضوء قدر الإمكان على الاتجاه الأول، على أن نتناول الاتجاهين الأخريين عندما نتناول علاقة القبيلة بالمجتمع المدني وبالمشاركة السياسية والديمقراطية، وذلك لتوضح مدى القدرات التي يتمتع بها تيار القبيلة السياسي، وقدرته المؤثرة في التكتيك الفطري للهيمنة والاستمرار من خلال آلية إعادة إنتاج الثقافة السياسية التقليدية وفرضها على المجتمع بِكُلّ شرائحه.

٢ ـ سياسات احتواء القبيلة للدولة (الجمهورية اليمنية)

أ ـ سياسة الرفض التعبوي للمؤسسة القبلية ضدّ شركاء دولة الوحدة

شمل الرفض أشكالاً عديدة، تمثل بداية من خلال قيام القيادات القبلية بالتعبئة العامة وتصويرهم رفض إتمام الوحدة مع ملحدين ويقصد بهم قيادات الحزب الاشتراكي في الجنوب، ثمّ أخذ الرفض شكلاً برلمانياً حيث رفضوا التصديق على اتفاقية الوحدة، وامتنع عن التصويت حوالى ٢٥ في المئة من مجموع مجلس الشورى في الشطر الشمالي، وهو بمثابة السلطة التشريعية آنذاك والذي يشكل غالبية قوامه مشايخ القبائل والقضاة المتفقهون في أمور الدين، وأقلية من المثقفين، ولولا الضغوط التي مارسها الرئيس صالح الذي حضر تلك الجلسة لدفعهم على الموافقة وتدفق

الجماهير اليمنية الغفيرة التي حاصرت الطرقات المؤدية للمجلس وهتافاتها بالموت لِكُلّ من يعترض مسيرة الوحدة لتمت عرقلتها في ذاك التوقيت، حتّى أن رئيس المجلس الشيخ عبد الله حسين الأحمر لم يحضر مراسم توقيع اتفاقية الوحدة ورفع علمها في عدن.

وفى مرحلة تالية، انتقل الرفض إلى درجة أكثر وضوحاً عندما عمد أكبر تجمع سياسي قبلي ديني في اليمن تشكل بعد الوحدة، ممثلاً بحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يتكون عماده من مشايخ القبائل، وتيار الإخوان المسلمين وبعض الفرق السلفية وبعض التجار، تعبئة الجماهير ضدّ دستور دولة الوحدة. ونجح حزب الإصلاح في تقليص التأييد الشعبي للاستفتاء على الدستور، حيث شملت اتفاقيات تحقيق الوحدة بين شطري اليمن ضرورة الاستفتاء على مشروع الدستور، وبسبب السرعة التي أُقيمت بها الوحدة، فقد أجلتِ القيادتان الاستفتاء إلى فترة لاحقة.

ونظراً لأن الدستور الذي صيغ في بداية عقد الثمانينيّات لم ينصّ على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، بل نصّ في المادة الثالثة على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع، فقد نظم حزب الإصلاح مسيرة حشد فيها ما يقارب مليون مواطن من أفراد القبائل وتيار الإسلام السياسي في العاصمة صنعاء رفعوا خلالها شعارات الرفض للدستور العلماني ما اضطر مجلس الرئاسة إلى الخضوع لضغوط التيار القبلي والديني، فأصدر بياناً يعلن التزامه بالشريعة الإسلامية، ويعد بعدم إصدار أي قوانين مخالفة للشريعة الإسلامية، كما إنَّ الدستور النافذ هو للفترة الانتقالية فحسب. واعتبر البيان الرئاسي مكملاً للنصّ الدستوري وهو ما دفع عدداً من الأحزاب اعتبار ذلك الإعلان بمثابة خرق للدستور. ونتيجة لهذا الموقف تقلصت نسبة المقترعين على الدستور إلى ما يقرب من مليون وثلاثمئة وستة وأربعين ألفاً وخمسمئة شخص من مجموع خمسة ملايين لهم حقّ التصويت[٢٨].

ومع نجاح تيار الإسلام القبلي المتحالف مع أحد طرفي السلطة، المؤتمر الشعبي العام والخارج من عباءته التي تدثر فيها منذ تسلم الرئيس صالح السلطة عام ١٩٨٧، وانتصار مشروعه بعد «حرب صيف ١٩٩٤»، وخروج الحزب الاشتراكي الشريك الثاني في تحقيق الوحدة مهزوماً من السلطة ومن المعادلة السياسية آنذاك، سعى تحالف المؤسسة القبلية الملتحف برداء ديني إلى فرض نفوذه على شريكه المؤتمر الشعبي لتعديل

---

(٢٨) سمير العبدلي، **الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي**، تقديم عبد العزيز المقالح (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

الدستور وفقاً لما يتناسب مع توجهاته المحافظة. وفي هذا الشأن ذكر الباحث حسن أبو طالب: حدث قدر كبير من اللبس والغموض إزاء تلك الضغوط النابعة من القوى الأصولية والتقليدية، خصوصاً بعد أن رفعت شعار «الجهاد» ضدّ القادة في الجنوب بغية إسقاطهم. وبدا هذا اللبس في طبيعة تلك المعارضة والهدف منها، وهل ستقف عند حدود معارضة الدستور. . أم أنها معارضة للوحدة ذاتها، وتهدف إلى تعويقها تماماً؟ . . إن مواقف القبائل وشيوخها الحقيقية إزاء الوحدة، وإزاء الحزب الاشتراكي اليمني الشريك الثاني في عملية الوحدة، أظهرت بعض القبائل النافذة أمام الرأي العام اليمني كقوة اجتماعية ضدّ الوحدة(٢٩).

ب ـ سياسة المؤتمرات القبلية

المؤتمرات القبلية كلمة حقّ أريد بها دور مهيمن لأركان المؤسسة القبيلة ببعدها السياسي، والساعية بقوة إلى تثبيت مصالحها وأعرافها وقيمها التقليدية أمام أي محاولة تستهدف التغيير والتطور.

إن المتابع لطبيعة المؤتمرات القبلية بالرغم من الخطابات والشعارات التي ترفعها وتعبر عن مطالب ملحة وضرورية لإصلاح ومعالجة مجمل الأوضاع في الوطن ولصالح المواطنين جميعاً، سوف يكتشف عدداً من الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: إن أرقام وأعداد تلك المؤتمرات القبلية كانت تتزايد في الفترات التي تمر فيها اليمن بمرحلة مخاض منتظر نحو التغيير، والتطلع إلى المستقبل في محاولة لكي تلحق بركب الحضارة الإنسانية.

الملاحظة الثانية: إن المتابع المتفحص لتلك المؤتمرات القبلية يجد أن هناك أصابع محلية حزبية أو مشايخية، وأيضاً أصابع لبعض الأطراف الإقليمية تحرّك تلك المؤتمرات في اتجاه أهداف خفية محددة سلفاً غير تلك الأهداف المعلنة.

الملاحظة الثالثة: إن النتائج السياسية النهائية المؤثرة لهذه المؤتمرات مهما تنوعت موضوعاتها أو الأطراف التي تديرها قبلية أو عشائرية أو حزبية أو رسمية، ومهما اختلفت توجهاتها السياسية والأيديولوجية، تجير لصالح بقاء وسيطرة المؤسسة القبلية على مقاليد الحياة السياسية والاجتماعية وسقوط كافة المشاريع التحديثية.

وفى هذا الإطار، يؤكّد البعض أن المؤتمرات القبلية كانت في جوهرها الأصلي

---

(٢٩) حسن أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ٢٢٧.

مناهضة للدولة التحديثية ومنعها من إرساء دعائمها الأساسية، ولو أعدنا قراءة محتويات وقرارات هذه المؤتمرات لوصلنا إلى صيغة الصراع المستمر من أجل الإبقاء على سلطة القبيلة(٣٠).

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو ما حدث بعد نجاح ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، عندما انشغلت النخبة التي تولت الحكم في البحث عن وضع آلية مناسبة لانتقال اليمن إلى مرحلة جديدة تتطلبها ضرورة التنمية والتحديث، إلا أن حدوث انشقاق في الصف الجمهوري وظهور تيارين متعارضين: تيار جمهوري يسعى إلى التحديث على غرار ما يحدث في الدول العربية التي سبقت في التحرر، وتيار تقليدي ارتبط بالقوى المحافظة في دول الجوار والذي سعى عبر المؤتمرات القبلية إلى تأصيل دوره. ومن دون الدخول في تفاصيل هذه المؤتمرات التي كانت خطوطها العريضة تتمحور حول إصلاح الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد الثورة والتي كانت تعبيراً عن توازن قوى سياسية مدعومة من أطراف خارجية، إلا أن النتيجة النهائية هي نجاح القوى القبلية وزعامتها في توظيف هذه المؤتمرات الشعبية للهيمنة على الحكم وإبقاء المجتمع والدولة رهينة في بوتقة النمط التقليدي السابق والذي تعلو فيه قيم وأعراف القبيلة والانغلاق على ما عداها، مع القيام ببعض الإصلاحات المحدودة في مجال الإدارة لتهدئة وامتصاص غضب الرأي العام المتطلع إلى اللحاق بالمستقبل.

ج ـ المؤتمرات القبلية بعد ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢

عقدت خلال الفترة من عام ١٩٦٢ إلى عام ١٩٦٧ أكثر من سبعة مؤتمرات قبلية مهمة أبرزها، «مؤتمر عمران» في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، «مؤتمر خمر» في أيار/ مايو ١٩٦٥، «مؤتمر الطائف» في آب/ أغسطس ١٩٦٥، «مؤتمر الجند» في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ و«مؤتمر سبأ» في آذار/ مارس ١٩٦٧، هذا بخلاف «مؤتمر أركويت» الذي عقد في السودان في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤ بين الملكيين والجمهوريين و«مؤتمر حرض» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٤ الذي فشل بسبب عدم حضور الجانب الملكي للمؤتمر. ولقد أطلق بعض اليساريين على هذه المؤتمرات ألقاباً عديدة منها، الشعبوية والقبلية المشائخية، واعتبروا المؤتمرات القبلية في تلك الفترة محاولة للتعبير عن قوة سياسية وقبلية عسكرية، أو محاولة للكسب القبلي

(٣٠) عبد الرحيم محسن، **القبيلة والدولة في اليمن**، تحرير فارس السقاف (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢)، ص ٣٥.

العسكري والسياسي، أي محاولة للإخلال بميزان القوى الذي كان يستند ويرتكز على معيار القوة[31].

وعندما تولى المقدم إبراهيم الحمدي عام ١٩٧٤ زمام السلطة في حركة تصحيحية لترتيب الأوضاع الفوضوية التي كانت تسود البلاد نتيجة تحالف مشايخ القبائل مع القضاة وقيادتهم للبلاد، سارعت القوى القبلية التي كانت تشارك في السلطة بعقد مؤتمر قبلي حاشد في منطقة همدان باسم «مؤتمر المُعمر» وتحت شعار «مؤتمر قبائل اليمن على طريق التقدّم» لتحديد وجهة نظرها ومقاصدها من الحكم الجديد. وقد هدف المؤتمر إلى التأثير في القيادة الجديدة وفرض المضامين التقليدية على فكر التغيير وضرورة مراعاته لمصالح مشايخ القبائل ومصالح القوى الإقليمية المحافظة في دول الجوار، وذلك ضمن أولويات الحكم الذي يسعى إلى التحديث، وهو ما رفضه الرئيس الحمدي وانطلق في تنفيذ برنامجه الإصلاحي والإداري لمؤسسات الدولة ما ألّب عليه تحالف تلك القوى التقليدية المحافظة المحلية والعربية.

د ـ المؤتمرات القبلية بعد تحقيق الوحدة (أيار/ مايو ١٩٩٠)

بقيام الوحدة اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠ اختلطت الأوراق وتبدلت موازين التحالفات السياسية في الساحة اليمنية وأفرزت الديمقراطية عدداً من الأحزاب والتنظيمات السياسية فاق الأربعين حزباً والعديد من المطبوعات والصحف الحزبية والأهلية، إضافة إلى ميلاد مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالديمقراطية، كما انفتحت الساحة اليمنية على مصارعها لاستقبال الضخ الإعلامي المتنوع الذي يحمل بذور ومضامين الديمقراطية الوافدة إليه عبر الفضائيات المفتوحة المرئية والمسموعة. وبعد أنْ كان المواطن في شطري اليمن قبل الوحدة أسير الرأي الواحد الشمولي الموجه والمفروض عليه باسم «الشرعية الثورية والحزبية والتقليدية» وجد نفسه فجأة يشاهد ويستمع إلى مصطلحات جديدة مثل الحرية والديمقراطية والتعددية والمساواة والشفافية والتنمية والتغيير ومنظومة الحقوق والواجبات القانونية والدستورية والتي تعامل معها المواطنون عامة بدرجة من الاهتمام البالغ.

لقد طرقت «موجة الديمقراطية الثالثة» أخيراً أبواب الوطن العربي ومن بينها اليمن بقوة محدثة زلزالاً من الصعب إخفاء آثاره الإيجابية في الوطن والمواطنين. وشعر رموز المؤسسة القبلية أن رياح التغيير العاتية في طريقها لكي تجرف الكثير من القيم

---

(٣١) قادري أحمد حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر: المؤتمرات السياسية للمعارضة الأولى من ١٩٦٢ ـ ١٩٦٧م (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠١)، ص ٤٢.

والعادات والأعراف التقليدية ومعها المصالح والمكانة السياسية لمشايخها التي طالما سعوا إلى المحافظة عليها في ظلّ التشطير والانغلاق. وسارع أركان المؤسسة القبلية إلى الاستفادة من أجواء الديمقراطية، فدخلوا اللعبة السياسية، والتقت مصالح التيار القبلي مع مصالح تيار الإسلام السياسي السلفي في رفضهما منطق التغيير الحتمي والتطور التاريخي للمجتمعات البشرية، فاستقى كلّ منهما من الآخر موظفاً إياه لمصلحته وذلك لوقف حركة المجتمع اليمني في النهوض.

واكب تحالف تيار الرفض للتحديث ظهور صراع المصالح والتقاسم بين طرفي النخبة التي حققت الوحدة اليمنية، فأصبحت الأرضية مهيأة لعودة مؤسسة القبيلة بقوة إلى الحياة السياسية الجديدة مرة أخرى من باب إصلاح ذات البين بين حزبي السلطة، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، وبخاصة أن دولة الوحدة اليمنية قد ولدت برأسين في الحكم، وحيث إنه «لا يجتمع سيفان في غمد واحد»[*]. على أثر ذلك، شهدت البلاد الكثير من مظاهر التوتر والخلافات وعدم الاستقرار السياسي، ومع تضخم الإشكاليات والخلافات تدافع مشايخ القبائل الذين يحظون بمكانة وسط قبائلهم والمجتمع، أو أولئك المتطلعون الجدد منهم بمنطق الغنيمة، إلى عقد سلسلة من المؤتمرات القبلية التي استغلت من قبل بعض مؤسسات المجتمع المدني الحزبية والإعلامية والمدنية وعديد من الشخصيات العامة، ومن قبل بعض دول الجوار الجغرافي لضرب المشروع التحديثي الذي ولدت بشائره مع دولة الوحدة، وطمح إليه الشعب اليمني بعد طول معاناة وانتظار دفع ثمنها في ظلّ مراحل التشطير السابقة.

وفي حديث للشيخ عبد الله بن حسين الأحمر[٣٢] خلال أحد المقايل[٣٣] رأى

(*) مقولة لخليفة رسول الله أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أثناء خلاف المهاجرين والأنصار حول البيعة في سقيفة بني ساعده بعد وفاة الرسول (ﷺ) عندما اقترح أحد الأنصار أن يتولى الخلافة واحد من المهاجرين وآخر من الأنصار.

(٣٢) هو شيخ مشايخ اليمن ورئيس أقوى تجمع قبلي (تجمع حاشد) وأحد أهم المرجعيات القبلية، ورئيس مجلس النواب اليمني الحالي منذ الانتخابات النيابية في نيسان/ أبريل ١٩٩٣، ورئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح (الديني)، ويعتبر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر من الشخصيات الجديرة بالاحترام والتقدير، حيث إنّه من أجرأ وأصدق الشخصيات القبلية التي تجاهر علانية بمواقفها من دون مواربة أو نفاق السياسيين سواء اتفقت أو اختلفت معه، فهو يرى أن التحديث واندماج القبائل الكامل تحت سلطة وشرعية الدولة سوف يجر اليمن إلى التحلل والتشرذم، في حين تشهد مواقفه العلنية أيضاً رفضه الوحدة مع ملحدين، وجاهر بعدائه الشديد للحزب الاشتراكي وقيادته، معتبراً إياه حزب كفار حتّى أخرجهم بالحرب من الحكم، كما أوضح موقفه حول طبيعة وأحقية لمن الحكم في اليمن، فأجاب برفع عصاه ملوحاً بها دليلاً على شرط القوة الذي يفترض أن يتمتع الحاكم به كأحد الشروط الأربعة عشر لتولي الإمام الحكم في المذهب الزيدي وكان ذلك في معرض ردّ على سؤال وجهه إليه أحد الصحافيين بعد انتصاره في حرب ١٩٩٤.

(٣٣) «المقايل» هي مجالس يمنية يجتمع فيها الأصدقاء والأهل في جلسات شبه يومية لمضغ القات وتبادل =

فيه أن الرئيس علي عبد الله صالح أخطأ حين تأخر عن ردع الاشتراكيين بالقوة المسلحة، كما علق على «وثيقة العهد والاتفاق» بأنها أسوأ من الانفصال حيث سيؤدي تطبيقها إلى تمزيق اليمن وتحويله إلى كيانات هزيلة ومنفصلة عن مركز الدولة الأم في صنعاء، وتشجيع القبائل الضعيفة على رفع صوتها ضدّ مشايخ اليمن الكبار وسلب سلطتهم القبلية المعترف لهم بها أباً عن جدّ، وذلك قبل تفجر الصراع الدموي بين شركاء الوحدة بأيام قليلة[٣٤].

ثمّ عاد وأكد ذلك في أحد مقابلاته الصحافية بالقول: «كادت تحدث تسويات سياسية بين الرئيس علي عبد الله وقادة الاشتراكيين في الجنوب لولا تدخل حزب الإصلاح وإعلانه الجهاد وحشد آلاف الشباب، وتعاونت الحكومة معهم، فأمدتهم بالسلاح اللازم، وانطلق الشباب المتدين طالباً النصر أو الشهادة»[٣٥].

لقد شهدت السنوات الأولى من زمن الوحدة انعقاد ما يقارب سبعة مؤتمرات قبلية بدءاً من «مؤتمر التضامن» عام ١٩٩٠، «مؤتمر قبائل المهرة وحضرموت» عام ١٩٩١، «مؤتمر التلاحم الوطني» عام ١٩٩١، و«مؤتمر حاشد التضامني» عام ١٩٩٢، ثمّ «مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية» عام ١٩٩٢، فـ«مؤتمر حجة» عام ١٩٩٢، و«مؤتمر مشترك لمؤتمر قبائل سبأ مع مؤتمر تعز الجماهيري» عام ١٩٩٢، وأخيراً «مؤتمر مجلس بكيل الموحّد» عام ١٩٩٤. وسوف نحاول المرور على أبرز النقاط التي تضمنتها وثائق تلك المؤتمرات القبلية.

(١) مؤتمر التضامن للقبائل اليمنية (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٠)

حضر هذا المؤتمر عدة آلاف من مندوبي القبائل من كلّ أنحاء اليمن، والمتابع لبيانات المؤتمر يجد أنها تمت بدعم وتشجيع من إحدى دول الجوار، وبخاصة بعد الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، ومن البنود التي شملتها مقرراته نختار ما يلي:

= الآراء والانتقادات في المسائل السياسية سواء العامة أو الخاصة وهي بمثابة منتديات أو مؤتمرات مصغرة للمجتمع اليمني تعمل على تفريغ شحنات الغضب من خلال حرية التعبير عن الرأي ولكنها تحول دون تحويل ذلك إلى فعل سياسي منظم ومؤثر في الواقع السياسي للمجتمع، في حين ينظر إليها زوار اليمن من الغربيين وبشكل سطحي على أنها أقصى درجات الحرية والديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع اليمني وتفوق العديد من الديمقراطيات العربية.

(٣٤) بشير البكري، حرب اليمن: **القبيلة تنتصر على الوطن** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥)، ص ٢١.

(٣٥) محمد عبد العاطي، «عبد الله الأحمر.. الشيخ والجبل،» إسلام أون لاين.نت (islamonline.net)، ٥/٥/٢٠٠٠.

ـ **البند الثالث**: يشجب المؤتمر القرصنة والاعتداء العراقي على دولة الكويت الشقيقة.

ـ **البند السادس**: وضع اليمن تحت راية الإسلام، وتصحيح موقف اليمن الرسمي تجاه أزمة الخليج.

ـ **البند الثاني عشر**: إن المؤتمرين مازالوا يذكرون بِكُلّ الأسى الحادث الذي راح ضحيته خمسة وستون من مشايخ خولان عام ١٩٧٢، ولهذا ندين الحزبية بشكل عام، وبخاصة الحزب الاشتراكي[٣٦].

(٢) مؤتمر قبائل المهرة وحضرموت (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١)

عقد هذا المؤتمر في إحدى المحافظات الجنوبية التي قُمعت فيها القبيلة، وشكل المؤتمر ثمرة محاولات قام بها مشايخ من المحافظات الشمالية لإحياء القبيلة مرة أخرى في المناطق التي كانت تُحكم من قبل النظام الشطري في الجنوب سابقاً. ولم تسفر تلك المحاولات عن إحياء النعرات والتقاليد القبلية في حضرموت، والضالع، وأبين، والمهرة وإن حققت نجاحاً جزئياً. ولكن بعد القضاء على نفوذ الحزب الاشتراكي في تلك المناطق بعد «حرب ١٩٩٤»، عاد زعماء مشايخ المحافظات الشمالية إلى سحب دعمهم المادي والمعنوي لتلك القبائل حتّى لا تقوى شوكتهم مستقبلاً وتطالب بحصتها معهم في السلطة والجاه[٣٧]. ولقد تمخض عن هذا المؤتمر القبلي الأول من نوعه في تلك المناطق بعد الوحدة مطالبات بإشراك محافظتهم في لجان الحدود مع دول الجوار، حيث تربطها حدود مع كلّ من عُمان والسعودية، وإعادة الاعتبار إلى ضحايا الصراع السياسي بعد الاستقلال، وتشكيل لجان فرعية لحل المشكلات، وضرورة منع حمل السلاح في المدن، وعدم التدخل في أعمال القضاء، وتأكيد ملكية الدولة للأرض، والدعوة إلى تأسيس معهد ديني[٣٨].

(٣) مؤتمر التلاحم الوطني(كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)

عقد المؤتمر في منطقة ريدة. ولقد وضح من أدبيات المؤتمر تبني الحزب

---

(٣٦) بول دريش، «العامل القبلي في الأزمة اليمنية،» في: جمال سند السويدي، **حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنتائج**، ط ٤ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨)، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٣٧) نشرت جريدة الشوري (٧ أيار/ مايو ١٩٩٨)، ملاحقة أحد مشايخ قبائل الحموم لنشاطه لمحاولة عقد مؤتمر في مدينة المكلا لقبائل حضرموت في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨ وهو المؤتمر الذي تسعى السلطة إلى إفشاله.

(٣٨) أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة**، ص ٢٨٨.

الاشتراكي دعم هذا المؤتمر في محاولة لإيجاد موضع قدم له في إطار الصراع التنافسي والتاريخي بين قبائل حاشد وقبائل بكيل حول السلطة والجاه، وذلك لدعم موقفه القبلي تجاه شريكه في الحكم[٣٩] وهو ما يتناقض مع تصوره لفكرة التحديث.

وقد تضمنت بنود البيان الختامي عدداً من متطلبات الإصلاح السياسي والمساواة بين أبناء القبائل في تولي المناصب والوجاهة، وأهمها ما يلي:

البند الأول: إصلاح ذات البين في شتى ربوع البلاد وتصفية كلّ القضايا والمشاكل العشائرية والقبلية والدموية، وأن تكون الدولة هي الداعمة لحلول مجمل هذه القضايا والمساندة لتنفيذها في جوانبها الضبطية والمادية والمعنوية.

البند الثاني: المساواة الكاملة بين عموم أبناء الشعب في الحقوق والواجبات من دون تمييز بحكم المنطقة والعشيرة أو الانتماء واعتبار كلّ الوجهات والشخصيات في مستوى واحد وقدر واحد في المكانة والصلاحية والوجاهة.

البند الثالث: دعم مجلس النواب للقيام بدوره التشريعي والرقابي.

البند الرابع: إزالة الفوارق والتمايز في المصالح والصلاحيات داخل مؤسسات قوتنا المسلحة وقوى الأمن الداخلي والتي ولدتها حالات الفرز المستندة إلى الانتماءات العشائرية والقبلية وحالات الولاءات الفردية.

ولقد شمل البيان الختامي ثلاثة وثلاثين بنداً يتضح من صياغتها محاولات الحزب الاشتراكي استغلال ورقة القبائل المهمشة ممثلة بقبائل مذحج وبكيل، وذلك لتبني وجهة نظره في إطار التوازن القبلي ضدّ القبائل القوية المؤثرة في السلطة والتي يستند إليها كلّ من حزبي المؤتمر الشعبي، والتجمع اليمني للإصلاح.

(٤) مؤتمر اتحاد حاشد التضامني (١٩٩٢)

في إطار التنافس الحزبي بين حزبي السلطة، فقد دُعم هذا المؤتمر من قبل حزب المؤتمر الشعبي وتجمع الإصلاح، رداً على المؤتمرات القبلية التي نظمتها قبائل بكيل ومذحج بالتنسيق مع الحزب الاشتراكي. وقد حاولت أدبيات المؤتمر تحميل الحزب الاشتراكي مسؤولية ما تمر به البلاد من أزمات سياسية واقتصادية بسبب ازدواجية مواقفه في السلطة والمعارضة، مع عدم إغفالها القائمة المعتادة التي تتضمن ضرورة إدانة الفساد والمطالبة بالإصلاحات والمعالجات.

---

(٣٩) نصر طه مصطفى، **محاولة لفهم الأزمة اليمنية**، كتاب الصحوة؛ رقم ١ (صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٦٠.

(٥) مؤتمر سبأ للقبائل اليمنية (١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)

عقد المؤتمر في منطقة بني ظبيان خولان الطيال، وجاء في بيانه نداء موجه إلى الشعب اليمني حول شعور القبائل التي وصفها بـ «الوفية» بخطورة ما آلت إليه أوضاع البلاد من تردٍ وفساد مالي وإداري وعبث وإهدار للأموال العامة وانتشار الرشوة والمحسوبية، وتصاعد أعمال الإرهاب والقتل وإثارة الفتن، وغياب الاستقرار والأمن والأمان للوطن والمواطن إلى حدّ أصبح ينذر بكارثة مدمرة «تهدد وجودنا ووحدتنا ومستقبلنا».

كما جاء في البيان أن الأمانة العامة المنبثقة من المجلس الأعلى للمؤتمر تهيب بجميع مشايخ ورموز ورجالات القبائل اليمنية الارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية الجسيمة الملقاة على عاتقهم وتوحيد مواقفهم بنبذ الأنانية وحب الذات والتنافر والتنافس السلبي، لأن ذلك من شأنه إضعافهم جميعاً وإجهاض دورهم الإيجابي الذي اضطلعوا بأعبائه، وإدراكهم بأن أهم واجب يؤدونه في هذه المرحلة العمل الجاد والمخلص من أجل إطفاء نار الفتن والاقتتال بين أبناء القبائل. على أن أهم نقاط البيان بعد ديباجة الحرص على مصالح الوطن والمواطن قد تمحور حول مطلب الدعوة إلى توحيد صفوف مشايخ القبائل من أجل تعزيز دورهم وحتّى لا يضعف شأنهم ويجهض دورهم.

ويذكر بول دريش عن المؤتمر أنه شكل إهانة لصنعاء حيث قام مشايخ خولان بتوجيه الدعوات وإصدار تصاريح المرور. وأبدى عدد من المنظمين بعض التعاطف مع الحزب الاشتراكي قابله ارتياب من حزب المؤتمر الشعبي العام. وكما حدث مع مؤتمر التلاحم في ريدة بذل أعوان الرئيس جهودهم في سبيل الحؤول دون عقد اللقاء[٤٠].

(٦) مؤتمر مشترك لمؤتمر سبأ للقبائل اليمنية مع المؤتمر الجماهيري الأول بمحافظة تعز (١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢)

لقد صدر عن المؤتمر الذي عقد في مدينة تعز بيان مشترك للمؤتمرين بغرض تطويق أحداث العنف التي شهدتها البلاد نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية وموجة الغلاء الفاحش والتي واجهت من خلالها الدولة تظاهرات المواطنين بمزيد من العنف.

---

(٤٠) دريش، «العامل القبلي في الأزمة اليمنية،» ص ٦١- ٦٢.

(٧) مؤتمر مجلس بكيل الموحّد (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤)

عقد المؤتمر بمنطقة البيداء في عمران في ظلّ أجواء أزمة سياسية عامة خانقة بين النخبة الحاكمة التي أدى فيها البعد الشطري دوراً رئيساً، كما كانت الاستعدادات العسكرية تجري على قدم وساق لحسم الأزمة المتفجرة. ولقد حاول المؤتمر طرح وجهة نظر قوية في ما يتعلق بقضايا الفساد المالي والإداري في البلاد وضرورة معالجة الخلل، إلا أن عسكرة الأزمة لم تعر المؤتمر الأهمية المرجوة، وقد كان مؤتمر بكيل آخر المؤتمرات القبلية قبل تفجر الصراع المسلح بين النخب السياسية. لقد أضحت هذه المؤتمرات القبلية كما تقول الباحثة الأمريكية شيلا كارابيكو (Sheila Carapico) بمثابة الدور المتجدد للقبائل وإمكانياتها، كأقوى المؤسسات اليمنية غير الحكومية، في الضغط على الحكومة التي تمثل بدورها نوعاً من «الكاريكاتير القبلي»[٤١].

٣ ـ سياسة الصدام المسلح بين القبيلة والدولة

يعتبر الصدام المسلح أحد الخيارات الصعبة والأكثر دموية في مجالات استعراض القوة التي تلجأ إليها كلّ من الدولة أو رموز المؤسسة القبلية في مواجهة بعضهما في محاولات فرض وجهة نظر قبلية ما، أو إقرار بعض من شرعية الدولة المهدرة عن عمد أو معالجة بعض الإشكاليات القبلية مثل قضايا الثأر، أو حل مشكلة منازعات على الحدود المشتركة بين قبيلتين، وغالباً ما يدفع ثمن الصدام أفراد القبائل البسطاء المعبأين بمنطق العصبية والباحثين عن القوت الضروري في ظلّ قسوة الحياة وشظف العيش، بالرغم من أن القبائل ترفع شعار «حرب القبيلة على الدولة محال» حيث لا تستطيع القبائل الانتصار على الدولة من منظور ضعف الإمكانات لديها على المدى البعيد مقارنة بإمكانات الدولة. ويشهد تاريخ الصدام الدائم أن الدولة لا تحتكر استعمال العنف وحدها، فمنذ عرفت اليمن معنى النظام ونشوء الدولة من عصر الدولة السبأية وحتّى اليوم وهناك حالة من المد والجزر بين الطرفين والتي تتراوح معدلات غليانها وتصاعدها بحسب طبيعة المشكلة وقوة كلّ من طرفي الصراع، فكلما ضعفت الدولة فرضت القبيلة نفوذها، وكلما تماسكت الدولة وفرضت سلطة النظام والقانون رضخت القبائل واستكانت.

ولقد أكد محمد عبد الملك المتوكل أحد المثقفين الأكاديميين اليمنيين الداعمين لقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني والذي تشكل آراؤه جزءاً من وعي النخبة وثقافتها

(٤١) شيلا كارابيكو، «اليمن بين المجتمع المدني والحرب الأهلية،» ترجمة مازن النجار، **قراءات سياسية** (مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا)، العدد ٤ (خريف ١٩٩٤)، ص ١٤.

ضرورة بقاء فكرة القبيلة المسلحة بما تحمله من مخزون العصبية، رافضاً فكرة اندماجها تحت شرعية الدولة، مبرراً ذلك بضرورة الحفاظ على التوازن السياسي والعسكري معها بقوله: «إن القبيلة مثلت أدواراً هامة في المحافظة على استقلال اليمن كما مثلت أدواراً هامة في المحافظة على استقراره الاجتماعي عند غياب الدولة المركزية. كما مثلت دوراً هاماً في الحد من طغيان الدولة المركزية، ودكتاتورية الحكام المستبدين. ولا تزال تمثل إلى اليوم دوراً هاماً في خلق التوازن الذي يحد من طغيان القوات المسلحة. وهي بهذا الدور تشكل ما سمي حديثاً الميليشيات الشعبية التي استخدمتها بعض الأنظمة لمواجهة القوات المسلحة»(٤٢).

ويتطابق هذا الرأي مع الرأي المتشدد الذي قادته مجموعة من المشايخ بعد الوحدة رفضوا التصديق على قانون منع حمل السلاح الذي حاولت الحكومة تقديمه إلى مجلس النواب للموافقة عليه مرتين، في ١٩/٥/١٩٩٢ وبعد انتخابات عام ١٩٩٧. وكان الرفض بحجة أن نزع السلاح من رجال القبائل يمثل إهانة لهم كما إنّه يتعارض مع العادات والتقاليد اليمنية حيث إن السلاح زينة الرجل.

ولقد تعرض مشروع القانون إلى اعتراضات شتى من قبل قوى يمنية قبلية وأصولية اعتبرت أن منع السلاح يمثل كارثة اجتماعية ويمهد إلى مواجهات غير مأمونة العواقب بين القبلية والدولة. وفي هذا الإطار دعا الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر عدداً من الشخصيات العامة إلى اجتماع تدارسوا فيه الأمر وأصدروا بياناً عن وجهة نظرهم في قانون تنظيم حمل السلاح، وأكد البيان «عدم المساس. . بحق المواطنين في حمل السلاح خارج المدن الكبرى لأن ذلك سيكون بمثابة انتقاص لكرامة المواطن اليمني واستهتار بقيمه وعاداته وتقاليده، لأن حمل السلاح يعتبر جزءاً من مكونات الشخصية اليمنية وتقاليدها. . .». وحذر البيان الحكومة من أن تحريم حمل السلاح سيكون فتنة لا يعلم مداها إلا الله(٤٣).

وهو ما حدث بالفعل، فبالرغم من محاولات الحكومة التصديق على القانون المعرقل من قبل مجلس النواب المكون في أغلبيته من مشايخ القبائل وأبنائهم، فإنه لن يُفعّل إلا على بعض ساكني المدن من دون أبناء المناطق القبلية. وفي هذا الصدد كتبت إحدى الباحثات اليمنيات بلقيس أبو إصبع عن طبيعة العلاقة بين تأثير النفوذ القبلي

---

(٤٢) انظر تعقيب محمد عبد الملك المتوكل على بحث: باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ورقة قدمت إلى: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٥٨٩.

(٤٣) أبو طالب، **الوحدة اليمنية: دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة**، ص ٢٨٨.

وظاهرة التسليح والسلطة بقولها «إن امتلاك القبيلة لأسلحتها وقيمها الحربية مكنها من مشاركة الدولة في امتلاك آليات القسر والإكراه، الأمر الذي جعل حقّ استخدام القوة في اليمن مشاعاً بين الحاكم السياسي والقبيلة معاً، ولذا فإن تسليح القبيلة كان ومازال من أهم روافد وديمومة وفاعلية دورها السياسي»[(٤٤)].

إن استمرار ظاهرة التسيب في حيازة وتملك السلاح بِكُلّ أنواعه حتّى الثقيل منه في ما عدا الطائرات والسفن الحربية لدى القبائل وفي ظلّ خلافاتها الثأرية في ما بينها أو بينها وبين الدولة، قد أضر كثيراً بهيبة الدولة وحد من فرض شرعيتها وسيادتها على كلّ الإقليم سواء في أزمنة التشطير أو بعد إقامة الوحدة، وبخاصة أن السلاح دائماً ما يرفع في وجه الدولة ويستخدم كلّما حدث خلاف معها.

وأصبح التساؤل الملح والمحير في آن معاً والذي يجب أن تضع الدولة إجابة عنه، لماذا سارعت الدولة إلى فرض شرعيتها ضدّ من أسمتهم بـ «الانفصاليين» الذين شاركوا في التوقيع على اتفاقية الوحدة وكانوا يمتلكون إمكانيات دولة، وترسانة عسكرية وجيشاً منظماً ودعماً مالياً خارجياً غير محدود وذلك أثناء حرب صيف عام ١٩٩٤، في حين لم تحاول الدولة بذل الجهد ذاته والحماسة نفسها في فرض شرعيتها ونزع السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف من يدّ المؤسسة القبلية ومنع عسكرتها الذي أرهق الدولة وعوق كثيراً مسيرة التنمية وخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار؟

٤ ـ أشكال تمرد القبيلة على شرعية الدولة

تأخذ ظاهرة التمرد والمواجهات المسلحة بين الدولة والقبائل أشكالاً وأوجه عديدة منها:

أ ـ القطاع (الحصار المسلح)

هو إحدى الوسائل المسلحة التي تعبر بها القبائل أو بعض أفرادها عن غضبهم. وتتمثل في وضع الحواجز وقطع الطرق القريبة من مداخل المدن بما فيها العاصمة صنعاء أو تلك التي تمر بأراضيها، ويقوم بها أفراد القبائل ضدّ نظراء لهم من قبائل أخرى وذلك لتسوية خلاف معهم بالطرق القبلية، أو ضدّ الدولة وذلك بمصادرة أي سيارات أو ممتلكات للدولة يصادف وجودها في هذه المناطق، وغالباً ما تخضع الدولة

---

(٤٤) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ١٩٧٨ ـ ١٩٩٠** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩)، ص ٦٩.

لمنطق المتقطعين من أفراد القبائل وتغدق على مشايخهم المال والسلاح لرفع التقطع ومعالجة المشكلة.

ب ـ المواجهات المسلحة (الحروب القبلية)

قد يأخذ الصدام المسلح مع الدولة أبعاداً أكثر دموية حينما تتواجه ترسانتا الأسلحة لِكُلّ من الدولة والقبيلة في إطار حسم المسائل ذات الأهمية الكبرى والتي يحاول فيها المشايخ استعراض قوة الردع ضدّ أي محاولات تقوم بها الدولة لفرض شيء لا يتوافق مع مصالح الرموز القبلية ونفوذها. وغالباً ما تخسر الدولة في المواجهات بعضاً من جنودها ومن هيبتها نظراً لتكالب أفراد القبائل عليها استجابة للداعي[٤٥]. وعندئذ يتدخل الوسطاء والوجهاء من المشايخ الآخرين لحل الخلاف والذي غالباً ما يتم تسويته بتنازل الدولة عن حقوقها السيادية وتنفيذ مطالب المجموعات القبلية المسلحة وذلك وفقاً للأعراف القبلية وليس وفقاً لقوانين الدولة.

وفي ما يلي بنظرة سريعة على «بانوراما» المواجهات المسلحة بين القبائل أو بينها وبين الدولة التي لا تخلو منها عناوين الجرائد اليومية والتي إن دلت على شيء، فإنما تدلّ على مستوى درجات العنف وعدم الاستقرار الذي يسود المجتمع وتوظفه المؤسسة القبلية ومشايخها لمصلحتهم:

ـ جاء في التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز الدراسات العام التابع للحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» ما يلي من عناوين: اختلالات أمنية: مخاوف من تجدد الحرب بين خولان وبني حُشيش، وتجدد الحرب بين أبناء مأوية، وثأر وفتن قبلية بين العوجاء وأهالي حريب، وترتيب أوضاع أعضاء جيش عدن أبين، ومتطرفون في الجوف ومأرب يثيرون خلافات، ومعسكر جديد لجماعة الجهاد في المراقشة، ووساطات مشيخية لإنهاء الاقتتال الناشب بين القبائل في الجوف. .[٤٦].

ـ وتحت عنوان «قبيلة يمنية تعوق ترسيم الحدود مع السعودية»، نشر في موقع إسلام أون لاين. نت، رفضت قبيلة وائلة اليمنية اتفاقية جدة لإعادة ترسيم الحدود التي وقعتها اليمن والعربية السعودية الشهر الماضي وأعربت عن عزمها عدم التخلي عن أراضيها التي انتهكتها الاتفاقية، وقالت إنها ستمنع بقوة السلاح أي شركة تحاول

---

(٤٥) «الداعي» هي حالة تعني استنفار واستنجاد أحد القبائل بأفرادها أو بالقبائل المتحالفة معها عندما تواجهها مخاطر جمة، وينقسم الداعي إلى نوعين: الداعي الأصغر والداعي الأكبر.

(٤٦) **التقرير الاستراتيجي ـ اليمن ٢٠٠٠** (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١)، ص ١٢٧.

وضع العلامات الحدودية الجديدة. وتأتي خطورة تصريحات تلك القبيلة من كونها أقوى القبائل اليمنية الشيعية التي تعيش في مناطق الحدود، حيث تمتلك حوالى ٢٠٠ عربة عسكرية ومعسكراً يضم آلاف قطع السلاح الخفيفة والمتوسطة. .[٤٧].

ـ «القبيلة والسلاح يهددان انتخابات اليمن المحلية»، ازدادت حدة الصراع المسلح بين القبائل اليمنية في الأسبوع الأول لبدء الدعاية للانتخابات المحلية والاستفتاء على الدستور، وقد سقط خلال الأيام الخمسة الماضية اثنا عشر شخصاً على الأقل بين قتيل وجريح وأدى الاستخدام المفرط للسلاح إلى فرض إرادة القبائل على الحكومة وإعادة التقسيم الإداري لبعض الدوائر الانتخابية، للفصل بين تلك القبائل المتصارعة[٤٨].

ـ نشرت جريدة **الرياض** السعودية على موقع الإنترنت الخاص بها، اليمن: قتل ٨ أشخاص وجرح ثلاثة عشر آخرين في قتالين قبليين منفصلين في اليمن أحدهما بين قبيلتي دهم ووائلة حول الحدود بين القبيلتين شمال غرب اليمن، والآخر بين قبيلتي البحم والتويتي بمنطقة بني مسلم على بعد ١٣٠ كيلومتراً جنوب صنعاء. ويضيف المصدر أن القبيلتين تستخدمان الأسلحة الرشاشة والمدفعية المتوسطة والثقيلة، وأن القتال مستمر من دون تدخل السلطات الرسمية بل إنها لا تحرّك ساكناً[٤٩].

ـ بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة نشوب حرب بين قبيلتي جهم والجدعان في محافظة مأرب في نزاع على الأراضي الواقعة بين القبيلتين[٥٠].

ـ «اليمن تشيع ١٨ عسكرياً» بينهم ضابط كبير قتلوا في مواجهات ومطاردة بين قوات الأمن ورجال القبائل أثناء عملية المطاردة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية للقبض على ثلاثة اتهموا بالانتماء إلى تنظيم القاعدة، وفيما جاء هذا التشييع الرسمي للضحايا العسكريين، تكشف أمس أن القتلى من جانب القبائل من قبيلة عبيدة كانوا ١٥ قتيلاً وأن عدد الجرحى من الجانبين يقدر بأربعين شخصاً[٥١].

ـ نشر على موقع «الوطن» استمرار القتال بين دهم ووائلة وارتفاع عدد القتلى إلى

---

(٤٧) محمد عبد العاطي، «قبيلة يمنية تعوق ترسيم الحدود السعودية،» إسلام أون لاين، ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٠.

(٤٨) محمد عبد العاطي، «القبيلة والسلاح يهددان انتخابات اليمن المحلية،» إسلام أون لاين، ٩/ ٢/ ٢٠٠١.

(٤٩) انظر: **الرياض**، ٣٠/ ٦/ ٢٠٠١.

(٥٠) «نشوب حرب بين جهم والجدعان،» **الوحدوي** (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، صنعاء) (٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١).

(٥١) «اليمن تشيع ١٨ عسكرياً،» <http://www.google.archivednews.com>, 21/12/2001.

٢٥ بينهم امرأة، وذلك خلال عملية قصف متبادل استخدم فيها الطرفان قذائف المدفعية الثقيلة، والأسلحة الرشاشة، وقد أسفر القتال منذ ثلاث سنوات عن مقتل ٦٠ شخصاً وجرح ١٢٠ آخرين من الطرفين(٥٢).

ـ «اليمن: قتلى وجرحى في اشتباكات ضارية» هذا هو عنوان الصفحة الأولى لجريدة **الحياة** اللندنية، حرب قبلية في منطقة السوادية التابعة لمحافظة البيضاء وسط اليمن وقتل خمسة أشخاص وجرح سبعة آخرين إصابات بعضهم خطيرة. اندلع القتال بين قبيلتي آل الوهبي وآل العبسي على أثر إخفاق مشايخهما في التوصل إلى حلول حاسمة لخلافات قديمة بين الجانبين وحالات ثأر قديم، واستخدمت في الاشتباكات الأسلحة الرشاشة ومدافع الهاون وقذائف آر بي جي.(٥٣).

ـ وفي إطار العنف القبلي نشرت جريدة **١٧ يوليو**، منع تجدد الحرب القبلية في الحداء محافظة ذمار والتي تشهد حرباً قبلية ضروساً بدأت منذ أكثر من سنتين وما زالت آثارها تتوالى في معارك متتابعة، وقد شهدت الأحداث مصرع شخصين وإصابة أربعة عند تجدد الاشتباكات(٥٤).

ج ـ حوادث الاختطافات المسلحة للأجانب

قد يأخذ الصدام المسلح مع الدولة أشكالاً مختلفة مثل خطف السائحين أو الدبلوماسيين الأجانب لإحراج الدولة على المستوى الدولي وتشكيل نوع من الضغوط لتنفيذ مطالب أفراد القبائل الخاطفين والتي قد تتنوع بين حلّ موضوع عالق مع الدولة أو طلب فدية مالية أو وقف أعمال شقّ طرق في هذه المناطق أو الحصول على جزء من أرباح الثروة النفطية التي لم يستفد منها أبناء تلك المناطق المستخرج منها النفط. وتمثل ظاهرة خطف الأجانب في السنوات الأخيرة وحتّى نيسان/ أبريل عام ١٩٩٨ حوالى ١١٦ حالة خطف، وكانت الحوادث تتطور وتزداد بشكل ملحوظ(٥٥).

وقد ذكر التقرير الصادر عن المركز العام للدراسات أن عدد عمليات اختطاف الأجانب بلغت ١٥١ عملية احتوت على ٣١٤ شخصاً تمّ اختطافهم، هذا بخلاف حالات اختطاف اليمنيين، كما أورد جدولاً إحصائياً لجنسيات المختطفين احتل فيها

---

(٥٢) <http://www.alwatan.com/graphics/2002/2/12/heads>.

(٥٣) **الحياة**، ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٢.

(٥٤) **١٧ يوليو** (صنعاء) (٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢).

(٥٥) انظر كلمة الافتتاح التي ألقاها فارس السقاف في: **الاختطافات في اليمن... المشكلة... الآثار... الحلول** (ندوة) (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢)، ص ٩

الفرنسيون المرتبة الأولى (٨٩ حالة)، ألمانيا (٨٠ حالة)، بريطانيا (٣٧ حالة)، أمريكا (٢٤ حالة)[٥٦].

وقد أجاب وكيل وزارة الداخلية في معرض رده على سؤال، لماذا لم تتخذ إجراءات صارمة تجاه قضايا الاختطافات؟

أولاً: للمحافظة على أرواح المخطوفين.

وثانياً: لمنع حصول تداعيات قبلية في مرحلة حرجة تكاد أن تكون الدولة فيها في غنى عن الدخول في صراعات مع القبائل التي ترتكب مثل هذه الاختطافات[٥٧].

هذا وقد نشر على موقع ميدل ايست أونلاين موضوع عنوانه: «خطف الأجانب في اليمن تجارة رائجة»: وجاء فيه أنّ: رجال القبائل يستخدمون الأجانب وسيلة لانتزاع مطالبهم من الحكومة، وامتلاكهم السلاح يجعل الدولة عاجزة عن وقف مسلسل الخطف[٥٨].

أشار التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس واتش) إلى قضايا العنف بقوله «ظلّ اليمن يعاني العنف القبلي والعشائري الذي بدت الدولة عاجزة عن احتوائه؛ إذ اختُطِف بعض الزوار الأجانب واحتجزوا رهائن طلباً لأموال أو تنازلات من الحكومة، فعلى سبيل المثال خطف أفراد إحدى القبائل زوجين يعملان لدى السفارة الفرنسية واحتجزوهما لمدّة ١٢ يوماً ثمّ أطلقوا سراحهما»[٥٩].

ومع نهاية العام ٢٠٠٥ تجددت حوادث الاختطافات بعد توقف دام قرابة ثلاث سنوات من خلال اختطاف مساعد وزير الخارجية الألماني السابق (شروبرج) وأربعة من أسرته في محافظة شبوة. وبعدها بأيام قليلة اختطف خمسة سائحين إيطاليين في منطقة مأرب بمعرفة قبيلة جهم، وقبل ذلك بأسبوعين كانت محافظة مأرب نفسها قد شهدت اختطاف سائحين نمساويين، وفي ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه كان سائحان سويسريان في قبضة خاطفين من قبيلة عبيدة بمحافظة مأرب. أربعة حوادث اختطاف لسياح أجانب سجلت في أقل من شهر ونصف الشهر، غير أن اللافت فيها جميعها تشابه المطالب القبلية التي تركزت على إطلاق سجناء أو رهائن.

---

(٥٦) التقرير الاستراتيجي ـ اليمن ٢٠٠٠، ص ١٥٠.

(٥٧) انظر رد صالح سميع في: الاختطافات في اليمن... المشكلة... الآثار... الحلول، ص ١٣.

(٥٨) <http://www.middle-east-onlin.com\ArabicNews\Yemen_kidnapping-4-6-2001>.

(٥٩) انظر: «التطورات في مجال حقوق الإنسان: اليمن،» في: التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ (نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٠)، متوفر على الموقع: <http://www.hrw.org/arabic/1999>.

من الملاحظ في كلّ الإشكالات التي تناولتها وسائل الاعلام بدءاً من التقطع والاختطافات والصدام المسلح والخروج على شرعية الدولة والمجتمع والتي حاولنا حصر جزء يسير منها خلال فترة زمنية محدودة، قد أوضحت لنا التالي:

(١) إن القبيلة وثقافتها هي العنصر المشترك الحاضر في كلّ الإشكالات ما يؤكّد وجود مشكلة حقيقية في الثقافة القبلية، حيث لا زال تخلف الثقافة القبلية وموروثاتها ملموساً، إضافة إلى عدم مواكبتها التطور الذي شمل المجتمع، واستغلالها من قبل البعض بعد مرور قرابة نصف قرن على قيام «ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر» و« ١٤ تشرين الأول/أكتوبر»، وأكثر من عقد ونصف العقد على تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠، وإقرار الدولة للنهج الديمقراطي وإطلاق منظومة الحريات الخاصة والعامة والمشاركة السياسية، ووجود دولة يفترض أن تكون دولة مؤسسات، وسيادة القانون وحرية إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية والصحافة الحرة، وانفتاح المجتمع اليمني على العالم الخارجي. كلّ تلك المظاهر الديمقراطية لم تساعد بشكل كبير على التخفيف من حدة بعض مظاهر الثقافة القبلية السلبية المتمثلة في الاحتكام إلى العصبية القبلية وأحياناً المناطقية والمذهبية وعدم التسامح مع الآخر، وحمل السلاح، والثأر، واللجوء إلى حل الخلافات بالوسائل المسلحة المرفوضة من قبل أبناء المجتمع والقبائل أنفسهم.

(٢) إن الاختطافات تركزت بنحو ٨٠ في المئة منها في ما يسمّى بـ«خط سلسلة مناطق النفوذ القبلي» والمنتشر على طول الطريق بين محافظات صنعاء، عمران، مأرب، شبوة، صعدة، حضرموت الداخل، وفي ما عدا العاصمة صنعاء وحضرموت الساحل التي شهدت نهضة بشرية وتنموية وثقافية وسياسية، فإن باقي المناطق القبلية ترزح تحت أوضاع معيشية وبيئية متدهورة تدعو إلى التدخل العاجل من قبل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها التنموي في تلك المناطق المحرومة.

د ـ الأسباب المؤدية لعمليات الاختطاف

يوجد مجموعة متشابهة من العوامل والأسباب التي تجمع بين تلك المناطق والتي تدفع إلى استمرار عمليات الاختطاف والخروج على شرعية الدولة منها:

ـ قوة العامل والثقافة القبلية، الإيجابي منها والسلبي في هذه المحافظات.

ـ خضوع تلك المناطق للنفوذ القبلي والمشايخي وضعف سيادة الدولة عليها.

ـ ضعف مستويات التعليم ومخرجاته في هذه المناطق.

ـ محدودية المشاريع والبرامج التنموية التى أقيمت في تلك المناطق سواء

من قبل الدولة أو قطاع رجال الأعمال (القطاع الخاص).

ـ ضعف البنى التحتية في تلك المناطق.

ـ تماس تلك المحافظات مع مناطق شهدت منازعات حدودية سواء بين شطري اليمن في زمن التشطير قبل تحقيق الوحدة في أيار/ مايو ١٩٩٠، أو بين اليمن وشقيقتها العربية السعودية.

ـ ضعف المشاركة السياسية لأبناء تلك المحافظات في الحياة السياسية.

ـ غياب مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب عن التواجد بفاعلية في تلك المناطق وانحصار نشاطها الموسمي في المدن الرئيسة.

ـ ضعف تعليم المرأة في تلك المناطق وغيابها عن المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

ـ الاحتكام إلى العرف القبلي وعدم تطبيق القانون في تلك المناطق نظراً إلى ضعف وعدم انتشار أجهزة السلطة القضائية والأمنية القادرة على ضبط ومعاقبة الخارجين على القانون.

ـ غياب الشفافية والقدوة وعدم جدية تنفيذ برامج الإصلاح السياسي والإداري والمالي وانعكاس الخلافات والصراعات السياسية والحزبية بين النخب على مجمل الأوضاع في اليمن وبشكل أكثر حدة على تلك المناطق.

ـ غياب الإعلام الرسمي عن تأدية دور تنويري لتطوير الثقافة السياسية القبلية السلبية وإظهار خطورتها وتأثيراتها السلبية المباشرة في الوطن وفي أبناء تلك المناطق بصورة غير مباشرة.

ـ ضعف تأهيل خطباء المساجد في تلك المناطق ما يخلق حالة من ضعف الوازع الديني والأخلاقي لدى الخاطفين الأمر الذي لا يساعد على رفض مثل تلك الممارسات التي تروع وترهب المجتمع والوافدين إليه بغرض السياحة أو العمل.

ـ أغلب الذين يمارسون الاختطافات هم من الشباب الذين يعانون البطالة والفقر وضعف المستوى التعليمي.

ـ ضعف قوة الردع الأمنية وتجهيزاتها وخضوع الدولة لمنطق الخاطفين وعدم تطبيق القانون عليهم ما يدفع إلى تكرار تلك الظاهرة.

ـ انتشار السلاح وحمله والمتاجرة به بشكل علني من دون ضوابط وكوابح من قبل الدولة.

ـ الكيل بمكيالين في حلّ المنازعات القبلية من منطقة إلى أخرى من قبل الدولة والتمييز وفقاً للوجاهه القبلية ما يدفع الآخرين إلى اللجوء إلى العنف وخطف الأجانب لتحقيق مطالبهم.

ثالثاً: علاقة القبيلة بالمجتمع المدني

شهدت الجمهورية اليمنية منذ قيامها إطلاق موجة من الحرية والديمقراطية المقننة دستورياً والمؤيدة شعبياً، فتكاثرت مؤسسات المجتمع المدني بمفهومها المعاصر من أحزاب واتحادات ونقابات ومؤسسات عمل طوعي أهلي، آخذة على عاتقها ملء الفضاء الواسع بين الدولة والمجتمع وساعية في الوقت ذاته إلى العمل على تعزيز وترسيخ قيم الديمقراطية والمساواة، ومساهمة في إنجاز برامج التنمية الوطنية والأهداف المرجوة منها، وذلك على عكس ما كان قائماً من مؤسسات المجتمع المدني قبل الوحدة بين الشطرين والتي كانت مؤسسات ضعيفة من دون مضمون تهيمن عليها وتسيرها الأجهزة الأمنية للدولة أو تقع تحت الوصاية الأيديولوجية للحزب الحاكم.

لقد شكل وجود الديمقراطية والحريات والتعددية تغيراً في المفاهيم والأدوار، وبقيت القبيلة وحدها منظومة اجتماعية وسياسية تقليدية وعصبوية حائرة تبحث عن موقع لها تندرج تحته، فهل تدخل ضمن مؤسسات المجتمع المدني؟ أدت القبيلة في فترات سابقة دوراً مشابهاً لدور مؤسسات المجتمع المدني، ولكن على نطاق ضيق جغرافياً ضمن حدود القبيلة فقط، وبالتالي وُجد نوع من الجدل الفكري المتعارض بين فريقين من المثقفين والأكاديميين اليمنيين كلّ منهما يشحذ آراءه مع أو ضدّ القبيلة، لذا كان من الضروري تناول الآراء المتعارضة للمكانة التي تحتلها القبيلة وموقعها من مؤسسات المجتمع المدني، وما إذا كانت من مؤسسات المجتمع المدني أم لا.

انقسمت آراء المثقفين والأكاديميين اليمنيين وتباينت حول علاقة القبيلة بالمجتمع المدني إلى فريقين:

الأول، مؤيد لاعتبار القبيلة من مؤسسات المجتمع المدني: وهذا الفريق استند إلى حجية وجود القبيلة عبر تاريخ اليمن الممتد وقيامها بتنفيذ جزء من الأدوار الخاصة المنوطة بالدولة في فترات ضعفها وتفككها، واعتبرها عاملاً مساعداً من عوامل تماسك المجتمع والمحافظة عليه، بل إن القبيلة في رأي هذا الفريق بمثابة رمانة الميزان ضدّ تغول الدولة واستبدادها. وعليه، فقد اعتبرت القبيلة من مؤسسات المجتمع المدني، وأهم النقاط التي يستند إليها هذا الفريق ما يلي:

أ ـ «إن القبيلة اليمنية هي أقدم مؤسسات المجتمع المدني في اليمن. وقد لا يطيب للبعض أن نعتبر القبيلة في اليمن واحدة من مؤسسات المجتمع المدني، رغم أن النظام القبلي يشكل إطاراً اجتماعياً هاماً، مثّل ولا يزال أدواراً هامة في المجال السياسي وفي المجال الاجتماعي»[٦٠].

ومن الملاحظات التي تندرج ضمن «أهمية القبيلة كإحدى مؤسسات المجتمع المدني وموجهة إلى أنصار الدولة الديمقراطية، خطورة أن تنهار المؤسسة القبلية لا لصالح المجتمع المدني وإنما لصالح المؤسسة العسكرية، وفي هذه الحالة نقع في خطر أشد في نتائجه على الديمقراطية وحقوق الإنسان. إن ما يميز المجتمع المدني عمّا حوله، هو أن المجتمع المدني غير قادر على مواجهة الظلم»[٦١].

ب ـ «إذا كان البعض يرى أن الظاهرة القبلية في اليمن كانت من أهم المشكلات الخطيرة بعد قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢ التي أخذت تهدد الثورة والوحدة ومكتسباتها وتقف حجر عثرة أمام بناء الدولة المركزية الحديثة وتعمل على تفتيت وحدة البلاد السياسية وتفتح الباب أمام أعداء اليمن للتدخل المباشر في شؤونه، فإن هذه الاتهامات لا تستند إلى أدلة أو براهين وإنما عبارات عامة، وإنهم بذلك يتهمون الدولة والقبيلة في آن واحد. . . إن موقف القبيلة من مؤسسات المجتمع المدني يتمثل بكونها من الداعمين لهذه المؤسسات والدليل على ذلك وجود كثير من مشايخ القبائل على رأس بعض الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية»[٦٢].

ج ـ «إن ما يميز القبيلة في اليمن قيامها بسد الفراغ الذي خلفه غياب الدولة خلال أغلب الفترات التاريخية، وذلك من خلال وضع نظم وقواعد تحدد الجوانب التي يجب أن تحكم علاقات المجتمع وتنظم حركته. كما تؤدي القبيلة لأفرادها بعض وظائف المجتمع المدني، الأمر الذي جعلها شبيهة بمنظمات المجتمع المدني، ولا سيما في ظلّ غياب الديمقراطية»[٦٣].

---

(٦٠) انظر تعقيب محمد عبد الملك المتوكل على بحث: النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية،» ص ٥٨٨.

(٦١) انظر ورقة محمد عبد الملك المتوكل [وآخرون] التي قدمت إلى: **وحدة اليمن: الأزمة والحل، وأوراق مؤتمر لندن ٢٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٥** (لندن: جامعة لندن، معهد الدراسات الشرقية الأفريقية، ١٩٩٥)، ص ٨٥.

(٦٢) مهدي الحرازي، «مؤسسات المجتمع المدني والبني التقليدية في اليمن،» منشورة في: «المجتمع المدني ومضارب القبيلة،» جريدة **البيان** (أبو ظبي)، ٣١/ ١/ ٢٠٠١، متوفرة على الموقع: <http:// www.albayannewspaper.com>.

(٦٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، **تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨** (صنعاء: الوزارة، ١٩٩٨)، ص ٨٩.

الفريق الثاني، وهو الرافض لاعتبار القبيلة من مؤسسات المجتمع المدني، بل ويعتبر دورها معوقاً للتنمية والتحديث في اليمن، هذا الفريق هو الغالب وتستند مبررات الرفض لديه إلى النقاط التالية:

أ ـ إن المجتمع المدني لا يُعبر عنه بالقبيلة أو الطائفة أو المناطقية وإنما يجد تعبيره الصادق والأمين في النقابات والأحزاب والتكوينات الحديثة، ومن نافلة القول إن المجتمع المدني في اليمن معاق وضعيف حقاً بسبب ضعف مكوناته الأساسية كما إن عدم حسم العلاقة بين الدولة والقبيلة، وبين الأحزاب والقبيلة عامل إضافي لإعاقة تبلور ونماء وتطور المجتمع المدني. إن القبيلة المدججة بالجهل والأمية والمسلحة بالقوة العسكرية هي العائق أمام حلم التحديث والتمدن والتحضر، فالقبيلة كتشكيلة بدائية مغلقة ومحصورة بحدود جغرافية لا تساعد على سهولة الاندماج الوطني أو تساير الحداثة والتمدن[64].

ب ـ المجتمع المدني نقيض للمجتمع العشائري القبلي الذي يقوم على العصبية في حين يعمل المجتمع المدني على تنمية روح المواطنة داخل المجتمع بحيث يشعر جميع الأفراد مع اختلاف تقاليدهم وعاداتهم وانتماءاتهم العصبوية بوحدة الشعور والانتماء العام إلى وطن واحد ومجتمع واحد ودولة واحدة تعبر عن أهدافهم وتحقق مصالحهم المشتركة. إن المؤسسات التقليدية كالقبيلة تشكل عائقاً ليس أمام قيام نظام ديمقراطي فحسب، بل وترفض قيام دولة المؤسسات والقانون[65].

ج ـ إن من أهم عوامل ضعف وتراكم العمل الاجتماعي وانقطاعه في اليمن أن كثيراً من شيوخ القبائل اليمنية في التاريخ القديم والمعاصر مازالوا يمارسون مهامَ ووظائف سياسية مهمة، فهم يعبرون عن الدولة وتوجهاتها وبخاصة عند التصاقهم بالجسم السياسي للدولة، وفي أحيان أخرى، عندما تقوى الدولة أو تتصادم مصالحهم مع مصالحها، فإنهم يعبرون عن توجهات الجماهير وأبناء المجتمع ضدّ الدولة. وبهذا، فإن كثيراً من مشايخ القبائل يعملون على قطع الاستمرارية في علاقة الدولة بالمجتمع الأهلي وبالتالي يحدثون هذا الضعف في تراكم العمل الاجتماعي[66].

---

(٦٤) عبد الباري طاهر، «المجتمع المدني، النشأة والعوائق: اليمن نموذج،» ورقة قدمت إلى: ندوة المجتمع المدني في اليمن: تقييم واستشراف، إعداد المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، صنعاء، ١٨ ـ ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، ص ٣ ـ ٤.

(٦٥) فؤاد الصلاحي، «المجتمع المدني الحديث في اليمن،» **سلسلة أوراق يمنية** (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق)، العدد ٩ (آذار/ مارس ٢٠٠٠)، ص ٥٣.

(٦٦) عبد الحكيم الشرجبي منشور في: «المجتمع المدني ومضارب القبيلة،» ص ٤.

ولقد أوجز **تقرير التنمية البشرية** لعام ٢٠٠١ الاختلاف الفكري الناشب بين المثقفين حول مكانة القبيلة بالرؤية التالية: لا يمكن اعتبار القبيلة من مؤسسات المجتمع المدني الحديث لاختلاف أسس ومقومات نشأتها وشروط الانتماء إليها، فضلاً عن تباين مرجعياتها الثقافية وحاملها الاجتماعي، إلا أن الآراء تباينت بين القبيلة والمجتمع المدني والتي يمكن تلخيصها في ما يلي:

- القبيلة لا تعتبر من منظمات المجتمع المدني ولكنها تمارس بعض أدواره الوظيفية.

- القبيلة تعتبر إحدى منظمات المجتمع الأهلي وأقدمها في اليمن.

- القبيلة تعتبر جزءاً أساسياً من منظمات المجتمع السياسي في اليمن.

- القبيلة تمثل إحدى التكوينات التقليدية التي تنتمي إلى ما قبل الدولة الحديثة وما قبل المجتمع المدني[٦٧].

وقد كتب البعض عن ضعف الدور الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع اليمني تجاه القضايا المصيرية التي شهدتها اليمن بالقول:

«يلاحظ أنه وفي أثناء أزمة الوحدة (١٩٩٣ ـ ١٩٩٤) فإن القوى ذات الصلة بما يسمى «المجتمع المدني» من تنظيمات وأحزاب والتي قامت بصياغة وثيقة العهد والاتفاق التي وقعت في عمان في ٢٠/ ٢/ ١٩٩٤ لحل الأزمة لم تستطع أن تؤثر في مجريات الأمور واتجاهاتها لاحقاً (اتجاهات الحرب) فيما التوجهات القبلية والمناطقية والدينية (المذهبية) كانت حاضرة فاعلة أثناء الأزمة وفي ثنايا الحرب، وما زالت تشكل أكثر القوى فاعلية وبخاصة تجاه الدولة وفي إطار محور الدولة ـ والمجتمع، وبغض النظر عن نوعية تلك الفاعلية وطبيعتها المتسمة بالعنف واستخدام السلاح أو بالحوار والتوسط الاجتماعي»[٦٨].

«إن النتيجة الحتمية لإجهاض مؤسسات المجتمع المدني، هو سهولة ارتداد الأفراد للأنماط التقليدية في التنظير الاجتماعي، ولو بشكل مشوه أو انتهازي، بتعبير آخر في غياب مؤسسات المجتمع المدني الحديث أو بسبب تجميدها يمكن للقبلية أو الطائفية أن تطفو على السطح من جديد، وتصبح الطائفة أو القبيلة أو الجماعة الإثنية بمثابة الحزب

---

(٦٧) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، **تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١** (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠١).

(٦٨) متروك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ٧٣ ـ ٧٤.

السياسي أو النقابة المهيمنة لأبنائها في محاولة يائسة للدفاع عن مصالحهم»[٦٩].

من خلال استعراض علاقة القبيلة في اليمن بمؤسسات المجتمع المدني نكتشف أن هناك حالة من الاختراق من قبل الرموز القبلية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث وتكييف مسارها بما يتواءم مع ثقافتهم التقليدية، والمحافظة على مصالحهم من خلالها، في حين يسود نوع من عدم الثقة لدى التجمعات القبلية في قدرات تلك المؤسسات المدنية الحديثة على معالجة قضاياهم، لذا يفضل بعض أبناء القبائل العمل الجماعي في إطار المؤسسة القبلية بما توفره لهم من رابطة عصبية جامعة وملزمة تضبطها منظومة الأعراف والتقاليد القبلية المتعارف عليها.

إن مجرد التلميح بخسارة الرموز القبلية لبعض مصالحها وتحجيم مكانتها في أزمنة الثورة والاستقلال أو زمن الوحدة والديمقراطية والشعور بإمكانية تقليص دورها في الحياة السياسية هو ما شكل هاجساً دائماً وملحاً للرموز القبلية، بل ودافعاً لها ونقطة تحول تاريخية في ابتكارها لـ «تكتيكات» وأسلوب عمل جديد، وإعادة تشكيل خطابها مستغلة نفس المصطلحات والمؤسسات الديمقراطية الحديثة للعودة إلى الحياة السياسية بقوة أكبر وبتأثير سياسي واجتماعي وإعلامي أوسع للولوج من أي باب حتّى ولو من باب مؤسسات المجتمع المدني الحديث.

رابعاً: القبيلة ومتغير الديمقراطية

١ ـ القبيلة والتعددية السياسية

إن الديمقراطية الحديثة ليست مجرد ديمقراطية القرية والقبيلة والدويلة، بل هي ديمقراطية الدولة الأمة ويرتبط ظهورها بتطور الدولة الأمة[٧٠].

عندما كتب صاموئيل هانتينغتون هذه المقولة كأنه حاول أن ينبه بها المجتمع العربي واليمني إلى عدم الانزلاق وراء وهم ديمقراطية القبيلة والعشيرة والقرية ضيقة الأفق، بل إنّه جعل شرط نمو وتطور الديمقراطية من وجهة نظره مرتبط بضرورة تطور الدولة والأمة معاً، وبخاصة أن تجربة الديمقراطية اليمنية ما زالت في طور التكوين والتراكم، حيثُ إنّ التنشئة السياسية للمجتمع اليمني في ظلّ عهود الجمهوريات الشطرية بعد

---

(٦٩) عبد الله أحمد النعيم، محرر، **الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي** ([القاهرة]: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣)، ص ٣٥٥.

(٧٠) صاموئيل هانتنغتون، **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة عبد الوهاب علوب؛ مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣)، ص ٧٢.

قيام الثورة أو بعد إنجاز الاستقلال مقيدة لم تمارس أو تتلقى أي قدر من الثقافة السياسية الديمقراطية أو بعضاً من تقاليدها، فلم يسمح للشعب بممارسة حقوقه الإنسانية في التعبير والتعددية والمشاركة السياسية، حيث اختزلت الأنظمة التي تولت الحكم السلطة والمعرفة أما في شخصية الحاكم القائد الرمز أو من خلال سلوك النظم السياسية ذات التوجهات الأحادية الرأي التي رفعت شعار الكل من أجل الحزب الواحد في الشطر الجنوبي، أو كما توضح مسيرة النظام السياسي في الشطر الشمالي، على الرغم من نشأة المؤتمر الشعبي العام الذي استقر في سدة الحكم، وتبلوره نتيجة سلسلة تجارب لخلق تنظيم سياسي موحّد للدولة، بدأ من الاتحاد الشعبي الثوري في عهد المشير عبد الله السلال والاتحاد اليمني في عهد القاضي الأرياني وانتقل إلى اللجنة العليا للتصحيح وتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي العام في عهد إبراهيم الحمدي واكتمل بتبلور المؤتمر الشعبي العام في عهد الرئيس علي عبد الله صالح[٧١].

لقد شهد العمل السياسي في شمال الوطن نوعاً من التجريم حيث كانت الحزبية محرّمة ومجرمة لدرجة أن الأنظمة السياسية المتوالية والمستمدة ثقافتها السياسية من ثقافة المجتمع المغالية في التقليدية كانت ترفع شعار «**إن الحزبية تبدأ بالعمالة وتنتهي بالخيانة**» وبالتالي أدمج تنوع الأحزاب المحظور في إطار التنوع القبلي، حتّى إنَّ الشعب اليمني اعتاد على تداول عدد من التسميات في جلساته الخاصة على سبيل الدعابة وذلك بتسمية القبائل بأسماء الأحزاب نسبة إلى انتماءات مشايخها، وبالتالي تبعيّة أفراد القبيلة لهم، فضلاً عن مصادر التمويل الخارجية حتّى إن حزباً مثل حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي والسوري عندما عجزا عن منافسة التواجد المصري الناصري في الستينيات داخل اليمن لجآ إلى تجنيد عدد من مشايخ القبائل والعسكريين ونجحا من خلال تلك السياسة في تكوين قاعدة مؤثّرة في الخريطة السياسية اليمنية. وينطبق ذلك أيضاً على طبيعة الدعم السعودي السخي والمتواصل للعديد من المشايخ وبعض المسؤولين المؤثرين في السلطة الذين يتم الاعتماد عليهم على الدوام لضبط التوجهات السياسية للأنظمة الحاكمة في اليمن. هذا، في الوقت الذي فشل الحزب الاشتراكي بشدة في الانتشار في المناطق الشمالية بسبب إلصاق تهمة الإلحاد به والتي طاردته حتّى خروجه من السلطة، وأيضاً نتيجة شح الإمكانيات التي كان يقدمها لمشايخ القبائل مقارنة بالدعم الوهابي المقدم لمشايخ تلك المناطق المتماسة الحدود مع العربية السعودية.

لقد طبعت الولاءات التقليدية العملية السياسية بطابع شخصي يعبر عن واقع

---

(٧١) محمد الصبري [وآخرون] في: **الديمقراطية والأحزاب في اليمن: الواقع، الآفاق المستقبلية** (ندوة)، أدار الندوة فارس السقاف (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨)، ص ١٤٨.

العلاقات الفردية والنفوذ الاجتماعي بانضمام أحد الرموز القبلية إلى حزب ما، فتندفع وراءه جموع يربطها به انتماء قبلي أو غيره، وإذ ما انفصل هذا الرمز تبعه تلقائياً كوادره المؤيدة، وذلك يفسر اهتمام الأحزاب وخاصة الكبرى باستقطاب الزعامات القبلية وضمها لصفوفها[٧٢].

إن القبيلة كانت موضع احترام دائم في اليمن، ولكنها لا تستطيع أن تتسلط على السلطة أو تحكم من دون الأحزاب الموزعة في أغلبها على عدة قبائل[٧٣].

أما في جنوب الوطن، فقد اتبعت النخبة اليسارية الحاكمة في الحوار النظريات الثورية وذلك باختصارها المسافات من خلال تصفية المناوئين لها في فورات دموية متكررة، حتّى تمّ إدماج الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى المختلفة معها فكرياً في إطار الجبهة القومية، ثمّ في إطار الحزب الحاكم الوحيد الذي أنشئ في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٨ بعد حوارات ومداولات تمت تحت شعار من ليس معي فهو ضدي، وأدت تلك السياسة المغرقة في الثورية إلى دفع الشعب بفئاته السياسية المختلفة للذوبان في بوتقة الحزب الاشتراكي اليمني طوعاً أو كراهية.

إن الحزب الذي نشأ متجاوزاً واقعه ـ والواقع البدائي الذي كان لا بُدَّ أن يعكس صورته فيه ـ انتهي الى قبائل ممزقة بين عدة ولاءات شخصية ومناطقية لا تجتمع في إطار تسوية ما إلا لتفترق من جديد. إن الصراعات التي دارت في الشطر الجنوبي من الوطن لم تبدُ قاسية ومدمرة إلا لأنها اجتمعت في حزب واحد كان هو المجال الوحيد للتعبير عنه[٧٤].

ولقد اختلف الأمر كلياً في الفترة الزمنية التي سبقت قيام الوحدة، حيث أدت المتغيرات العالمية على أثر انهيار الاتحاد السوفياتي وانتشار موجة الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى تشكيل حالة من الضغط غير المباشر على النظامين (في الشمال والجنوب) بالرغم من أن كليهما كان يتعمد عدم إقرار التعددية السياسية قبل قيام الوحدة، كما أسهم الضغط الشعبي ومناورة أحد طرفي الوحدة (الحزب الاشتراكي اليمني) في إقرار الديمقراطية المشروطة من دون الأحزاب الإسلامية أو الملكية، كلّ ذلك سمح بفتح

---

(٧٢) إلهام محمد مانع، **الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ٤٨ ـ ١٩٩٣** (صنعاء: الثوابت؛ الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٣١.

(٧٣) الريس، **رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٧)**، ص ٣١٤.

(٧٤) عبد الجبار ردمان، «التحديات السياسية في البلدان النامية: دراسة حالة للمجتمع اليمني ٧٣ ـ ١٩٩٣م،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ٢٠٠٠)، ص ٤٨١.

الباب على مصراعيه في الفترة الأولى لقيام الوحدة الديمقراطية والتعددية، فأعلن أكثر من ٤٦ حزباً وتنظيماً سياسياً عن أنفسهم، وصدرت ١٤٥ مطبوعة وجريدة ودورية بين حزبية وأهلية وحكومية، كما اندفع كثير من المواطنين إلى تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني الطوعية والتي وصلت إلى ٢٧٨٦ منظمة وجمعية ونقابة في مقابل ٢٨٦ فقط عام ١٩٩٠[٧٥]، موزعة بين جمعيات للعمل الخيري الأهلي وذات احتياجات خاصة أو هيئات للتنمية أو مؤسسات لدعم حقوق الإنسان والمرأة وتطوير الديمقراطية.

في هذا الشأن وجهَ الباحثُ المصري وحيد عبد المجيد انتقاده لقياس نجاح تجربة الديمقراطية في اليمن بعدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي نشأت بعد الوحدة، على اعتبار أن ذلك لم يحم تجربة الديمقراطية اليمنية من الحرب الأهلية عام ١٩٩٤ بين الحزبين الحاكمين[٧٦]. وفي هذا الإطار يمكننا أن نتفق معه في ضعف معيار قياس نجاح أو فشل تجربة الديمقراطية استناداً إلى كثرة عدد الأحزاب المعلنة، لكننا نتحفظ على رأيه فقط عند اعتباره تلك الحرب «حرباً أهلية»، وهي في واقع الأمر بحسب وجهة نظرنا لا تخرج عن كونها صراعاً دموياً بين أطراف النخبة السياسية الحاكمة على النفوذ والسلطة، فلو تدخل المجتمع اليمني وشارك في ذلك الصراع لكانت آثاره ونتائجه مستمرة حتّى اللحظة على مستوى اليمن والجزيرة العربية كلها، نظراً لضخامة القوى الإقليمية التي كانت تغذي الصراع وطبيعة الشعب اليمني المسلح ذو النزعة المستندة إلى العصبية القبلية والمناطقية، ولنا عبرة من التجربة اليمنية على مستوى الشطرين أثناء الصراع الأهلي المسلح بعد الثورة والاستقلال والذي امتد لفترات طويلة من الزمن، إلا أننا نتفق مع وجهة نظره في أن المجتمع العربي لم يقدر له تاريخياً ومن ضمنه المجتمع اليمني أن يتعرف على ثقافة ديمقراطية، بل توالت عليه أنظمة قيم لا ديمقراطية بأشكال مختلفة ومضامين متباينة، فقد ظلت الثقافة السياسية السائدة مزيجاً من القيم التقليدية الأبوية والممارسات التسلطية والنزعات الشمولية بدءاً من الأسرة وحتّى النظام السياسي.

لقد شكل التحول الديمقراطي والأجواء المفعمة بالحرية والحيوية والتعددية السياسية بالنسبة إلى الشعب اليمني الذي لم يتعود عليها سابقاً والمدفوع بطموح قواه السياسية والاجتماعية التحديثية تحدياً وعامل تسريع بالنسبة إلى مشايخ ورموز القبائل تمثل في سرعة الانضمام إلى الموكب الديمقراطي واحتوائه من خلال المشاركة

(٧٥) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، **تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١**، ص ٢٦.
(٧٦) وحيد عبد المجيد، «التطور السياسي في مصر،» **الديمقراطية** (القاهرة)، العدد ٢ (ربيع ٢٠٠١)، ص ١٥٠.

بالإعلان عن ميلاد وقيادة عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية حتى لا تترك الساحة السياسية طواعية من جانبها للقوى التحديثية، إضافة إلى رغبتهم في استمرار فرض حالة من الوصاية التاريخية في عمليات التغيير التي يتطلع إليها المجتمع اليمني، ومواكبة هذا التحول بنوع من التكتيك السياسي وذلك بمشاركتهم أيضاً في إنشاء وقيادة بعض منظمات المجتمع المدني الحديثة.

على أن الحقيقة التي يتوجب عدم إغفالها أن هناك العديد من مشايخ القبائل الذين يتمتعون بثقافة وحس وطني وديمقراطي عالٍ ولديهم مآخذ على إقحام القبيلة في العمل السياسي المعيق لمسيرة الديمقراطية وتطور المجتمع القبلي وتنميته.

وبالنظر إلى طبيعة مشاركة رموز القبيلة في التعددية السياسية، فقد ترأس الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر تكوين أكبر حزب ديني قبلي في البلاد وهو حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يشكل رموزه أهم تجمع لمشايخ القبائل ورموز تيار الإسلام السياسي في اليمن.

توافق ذلك مع قيام الشيخ محمد أبو لحوم أحد مشايخ قبائل بكيل الدارس في الولايات المتحدة، ومعه الشيخ صادق عبد الله بن حسين الأحمر، بإنشاء الحزب الجمهوري مستعيناً ببرامج الحزب الجمهوري الأمريكي، ولكنه سرعان ما أنهى تجربة الحزب مفضلاً ومصرحاً بأن القبيلة أكثر جدوى ومنفعة من العمل الحزبي.

كما انضم الشيخ مجاهد أبو شوارب في بداية مرحلة التعددية إلى حزب البعث. وتوزع بعض المشايخ الآخرين على عدد من الأحزاب السياسية والتنظيمات التي أعلنت عن نفسها في اليمن بعد الوحدة.

ولقد صرح الشيخ عبد الله الأحمر بعد الانتخابات البرلمانية الأولى في نيسان/ أبريل ١٩٩٣ التي حملته إلى رئاسة مجلس النواب اليمني في رده على سؤال حول ما إذا كانت الأحزاب أفسدت القبائل أم العكس، بأن الأحزاب أفسدت القبائل من غير شكّ ولكن الولاء مازال للقبيلة أولاً ثمّ للحزب، وبالتالي ما زالت القبيلة هي الأقوى في التركيبة الاجتماعية[٧٧]، معتبراً أن قبائل حاشد التي يتولى زعامتها تتبع حزب الإصلاح الذي يرأسه، وصوّر قبائل بكيل بأنها مع الحزب الاشتراكي[٧٨].

---

(٧٧) الريس، رياح الجنوب: **اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠ - ١٩٩٧)**، ص ٢٩٦.

(٧٨) شيلا كارابيكو، «بدايات المجتمع المدني في اليمن،» في: عبده محمود الشريف، محرر، **التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠ - ١٩٩٤**، ترجمة محمود الصلاحي [وآخرون] (صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥)، ص ١٦٥.

وفي محاولة للتخفيف من حدة الهيمنة القبلية على الأحزاب والتنظيمات السياسية وقيادتها لها، وعجز الأحزاب عن التغلب على الأطر التقليدية المناطقية والقبلية، ذكر محمد عبد الملك المتوكل أن الأحزاب سارت شوطاً طيباً في خلق أطر وطنية وبدأت تتجاوز المناطق والمذاهب والتجمعات التقليدية والعشائرية والسلالية[٧٩].

وقد علق أحد الصحافيين المعنيين بالشأن الديمقراطي عبد العزيز السقاف، بقوله: إن التعددية القبلية تمثل جزئياً بديلاً من التعددية السياسية، بل أعتقد أن الموازنة بين أطراف النفوذ القبلي أحد مكونات الصيغة اليمنية الحديثة للديمقراطية[٨٠].

من جهة أخرى، يعتقد البعض أن الديمقراطية في المجتمعات القبلية هي شكل مشوه من أشكال الديمقراطية بحسب وجهة نظرهم كونها:

أولاً: ديمقراطية نخبوية وليست ديمقراطية شعبية، ويتم ذلك من خلال إيجاد علاقة غير ديمقراطية بين الدولة وعدد من شيوخ القبائل[٨١].

ثانياً: إن الديمقراطية بالنسبة إلى المجتمعات القبلية مطلب آني مرحلي، فالقبائل تطالب بالديمقراطية متى كانت خارج السلطة ولكنها تتخلى عن هذا المطلب، بل وتقف ضده إذ ما استطاعت امتلاك السلطة[٨٢].

إن أخطر ما يواجه التوجه الديمقراطي والتعددية السياسية في التجربة اليمنية هو انتقال الخلاف في الرأي والأفكار من ساحة التنافس الحزبي والفكري إلى ساحة الحوار القبلي بلغة السلاح والمفعم بروح العصبية، حيث شهدت الانتخابات البرلمانية في دورتي نيسان/ أبريل ١٩٩٣ و١٩٩٧ خروجاً مسلحاً وصدامات وتعصباً قبلياً، في حين اعتبرت الانتخابات المحلية الأولى في شباط/ فبراير ٢٠٠١ الأكثر دموية. وبالرغم من أهمية الديمقراطية والتعددية السياسية للشعب اليمني بِكُلّ فئاته كونها

---

(٧٩) محمد عبد الملك المتوكل، «التجربة الديمقراطية في اليمن،» ورقة قدمت إلى: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي** (ندوة) (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، ١٩٩٧)، ص ٢٨٨.

(٨٠) عبد العزيز السقاف، «صيغة يمنية حديثة للديمقراطية،» في: إبراهيم بدران، **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**، تحرير وتقديم سعد الدين ابراهيم (عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩)، ص ١٣٨.

(٨١) عارف دليلة، «ديمقراطية نخبوية أم ديمقراطية شعبية؟ (نقاش مع الأستاذ عادل حسين في الديمقراطية والنخبة ودورها التاريخي)،» **المستقبل العربي**، السنة ٧، العدد ٧٠ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤)، ص ٥٠.

(٨٢) عادل مجاهد الشرجبي، «التحضر والبنية القبلية في اليمن،» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٩١)، ص ٢٧٩.

تعزز من ممارساته للديمقراطية، إلا أن غياب ثقافة سياسية ديمقراطية بما تمثله من قيم التسامح والتداول السلمي للسلطة وقبول الرأي الآخر، وفي ظلّ أجواء توافر السلاح في أيدي المواطنين، وضعف مؤسسات الدولة الأمنية وعجزها عن تنفيذ مسؤولياتها لأسباب قد تكون خارجة عن إرادتها، أسهم في أن يتحول مشهد التنافس الحزبي السلمي إلى مشهد دموي في بعض الأحيان نتج منه سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى على أثر الصدامات والتراشق القبلي بالأسلحة الثقيلة قبل وأثناء الإعداد لمراحل الانتخابات المحلية المتعددة.

لقد حشدت السلطات اليمنية ٦٠ ألفاً من قوات الأمن والجيش لتأمين سير الانتخابات، وبالرغم من ذلك حدثت أعمال عنف ومواجهات مسلحة راح ضحيتها نحو ٤٠ قتيلاً وجرح أكثر من مئة، وكان أعنفها ما حدث في محافظة اب، حيثُ إنَّ القتال الذي دار أثناء الانتخابات المحلية وبخاصة في المناطق الوسطى دار على مستوى القبيلة الواحدة وعلى أساس التنافس الحزبي وسط كلّ قبيلة[٨٣]، هذا في الوقت الذي أدان فيه رئيس الدولة العنف الانتخابي، قائلاً إنّه مستعد لمحاربة جميع أنواع العنف والإرهاب وتقديم مزيد من الضحايا لتثبيت الأمن والاستقرار في أرجاء اليمن[٨٤].

٢ ـ القبيلة والمشاركة السياسية

تشكل تجربة المشاركة السياسية التي تمثل أحد أضلاع المثلث الديمقراطي من خلال التصويت والفاعلية في الدورات الانتخابية المتوالية التي بدأت مع مسيرة الوحدة والديمقراطية مقياساً لمدى الوعي الديمقراطي الذي بدأ يتأصل ويترجم من خلال مشاركة كلّ بنى المجتمع اليمني في العمل السياسي التعددي ومن ضمنها البنية القبلية، وبخاصة أن قيم وتوجهات الديمقراطية برمتها لم تتأصل بعد في الثقافة السياسية والوعي الشعبي اليمني، إلا أن ذلك لا يقلل من حجم تفاعل المواطنين مع الديمقراطية الناشئة والذي يمثل مكسباً عظيماً ومتميزاً لمجتمع عاش قروناً طويلة في ظلّ ثقافة شمولية مترسخة في أعماقة من خلال التنشئة على القيم والعادات والأعراف القبلية التقليدية، أو من خلال ممارسات الأنظمة الشمولية المتعاقبة التي فضلت التعامل النمطي المصلحي مع رموز المؤسسة القبلية من دون التعامل المباشر مع المواطنين في تلك المناطق من خلال إيجاد مؤسسات مجتمع مدني حديثة تتيح لهم المشاركة الحرة الفعالة في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(٨٣) <http://www.albayannewspaper.com>, 9/3/2001.
في ظلّ الأحداث الدامية وتنوع الخارطة السياسية، الانتخابات اليمنية واستحقاقات المستقبل.

(٨٤) المصدر نفسه.

لقد دخل الشعب اليمني تجربة المشاركة السياسية الفعلية بثلاث دورات انتخابية، الدورة الانتخابية النيابية الأولى في نيسان/ أبريل ١٩٩٣، والنيابية الثانية في نيسان/أبريل ١٩٩٧، وأيضاً إجراء الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩ وانتخابات المجالس المحلية في شباط/ فبراير، وأخيراً الانتخابات النيابية الثالثة في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٣. ولقد سجلت التقارير المتنوعة للعديد من المنظمات الدولية والعربية والمحلية التي أشرفت على مراقبة الانتخابات تقديرها العالي لحجم المشاركة السياسية للمجتمع اليمني، بالرغم من الأخطاء والتجاوزات التي مارستها أطراف العمل السياسي حكومة ومعارضة والتي انعكست بطبيعتها على درجة التفاعل والمشاركة لدى المواطنين. وبالنظر إلى مجموع المواطنين الذين يحقّ لهم المشاركة في الانتخابات بحسب كشوف اللجنة العليا للانتخابات، نجد أن عدد الناخبين في انتخابات ١٩٩٣ كان في حدود ٢,٧٨٨,٢٩٣ ناخباً وناخبة. وقد ارتفع العدد إلى حوالى ٤,٦٣٧,٦٩٨ ناخباً. وبلغت نسبة المشاركة في انتخابات ١٩٩٣ ٨٤,٥ في المئة، بينما بلغت نسبة المشاركة في انتخابات عام ١٩٩٧ ٦٤ في المئة[٨٥].

أما الأحزاب التي شاركت بترشيح أعضائها في انتخابات مجلس النواب لعام ١٩٩٣، فقد بلغت ٢٢ حزباً وتنظيماً سياسياً. وبلغ عدد الأحزاب التي شاركت بترشيح أعضائها في انتخابات مجلس النواب لعام ١٩٩٧ حوالى ١٢ حزباً وتنظيماً[٨٦].

كما تراجع عدد الأحزاب التي فازت في انتخابات ١٩٩٧، إذ بينما فاز بانتخابات ١٩٩٣ حوالى تسعة أحزاب بعضوية مجلس النواب، انحصر العدد بفوز أربعة أحزاب فقط في انتخابات المجلس عام ١٩٩٧. وإذا حاولنا تفسير هذا التراجع الملحوظ في نسبة المشاركين في التصويت أو في نسبة الأحزاب التي خاضت غمار التجربة الانتخابية وأيضاً تقليص عدد الأحزاب التي فازت بعضوية المجلس مقارنة بانتخابات عام ١٩٩٣، نجد أن المشكلة التي تواجه الديمقراطيات الناشئة في أغلب البلدان العربية ومن بينها اليمن هي قضية ضعف المشاركة السياسية للمواطنين اليمنيين وعدم قدرة الدولة أو الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني الأخرى على القيام بدورها في تفعيل المشاركة الشعبية واجتذاب الأغلبية الصامتة للدخول في العملية الديمقراطية، حيث بلغ على سبيل المثال عدد المواطنين الذين يحقّ لهم الحصول على البطاقة الانتخابية

---

(٨٥) حمود منصر، «المسار التطبيقي للتجربة الديمقراطية: مؤشرات المستقبل،» ورقة قدمت إلى: **الديمقراطية والأحزاب في اليمن: الواقع، الآفاق المستقبلية**، ص ٦٠.

(٨٦) محمد حسين الفرح، **الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م** (صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨)، ص ٨ و٨٨.

قبل إجراء انتخابات ١٩٩٣ حوالى ٦,٢٨٢,٩٢٩ مواطناً موزعين بالتساوي بين ذكور وإناث، في حين أن المسجلين في جداول الانتخابات لم يتجاوز ٢,٦٨٨,٣٢٣، ومن أدلوا بأصواتهم في الانتخابات ٢,٢٧١,١٨٥ . هذا الفارق يؤكّد أن نسبة المتنعين عن استخدام حقوقهم الدستورية في المشاركة السياسية بلغ ٥٧ في المئة وهي نسبة مرتفعة ومتصاعدة في انتخابات ١٩٩٧ البرلمانية أو الانتخابات الرئاسية أو انتخابات المجالس المحلية، الأمر الذي يستدعي معرفة أسباب التراجع الذي صادفها وتحليلها في إطار حوار جاد بين كافة القوى السياسية التي في السلطة أو المعارضة، إضافة إلى الأكاديميين وذلك لمعالجتها والبحث عن حلول عملية تسهم في تفعيل وتنشيط المشاركة السياسية لدى المواطنين لتعزيز مسيرة الديمقراطية.

ولعل ضعف المشاركة السياسية يعود إلى عدد من الأسباب، أبرزها:

(١) الآثار السلبية لحرب ١٩٩٤ بين أطراف النخبة السياسية والتي ألقت بظلالها على المواطنين وأفقدتهم الشعور بأهمية الديمقراطية والمشاركة السياسية، وبخاصة حين احتكمت الأحزاب التي تقاسمت السلطة في حلّ خلافاتها وأزمتها في الحكم إلى السلاح وليس إلى صناديق الاقتراع.

(٢) مقاطعة بعض الأحزاب والتنظيمات الرئيسة في الخارطة السياسية اليمنية للانتخابات، ما أفقدها صبغة التنافس الحزبي والتنوع بين ألوان مختلفة من الفكر السياسي.

(٣) إقامة الانتخابات في ظلّ تدهور الأوضاع الاقتصادية والدخل القومي وانعكاس ذلك سلباً على رغبة المواطنين في عدم المشاركة.

(٤) السلبية المفرطة للأحزاب السياسية طوال العام، ونشاطها المحموم في تعبئة المواطنين بشكل موسمي، فقط قبل موعد الانتخابات.

وبالنظر إلى طبيعة المشاركة السياسية لا نستطيع فصل التداخل القبلي عن السياسي الحزبي أو تحديد حجم وفاعلية المواطنين من أبناء القبائل الذين شاركوا في العملية الديمقراطية، وذلك لأسباب فنية وعملية خاصة في تلك المناطق التي اختيرت لتطبيق الدراسة، حيث إن منطقة عمران وخمر مركز تجمع قبائل حاشد وبكيل كانت تتبع محافظة صنعاء والتي تبعد عن العاصمة ١٣٠ كيلومتراً ولم يتم فصلها عن محافظة صنعاء إلا مؤخراً في إطار التقسيم الإداري الجديد قبل الانتخابات المحلية بفترة وجيزة عام ٢٠٠١. أما بالنسبة إلى محافظة حضرموت، فقد كانت موحّدة منذ قيام الوحدة، ولكن في التقسيم الإداري الجديد تمّ اقتطاع وضم أجزاء من أراضيها إلى المحافظات المجاورة لها ما أثار موجة من الغضب العارم لدى أبناء حضرموت.

إن ما يعنينا بشكل عام هو مدى حجم المشاركة السياسية والقدرة على التأثير في مدخلات ومخرجات وصناعة القرار السياسي وذلك من خلال وصول ممثليها إلى المجالس النيابية المختلفة، وبالتالي فإن أوضح مثال على التأثير الذي تمارسه المؤسسة القبلية في الحياة السياسية يبرز من خلال مشاركتها في أجهزة الإدارة والتشريع، حيث نجد أبلغ دليل ومؤشر على قدرتها وتأثيرها ممثلاً في حجم عدد أعضاء مشايخ القبائل وأبنائهم الذين تولوا مقاعد في مجلس النواب بعد الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٧ والذي يعتبر أهم مجلس تشريعي في البلاد، تقع على عاتقه مناقشة ورسم السياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الوطنية من خلال سنّ التشريعات والقوانين. ويبلغ عدد أعضاء مجلس النواب ٣٠١ عضو. أما إذا انتقلنا إلى نتائج الانتخابات المحلية التي أجريت في شهر شباط/ فبراير ٢٠٠١، فيجدر بنا التذكير بالحضور القوي للريف اليمني والقبيلة في انتخابات ١٩٩٧، حيث تمكن عدد كبير من شيوخ القبائل من الوصول إلى مجلس النواب بنصيب تجاوز نصف قوام المجلس، وبطريقة تشكك في اعتبار الريف وسكانه من الفئات المهمشة سياسياً(٨٧).

هذا وأشارت الإحصائيات إلى أن حجم المجتمع السياسي بحسب سجلات الناخبين يقدر بـ ٥,٦٢١,٨٢٩ مواطناً لهم حقّ المشاركة. وبلغ حجم المشاركة الشعبية لإجمالي الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في جداول الانتخابات ٢,٧٦٨,٥٨٧ ناخباً وناخبة (٨٨).

من خلال القراءة لعدد المشاركين في التصويت الانتخابي بالنسبة إلى عدد الذين يحقّ لهم المشاركة نجد أن المتنعين في حدود النصف لم يشاركوا في استعمال حقهم الدستوري، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدلّ على ضعف المشاركة السياسية لدى المواطنين بشكل عام، هذا في الوقت الذي أسفرت فيه نتائج انتخابات المجالس المحلية للمحافظات والمديريات عن ميلاد جيش عريض من المشايخ وأبنائهم المبتدئين الجدد في مسيرة العمل السياسي لاحتلال مواقعهم بدءاً من المحليات وصولاً إلى السيطرة على قمة الهرم السياسي.

ومن غرائب المشهد السياسي المتندر به في الشارع اليمني حول نتائج الانتخابات النيابية ما جرى في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٣ حين فاز أحد أبناء المشايخ

---

(٨٧) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، **تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١**، ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٨٨) **التقرير الاستراتيجي ـ اليمن ٢٠٠٠**، ص ٦٥ ـ ٦٦.

أصحاب النفوذ والتأثير في الحياة العامة والسياسية في دائرة غير التي ترشح فيها نظراً إلى اندلاع صراع بينه وبين شيخ آخر مدعوم من قبل حزب السلطة (المؤتمر الشعبي) في دائرته الأصليّة، لذا فقد حاولت الدولة إرضاء الشيخين وكانت النتيجة فوزه في دائرة أخرى غير الدائرة التي قام بالترشح فيها، كما شكل الشيخ عبد الله الأحمر رئيس حزب التجمع اليمني للإصلاح ورئيس مجلس النواب هو وأولاده الأربعة وصهره داخل مجلس النواب كتلة برلمانية أكبر من كتلة أيّ حزب من أحزاب المعارضة اعتماداً على المشيخة القبلية.

وفي هذا الجانب يمكن القول «إن الديمقراطية في اليمن لم تصبح بعد قيمة اجتماعية وأخلاقية وسياسية يدافع عنها المجتمع كما يدافع عن أي قيمة عقائدية أو أخلاقية ترسخت في وعيه، وأصبحت جزءاً من تقاليده وعاداته. وبحكم البطء في تطور الفئات الاجتماعية وتمايز مصالحها، فإن الديمقراطية في اليمن لم تصبح بعد حاجة ملحة لشريحة اجتماعية عريضة»[٨٩].

رؤية لمعالجة بعض مظاهر الثقافة السياسية القبلية السلبية

(١) وضع استراتيجية وطنية لمعالجة وتطوير الثقافة السياسية لدى القبائل اليمنية.

(٢) توافر الإرادة السياسية وعدم الخضوع لسياسات فرض الأمر الواقع من قبل بعض المشايخ المتنفذين.

(٣) تفعيل دور المجالس المحلية ودعمها للقيام بدورها في تنمية مناطقها وفقاً لتوجهات الدولة بالتخفيف من المركزية الإدارية والمالية.

(٤) وقف ما يسمّى بـ «نظام الرهائن والتوقيف العشوائي»، حيثُ إنَّ النصوص القانونية والتشريعية واضحة بأن الجريمة والعقوبة تخص مرتكبيها، حيثُ إنَّ أغلب جرائم الاختطاف التي ظهرت مؤخراً ركزت على ضرورة الإفراج عن موقوفين لدى الدولة على ذمة آخرين فارين من وجه العدالة.

(٥) تسريع المشاريع والبرامج التنموية وإقامة البنى التحتية للمناطق القبلية في الأطراف المحرومة وذلك من خلال وضع خطط واقعية ومنهجية لتطوير تلك المناطق القبلية، وحسناً فعلت القيادة السياسية مؤخراً في توجيه جزء من إمكانات الدولة لتطوير ورفد البنى التحتية في هذه المناطق.

(٦) دعم الدولة لمراكز البحوث العلمية واستطلاعات الرأي العام للقيام

(٨٩) المتوكل، «التجربة الديمقراطية في اليمن،» ص ١٩١.

بدراسات في تلك المناطق لتحديد احتياجاتها الفعلية على المدى القصير والمدى الطويل.

(٧) ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والتنظيمات السياسية بدورها في تشجيع المشاركة السياسية والطوعية لدى أبناء تلك المناطق ونشر ثقافة التسامح بين المواطنين.

(٨) ضرورة قيام وسائل وأجهزة الاعلام المرئي والمسموع بخاصة بنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف والتعصب، والتركيز على ضرورة نبذ الموروثات القبلية السلبية وأيضاً التركيز على القيم والتوجهات الأصيلة في الثقافة القبلية.

(٩) ضرورة قيام وسائل الاعلام أيضاً بنشر الثقافة السياحية وأهميتها وأهمية التعامل مع الآخر الخارجي لرفد الاقتصاد الوطني ورفع مستوى أبناء تلك المناطق بمداخيل وعوائد مهمة لهم وللتنمية.

(١٠) الإكثار من نشر مدارس التعليم العام والمهني والمعاهد الحرفية التي تخدم البيئة في تلك المناطق لتأهيل أبنائها لخدمة برامج التنمية في مناطقهم.

(١١) احترام الدولة للقانون والمواطنة المتساوية وعدم التمييز المناطقي بين أبناء المجتمع وفقاً لقوة النفوذ القبلي.

(١٢) تطبيق قانون حمل السلاح والبدء في تنفيذه في عموم الساحة اليمنية.

(١٣) تطوير وتحديث الأجهزة الأمنية ورفدها بالإمكانات والتدريبات اللازمة لمواجهة كافة حالات إزعاج السكينة والأمن والسلام الاجتماعي للوطن والمواطنين.

(١٤) المزيد من الديمقراطية والشفافية وتوسيع رقعة المشاركة السياسية الشعبية.

إن المعالجات المقترحة لتطوير منظومة الثقافة السياسية وعلى وجه الخصوص السلبية منها لدى القبائل ونجاحها في تحجيم كلّ مظاهر الخروج والتعدي على شرعية الدولة تحتاج إلى توافر شروط ثلاثة، هي:

- الإرادة السياسية الصلبة في مواجهة الخروج على شرعية الدولة.
- إيجاد الدعم والوقت والاستراتيجية المنهجية اللازمة لتنفيذها.
- اختيار ذوي الكفاية والتخصص العلمي بجانب الخبرة في وضع وتنفيذ تلك الاستراتيجية الوطنية.

القسم الثاني

نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

يحتوي القسم الثاني في فصوله الرابع والخامس والسادس على تحليل نتائج الدراسة الميدانية. يتضمن الفصل الرابع نتائج المعرفة السياسية لدى بعض أفراد القبائل اليمنية، ويحتوي الفصل الخامس على معرفة اتجاهاتهم السياسية نحو الديمقراطية، أما الفصل السادس، فسنعرض من خلاله لقيم الثقافة السياسية الديمقراطية لدى القبائل اليمنية.

وعليه، سوف نقوم بعرض مراحل إعداد الدراسة الميدانية ومراحل إتمامها من خلال منهج التحليل الإحصائي المعتمد على البيانات، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الأداة المستخدمة في الدراسة

استخدمنا استمارة استبيان لِكُلّ أفراد العينة محل البحث بحيث تتناسب مع المستويات التعليمية والثقافية والعمرية للمبحوثين وبخاصة أنها تضمن قياس جزء من ثقافتهم اليومية المعاشة وعلى وجه الخصوص ثقافتهم السياسية التي تعرضت خلال فترة السنوات العشر الماضية لمتغيرين على درجة كبيرة من الأهمية هما: متغير تحقيق الوحدة اليمنية، ومتغير إقرار الديمقراطية اللذان تلازما في أيار/ مايو ١٩٩٠.

١ ـ الصياغة الأولية للاستمارة

احتوت الاستمارة على أربعة أقسام هي: المعرفة السياسية، والاتجاهات السياسية لدى الأفراد، والقيم السياسية، وأخيراً البيانات الأساسية. وقد تضمنت الاستمارة في الصياغة الأولية سبعين سؤالاً، وبعد التحكيم والتطبيق الأولي (التجريبي) تمّ تعديلها وصولاً إلى ٦٥ سؤالاً شملت البيانات الأساسية. وقد صيغت الاستمارة بالاستعانة بالدراسات المتخصصة السابقة وعلى وجه الخصوص دراسة عبد السلام نوير بعنوان «الثقافة السياسية للمعلمين في مصر» والتي شكلت إطاراً مرجعياً[1]، كما تمّ

(١) عبد السلام نوير، «الثقافة السياسية للمعلم في مصر (دراسة ميدانية)،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨).

الاستعانة بالاستمارة التي طبقها عبد الغفار رشاد في **الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير**[٢]، وأيضاً تلك التي تضمنتها دراسته المشتركة مع إكرام بدر الدين حول **الرأي العام المصري وقضايا الديمقراطية والهوية**[٣]، كما استفدنا من الاستبيان الذي طبق حول «السياسة الثقافية لطلاب الجامعة» المقدم من الباحث سيد أبو ضيف لقسم العلوم السياسية في جامعة قناة السويس[٤].

٢ ـ تحكيم الاستمارة

لكي نتحقق من صدق الاستمارة ونتأكد من إحتوائها على البيانات التي وضعت لقياسها، وبعد إبداء الأستاذين المشرفين: أ. د. كمال المنوفي وأ. د. محمد صفي الدين خربوش ملاحظاتهما عليها، أرسلت إلى التحكيم من قبل عدد من أساتذة العلوم السياسية والاجتماع والإحصاء وبعض المهتمين بالشأن الديمقراطي والمجتمع المدني في القاهرة وصنعاء[*]. وبعد الاتفاق بين المحكمين حول صدقية الاستمارة أبدوا بعض الملاحظات، وتجشموا عناء القيام بالتعديلات المطلوبة في صياغة الأسئلة أو استبدالها. وقد تمّ حذف بعض الأسئلة وإضافة البعض الآخر، وتعديل الاستبيان وفقاً للمقترحات المقدمة من المحكمين.

٣ ـ التطبيق التجريبي للاستمارة

تمّ التطبيق التجريبي للاستمارة في منطقة عمران في أحد المراكز التابعة لوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية، إضافة إلى عدد من المواطنين من أبناء المنطقة. وتم تحديد التصميم النهائي للاستمارة والاستقرار على الأسئلة التي حصلت على اتفاق المبحوثين، واستبعدت الأسئلة التي واجهت صعوبة في الفهم أو الاستيعاب من قبل المبحوثين.

---

(٢) عبد الغفار رشاد، **الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير** (الخرطوم: مطبعة خطاب الحديثة، ١٩٩١).

(٣) إكرام بدر الدين وعبد الغفار رشاد، **الرأي العام المصري وقضايا الديمقراطية والهوية** (القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥).

(٤) سيد أبو ضيف، «السياسة الثقافية لطلاب الجامعة (دراسة ميدانية)،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ـ قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣).

(*) من الأساتذة، من جامعة صنعاء: د. عبد الهادي الهمداني (أستاذ العلوم السياسية)، د. خديجة الهيصمي (أستاذة العلوم السياسية)، أ. عبده علي عثمان (أستاذ علم الاجتماع)، د. عبد الحكيم الشرجبي (أستاذ علم الاجتماع). ومن جامعة القاهرة: د. أحمد محمد ثابت (أستاذ العلوم السياسية). ومن جامعة اب: د. قائد أحمد الشرجبي (أستاذ علم الاجتماع). إضافة إلى كل من: د. عادل سلطان، خبير أول الإحصاء في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في القاهرة، د. محمد السيد سعيد، نائب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والمستشار الأكاديمي لمركز القاهرة لحقوق الإنسان، ود. حسن أبو طالب مساعد رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والخبير بالشؤون اليمنية.

ثانياً: عينة الدراسة

تمّ الاعتماد على العينة المساحية (Area Sample)[٥] نظراً لأن المنطقة الجغرافية لمجتمع البحث واسعة النطاق، إذ يقع مركز تجمع قبائل حاشد وبكيل في منطقة عمران وخمر ويبعد عن العاصمة صنعاء حوالى ١٣٠ كيلو متراً باتجاه الشمال وهي منطقة ذات طبيعة جبلية قاسية، فيما تسكن القبائل التي تعيش في محافظة حضرموت على بعد ٨٥٠ كيلومتراً في أقصى الشرق من العاصمة صنعاء، وهي منطقة ذات طبيعة ساحلية تطل على ساحل المحيط الهندي.

وقد تقاربت العينة المساحية لمنطقتي البحث عمران وحضرموت في عدد السكان وفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٠[٦]. ويبلغ عدد سكان محافظة عمران ٩٥٥,٩٧٨ نسمة، في حين يبلغ سكان محافظة حضرموت ٨٧٣,١١٩ نسمة.

هذا وقد تمّ تطبيق الاستبيان على ٥٠٠ مبحوث، مقسمين بالتساوي في كلّ منطقة بحدود ٢٥٠ عينة. يوضح الجدول رقم (القسم ٢ ـ ١) إجمالي العينة وتوزيعها بين منطقتي التطبيق الجغرافي عمران وحضرموت.

الجدول رقم (القسم ٢ ـ ١)
توزيع العينة

المنطقة	التكرار	النسبة المئوية
عمران	٢٥٠	٥٠,٠
حضرموت	٢٥٠	٥٠,٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠

ويحتوي الجدول رقم (القسم ٢ ـ ٢) على التوزيع العمري للعينة المبحوثة، تلك التي يغلب عليها نسبة المبحوثين من صغار السن ويبلغ عددهم ٣٢١ فرداً، أما كبار السن، فبلغ عددهم ١٧٩ فرداً. ويتوزع متوسط الأعمار في الجمهورية اليمنية على النحو الآتي: نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة ٤٨,٦ في المئة، والذين

(٥) معن خليل عمر، **مناهج البحث في علم الاجتماع**، [ط ٢] (عمان: دار الشروق، ١٩٩٦)، ص ٢٠٦.

(٦) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، **كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٠** (صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠١)، ص ١٤.

تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة ١٩,٤في المئة، ونسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٥٩ سنة ٢٦,٦ في المئة، أما كبار السن، من ٦٠ عاماً فما فوق فتبلغ نسبتهم ٥,٤ في المئة. وعلى هذا الأساس تمّ إدماج المبحوثين ليشكلوا فئتين: الفئة الأولى التي تشمل أفراد العينة الأصغر سناً ممن تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٢٥ سنة، أما الفئة الأخرى، فتشمل كبار السن ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة وما فوق.

الجدول رقم (القسم ٢ ـ ٢)
توزيع الفئات العمرية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٢٥ سنة	٣٢١	٦٤,٢
٢٥ ـ	٩٤	١٨,٨
٣٥ ـ	٥٩	١١,٨
٤٥ فما فوق	٢٦	٥,٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠

أما الجدول رقم (القسم ٢ ـ ٣)، فإنه يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين المتدرج من الأمي إلى الدراسات العليا. وبالرغم من ارتفاع مستوى الأمية في المجتمع اليمني والذي يقارب الـ ٥٥ في المئة من مجموع السكان، حيث بلغت نسبة الأمية لدى الرجال ٣٣,٤ في المئة في مقابل نسبة بلغت لدى النساء ٧٦,١ في المئة[٧]، إلا أن تطبيق الاستمارات في الجامعة، وفي بعض المدارس الثانوية وبخاصة في مدارس البنات قد أدى إلى رفع نسبة المبحوثين المتعلمين. وبالرغم من أن التطبيق تمّ أيضاً في بعض المقايل التي تضم عدداً لا بأس به من أفراد القبائل، إلا أن فرز الاستمارات أثبت حصول بعضهم على نسبة من التعليم.

وعليه، فقد تمّ دمج هذه المستويات في مستويين تعليميين هما: المستوى الأدنى ويضم الأميين حتّى الحاصلين على الشهادة الإعدادية، ومستوى أعلى ويضم المتعلمين من مرحلة الثانوية حتّى الحاصلين على الشهادات العليا.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢).

الجدول رقم (القسم ٢ ـ ٣)
المستوى التعليمي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أمي	٢٣	٤,٦
يقرأ ويكتب	٣٦	٧,٢
ابتدائي	١٢	٢,٤
إعدادي	٢٤	٤,٨
ثانوي	٧٣	١٤,٦
أقل من جامعي/ الدبلومات	٤٢	٨,٤
جامعي	٢٨٠	٥٦,٠
دراسات عليا	١٠	٢,٠
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠

ويشمل الجدول رقم (القسم ٢ ـ ٤) التوزيع النوعي للعينة المبحوثة من الجنسين (ذكور وإناث)، تلك التي غلب عليها نسبة الذكور بالرغم من أن نسب التوزيع النوعي للسكان في الجمهورية اليمنية والذي يبلغ مجموعه ١٨,٢٦١,٠٠٠ نسمة تتقارب فيها نسب معدلات الإناث التي تبلغ ٩,١١٨,٠٠٠ فرداً مع معدلات الذكور البالغة ٩,١٤٣,٠٠٠ فرداً[٨].

الجدول رقم (القسم ٢ ـ ٤)
توزيع النوع ذكور وإناث

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	٣٤٩	٦٩,٨
إناث	١٥١	٣٠,٢
المجموع	٥٠٠	١٠٠,٠

ثالثاً: التطبيق الميداني

أخذ التطبيق الميداني مراحل عديدة من الفترة ٢٠/ ٩/ ٢٠٠١ وحتى ٢٠/ ١٢/

(٨) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، المصدر نفسه، ص ١٤.

٢٠٠١. وقد استعين بعدد من الباحثين المساعدين من أبناء المناطق التي تمّ فيها التطبيق الميداني وتوزيع الاستمارات في محافظة عمران، ومناطق خمر، وعيال سريح، وضلاع الأشمور، وخارف وفي كلية التجارة ـ جامعة صنعاء فرع خمر، ومركز تنمية الأسرة المنتجة في محافظة عمران التابع لوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية.

وفي محافظة حضرموت تمّ التطبيق في مناطق المكلا والشحر وبعض مناطق حضرموت الداخل، وتم التطبيق على موظفي ديوان محافظة حضرموت وكلية البنات، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، وكلية التربية، جامعة حضرموت بالديس، وفرع المؤتمر الشعبي العام في محافظة حضرموت، وبعض المقابلات في تجمعات عامة.

ومن أبرز **الصعوبات التي واجهت الدراسة الميدانية** ما يلي:

١ ـ عدم وجود بيانات حكومية، أو أرشيفية يستطيع الباحث من خلالها اختيار العينة بشكل دقيق ومفرز، ما اضطره إلى اختيار العينة المساحية، حيث إن أكثر الأماكن انضباطاً في الحصول على كشوفات للمبحوثين كانت لطلاب الجامعات والمدارس الثانوية، في ما عدا ذلك كان الاعتماد على تجمع الأفراد في وقت المقايل المنتشرة في اليمن بشكل كبير.

٢ ـ رفض عدد من المبحوثين ـ ربما بدافع الخوف ـ الإجابة عن الاستبيان نظراً إلى احتوائه على موضوعات سياسية، ما اضطرنا إلى طمأنة المبحوثين بسرية المعلومات، حتّى إن بعض المبحوثين القياديين في أحزاب معارضة، وأكاديميين من أبناء تلك المناطق رفضوا الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلّقة مثلاً بذكر اسم الحزب الذي ينتمي إليه أو السؤال الذي يتضمن الأسس التي يتم عبرها اختيار المسؤولين أو السؤال الخاص بدرجة الثقة في النظام.

٣ ـ غياب الدراسات الإمبريقية التي تتناول دراسة القبائل أو تلك التي تتضمن دراسات عن بعض شرائح المجتمع اليمني، ما ضاعف من الصعوبات التي واجهتنا.

٤ ـ التكلفة المالية المرتفعة التي واجهتنا نظراً إلى اتساع العينة المساحية وتباعدها والسفر بالطائرة عدة مرات والمبيت لاستكمال الاستمارات.

٥ ـ ضعف الاتصال المباشر بالمبحوثات، وبخاصة المناطق الشمالية، نظراً إلى العادات والتقاليد المحافظة التي تمنع الاختلاط.

٦ ـ وزعت أكثر من ٨٠٠ استمارة استبيان عاد منها حوالى ٦٢١ استمارة. وعند الإعداد النهائي للقيام بالتحليل استبعدت بعض الاستمارات بسبب عدم صلاحيتها

للتحليل، كما إن البعض منها لم تتبع مناطق الأفراد المعنيين بالدراسة، لذا استقر الأمر على الإكتفاء بعدد ٥٠٠ استمارة.

رابعاً: خطّة العمل الإحصائي

شرعنا بعد الانتهاء من العمل الميداني، القيام بتفريغ الاستمارات يدوياً للحصول أولاً على إجابات الأسئلة المفتوحة، وثانياً للإطلاع على التعليقات التي وضعت في الحواشي، وقد تعمد العديد إن لم يكن أغلب المبحوثين التعليق عليها بجانب إجاباتهم نظراً إلى انعدام الخبرة بهذا النمط من الدراسات الذي يعتمد على الاستبيان، وبعد ذلك تمّ «تكويد» ومراجعة «تكويد» الاستمارات وإدخال البيانات عبر متخصص إحصائي لإنجاز خطّة التحليل الإحصائي وفقاً لما وضعها الباحث مع المتابعة الدائمة لقياس المتغيرات والمقاييس في شكلها النهائي.

١ ـ وزن المتغيرات والمقاييس

تضمنت الاستمارة عدداً من المحاور التي تقيس أبعاد مفهوم الثقافة السياسية الديمقراطية والتي من خلالها تمّ تحويل البيانات الكيفية التي تضمنتها أسئلة الاستبيان إلى بيانات كمية عن طريق وضع أوزان نسبية لِكُلّ إجابة عن كلّ سؤال من تلك الأسئلة، نتج منه في النهاية درجة كلية (درجة نهائية) لِكُلّ مقياس، وداخل كلّ مقياس من تلك المقاييس تمّ تقسيمه إلى مقاييس فرعية تشير إلى أبعاد مكونة لهذا المقياس.

ووفقاً لذلك، فقد تمّ تقسيم أسئلة الاستمارة إلى ثلاثة أبعاد رئيسة: المعرفة السياسية ١٤ سؤالاً، والاتجاهات السياسية ٢٥ سؤالاً، والقيم السياسية ٢٠ سؤالاً. وينقسم كلّ بعد منها إلى أبعاد فرعية لِكُلّ منها درجة عظمى. ويشير الجدول التالي إلى الأبعاد الرئيسة والفرعية مع الدرجات العظمى لِكُلّ منها:

الجدول رقم (القسم ٢ ـ ٥)
أبعاد مفهوم الثقافة السياسية الديمقراطية

المقاييس	الدرجة العظمى
أولاً: المعرفة السياسية	٢٤ درجة
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٣
٢ ـ المعرفة بالمؤسسات وطبيعة عملها	٦
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي	١٥

يتبع

تابـــع

ثانياً: الاتجاهات السياسية	٣٩
١ ـ اتجاه المحافظة	٨
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٤
٣ ـ الاتجاه إزاء الذات كفاعل سياسي	١١
٤ ـ اتجاه التعصب السياسي	٧
٥ ـ اتجاه التعصب الديني (المذهبي)	٢
٦ ـ اتجاه التعصب إزاء الغرب	٧
ثالثاً: القيم السياسية	٢١
١ ـ قيم المساواة	٤
٢ ـ قيم الحرية والمشاركة السياسية	١٢
٣ ـ قيم المواطنة المتساوية	٥

٢ ـ التحليل الإحصائي[٩]:

تم استخدم الأساليب الإحصائية الآتية:

١ ـ جداول التوزيع التكرارية المزدوجة مع النسب المئوية.

٢ ـ اختبار الكشف عن العلاقة بين المتغيرات (كا ٢).

٣ ـ دلالة الفروق بين النسب اختبار (Z).

٤ ـ اختبار الفروق بين المتوسطات والانحراف المعياري (T).

(٩) انظر: عادل سلطان، **مقدمة في الإحصاء** (القاهرة: مطابع الولاء الحديثة، ٢٠٠٢)، ص ٣٢. «جداول التوزيع التكرارية المزدوجة»: تتمثل في توزيع عينة الدراسة على متغيرين (المنطقة والرأي حول دور مجلس النواب، على سبيل المثال) حيث يتم بناء جدول تكراري مزدوج يتكون من عدد من الصفوف تتقاطع مع عدد من الأعمدة ونتيجة ذلك تتكون الخلايا التي تمثل التكرارات في الجدول. ويتم حساب النسب المئوية لتلك التكرارات. «اختبار كا٢»: وهو أحد الاختبارات الإحصائية اللابارامترية التي تكشف عن دلالة العلاقة بين متغيرين عند مستوى دلالة معين. اختبارات/ اختبار النسب (Z): وهو أحد الأساليب الإحصائية التي تكشف عن دلالة الفروق بين نسبتين عند مستوى دلالة معين. اختبار (T): وهو أحد الأساليب الإحصائية التي تكشف عن دلالة الفروق بين متوسطي مجموعتين عند مستوى دلالة معين.

الفصل الرابع

المعرفـــة السياســـة

المعرفة السياسية هي المكون الثقافي المتراكم والمتعلق بالشأن السياسي لدى الأفراد خلال حقب زمنية معينة والذي من خلاله يتشكل الوعي والاهتمام بالأنشطة السياسية، والمتمثل بمعرفة الفرد بالمسؤولين القياديين الذين يتولون مناصب سياسية عليا في الدولة، وأيضاً المعرفة بالمؤسسات السياسية وبطريقة عملها، وأخيراً بكيفية تكوين الآراء بشأن القضايا السياسية وما يتصل بها.

وسوف نحاول في هذا الفصل التعرف إلى مستوى المعرفة السياسية وقياسها لدى العينة محل الدراسة مع إظهار الفروق الدالة إن وجدت بين أفراد العينة وفقاً للمنطقة الجغرافية (عمران وحضرموت)، والمستوى التعليمي (مرتفع ومنخفض)، والمستوى العمري (كبار السن وصغار السن)، وأيضاً الفرق النوعي (ذكر وأنثى).

ويتناول هذا الفصل أربعة محاور:

أولاً: العلاقة بين المعرفة السياسية والعينة الجغرافية

كان لارتباط القبائل اليمنية خلال مئات السنين بالأرض واستقرارهم فيها والممتدة عبر سواحل البحار المحيطة باليمن من الغرب والجنوب وفوق قمم الجبال الشاهقة في الشمال والوسط دوراً في ظهور تنوع في ثقافتها السياسية، تسعى الدراسة من خلاله إلى المقارنة بين الثقافات السياسية المحلية لِكُلّ من أبناء القبائل اليمنية الذين يقطنون الساحل بمحافظة حضرموت، والقبائل التي تقطن الجبال بمحافظة عمران. وهذه المحاولة تطمح إلى استقصاء نتائج الدراسة الإحصائية بحسب التنوع الجغرافي لأبناء هذه القبائل والتي من خلالها نتعرف إلى درجة معرفتهم السياسية بالقادة السياسيين والمؤسسات السياسية وطبيعة عملها والقضايا السياسية والقدرة على

تكوين رأي بشأنها، وسنعرض لأهم النتائج لأبعاد هذه المعرفة السياسية الثلاثة.

١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين

تشير نتائج الدراسة إلى أن نسبة كبيرة تفوق ٩٨ في المئة من المبحوثين في عمران وحضرموت على معرفة تامة بأسماء كلّ من رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح، واسم رئيس مجلس النواب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، في حين وجدت دلالة واضحة على عدم الإطلاع والمعرفة باسم رئيس مجلس الشورى الأستاذ عبد العزيز عبد الغني، وبخاصة في منطقة حضرموت، حيث بلغت نسبة المعرفة به ٥٨ في المئة، أما نسبة المعرفة باسم رئيس مجلس الشورى لدى عينة عمران، فقد بلغت ٩٣,٢ في المئة وهذه النتيجة لا تقلل من ارتفاع نسبة المعرفة بالقادة السياسيين لدى أفراد العينة المبحوثة.

٢ ـ المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها

أظهرت نتائج قياس المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها الآتي:

(١) في ما يتعلق بشكل النظام السياسي الحزبي الموجود في اليمن تقاربت إجابات المبحوثين في المنطقتين، وأكدت معرفة المبحوثين بأنه نظام التعددية الحزبية. ولم يكن هناك أي فروق ذات دلالة، حيث بلغت إجابات أبناء عمران نسبة ٨٤,٨ في المئة من إجمالي العينة، أما إجابات أبناء منطقة حضرموت، فبلغت ٨٢,٤ في المئة.

(٢) أظهرت إجابات المبحوثين حول معرفتهم بأسماء أربعة أحزاب يمنية، درجة كبيرة للمعرفة السياسية لدى أفراد العينة في المنطقتين، وحصل ١٢ حزباً سياسياً من مجموع ٢٢ حزباً خاضوا الانتخابات النيابية دورتي ١٩٩٣ و١٩٩٧على معرفة العينة المبحوثة. وقد حصل عدد من الأحزاب على درجة عالية من تكرار الإجابات، وبخاصة الأحزاب التي وصلت إلى السلطة، أو تلك التي أخرجت من السلطة عبر الصراع المسلح (الحرب) أو من خلال صناديق الانتخابات. والأحزاب هي على التوالي، المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني وإن كانت نسبة المعرفة بالحزب الاشتراكي أقل في منطقة عمران التي تقع في شمال البلاد، حيث حصل على ٦٦,٤ في المئة. أما في منطقة حضرموت، فقد حصل على نسبة ٨٢,٨ في المئة. ويرجع ذلك إلى امتداد فترة حكم الحزب الاشتراكي إلى المناطق الجنوبية لأكثر من ٢٣ عاماً. وتعود درجة المعرفة العالية بالأحزاب الثلاثة الأولى لدى المبحوثين إلى احتكار تلك الأحزاب لوسائل الإعلام في المرحلة الانتقالية بعد الوحدة عندما شاركت في السلطة أو بسبب استغلال المساجد كما في حالة

حزب الإصلاح الديني، وذلك مقارنة بالأحزاب الأخرى التي حصلت على نسب متدنية بالنسبة إلى معرفة أفراد العينة لها.

(٣) كشفت نتائج المعرفة بكيفية اختيار رئيس الجمهورية عن درجة معرفة كبيرة للمبحوثين بالإجابة الصحيحة، وذلك من خلال الانتخاب المباشر. وظهر فرق واضح لصالح عينة عمران، حيث بلغت الإجابات الصحيحة ٨٨,٠ في المئة في حين أن إجابات عينة حضرموت الصحيحة بلغت ٧٣ في المئة.

(٤) في إطار موضوع الفصل بين السلطات الذي أقره دستور دولة الوحدة وعمل بموجبه على توزيع السلطات بحيث لا تطغي سلطة على الأخرى، وعلى الرغم من أن المشرع في النظم الديمقراطية يميل إلى تمييز السلطة التشريعية لكونها سلطة منتخبه شعبياً ومخولة سنّ القوانين التشريعية في البلاد، فقد أظهرت نتائج إجابات المبحوثين عدم وجود فروق في دلالات النسب وإلى ضعف المعرفة، إذ لم تتجاوز الإجابات الصحيحة للعينة المبحوثة في المنطقتين ٤٠ في المئة، وقد بلغت إجابات عينة عمران الصحيحة ٣٥,٢ في المئة، مقابل نسبة بلغت ٣٢,٨ في المئة لعينة حضرموت، وقد يرجع ذلك إلى غياب الثقافة القانونية والسياسية لدى كثير من المواطنين ولشعورهم بهيمنة ونفوذ السلطة التنفيذية (الحكومة) على مقاليد الأمور المخالف في بعض جوانبه لنصوص الدستور نتيجة الاحتكاك المباشر والدائم معها وبشكل يومي، وأيضاً إلى غياب الدور التثقيفي الذي تقوم به الأحزاب والمؤسسات الرسمية.

(٥) أكدت نتائج التحليل الإحصائي في ما يتعلق بطبيعة عمل مجلس النواب الخاص بالتشريع وسن القوانين عدم وجود فروق ذات دلالة بين المنطقتين وإن كانت معرفة عينة عمران أقل درجة من معرفة عينة حضرموت، وبلغت نسبة المعرفة في عمران بطبيعة عمل مجلس النواب ٧٥,٦ في المئة، أما عينة حضرموت، فقد بلغت نسبة المعرفة لديها ٧٨,٠ في المئة.

(٦) أظهرت نتائج الإجابات المتعلّقة بترتيب أي من المؤسسات أكثر تأثيراً في نشر الوعي الديمقراطي بين المواطنين عن وجود درجة من الوعي مرتفعة بين العينتين، فقد اتفقت آراء المنطقتين لناحية ترتيب تلك المؤسسات تبعاً لدرجة الأهمية وإن اختلفت في الترتيب بين الأول والثاني فقط. وبينما اختارت عينة حضرموت الصحافة أولاً يليها الإذاعة والتلفزيون، فإن عينة عمران جعلت الإذاعة والتلفزيون أولاً، ثمّ الصحافة وإن كانت النتيجة النهائية لترتيب أبناء المنطقتين على النحو الآتي: أولاً الصحافة، فالإذاعة والتلفزيون، فالنقابات والجمعيات الأهلية، فالأحزاب السياسية، وأخيراً المنظمات الجماهيرية.

٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها

أ ـ المعرفة السياسية وتكوين رأي في الشأن المحلي

(١) حتّى يمكننا التأكد من وجود درجة ما من المعرفة السياسية لدى المبحوثين، فقد تطلب الأمر على سبيل الاستكشاف التعرف إلى درجة اهتماماتهم بالقضايا السياسية من خلال معرفة الموضوعات التي يتابعونها عبر وسائل الإعلام المختلفة. وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية في منطقة عمران استحواذ الموضوعات الدينية على المرتبة الأولى ٨٠,٤ في المئة، يليها نشرات الأخبار ٥٦,٤ في المئة، فالموضوعات السياسية ٥٢,٨ في المئة، فالثقافية ٥٢,٢ في المئة. أما إجابات المبحوثين في حضرموت، فقد كانت على هذا النحو: استحوذت الموضوعات الدينية على المرتبة الأولى ٧٩,٢ في المئة، يليها نشرات الأخبار ٥٧,٦ في المئة، فالموضوعات الاجتماعية ٥٦,٠ في المئة، والثقافية ٥٤,٠ في المئة، والموضوعات السياسية ٣٧,٦ في المئة.

يتضح من خلال دلالة الفروق النسبية بين العينتين غلبة الاهتمام السياسي المرتبط بالبعد الديني لدى أبناء عمران. أما عينة حضرموت، فقد ظهر الاهتمام بالموضوعات الدينية أكثر لديها وغاب الاهتمام بمتابعة الموضوعات السياسية إلا من خلال متابعة نشرات الأخبار، وظهر الاهتمام بالشأن السياسي في المرتبة الأخيرة لاهتمامات المبحوثين، في مقابل ارتفاع درجة الاهتمام بمتابعة الموضوعات السياسية لدى عينة عمران.

(٢) أبرزت نتائج الإطلاع السياسي على برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية أو الاهتمام ببرنامج الحزب الذي ينتمي إليه المبحوث ضعفاً واضح الدلالة، حيث أظهرت نتائج عينة عمران أن الذين لم يطلعوا على برامج الأحزاب نهائياً تقدر نسبتهم بـ ٣٢,٤ في المئة، في مقابل ٥٢,٠ في المئة لدى عينة حضرموت. وهذه نسبة ذات دلالة مرتفعة توضح ضعف الرغبة في المعرفة السياسية لدى أبناء حضرموت وبخاصة في إطار الإطلاع على التنوع السياسي الحزبي الموجود في الساحة السياسية اليمنية. وأكدت ذلك نسبة الإطلاع على برنامج الحزب الذي ينتمي إليه المبحوث، حيث سجلت النسبة لصالح عينة عمران ٢٢,٠ في المئة، فيما بلغت لدى عينة حضرموت ٩,٦ في المئة.

(٣) أظهرت نتائج الدراسة أن رفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين يكون من خلال أجهزة الأعلام أولاً. وبلغت النسبة لدى أبناء منطقة عمران ٦٨,٠ في المئة في مقابل نسبة بلغت ٧٢,٠ في المئة لدى أبناء منطقة حضرموت. وحازت برامج التعليم في نشر الوعي السياسي بين المواطنين على المرتبة الثانية لدى عينة عمران ١٩,٦ في المئة في حين أن التعليم حاز على المرتبة الثالثة لدى عينة حضرموت بنسبة ٩,٢ في المئة،

وتدلّ تلك النسب على أهمية دور الإعلام المقروء والمرئي والمسموع في نشر الوعي السياسي والثقافي بين المواطنين.

(٤) في إطار تكوين رأي سياسي في الشأن المحلي في ما يتعلق بتوقع المبحوثين لفائدة ودور مجالس السلطة المحلية في خدمة مشاريع التنمية في مناطقهم، فقد جاءت توقعات المبحوثين حول مدى إمكانية استفادتهم من نشاطات المجالس المحلية متطابقة وأسفرت عن عدم وجود فروق ذات دلالة بين إجابات أبناء المنطقتين عمران وحضرموت، في حين حصل الجانب الإيجابي للتوقعات عند أبناء عمران على ٤٨,٤ في المئة وبنسبة أقل لدى عينة حضرموت ٤٥,٦ في المئة. ويرجع ذلك إلى حداثة تجربة المجالس المحلية ومحدودية الصلاحيات الممنوحة لهذه المجالس.

ب ـ المعرفة السياسية وتكوين رأي في الشأن السياسي العربي والدولي

(١) أظهرت النتائج الإحصائية وجود فروق بين المنطقتين بالنسبة إلى أداء السياسة الخارجية تجاه القضايا العربية، وكانت دلالات النسب كلها أعلى لدى عينة عمران، حيث وافق ٦٥,٦ في المئة من أفراد العينة على أنها جيدة، في حين أن النسبة لدى عينة حضرموت بلغت ٤٠,٨ في المئة. أما عينة الأفراد الذين اعتبروا أداء السياسة الخارجية اليمنية تجاه القضايا العربية ضعيف وغير مقبول، فقد تركزت في منطقة عمران، إذ لم تتجاوز نسبتها ٦,٨ في المئة، في مقابل نسبة ١٨,٨ في المئة لدى عينة حضرموت، وهي نسب تدلّ على أن نسبة كبيرة من أبناء اليمن كانوا يتطلعون إلى دور أكثر تأثيراً وحسماً يتجاوز الشعارات وإطلاق المبادرات في أداء السياسة الخارجية اليمنية في شأن القضايا العربية.

(٢) شكل الصراع العربي الإسرائيلي هاجساً كبيراً لدى أبناء الأمة العربية بما فيه الشعب اليمني على مدار نصف قرن من الزمان، وحيث إن هذا الصراع قد غلبت عليه في الفترة الأخيرة (منذ أكثر من عقدين) محاولات عقد صلح بين العرب وإسرائيل ينهي سنوات العداء الطويلة، وعلى الرغم من محاولات أغلب الأنظمة العربية قبول كلّ شروط السلام المفروضة عليها من حلفاء إسرائيل، فإن ذلك القبول والاستسلام من قبل الأنظمة العربية يواجه بتعنت إسرائيلي واضح، وبالتالي كان من الضروري معرفة رأي المبحوثين في هذه القضية التي تشغل الشارع العربي. ولقد أظهرت النتائج في هذا الصدد عدم وجود فروق تذكر بين المنطقتين، بل وجد توحد في توجهات العينتين المبحوثتين بشأن رؤيتهم لمستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية، وقد أجمعت إجاباتهم على أن العلاقات يحكمها صراع وجود حضاري بين الأمة العربية وإسرائيل بنسبة بلغت ٥٨,٨ في المئة، يلي ذلك نتائج علاقات يحكمها فرض الأمر بالقوة من قبل

إسرائيل ٢٦,٠ في المئة. وأشارت نتائج علاقات يحكمها صراع حدود بين الطرفين إلى نسبة لم تتجاوز الـ ٥,٠ في المئة، هذا في الوقت الذي أظهرت نتائج علاقات تحكمها المصالح المشتركة بين العرب وإسرائيل حصولها على نسبة بلغت ٩,٦ في المئة من إجمالي المبحوثين. وتشير دلالة النسب المذكورة إلى أن هناك تياراً ضعيفاً يؤيد إقامة علاقات عربية إسرائيلية في إطار المصالح المشتركة، ولكن تظل الغلبة لفرضية الصراع، نظراً لأن البعد الديني لدى أبناء اليمن مرتفع ومتأثر بالطبيعة العدائية التي يكنها اليهود للدين الإسلامي منذ ظهوره، ما خلق حالة من العداء التاريخي بين اليمنيين أو العرب عموماً وبين إسرائيل كدولة دينية قائمة على العنصرية والعرقية.

(٣) يظهر في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بين الحين والآخر العديد من الأفكار التي تربط الإرهاب بالعرب والمسلمين، لذا فقد حاولنا معرفة ما إذا كان المبحوثون يتابعون آخر المستجدات السياسية وكيف يكونون آراءهم بشأنها. وقد أسفرت النتائج عن رفض يكاد أن يقترب من الرفض الكلي لإلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين، بل اعتبروا أنها محاولة أمريكية غربية لإيجاد عدو بديل بعد انتهاء الحرب الباردة والمعسكر الاشتراكي، وأكد أكثر من ٩٠,٦ في المئة من أفراد العينتين رفض التهمة وتوزعت النسبة الباقية ٩,٤ في المئة بين الموافقة والشك في صحتها وإن كانت الفئة التي أيدت لصق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين اعتبرت ذلك على سبيل البطولة والشجاعة في زمن التراجع والضعف العربي والإسلامي. غير أن تلك النسب العالية في إجابة المبحوثين تدلّ على أنَّ هناك متابعة عالية للقضايا السياسية العربية والدولية والقدرة على تكوين رأي بشأنها.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة على العلاقة بين المعرفة السياسية والعينة الجغرافية

(١) يشير الجدول رقم (٤ ـ ١) الخاص بالنسبة المئوية لمستوى الأداء على مقاييس الدراسة لدى عينتي عمران وحضرموت بشكل جلي إلى أن المعرفة السياسية الظاهرة في منطقتي الدراسة ذات مستوى مرتفع تتجاوز نسبة ٦٣ في المئة، ويتضح هذا من النسبة المئوية التي حصل عليها كلّ من طرفي العينة المبحوثة على النحو التالي:

(٢) بلغت نسبة المعرفة السياسية في منطقة عمران ٧١,٣٠ في المئة في مقابل ٦٣,٩٢ في المئة في منطقة حضرموت.

(٣) أظهرت نتائج الدراسة أن منطقة عمران أكثر معرفة بالقادة السياسيين بنسبة ٩٥,٨٧ في المئة وهي نسبة مرتفعة عن منطقة حضرموت التي حققت معرفة بنسبة ٨٤,٠٠ في المئة.

(٤) لم تسفر نتائج المعرفة بالمؤسسات وطبيعة عملها عن فروق، فقد تقاربت النسبة بين المنطقتين، حيث بلغت النسبة في منطقة عمران ٧٥,٠٠ في المئة في مقابل ٧٢,٢٧ في المئة في منطقة حضرموت.

(٥) أوضحت نتائج الدراسة المتعلّقة بدرجة المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها ارتفاع النسبة لدى عينة محافظة عمران إلى ٦٤,٩١ في المئة، مقارنة بنسبة محافظة حضرموت التي بلغت ٥٦,٦٥ في المئة، وهي نسب توضح الفرق في المعرفة السياسية لصالح منطقة عمران.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
مستويات المعارف السياسية

المقاييس	عمران (ن = ٢٥٠)		حضرموت (ن = ٢٥٠)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
المعرفة السياسية	١٧,١١	٧١,٣٠	١٥,٣٤	٦٣,٩٢
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٨٨	٩٥,٨٧	٢,٥٢	٨٤,٠٠
٢ ـ المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها	٤,٥٠	٧٥,٠٠	٤,٣٤	٧٢,٢٧
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٩,٧٤	٦٤,٩١	٨,٤٨	٥٦,٦٥

أبرز الجدول رقم (٤ ـ ٢) فروقاً واضحة الدلالة في المعرفة السياسية بين عينة عمران وعينة حضرموت في مقاييس الدراسة. وقد وجدت عدة دلالات في إطار المعرفة السياسية بشكل عام بين المنطقتين ذات دلالة عند مستوى ٠,٠١ لصالح منطقة عمران.

كما أظهرت الدراسة الإحصائية وجود فرق دال في المعرفة بالقادة السياسيين لصالح منطقة عمران ذات مستوى مرتفع وذلك عند دالة ٠,٠١، في حين أن المعرفة السياسية بالمؤسسات السياسية وكيفية عملها لم توجد أي فروق دالة بين المنطقتين.

أما في ما يتعلق بالمعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها، فقد وجدت دالة عند ٠,٠١ لصالح منطقة عمران، وهذا دليل على الاهتمام بالمعرفة السياسية، في حين أن عينة حضرموت بالرغم من ارتفاع المعرفة السياسية لديها إلا أنها تأتي في مرتبة أدنى من اهتماماتهم.

الجدول رقم (٤ ـ ٢)
الفروق والدلالات

المقـايـيـس	عمران (ن=٢٥٠)		حضرموت (ن=٢٥٠)		قيمة T	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة السياسية	١٧,١	٢,٧٧	١٥,٣	٣,٢٣	٦,٥٨	**
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٩	٠,٤٧	٢,٥	٠,٥٩	٧,٤١	**
٢ ـ المعـرفـة بـالمؤسـسـات السياسية وطبيعة عملها	٤,٥	١,٠٥	٤,٣	١,٠٤	١,٧٥	X
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٩,٧	٢,٤٢	٨,٥	٢,٦٤	٥,٥٢	**

النتائج

من خلال النتائج الظاهرة أمامنا نجد أن عينة منطقة عمران تبدو أفضل مستوى من عينة منطقة حضرموت في درجة المعرفة السياسية، على الرغم من أن حضرموت تعتبر أكثر انفتاحاً واتصالاً بالعالم الخارجي من خلال الهجرات المتعاقبة إلى جنوب شرق آسيا وإلى دول الجوار الخليجية والدول الأفريقية، أو من خلال النشاط التجاري المشهود لها وكذا من خلال انتشار التعليم ووجود ثقافة دينية وروحية تتميز بها، وذلك مقارنة بمنطقة عمران التي يسكن أغلب أفرادها مناطق جبلية تفتقد الكثير لأبسط مقومات الحياة، وعاشوا سنوات من العزلة والانغلاق الشديد أثناء فترات حكم الأئمة أو تحت وصاية شيوخ القبائل.

وقد يعود تفوق قبائل عمران الجبلية في درجة المعرفة السياسية على قبائل حضرموت الساحلية إلى أسباب رئيسة عديدة:

(١) اقتراب قبائل الجبال (بمنطقة عمران وخمر ـ قبائل حاشد وبكيل) من العاصمة السياسية صنعاء وتنافسهم المسلح في غير مناسبة للمشاركة في السلطة واستعدادهم الدائم للدفاع عن مصالحهم، الأمر الذي خلق لديهم حافزاً للإطلاع والمعرفة السياسية.

(٢) حالة التعبئة السياسية التي يقوم بها المشايخ لقبائلهم لجعلهم دائماً في حالة جاهزية مع أو ضدّ الدولة وفقاً لمصالحهم.

(٣) اهتمام أهل حضرموت بالنشاط التجاري وارتباطهم بهجرات كبيرة لدى دول الجوار منذ تأسيسها وما تفرضه أنظمة تلك الدول المحافظة من قيود على النشاط

السياسي الذي أسهم بدوره في ابتعاد أهل حضرموت عن الاهتمام بالنشاط السياسي إلى حدّ كبير.

(٤) لحضرموت طبيعة دينية متميزة منذ مئات السنين عربياً وإسلامياً نظراً إلى انتشار الحوذات الدينية السنية فيها ما أسهم في مستوى ودرجة تعمقهم في الشأن الثقافي الديني على حساب التعمق والابتعاد عن الشأن السياسي والثقافة السياسية.

(٥) تعرضت حضرموت مثلها مثل كلّ محافظات الشطر الجنوبي قبل الوحدة إلى نوع من القهر السياسي وقمع الحريات على يد الحزب الاشتراكي الحاكم في إطار دولة الحزب المركزية والتي غلب عليها نمط الثقافة المدنية المقموعة، وذلك مقارنة بقبائل مناطق عمران وخمر التي عاشت بعيداً عن سلطة الدولة المركزية نظراً إلى امتلاكها وسائل ردع مسلحة في مواجهة السلطات الحاكمة، ووجود نفوذ فعلي لرموز المؤسسة القبلية التقليدية ما جعل الأنظمة المتعاقبة في صنعاء تركن إلى الاعتماد عليها في دعم نظام الحكم. وقد أسهم ذلك في وجود قدر أكبر من الحرية ومن الاهتمام بالمفردات والشأن السياسي لدى هذه القبائل.

ثانياً: العلاقة بين المعرفة السياسية والمستوى التعليمي

يتناول هذا المحور طبيعة العلاقة بين المعرفة السياسية والمستوى التعليمي لأفراد العينتين المبحوثتين، ومدى تأثير المستوى التعليمي في طبيعة المعرفة السياسية وبخاصة أن التعليم يفتح آفاقاً رحبة أمام المتعلمين للاطلاع أكثر والمتابعة المتخصصة للمعلومات السياسية. ومن الطبيعي أن غير المتعلمين تتضاءل أمامهم فرص الحصول على المزيد من سبل المعرفة والإطلاع، غير أنّه يجب عدم إغفال ثورة المعلومات في نهايات القرن العشرين وما حققته الفضائيات المرئية والمسموعة العابرة للحدود من إيصال المعرفة والحدث في نفس اللحظة وببساطة وسهولة متناهية للجميع متعلمين أو غير متعلمين، حتّى إن الفاصل في درجة الإلمام بالمعرفة السياسية والاهتمام بنشاطاتها بين أي من المستويين الأدنى والأعلى تعليماً، يرجع إلى طبيعة استعداد الفرد نفسه للتلقي وتأثير وسائل التنشئة فيه بدءاً من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق وصولاً إلى دور المسجد والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وهذا ما سوف توضحه نتائج الدراسة الميدانية.

١ ـ المستوى التعليمي والمعرفة بالقادة السياسيين

أوضحت النتائج عدم وجود فوارق بين المستوى التعليمي الأدنى والمستوى التعليمي الأعلى في المعرفة بأسماء القادة السياسيين، حيث لا تظهر أي دلالة في

النسب، فالذين ذكروا الإجابة الصحيحة حول اسم رئيس الجمهورية من المستوى الأدنى تعليمياً بلغ ٩٦,٨ في المئة، أما المستوى التعليمي الأعلى، فكانت الإجابات الصحيحة ٩٩,٠ في المئة. وانطبق ذلك أيضاً في المعرفة بالنسبة إلى اسم من يشغل منصب رئيس مجلس النواب، أما بالنسبة إلى رئيس مجلس الشورى، فقد أكد المعرفة به ٨١,١ في المئة من المستوى الأدنى تعليماً، في حين أن النسبة كانت أقل لدى المستوى الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٧٤,٣ في المئة.

٢ ـ المستوى التعليمي والمعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها

(١) أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة بين المستوى التعليمي الأدنى والمستوى التعليمي الأعلى في ما يتعلق بمعرفة طبيعة وشكل النظام السياسي الحزبي الموجود في اليمن، فبينما بلغت الإجابات الصحيحة للمستوى التعليمي الأدنى ٨٠,٠ في المئة بأنه نظام التعددية الحزبية، فإن المعرفة بالإجابة الصحيحة لدى المستوى التعليمي الأعلى بلغت ٨٤,٤ في المئة.

(٢) أوضحت النتائج معرفة أفراد العينة، المستوى الأدنى والمستوى الأعلى أيضاً، بأسماء العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية مع انحسار المعرفة بأسماء الأحزاب اليمنية لدى المستوى الأدنى تعليمياً في عشرة أحزاب من مجموع ٢٢ حزباً سياسياً، وكانت وفق الترتيب التالي: حزب المؤتمر الشعبي، فالتجمع اليمني للإصلاح، فالحزب الاشتراكي اليمني، فحزب البعث العربي الاشتراكي. . . إلخ. أما المستوى الأعلى تعليماً، فقد ذكر أسماء ١٢ حزباً سياسياً وفق الترتيب التالي: حزب المؤتمر ثمّ التجمع اليمني للإصلاح، فالحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري. . . إلخ.

(٣) دلت نتائج الإجابات حول كيفية اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع السري المباشر عدم وجود فوارق نسبية دالة وإن كان المستوى الأدنى تعليمياً أكثر معرفة من المستوى الأعلى والذي بلغت النسبة لديه ٨١,١ في المئة في حين أن الإجابة الصحيحة لدى المستوى الأعلى تعليماً بلغت ٨٠,٧ في المئة.

(٤) لم تتضح أي فروق ذات دلالة في إجابات المبحوثين حول مكانة السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وقد أصابت الحيرة وعدم المعرفة القانونية العينتين في تحديد أي منهما يحوز الأهمية، السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية، ولم تتجاوز الإجابة الصحيحة لدى المستوى الأدنى تعليماً نسبة ٣٥,٨ في المئة، قابلها في المستوى الأعلى تعليماً نسبة أقل بلغت ٣٣,٦ في المئة.

(٥) أظهرت المعرفة بطبيعة عمل مجلس النواب اليمني ودوره التشريعي دلالة

في درجة المعرفة لصالح المستوى الأعلى تعليماً حيث بلغت ٧٩,٥ في المئة، أما عينة المستوى الأدنى تعليماً، فقد سجلت درجة معرفة أقل بلغت نسبتها ٦٥,٣ في المئة.

(٦) ولكي نتعرف من المبحوثين على المؤسسات الأكثر تأثيراً في نشر الوعي الديمقراطي، فقد أظهرت النتائج لدى العينتين الأدنى والأعلى في المستوى التعليمي اتفاق الطرفين على الترتيب من الثالث إلى الأخير كالتالي: النقابات في الترتيب الثالث، وفي الترتيب الرابع الأحزاب السياسية وأخيراً كانت المنظمات الجماهيرية. أما الاختلاف في الترتيب الأول والثاني، فقد أسفر عن اختيار عينة المستوى الأدنى تعليماً الإذاعة والتلفزيون في المرتبة الأولى، حيث يتناسب ذلك ومستوى تلقيها المعلومات المرئية والمسموعة مع ضعف مستواها التعليمي، وفي المرتبة الثانية حلت الصحافة من حيث الأهمية، في حين أن المستوى الأعلى تعليماً قد اختار في المرتبة الأولى الصحافة بحكم قدرته على القراءة والإطلاع، واختار في المرتبة الثانية الإذاعة والتلفزيون. ويتوافق هذا الترتيب مع مستوى التعليم ودرجة التحصيل لدى العينتين.

٣ ـ المستوى التعليمي والمعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها

أ ـ المعرفة السياسية وتكوين رأي في الشأن المحلي

(١) أظهرت النتائج أن أهم الموضوعات التي يتابعها المستوى الأدنى تعليماً كانت بحسب هذا الترتيب: الموضوعات الدينية ٨٣,٢ في المئة، فنشرات الأخبار ٦١,١ في المئة، فالموضوعات الاجتماعية ٥٥,٨ في المئة، وأخيراً الموضوعات السياسية ٤٣,٢ في المئة. أما الأعلى مستوى تعليماً، فكان الترتيب على النحو التالي: الموضوعات الدينية ٧٩,٠ في المئة، فنشرات الأخبار ٥٦,٠ في المئة، فالموضوعات الثقافية ٥٥,٨ في المئة، فالموضوعات الاجتماعية ٤٨,٦ في المئة. يتضح من النسب المذكورة اهتمام المستوى الأدنى تعليماً بمتابعة الموضوعات السياسية والدينية، في حين أن المستوى الأعلى تعليماً اكتفى بمتابعة الموضوعات السياسية من خلال نشرات الأخبار، واهتمّ بالموضوعات الثقافية أكثر، وجاءت متابعته الموضوعات السياسية في المرتبة السادسة من حيث الترتيب العام للموضوعات.

(٢) أبرزت النتائج المتعلّقة بالإطلاع على برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية وجود فروق نسبية واضحة بين العينتين لصالح المستوى الأعلى تعليماً، حيث كانت إجابات المستوى الأدنى تعليماً في حدود ١٧,٩ في المئة، في حين بلغت نسبة الإطلاع لدى المستوى الأعلى تعليماً ٤٠,٢ في المئة. أما عدم الإطلاع نهائياً على أي من برامج الأحزاب، فقد وضحت دلالاتها عند المستوى الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٦٤,٢ في المئة في مقابل نسبة بلغت ٣٧,٠ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

وتؤكد دلالات النسب المرتفعة لعدم الإطلاع على برامج الأحزاب لدى العينتين وخصوصاً لدى غير المتعلمين إلى أن المستوى شبه الأمي لأفراد المستوى الأدنى تعليماً قد حجم من قدراته على القراءة والإطلاع، في حين أن المستوى الأعلى تعليماً ليس هناك ما يبرر له عدم الإطلاع سوى أن يكون لديه اهتمامات أخرى غير سياسية، أو أنّه لا يجد في برامج الأحزاب ما يجذبه إليها نظراً إلى عدم تنوعها وجمود خطابها، واستمرار تغلب ثقافة الريبة والشك في الحزبية لدى المواطن والتي نشأ وتربّى عليها منذ عهود الشمولية أثناء التشطير.

(٣) لم تبرز أي فروق واضحة لدى المستويين الأدنى والأعلى تعليماً في رؤيتهما لرفع مستوى الوعي السياسي للمواطنين واتفقت رؤية الطرفين على أن أجهزة الأعلام تحتل المركز الأول، وبرامج التعليم تأتي في المركز الثاني، وجاء في المركز الثالث الندوات، وأخيراً الخطب والبيانات.

(٤) على الرغم من عدم وجود أي فروق ذات دلالة بين العينتين حول أهمية دور المجالس المحلية وفائدتها بالنسبة إليهما، إلا أن عينة المستوى الأدنى تعليماً قد أظهرت تفاؤلاً بنسبة ٥٥,٨ في المئة في اقتناعها بأهمية دور المجالس المحلية في هذه المرحلة، أما المستوى الأعلى تعليماً، فكان أقل تفاؤلاً، حيث بلغت النسبة لديه ٤٤,٩ في المئة. وقد يعود ذلك إلى المشكلات والقصور الذي رافق صدور قانون السلطة المحلية، حيث كانت القيادات العليا في المحافظات يتم تعيينها ولا تنتخب محلياً، إضافة إلى أن المجالس المحلية ليس لديها استقلالية حقيقية أو سلطة اتخاذ القرار في ظلّ المركزية الشديدة للسلطة في العاصمة صنعاء، كما يمكن أنْ يفسر الشك لدى المستوى الأعلى تعليماً في حرصه على إبداء رأيه حول حداثة التجربة المحلية وما رافق انتخاباتها من بروز طاغ للعصبية القبلية وما نتج منها من صدامات دموية سقط خلالها أكثر من مئه وستين فَرداً بين قتيل وجريح. وقد يعود إلى عدم اقتناع المبحوثين بقوائم المرشحين الذين قدمتهم الأحزاب الذين غلب عليهم الطابع القبلي وهو ما سيتضح في دراسة نتائج الجزء الخاص بعدم المشاركة السياسية.

ب ـ المعرفة السياسية وتكوين رأي في شأن المسائل العربية والدولية

(١) بالنسبة إلى أداء السياسة الخارجية اليمنية تجاه القضايا العربية لم تبرز أي فروق ذات دلالة بين العينتين وإن كان المستوى الأدنى تعليماً يرى أن السياسية الخارجية اليمنية جيدة بنسبة ٦١,١ في المئة في مقابل نسبة أقل لدى المستوى الأعلى تعليماً ٥١,٢ في المئة، في حين أن نسبة أفراد المستوى الأدنى تعليماً الذين يروا أن أداء السياسة الخارجية تجاه القضايا العربية غير مقبول لم تتجاوز ٨,٤ في المئة، مقابل نسبة بلغت

١٣,٨ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. وقد يعود ذلك إلى أن المستويات المتعلمة أكثر فهماً وإدراكاً للمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية من خلال الإطلاع والمتابعة لأكثر من مصدر للمعلومات الخارجية، أما المستويات الأقل تعليماً بحكم تلقي ثقافتها ومعارفها في الغالب من مصادر الإعلام المحلية، فتكون أحكامها ومعارفها متأثرة بما تردده وسائل الإعلام الحكومية الموجهة دائماً للجمهور بتكرار سيل من الإنجازات والنجاحات الرسمية سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الدولي.

(٢) لم تسفر نتائج التحليل الإحصائي للعينتين الأدنى والأعلى تعليماً تجاه الصراع العربي الإسرائيلي عن وجود أي اختلافات أو فروق ذات دلالة، حيث يرى المستوى الأدنى تعليماً أن جذور المشكلة تعود إلى طبيعة علاقات يحكمها صراع وجود بين الأمة العربية وإسرائيل بنسبة ٤٣,٢ في المئة في مقابل نسبة أكبر لدى المستوى الأعلى تعليماً بلغت ٥٠,١ في المئة. في الوقت نفسه أعطت العينة الأعلى تعليماً علاقات تحكمها المصالح بين العرب وإسرائيل نسبة ١٠,٤ في المئة يقابلها نسبة أقل بلغت ٥,٣ في المئة لدى العينة الأدنى تعليماً، أما باقي النسب المرتفعة للعينتين، فقد صبت في خانات الصراع العربي الإسرائيلي بدرجاته المختلفة.

(٣) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود فروق بين العينتين في رفض تهمة الإرهاب التي يحاول الغرب والولايات المتحدة الأمريكية إلصاقها بالعرب والمسلمين وذلك بنسبة تفوق ٩٠ في المئة، بينما ظهرت فروق ذات دلالة نسبية في ما يتعلق بالموافقة على إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين وذلك لدى المستوى الأدنى تعليماً، حيث أجاب بنعم ٨,٤ في المئة في مقابل نسبة بلغت ٢,٠ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. وتدلّ هذه النسب على درجة وعي فئة المتعلمين بخطورة عواقب التباهي بإلصاق مثل تلك التهمة بالعرب والمسلمين في الوقت الذي نظر إليها بعض أفراد المستوى الأدنى تعليماً من قبيل التفاخر والشجاعة ورد الفعل على العجز العربي والإسلامي في مواجهة جبروت الدول الكبرى الحليف الاستراتيجي لإسرائيل.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين المعرفة السياسية والمستوى التعليمي

(١) يكشف الجدول رقم (٤ ـ ٣) المتعلق بالنسبة المئوية لمستوى الأداء على مقاييس الدراسة للمستويات الأعلى والأدنى أن النسب الظاهرة تشير إلى ارتفاع مستوى المعرفة السياسية والتي تتجاوز نسبة ٦٥ في المئة لدى أفراد العينتين الأعلى والأدنى تعليماً مع وجود فارق في النسب لصالح المستوى التعليمي الأعلى، حيث بلغت النسبة ٦٨,٢٢ في المئة، في حين أن نسبة المعرفة السياسية لدى المستوى

الأدنى تعليماً قد وصلت إلى ٦٥ في المئة من إجمالي العينة الخاصة بها.

(٢) أما عن المعرفة بالقادة السياسيين، فلم تشر النتائج إلى وجود دلالة بين العينتين وإن تفوقت نسبة المستوى التعليمي الأدنى في المعرفة بالقادة، حيث حققت نسبة معرفة بلغت ٩٠,٨٨ في المئة، وحققت عينة المستوى التعليمي الأعلى نسبة أقل بلغت ٨٩,٧١ في المئة.

(٣) وفي إطار المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها، فإن نسبة المعرفة للعينة الكلية تصل إلى أكثر من ٧٠ في المئة. النسبة لدى العينة الأعلى تعليماً بلغت بحكم مستواها التعليمي العالي ٧٤,٤٠ في المئة من درجة المعرفة السياسية، فيما حازت العينة الأدنى تعليماً على ٧٠,٣٥ في المئة من إجمالي المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها.

أشارت النتائج المرتبطة بالمعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها إلى درجة معرفة مقبولة تتخطى نسبة ٥٧ في المئة لدى العينتين المبحوثتين، وذلك لصالح العينة الأعلى تعليماً، حيث بلغت النسبة ٦١,٤٥ في المئة في مقابل نسبة بلغت ٥٧,٦٨ في المئة للعينة الأدنى تعليماً.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

المقاييس النسبية للعلاقة بين المعرفة السياسية والمستوى التعليمي

المقـايـيـس	المستوي الأدنى تعليماً (ن = ٩٥)		المستوي الأعلى تعليماً (ن = ٤٠٥)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
المعرفة السياسية	١٥,٦٠	٦٥,٠٠	١٦,٣٧	٦٨,٢٢
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٧٣	٩٠,٨٨	٢,٦٩	٨٩,٧١
٢ ـ المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها	٤,٢٢	٧٠,٣٥	٤,٤٦	٧٤,٤٠
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٨,٦٥	٥٧,٣٥	٩,٢٢	٦١,٤٥

كما تشير نتائج الدراسة الظاهرة في الجدول رقم (٤ ـ ٤) حول الفروق الدالة بين العينتين المبحوثتين الأدنى والأعلى تعليماً إلى وجود فروق ذات دلالة متوسطة بينهما وإن كانت النسبة المرتفعة في صالح المستوى الأعلى تعليماً بشكل عام وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

لم توضح النتائج وجود أي فروق في مستوى المعرفة بالقادة السياسيين بين العينتين الأدنى والأعلى تعليماً.

أما المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها، فقد كشفت عن وجود دلالة متوسطة لصالح المستوى الأعلى تعليماً عند مستوى ٠,٠٥.

لم تظهر نتائج الدراسة في ما يتعلق بالمعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها أي فروق ذات دلالة بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

الفروق الدالة على العلاقة بين المعرفة السياسية والمستوى التعليمي

المقـــاييـــس	الأدنى مستوي تعليمي (ن = ٢٥٠)		الأعلى مستوي تعليمي (ن=٢٥٠)		قيمة T	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة السياسية	١٥,٦	٢,٧٤	١٦,٤	٣,٢٠	٢,١٧	*
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٧	٠,٦٠	٢,٧	٠,٥٥	٠,٥٤	X
٢ ـ المعـرفـة بـالمؤسـسـات السياسية وطبيعة عملها	٤,٢	١,١٧	٤,٥	١,٠١	٢,٠٣	*
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٨,٦	٢,٣٢	٩,٢	٢,٦٦	١,٩٠	X

النتائج

(١) من طبيعة الأمور أن الأشخاص الأكثر تعليماً هم في الغالب الأكثر إطلاعاً ومعرفة وثقافة، إلا أن هذه القاعدة في المعرفة السياسية تتقلص فيها الفروق عادة بين المستويات التعليمية المختلفة، بل يكون مستوى الثقافة السياسية متقارباً لكون المعارف والهم السياسي العام من الأمور المعاشة والمتداولة يومياً بين غالبية المواطنين والتي تشكل أحد المقاييس المهمة للحكم على مستوى ثقافتهم السياسية.

(٢) لا ترتبط المعرفة السياسية بدرجة المستوى التعليمي إلا في إطار إتاحة مساحة أكبر للقراءة والاطلاع على المعلومات من مصادر متعددة. ولكن يتوقف هذا الأمر على رغبة الشخص والمدى الذي يريد فيه تنمية وتثقيف ذاته في الشأن السياسي ودرجة اهتمامه به.

(٣) ساعد امتلاك الأنظمة السياسية الحاكمة لوسائل الإعلام في دول العالم

الثالث على تحول تلك الوسائل إلى أدوات هامة للتثقيف السياسي الموجه لخدمة أهدافها وأغراضها، وتتميز أغلب برامجها المسموعة والمرئية بالتركيز على الإنجازات السياسية الخارقة التي يقوم بها النظام السياسي وقادته المبدعين وتكرارها على مدار الساعة ما يخلق حالة من التعبئة والمعرفة السياسية الموجهة لدى الأفراد المتلقين وعلى وجه الخصوص الفئات الأقل تعليماً.

(٤) أدى انتشار الفضائيات العربية وكثافتها المخترقة للحدود التي تعمل على بثّ موضوعات الساعة الثقافية والإخبارية والسياسية المتنوعة مثل قضايا الديمقراطية والحريات في الوطن العربي والعالم وبقدر ما من الموضوعية والشفافية، إلى نشر المزيد من الوعي السياسي والديمقراطي بين الجماهير العربية ومن بينهم المواطنون اليمنيون، المتعلمون وغير المتعلمين.

(٥) تشكل درجة المعرفة السياسية المرتفعة لدى عينة المستوى الأدنى تعليماً نوعاً من الظاهرة المبررة بأن الشعب اليمني معروف عنه بالرغم من انتشار الأمية في أوساطه، إلا أنه مثقف سياسياً ثقافة عالية يتفوق فيها على كثير من شعوب الأمة العربية. وهذا التناقض مع طبيعة الأمور قد يكون مرجعه وسبب تفسيره «جلسات القات اليومية» التي تشكل شبه برلمانات شعبية مصغرة أو حلقات نقاش جادة يتداول فيها الحاضرون شتى الموضوعات الثقافية والسياسية والاجتماعية وغيرها، وذلك بقدر من الحرية والتعددية الفكرية وبخاصة بعد إقامة الوحدة اليمنية.

ثالثاً: العلاقة بين المعرفة السياسية والفئات العمرية

بحكم المعرفة بالطبيعة البشرية، كلّما تقدّم الإنسان في العمر زادت خبراته في الحياة واكتسب مزيداً من المميزات والصفات منها المعرفة والعقلانية والتروي في إصدار الأحكام وذلك في كافة مجالات المعرفة بما فيها المعرفة السياسية. وعليه سوف نحاول من خلال النتائج الإحصائية معرفة أي من الفئتين العمرية صغار السن أم كبارهم أكثر معرفة بالثقافة السياسية.

١ ـ العلاقة بين الفئات العمرية والمعرفة بالقادة السياسيين

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة بين الفئتين العمريتين في ما يتعلق بمعرفتهما بأسماء رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب والتي فاقت نسبتها ٩٠ في المئة، وإن كانت العينة الأكبر سناً تتفوق من حيث المعرفة، في حين ظهرت فروق كبيرة بمعرفة اسم رئيس مجلس الشورى وبلغت لدى الفئة الأكبر سناً ٨٩,٩ في المئة، في مقابل نسبة معرفة لدى صغار السن وصلت إلى ٦٧,٦ في المئة.

٢ ـ العلاقة بين الفئات العمرية والمعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها

(١) لم تظهر فروق إحصائية بين العينتين صغار وكبار السن في درجة معرفتهم بشكل النظام السياسي الحزبي الموجود في اليمن وتقاربت الإجابات الصحيحة للعينتين، مؤكّدة أنه نظام التعددية السياسية وذلك بنسبة تفوق ٨٣ في المئة، غير أن الملفت للاهتمام أن الفئتين اللذين وقع اختيارهما على الإجابة بأنه نظام الحزب الواحد قد تجاوزت إجاباتهم نسبة ١٠ في المئة ما يدلل إما على جهل بشكل النظام السياسي، أو على تحديد موقف حزبي للعديد من القوى السياسية ومؤيديها الذين يعتبرون أن استمرار وجود حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على رأس السلطة لأكثر من عشرين عاماً قبل الوحدة وبعدها من دون تغيير دليل على أن النظام السياسي الموجود في اليمن هو نظام الحزب الواحد، وباقي الأحزاب تقوم بدور لتجميل الصورة الديمقراطية.

(٢) أوضحت النتائج الخاصة بمعرفة أسماء أربعة أحزاب يمنية عدم وجود أي فروق دالة بين الفئتين العمريتين، بل وضح اتفاقهما على المعرفة بأسماء الأحزاب والتنظيمات السياسية وفق الترتيب التالي: المؤتمر الشعبي العام ٩٧,٢ في المئة، التجمع اليمني للإصلاح ٩٢,٢ في المئة، الحزب الاشتراكي اليمني ٧٤,٦ في المئة، التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ٤٣,٢ في المئة.

(٣) لم تشر النتائج الإحصائية بالنسبة إلى كيفية اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب السري المباشر من قبل الشعب إلى وجود فروق بين العينتين، وتجاوزت الإجابة الصحيحة حدود ٨٠ في المئة، وظهر فرق محدود في النسب لصالح فئة كبار السن.

(٤) أظهرت النتائج تواضع مستوى المعرفة الصحيحة في ما يتعلق بأي من السلطتين أهم، السلطة التنفيذية أم التشريعية، حيث بلغت إجابات صغار السن ٣٣,٠ في المئة مقابل ٣٥,٨ في المئة لكبار السن، في حين ظهرت فروق ذات دلالة بسيطة لصالح كبار السن تفيد أن السلطة التنفيذية أهم من السلطة التشريعية، حيث وصلت إجاباتهم إلى ٤١,٣ في المئة في مقابل نسبة أدنى لدى صغار السن بلغت ٣٠,٨ في المئة.

(٥) وفي إطار معرفة الفئتين كبار وصغار السن بطبيعة عمل المؤسسات ممثلة بدور مجلس النواب التشريعي، كانت المعرفة مرتفعة للعينتين بنسبة ٧٦,٨ في المئة، ولم تكن هناك فروق دالة تذكر وإن كانت الإجابة الصحيحة الأكبر لدى فئة صغار السن ٧٨,٢ في المئة، أما إجابات كبار السن فقد بلغت ٧٤,٣ في المئة.

(٦) توحدت رؤية أفراد الفئتين العمريتين حول ترتيب أي من المؤسسات أكثر أهمية في نشر الوعي الديمقراطي بين المواطنين على النحو التالي: الصحافة في المرتبة

الأولى، يليها الإذاعة والتلفزيون، فالنقابات والجمعيات الأهلية، فالأحزاب السياسية وأخيراً المنظمات الجماهيرية. ويعود تراجع وتهميش أهمية دور الأحزاب السياسية وضعف تأثيرها وفاعليتها في المواطنين إلى عدم تواجدها وغياب خطابها ومحدودية دورها التثقيفي في ملامسة الهموم والواقع المعاش للمواطنين على الرغم من أن نسبة لا بأس بها من العينة المبحوثة ترى أهمية التعددية السياسية بالنسبة إليها.

٣ ـ العلاقة بين الفئات العمرية والقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها

أ ـ المعرفة بالقضايا السياسية ذات الشأن المحلي

(١) كشفت نتائج التحليل الإحصائي عن وجود فروق لدى أفراد الفئتين صغار وكبار السن في ما يتعلق بالموضوعات التي يتابعونها، فقد وجد فرق ذو دلالة كبيرة في درجة الاهتمام بالموضوعات السياسية لصالح فئة كبار السن، حيث بلغت ٥٥,٣ في المئة، في حين احتل الاهتمام لدى الفئة الأصغر سناً المرتبة قبل الأخيرة في درجة الاهتمام بالموضوعات السياسية بنسبة ٣٩,٦ في المئة. كما ظهر فرق آخر ذو دلالة كبيرة إلى حدّ كبير بالنسبة إلى الاهتمام بالموضوعات الدينية، حيث بلغ اهتمام الفئات الشبابية أو صغار السن بها نسبة ٨٥,٧ في المئة، يقابلها نسبة لدى فئات كبار السن بلغت ٦٩,٣ في المئة. وكان ترتيب الاهتمام بالموضوعات لدى فئات صغار السن على النحو التالي: أولاً، الموضوعات الدينية، ثانياً، نشرات الأخبار، ثالثاً، الموضوعات الثقافية ورابعاً الموضوعات الاجتماعية. أما الفئات الأكبر سناً، فكانت على النحو التالي: الموضوعات الدينية أولاً، يليها نشرات الأخبار، فالموضوعات السياسية وأخيراً الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية.

(٢) بينت نتائج الاطلاع على برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية عدم وجود فروق دالة بين الفئتين العمريتين، وإن كانت نسب الاطلاع تحسب لصالح كبار السن والتي بلغت في مجملها ـ الاطلاع على برنامج الحزب الذي ينتمون إليه أو على كلّ برامج الأحزاب أو على بعضها ـ نسبة ٦٢,٠في المئة مقابل نسبة إجمالية بلغت ٥٥,٥ في المئة لدى صغار السن.

(٣) أظهرت النتائج حول كيفية رفع الوعي السياسي لدى المواطنين عدم وجود فوارق لدى الفئتين صغار وكبار السن، بل اتفقت العينتان المبحوثتان على الترتيب الآتي: أجهزة الأعلام في المرتبة الأولى بنسبة ٧٠,٠ في المئة، يليها برامج التعليم بنسبة ١٤,٤ في المئة، فالندوات الموسعة ٩,٨ في المئة وأخيراً الخطب والبيانات ٥,٠ في المئة.

(٤) لم تسفر النتائج الإحصائية عن أي فروق ذات دلالة بين الفئتين حول التوقع

بفائدة دور المجالس المحلية لديهم وإن كان التفاؤل إلى حدّ ما لدى فئة كبار السن أدى إلى نسبة بلغت ٤٧,٥ في المئة، أما النسبة لدى صغار السن، فبلغت ٤٦,٧ في المئة.

ب ـ المعرفة السياسية بالقضايا ذات البعد العربي والدولي

(١) أوضحت النتائج المتعلّقة برؤية المبحوثين لأداء السياسة الخارجية اليمنية تجاه القضايا العربية عدم وجود فروق وإن كانت فئة صغار السن غير راضية عن أداء السياسية الخارجية اليمنية بنسبة بلغت ١٤,٦ في المئة في مقابل ٩,٥ في المئة من إجمالي عينة كبار السن. وكانت النسبة الأكبر من مجموع الفئتين العمريتين التي أعطت درجة جيد لأداء هذه السياسة قد تجاوزت خطّ الـ ٥٠ في المئة بقليل، وهي نسبة ضعيفة في تقدير الدور الذي تؤديه السياسية الخارجية تجاه القضايا العربية، وعدم تحرّكها بفاعلية أكبر بالنسبة إلى رأي المبحوثين.

(٢) أظهرت النتائج الإحصائية بين الفئتين المبحوثتين وجود فروق دالة كبيرة حول رؤيتهم لمستقبل العلاقات العربية الإسرائيلية، وأهم ما لفت الانتباه هو إعطاء صغار السن لعلاقات تحكمها المصالح المشتركة بين العرب وإسرائيل نسبة بلغت ١٢,٥ في المئة في مقابل نسبة أقل لنفس الإجابة لفئة كبار السن بلغت ٤,٥ في المئة. ويعود تفسير ذلك إلى الضخ الإعلامي العربي والغربي المكثف حول مشاريع السلام، على أن ذلك لا يقلل أيضاً من أن فئات صغار السن نفسها كانت الأكثر تحمساً لإعطاء نسب أعلى لكون العلاقات العربية الإسرائيلية هي علاقات تتدرج بين صراع وجود وصراع حدود وعلاقات فرض الأمر الواقع بالقوة من قبل إسرائيل ما يعني الرفض لها بنسبة إجمالية بلغت ٨٧,٥ في المئة في مقابل نسبة عالية بلغت ٩٥,٥ في المئة لدى فئة كبار السن.

(٣) في ما يتعلق بإلصاق تهمة الإرهاب وربطها بالعرب والمسلمين، فقد ظهر فرق دال ليس بالكبير حول رفض إلصاق التهمة بالعرب والمسلمين لصالح الفئات الأصغر سناً، حيث بلغت النسبة ٩٢,٨ في المئة، في حين أن النسبة عند كبار السن بلغت ٨٦,٦ في المئة. وتتوافق تلك النتيجة مع الوازع والتثقيف الديني المرتفع لدى الفئة المبحوثة من صغار السن.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة على العلاقة بين المعرفة السياسية والفئات العمرية

أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (٤ ـ ٥) أن النسبة المئوية لمستوى الأداء، بناءً على مقاييس الدراسة للفئات العمرية الأصغر والأكبر سناً كانت على النحو الآتي:

(١) أثبتت النتائج أن مستوى المعرفة السياسية لدى فئتي الدراسة من كبار

وصغار السن مرتفعة، وتتجاوز نسبة ٦٦ في المئة، وإن كانت النسبة الأعلى لدى فئة كبار السن قد بلغت ٦٩,٦٢ في المئة مقارنة بفئة صغار السن التي بلغت النسبة لديها ٦٦,٤٨ في المئة.

(٢) أوضحت الدراسة أن مستوى المعرفة بالقادة السياسيين قد بلغت درجة مرتفعة، وإن كانت لصالح فئة كبار السن، حيث بلغت ٩٥,٣٤ في المئة أما صغار السن، فبلغت نسبة المعرفة بالقادة لديهم ٨٦,٩٢ في المئة.

(٣) لم تشر نتائج الدراسة الإحصائية إلى أي فروق بين الفئتين الأصغر والأكبر سناً في ما يتعلق بمعرفة المؤسسات السياسية وطبيعة عملها، وإن كانت الفئة العمرية الأكبر سناً لديها نسبة معرفة أعلى بدرجة بسيطة، حيث بلغت ٧٤,٠٢ في المئة مقارنة بصغار السن الذين بلغت النسبة لديهم ٧٣,٤٢ في المئة.

(٤) كما لم تظهر فروق في المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها بين العينتين، حيث بلغت معرفة عينة كبار السن بها نسبة ٦٣ في المئة، في حين بلغت النسبة عند صغار السن ٦٠ في المئة تقريباً.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

المقاييس النسبية للعلاقة بين المعرفة السياسية والفئات العمرية

المقــاييــس	عينة صغار السن (ن = ٣٢١)		عينة كبار السن (ن = ١٧٩)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
المعرفة السياسية	١٥,٩٦	٦٦,٤٨	١٦,٧١	٦٩,٦٢
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٦١	٨٦,٩٢	٢,٨٦	٩٥,٣٤
٢ ـ المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها	٤,٤٠	٧٣,٤٢	٤,٤٤	٧٤,٠٢
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٨,٩٤	٥٩,٦٣	٩,٤١	٦٢,٧٢

كشفت نتائج الدراسة المبينة في الجدول رقم (٤ ـ ٦) عن وجود فروق ذات دلالة في المعرفة السياسية بدرجة دلالة بلغت ٠,٠١ لصالح عينة كبار السن.

وكذلك الأمر مع المعرفة بالقادة السياسيين، حيث وجدت دلالة عالية بلغت ٠,٠١ لصالح الفئة الأكبر سناً.

أما في ما يتعلق بالمعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها أو بالقضايا

السياسية وتكوين رأي بشأنها، فلا توجد فروق ذات دلالة، وإن كانت الفروق لصالح فئة كبار السن.

الجدول رقم (٤ ــ ٦)

الفروق الدالة على العلاقة بين المعرفة السياسية والفئات العمرية

المقـــاييـــس	صغار السن (ن=٢٥٠)		كبار السن (ن=٢٥٠)		قيمة T	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة السياسية	١٥,٩	٣,٢٥	١٦,٧	٢,٨٥	٢,٥٩	**
١ ــ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٦	٠,٦٠	٢,٩	٠,٤٤	٤,٩١	**
٢ ــ المعـرفـة بـالمؤسـسـات السياسية وطبيعة عملها	٤,٤	٠,٩٩	٤,٤	١,١٥	٠,٣٧	X
٣ ــ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٨,٩	٢,٦٦	٩,٤	٢,٤٩	١,٩١	X

النتائج

أظهرت نتائج الدراسة تقارب النسب، وارتفاع مستوى المعرفة السياسية لدى عينتي البحث الأصغر والأكبر سناً مع وجود فروق معرفية شكلية لصالح كبار السن، ويعود ذلك إلى ما يلي:

(١) إن اهتمامات الشباب عادة بالشأن السياسي تبدأ في مراحل النضج، حيث إن مرحلة المراهقة وبدايات الشباب غالباً ما تكون فيها اهتمامات الشباب منصرفة إلى قضايا أخرى تشكل بالنسبة إليهم أهمية أكثر من الشأن السياسي.

(٢) أدى التدفق الإعلامي المسموع والمرئي وعبر الوسائط التكنولوجية الحديثة، وبساطتها في التعامل مع الموضوعات السياسية إلى مزيد من نشر الوعي لدى قطاعات كبيرة من أفراد المجتمع من دون تمييز بين الفئات العمرية ونوع التعليم ومستواه:

(٣) إن ما تمّ تناوله من موضوعات وقضايا تتعلق بالثقافة والمعرفة السياسية العامة هو من الموضوعات القريبة إلى أذهان أغلب الأفراد والتي غالباً ما ترددها أجهزة الإعلام المختلفة المحلية أو الفضائية العربية، وبالتالي لم يتم التطرق إلى التعمق في معرفة أبعاد الثقافة السياسية الديمقراطية والتي ستبرز في أثناء دراسة الاتجاهات والقيم السياسية.

رابعاً: العلاقة بين المعرفة السياسية والنوع

تتقارب النسب بين الذكور والإناث في المجتمع اليمني إلى درجة تقاسُم النسبة الإجمالية للسكان بالتساوي. وعلى الرغم من أن المرأة اليمنية تشكل نصف المجتمع، إلا أنها ما زالت تجاهد للحصول على حقوقها التي كفلها لها الشرع والدستور، وذلك وسط بيئة مجتمعية يسودها النمط التقليدي وسيطرة المجتمع الذكوري، ولا يقلل هذا من أن وضع المرأة في اليمن مقارنة بشقيقاتها في الجزيرة العربية متقدم إلى حدّ ما، حيثُ إنّها قد خطت خطوات كبيرة صوب المشاركة السياسية والمشاركة العامة في كافة المجالات الوظيفية والقيادية، ولهذا كان من الضروري عند القيام بقياس مستوى الثقافة السياسية لدى أفراد القبائل اليمنية أن نتعرف إلى محتوى الثقافة والمعارف السياسية لنصف المجتمع اليمني من الإناث، وعليه سوف يتم قياس المعرفة السياسية وفقاً لمتغير النوع (الذكور، والإناث) أو ما يسمى في الغرب بالجندر.

١ ـ العلاقة بين النوع والمعرفة بالقادة السياسيين

تقاربت إجابات الذكور والإناث في ما يتعلق بدرجة المعرفة السياسية بأسماء القادة السياسيين، وقد تعرفت العينة من الجنسين على أسماء كلّ من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب، وتجاوزت نسبة معرفتهم ٩٥ في المئة، في حين ظهرت فروق ذات دلالة كبيرة عند ذكر اسم رئيس مجلس الشورى، إذ بلغت معرفة الذكور به ٨٧,٤ في المئة، فيما بلغت درجة المعرفة لدى الإناث ٤٨,٣ في المئة، ويرجع ذلك إلى أن تشكيل مجلس الشورى قد خضع للتعيين منتصف عام ٢٠٠١ ولم يتردد اسمه في أجهزة الإعلام المحلية كثيراً.

٢ ـ العلاقة بين النوع والمعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها

(١) أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة بين الفئتين الذكور والإناث في المعرفة بشكل النظام السياسي الحزبي في اليمن، وبلغت النسبة للعينة الكلية ٨٣,٦ في المئة، وكانت المعرفة لدى الإناث أعلى، فقد بلغت الإجابات الصحيحة ٨٤,٨ في المئة، في حين أن الإجابات الصحيحة لدى الذكور بلغت ٨٣,١ في المئة.

(٢) في ما يتعلق بالمعرفة بأسماء أربعة أحزاب يمنية، بلغت نسبة المعرفة السياسية لدى نوعي العينة المبحوثة درجة عالية من حيث المعرفة، وبينما عرف الذكور الأحزاب الأربعة وفق الترتيب التالي: المؤتمر الشعبي العام ٩٦ في المئة، يليه التجمع اليمني للإصلاح ٩١,٤ في المئة، فالحزب الاشتراكي اليمني ٧٣,٩ في المئة، فالتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ٤٩,٩ في المئة، اختارت الإناث ترتيب الأحزاب على النحو التالي: المؤتمر الشعبي العام ١٠٠ في المئة، التجمع اليمني

للإصلاح ٩٤ في المئة، الحزب الاشتراكي اليمني ٧٦,٢ في المئة، فحزب البعث العربي الاشتراكي ٤٥ في المئة. وتحددت معرفة الفئتين بأسماء ١١ حزباً فقط من مجموع الأحزاب الرسمية وغير الرسمية التي تقارب أربعين حزباً وتنظيماً سياسياً في الساحة السياسية اليمنية. وربما يعود ارتفاع المعرفة بأسماء القادة السياسيين وأسماء الأحزاب لدى الإناث إلى قدرة المرأة على الحفظ من خلال التكرار وبخاصة أن أجهزة الإعلام لا تكل من ترديد تلك المسميات في أثناء الانتخابات والأزمات السياسية.

(٣) أظهرت الإجابات حول المعرفة بكيفية اختيار رئيس الجمهورية، معرفة العينة الكلية للمبحوثين الإجابة الصحيحة بنسبة بلغت ٨٠,٨ في المئة، وكشفت النتائج عن وجود فرق دال كبير لصالح فئة الذكور في درجة المعرفة الصحيحة بلغت نسبته ٨٨,٣ في المئة، أما الإناث، فبلغت نسبة المعرفة لديهن ٦٣,٦ في المئة.

(٤) أوضحت نتائج الدراسة وجود حالة منخفضة من المعرفة لدى الجنسين بأي من السلطتين أكثر أهمية، السلطة التنفيذية أم السلطة التشريعية؟ ولقد بلغت نسبة الإجابات الصحيحة لصالح الذكور حيث بلغت ٣٨,١ في المئة، أما الإناث، فبلغت النسبة لديهن ٢٤,٥ في المئة. كما بلغت النسبة الكلية لمن أجابوا حول أهمية السلطة التنفيذية إلى حدّ ما ٣١,٤ في المئة. وعلى الرغم من ذلك تظل نسبة المعرفة السياسية والقانونية في هذه الجزئية لدى الجنسين منخفضة تحتاج إلى تكثيف برامج التعريف بالثقافة السياسية والقانونية ومنظومة الحقوق والواجبات للمواطنين.

(٥) لم تظهر فروق ذات دلالة بين الجنسين في درجة المعرفة بطبيعة عمل مجلس النواب، وإن كانت الإجابات الصحيحة لدى الإناث أعلى، حيث بلغت نسبتها ٧٨,١ في المئة، أما لدى الذكور، فبلغت النسبة ٧٦,٢ في المئة، علماً أن نسبة كبيرة من إجابات الذكور بلغت ١٩,٢ في المئة اتجهت صوب الإجابة الخاطئة بأن دور المجلس هو تنفيذ القوانين.

(٦) اتفقت عينة الذكور والإناث على ترتيب المؤسسات الأكثر قدرة على نشر الوعي الديمقراطي بين المواطنين على النحو التالي: الصحافة، فالإذاعة والتلفزيون، فالنقابات والجمعيات الأهلية، فالأحزاب السياسية، فالمنظمات الجماهيرية، واختلفت العينتان في ما بينهما في الترتيب الأول والثاني فقط، فقد اختارت عينة الإناث الإذاعة والتلفزيون في المرتبة الأولى والصحافة في المرتبة الثانية، واختار الذكور الصحافة في المرتبة الأولى والإذاعة والتلفزيون في المرتبة الثانية. ويتطابق هذا مع طبيعة كلّ من المرأة والرجل، حيث إن طبيعة الرجل تميل إلى القراءة والمرأة تميل إلى مشاهدة التلفزيون وسماع الإذاعة. وفي اعتقادي أن اختيارات الإناث أدق في مسالة نشر الوعي السياسي

والديمقراطي والقانوني الخ. . . نظراً لأن الأمية تغلب على المجتمع اليمني، وعليه، فإن أسرع وسيلة لإيصال المعلومات إليه تتم عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، على أنَّ إجابات المبحوثين من الجانبين تنم عن درجة عالية من الوعي والمعرفة السياسية.

٣ ـ العلاقة بين النوع والمعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها

أ ـ المعرفة بالقضايا السياسية في الإطار المحلي

(١) أوضحت النتائج حول أهم الموضوعات التي يفضل الجنسان متابعتها أن فروقاً دالة كبيرة تنبري بينهما، إذ يفضل الذكور الموضوعات السياسية بنسبة ٥٢,٧ في المئة، أما النسبة لدى الإناث، فقد بلغت ٢٧,٨ في المئة. وفي ما يتعلق بالموضوعات الدينية والتي احتلت المرتبة الأولى لدى الطرفين، فإن النسبة الأعلى من الاهتمام كانت لدى الإناث، حيث بلغت ٩٠,٧ في المئة، يقابلها عند الذكور نسبة ٧٥,١ في المئة. وقد اختارت النساء الاهتمام بالموضوعات الاجتماعية في المرتبة الثانية بنسبة ٦٧,٥ في المئة متفوقة على تلك النسبة لدى الذكور والتي بلغت ٤٢,٤ في المئة. كما نجد أن الذكور اهتموا في المرتبة الثانية بنشرات الأخبار بنسبة ٥٩,٣ في المئة، يليها الموضوعات الثقافية بنسبة ٥١,٩ في المئة. وينطوي هذا الأمر على ملاحظة تؤكد تفوق الإناث على الذكور في وضع الاهتمام بالموضوعات الثقافية في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٦,٣ في المئة، يليها في المرتبة الرابعة الموضوعات التعليمية بنسبة ٥٣,٠ في المئة، تقابلها عند الرجال نسبة تبلغ ٢٩,٢ في المئة. ويرجع اهتمام المرأة بالموضوعات الدينية إلى أن الأسرة اليمنية وبخاصة في الأرياف تكتفي بتعليم الإناث الثقافة الدينية بما يوازي مستوى محو الأمية.

(٢) تشكل برامج الأحزاب السياسية نوعاً من التثقيف والمعرفة السياسية لدى المطلعين عليها، وتساعد المواطنين على تكوين رأي بشأن القضايا والبرامج التي تتناولها، لذا، فقد أظهرت الفروق بين الجنسين في مدى المعرفة ببرامج الأحزاب والتنظيمات السياسية، دالة كبيرة، إذ بلغت نسبة الذكور الذين اطلعوا على برامج بعض الأحزاب ٤٢,٧ في المئة، أما النسبة المقابلة عند الإناث، فتنخفض إلى النصف ٢٠,٥ في المئة: هذه النسب توضح عدم الإطلاع السياسي لدى الجنسين وإن كانت النسبة أكبر عند الإناث. أما نسبة عدم الإطلاع نهائياً عند الذكور، فقد بلغت ٣٢,١ في المئة، ولكننا نجدها أعلى لدى عينة الإناث بنسبة ٦٥,٦ في المئة. كما بلغت نسبة الاطلاع على كلّ برامج الأحزاب والتنظيمات السياسية لدى الذكور ٨,٦ في المئة، ولم تتجاوز عند الإناث نسبة ١,٣ في المئة. تدلّ تلك النسب على اهتمام الذكور بالأنشطة والمعارف السياسية من خلال محاولات الإطلاع والمعرفة، أما المرأة،

فبحكم طبيعتها وبسبب القيود التي يفرضها المجتمع التقليدي عليها، فإنها لا تميل إلى النشاط السياسي والإطلاع على المعارف السياسية.

(٣) أظهرت النتائج وجود فروق محدودة في مسالة تكوين الرأي لدى الجنسين حول أيهما أكثر أهمية في رفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، وقد رتب الذكور أهمية أدوات توصيل المعرفة على النحو الآتي: أجهزة الإعلام ٦٩,١ في المئة، فبرامج التعليم ١٧,٢ في المئة، فالندوات الموسعة ٨,٦ في المئة، وأخيراً الخطب والبيانات بنسبة ٤,٠ في المئة. أما الإناث، فقد منحن أولوية إيصال المعرفة عبر أجهزة الإعلام وذلك في المرتبة الأولى بنسبة ٧٢,٢ في المئة، يليها الندوات الموسعة ١٢,٦ في المئة، فبرامج التعليم ٧,٩ في المئة وفي الأخير الخطب والبيانات ٧,٣ في المئة.

(٤) أوضحت النتائج وجود فروق كبيرة بين الجنسين في رؤيتهما لفائدة مجالس السلطة المحلية وكانت النتيجة لصالح فئة الذكور التي ظهرت أكثر تفاؤلاً، حيث بلغت نسبة الإجابات ٥١,٩ في المئة يقابلها نسبة أقل عند الإناث بلغت ٣٥,٨ في المئة. وقد تعود تلك النسبة المنخفضة لدى الإناث إلى دورها المحدود الذي يتيحه لها المجتمع التقليدي في المشاركة.

ب ـ المعرفة السياسية بالقضايا العربية والدولية وتكوين رأي بشأنها

(١) اتسمت نتائج العينة المبحوثة من الجنسين بوجود فروق ذات دلالة في ما يتعلق برؤيتهما لأداء السياسية الخارجية اليمنية تجاه القضايا العربية، فاتصفت بالإيجابية لدى الذكور، حيث وافق على إعطاء علامة جيد لأداء السياسية الخارجية من الذكور حوالى ٦٢,٠ في المئة، في مقابل نسبة أقل من الإناث بلغت ٣٥,١ في المئة. وقد أعطت فئة الرجال درجة سيئ لأداء السياسة الخارجية تجاه القضايا العربية بنسبة بلغت ٨,٠ في المئة، في حين أن النسبة لدى الإناث بلغت ٢٣,٨ في المئة. وتفسير ذلك ربما يعود إلى أن النساء من خلال متابعتهن لنشرات الأخبار عبر شاشات التلفاز، وما يشاهدن من مجازر ترتكب بحق الأطفال العرب في فلسطين والعراق على أيدي إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، يتوقعن ردود فعل أكثر قوة من قبل منفذي السياسية الخارجية اليمنية، لكن ذلك لا يقلل من كون الجنسان على درجة من المتابعة وتكوين رأي سياسي بشأنها في حدود المعقول.

(٢) بشأن تكوين الرأي حول طبيعة العلاقات العربية الإسرائيلية، لا توجد أي فروق ذات دلالة بين الجنسين وإن كانت النسب الأكبر لدى الإناث، فقد أعطت النساء لعلاقات يحكمها صراع وجود بين العرب وإسرائيل نسبة فاقت نسبة الرجال، حيث أعطين ٥٣,٦ في المئة في مقابل نسبة ٤٦,٧ في المئة لدى الذكور، إلا أنهن

أعطين لعلاقات تحكمها المصالح المشتركة ١٣,٩ في المئة في مقابل نسبة ٧,٧ في المئة لدى الرجال. ويدلل ذلك على التنشئة والاهتمام الذي تبديه النساء بالشأن الديني والذي يحض في أحد جوانبه على محاربة اليهود وقتالهم عملاً بالآية الكريمة ﴿**لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون**﴾[1]. أما الشقّ الثاني من الإجابة والمتعلق بإعطاء درجة مرتفعة نوعاً ما لعلاقات تحكمها مصالح مشتركة، ولكنها لا تخل بالنسبة العالية من العداء للعنصرية الإسرائيلية من قبل النساء، فلم أجد أي تفسير منطقي لذلك التناقض.

(٣) أظهرت النتائج في ما يتعلق بأن الإرهاب مرتبط بالعرب والمسلمين عن عدم وجود فروق دالة بين الجنسين، وإن كانت نسبة الإناث اللواتي رفضن ذلك الرأي بلغت ٩٢,٦ في المئة في مقابل ٨٩,٧ في المئة لدى الذكور، وهذا يعزز التفسير الذي يرى أثر البعد الديني والاهتمام بالموضوعات الدينية في الإجابات لدى الإناث اللواتي يرفضن أي اتهامات تلحق بالعرب والمسلمين.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين المعرفة السياسية والعينة النوعية

يوضح الجدول رقم (٤ ـ ٧) النسبة المئوية لمستوى الأداء على مقاييس الدراسة للذكور والإناث والذي كشف عن وجود فروق مرتفعة في مستوى المعرفة السياسية بشكل عام لصالح فئة الذكور، حيث بلغت نسبة المعرفة ٧٠,٩٠ في المئة مقارنة بنسبة المعرفة السياسية لدى الإناث التي بلغت ٥٩,٩٩ في المئة.

(١) تفوق الذكور في بعد المعرفة السياسية بأسماء القادة السياسيين، حيث بلغت نسبة المعرفة لديهم ٩٣,٧٩ في المئة، وبلغت النسبة لدى الإناث ٨١,٠٢ في المئة.

(٢) أسفر التحليل الإحصائي للعلاقة بين المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها لدى طرفي العينة من الذكور والإناث عن درجة مرتفعة تتجاوز نسبة ٧٠ في المئة، فبلغت المعرفة لدى الرجال ٧٥ في المئة، ولدى الإناث ٧٢ في المئة.

(٣) أظهرت درجة المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها عن وجود نسبة مرتفعة بحدود ٦٥ في المئة لدى الذكور، ومثلت النسبة لدى الإناث ٥٢ في المئة، وهي نسبة معقولة تتناسب مع اهتمامات كلا الطرفين.

---

(١) القرآن الكريم، «سورة المائدة،» الآية ٨٢.

الجدول رقم (٤ ـ ٧)

المقاييس النسبية للعلاقة بين المعرفة السياسية والعينة النوعية

المقــاييــس	عينة الذكور (ن = ٣٤٩)		عينة الإناث (ن = ١٥١)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
المعرفة السياسية	١٧,٠٢	٧٠,٩٠	١٤,٤٠	٥٩,٩٩
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٨١	٩٣,٧٩	٢,٤٣	٨١,٠٢
٢ ـ المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها	٤,٤٧	٧٤,٤٥	٤,٣٠	٧١,٧٤
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٩,٧٤	٦٤,٩١	٧,٦٦	٥١,٠٨

تشير نتائج الدراسة الظاهرة بالجدول رقم (٤ ـ ٨) إلى وجود فروق دالة في المعرفة السياسية بين الذكور والإناث وفقاً لمقاييس الدراسة، حيث كشفت الدراسة عن وجود فرق عند مستوى ٠,٠١ في المعرفة السياسية بين الذكور والإناث لصالح الذكور، ووجد فرق دال أيضاً لصالح الذكور في المعرفة بأسماء القادة السياسيين، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

وظهر عدم وجود فروق دالة تذكر في درجة المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها بين الذكور والإناث.

وأثبت التحليل الإحصائي وجود فرق لصالح عينة الذكور في المعرفة بالقضايا السياسية، وتكوين رأي بشأنها وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

الجدول رقم (٤ ـ ٨)

الفروق الدالة على العلاقة بين المعرفة السياسية والعينة النوعية

المقــاييــس	ذكور (ن = ٣٤٩)		إناث (ن = ١٥١)		قيمة T	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعرفة السياسية	١٧,٠	٢,٨٦	١٤,٤	٢,٩٧	٩,٢٨	**
١ ـ المعرفة بالقادة السياسيين	٢,٨	٠,٤٩	٢,٤	٠,٦٢	٧,٣٢	**
٢ ـ المعرفة بالمؤسسات السياسية وطبيعة عملها	٤,٥	١,٠٧	٤,٣	١,٠٠	١,٥٩	X
٣ ـ المعرفة بالقضايا السياسية وتكوين رأي بشأنها	٩,٧	٢,٤٢	٧,٧	٢,٤٥	٨,٧٦	**

النتائج

اتضح من خلال التحليل الإحصائي وجود درجة عالية من المعرفة السياسية لدى الجنسين، مع وجود فروق عالية الدلالة لصالح عينة الذكور بالمقارنة بعينة الإناث، وقد يعود ذلك إلى ما يلي:

(١)إن الذكور أكثر ميلاً واهتماماً بالنشاط السياسي وبالمعارف السياسية بحكم الطبيعة.

(٢) تفرض البيئة التقليدية الذكورية للمجتمع اليمني قيوداً على مشاركة المرأة في العمل السياسي، وذلك على عكس ما أتاحته الدولة أمامها من فرص كبيرة للمشاركة مقارنة بالمجتمعات العربية الأخرى، ما أدى إلى عدم خلق الحافز لديها في الإطلاع على المعارف السياسية.

(٣) تعتبر النتائج المرتفعة للمعرفة السياسية لدى الإناث في عينة الدراسة مفاجأة والتي قد ترجع إلى أن عينة الإناث غلب عليها نسبة عالية من المتعلمات الجامعيات، وهو مؤشر جيد على أن المرأة اليمنية المتعلمة تخطو خطوات كبيرة نحو المعرفة السياسية وبالتالي نحو حقها الدستوري في المشاركة السياسية.

(٤) أظهرت النتائج انتشار الثقافة الدينية بنسب مرتفعة والتي كشفت عنها الدراسة لدى الإناث، نتيجة التعليم في ما يسمّى بـ «المعلامة» (الكتاتيب) في القرى، وضعف التعليم العام للفتيات في المدارس وكذلك طبيعة المجتمع التقليدي، وتحريمه الاختلاط بين الجنسين، سواء لدى قطاع عريض من المثقفين أو لدى بعض الحزبيين ذوي التوجهات الدينية أو القبلية، وأدى كلّ ذلك إلى تغليب الثقافة الدينية وإلى ضعف الاهتمام بالمشاركة لدى المرأة وتطوير ثقافتها السياسية التي تتطلبها المشاركة الفاعلة.

الفصل الخامس

الاتجاهات السياسية

يتناول هذا الفصل قياس عدد من التوجهات الأساسية التي تتطلب ردود فعل الشخص تجاه المواقف والقضايا السياسية المتنوعة التي يتعرض لها. وتشتمل قياس درجات الاتجاهات السياسية للمواطنين على معرفة قدرتهم على دعم الإيمان بقيم الديمقراطية ودرجة تمثلهم بها والتي تتكون من قياس الاتجاهات التالية:

ـ الاتجاه الإيجابي إزاء السلطة ودرجة ثقة المواطنين بها لاستقرار الديمقراطية.

ـ الاتجاه إزاء المواقف المحافظة التقليدية والحداثة بما يعني قياس درجة تمسك الأفراد بالعادات والتقاليد على حساب قيم الحداثة وهل المطلوب الصراع أم التمازج بينهما.

ـ الاتجاه الإيجابي نحو الذات كفاعل سياسي بما يعني قياس درجة الاقتدار السياسي والثقة بالنفس لدى الأفراد وشعورهم بقدرتهم على التأثير في مدخلات ومخرجات النظام السياسي.

ـ الاتجاه السلبي نحو التعصب السياسي ضدّ الآخر وبالتالي قياس درجة التسامح التي يتمتع بها المجتمع لاستمرار العملية الديمقراطية من خلال قبول واحترام الرأي الآخر السياسي المختلف وصولاً إلى قمة هرم الديمقراطية بالتداول السلمي للسلطة.

ـ الاتجاه السلبي والتعصب ضدّ الآخر الديني (المذهبي) وقياس مدى التسامح الذي يتمتع به أفراد المجتمع مع أبناء المذاهب الأخرى ما يدعم المشاركة في تمتين التكوين والنسيج الاجتماعي تحت مظلة الإنتماء والهوية الوطنية الجامعة.

ـ الاتجاه الإيجابي نحو التسامح مع الآخر الحضاري (الغرب)، ويتمثل هذا الاتجاه

في القبول بالتنوع الحضاري الإنساني العالمي والتعايش معه وتبادل الخبرات وإقرار الإيجابيات ونبذ السلبيات التي لا تتوافق مع قيم المجتمع، ونبذ الكراهية والتعصب.

تستوجب كلّ تلك الاتجاهات معرفة درجة التعصب بأنواعه المختلفة لدى المجتمع من خلال تطبيق هذا القياس على شريحة ممثلة للمجتمع.

ويتضمن الفصل أربعة محاور:

أولاً: العلاقة بين الاتجاهات السياسية والعينة الجغرافية

تتوحد البيئة الجغرافية مع شخوصها، وتلقي بعضاً من ظلالها ومعالمها وتضاريسها المتنوعة على قاطنيها، وتسهم إلى جانب عوامل أخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية ودينية في تشكيل منظومة ثقافتهم المحلية التي تصب في ثقافة المجتمع بوجه عام بما فيها من معارف واتجاهات وقيم سياسية، الأمر الذي يشكل حافزاً لتوضيح توجهات هذه الثقافة السياسية. من هنا يتناول هذا المحور بالتحليل الإحصائي ما توصلنا إليه، ويكشف عن ماهية هذه الاتجاهات السياسية لدى عينتي الدراسة في كلّ من منطقة عمران ومنطقة حضرموت، وأثر ذلك في مجمل الثقافة السياسية الديمقراطية لدى أفراد القبائل في تلك المناطق.

يتناول هذا المحور عدداً من الاتجاهات المرتبطة بالثقافة السياسية الديمقراطية على النحو التالي:

١ ـ الاتجاه إزاء المحافظة التقليدية والحداثة

يشير اتجاه المحافظة إلى قياس مدى تعلق العينة المبحوثة وارتباطها بالعادات والتقاليد القبلية والتشبث بها واحترامها وكيفية تقبلها لقيم الحداثة والتجديد، أو كما يطلق عليها البعض «الصراع بين التقليدية والحداثة» ما يحتم عليها نوعاً من الانجذاب نحو الماضي والتمسك به خوفاً من المستقبل، لكن ذلك لا يعني الصراع بين القديم والحديث بقدر ما يستوجب المزج بين أفضل ما فيهما من قيم وتوجهات لصالح استقرار المجتمع[1].

ولقد أشارت نتائج الدراسة الإحصائية إلى التالي:

أ ـ أوضحت نتائج الدراسة حول ضرورة التمسك بالعادات والتقاليد اليمنية

(١) عبد الغفار رشاد، **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤)، ص ٢٥.

القديمة لصالح استقرار المجتمع عدم وجود فروق كبيرة، فقد بلغت إجابات عينة عمران بالموافقة على ضرورة التمسك بالعادات والتقاليد ٤٠,٤ في المئة، في مقابل نسبة لدى عينة حضرموت بلغت ٣٤,٨ في المئة، وهي نسب منخفضة مقارنة بالأكثرية التي أجابت «إلى حدّ ما» والتي تعتبر إجاباتها إشارة إلى أن هناك توجهاً نحو التغيير، فلا يجب التمسك الكامل ولا الرفض الكامل للعادات والتقاليد، بل يمكن أخذ أفضل ما في الماضي ومزجه مع أفضل ما في المستقبل. ومن المثير أن تبرز ظاهرتان تستحقان الوقوف عندهما، فبالنسبة إلى عينة عمران، فإن نصف العينة المبحوثة التي شكلت مجموع ٥٠ في المئة تتأرجح بين القبول الكامل والرفض الكامل للتمسك بالعادات والتقاليد، وهو تطور ملموس في فكّ الارتباط بالماضي في مناطق تعتبر أحد أهم معاقل القبيلة في اليمن. أما الإجابة الأخرى التي شكلت مفاجأة تمثلت في النسبة العالية التي وصلت إلى ٣٤,٨ في المئة لدى عينة حضرموت تلك التي وافقت على التمسك بالعادات والتقاليد القديمة لصالح استقرار المجتمع، وقد يكون مرجعها التمسك بالبعد الديني المتغلغل في نفوس أبناء حضرموت الذي جعل من أبنائه في حالة خوف من المستقبل والحداثة. كما يوجد تفسير آخر ينسب إلى علماء الاجتماع السياسي وبخاصة في حالة التقلبات السياسية، فعندما تغيب سلطة الدولة أو تضعف ويغيب القانون، تظهر الولاءات والهويات الضيقة كونها تشكل نوعاً من الحماية الذاتية، ففي غياب مؤسسات المجتمع المدني أو تجميدها يمكن للقبيلة أو الطائفة أن تطفو على السطح من جديد. وتصبح الطائفة أو القبلية أو الجماعة الإثنية بمثابة الحزب السياسي أو النقابة المهنية لأبنائها في محاولة مشوهة أو يائسة للدفاع عن مصالحها. هذا الارتداد للطائفة أو القبيلة لا يمكن إلا أن يكون مشوهاً[٢]. هذا وقد ظهرت دلالة نسبية عالية بين العينتين لدى الذين رفضوا التمسك بالعادات والتقاليد وذلك لصالح عينة حضرموت بنسبة ١٩,٢ في المئة بينما بلغت النسبة ٩,٦٥ في المئة لدى عينة عمران.

ب ـ حول أفضلية تطبيق الأعراف القبلية التي تمثل نوعاً من التمسك بالماضي والثقة فيه من دون تطبيق قوانين الدولة الحديثة بما تمثله من توجهات مستقبلية تحديثية، عبرت نتائج الدراسة عن وجود فوارق مرتفعة الدلالة بين المنطقتين. وكانت نسبة الإجابات الصحيحة والمتمثلة برفض تطبيق الأعراف القبلية قد بلغت في منطقة عمران ٤١,٦ في المئة، أما عينة حضرموت، فبلغت إجاباتها ٧١,٢ في المئة وهي نسبة تعكس رفض منطقة حضرموت وبنسبة مرتفعة تطبيق الأعراف القبلية في مقابل

---

(٢) سعد الدين إبراهيم في: عبد الله أحمد النعيم، محرر، **الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي** ([القاهرة]: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣)، ص ٣٥٥.

نسبة مقبولة لدى عينة عمران. أما الذين أجابوا معتقدين بصحة تطبيق الأعراف القبلية في منطقة عمران، فكانت نسبتهم ٢٦,٠ في المئة، في حين أن النسبة في منطقة حضرموت بلغت ٩,٦ في المئة وهي نسبة تصور ضعف اتجاه التقليدية والمحافظة لدى عينة حضرموت، وأيضاً لدى عينة عمران وإن بنسبة أقل.

ج ـ ظهرت دلالة في الفروق بين عينة عمران وعينة حضرموت في الربط بين قلة التعليم والتمسك بالأعراف القبلية، وبخاصة أن التعليم يعني التحديث والتفكير المنهجي في مواجهة التفكير التقليدي الذي تمثله الأعراف والعادات المتوارثة، لذا جاءت الإجابات الصحيحة لصالح عينة حضرموت وبنسبة عالية، إذ وافق على الربط بين قلة التعليم والتمسك بالأعراف والتقاليد ٧٦,٨ في المئة في حين بلغت نسبة عينة عمران ٥٠,٠ في المئة، وظهر مؤشر أخر مرتفع لصالح عينة عمران الذي يرفض الربط بين قلة التعليم وزيادة التمسك بالأعراف القبلية، فقد بلغت نسبة الذين قالوا لا ٢٦,٨ في المئة وبلغت النسبة المقابلة لها في عينة حضرموت ٤,٨ في المئة.

د ـ لم تظهر فوارق ذات دلالة بين عينتي الدراسة (عمران وحضرموت)، ولكن برز تأرجح لدى العينتين بين الإجابات الثلاث عن مقولة أن الديمقراطية والحريات السياسية تساعد على تغيير عادات وتقاليد القبيلة، وكانت نسبة الموافقة على هذه المقولة كالتالي: عينة عمران ٣٧,٢ في المئة أما عينة حضرموت، فكانت النسبة أعلى لديها، حيث بلغت ٣٩,٢ في المئة. وقد دعم ذلك مجموعة أصوات المتأرجحين في الوسط، إذ بلغت النسبة التي أجابت إلى حدّ ما في عمران ٣٨,٤ في المئة وفي حضرموت ٤٠,٨ في المئة، وهي نسب تفسر لصالح من يؤيد إلى حدّ ما تأثير الديمقراطية والحرية في تغيير عادات القبيلة. أما الذين رفضوا الديمقراطية كعامل مساعد في تغيير العادات والتقاليد، فقد بلغت نسبتهم في عمران ٢٤,٤ في المئة يقابلهم في حضرموت ٢٠,٠ في المئة.

٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة

تتدخل السلطة السياسية من خلال أدوارها السياسية المختلفة في حياة مواطنيها من حيث كونها المهيمنة على مقاليد الأمور وتدير شؤون الوطن والمواطن وتستمد شرعيتها منه. وللسلطة تأثيرات مباشرة في توجهات مواطنيها، فكلما اهتمت بمعالجة مشكلاتهم وإيضاح الحقائق بقدر كبير من الشفافية، تفاعل المواطنون معها بالقدر نفسه. ولعل الاتجاه نحو السلطة يكشف عن مدى مصداقيتها وشرعيتها واقترابها من هموم مواطنيها وبالتالي ثقتهم فيها، فعندما تحظى السلطة بدرجة معقولة من ثقة مواطنيها، فإن ذلك يخلق حالة من الإنسجام والمشاركة والتفاعل الديمقراطي

في المجتمع، ويتيح نوعاً من الاستقرار يوفر القدر المطلوب لنمو الديمقراطية والتحول الديمقراطي من جانب، ودفع آلية تنفيذ المشاريع التنموية التي يتطلبها المجتمع بسرعة أكبر من جانب آخر.

وهذا ما سوف نحاول الاقتراب منه من خلال عرض نتائج الدراسة لعينتي عمران وحضرموت:

أ ـ دلت نتائج الثقة في النظام السياسي والحكومة على وجود فوارق من خلال ما تضمنته إجابات منطقتي الدراسة حول الثقة في النظام السياسي من درجات منخفضة، وبشكل ملفت للنظر والتي لم تتجاوز ٣٤,٤ في المئة، وإن ظلت النسبة لصالح عينة عمران، حيث أجاب الذين شملهم البحث بنعم بنسبة ٤١,٢ في المئة في مقابل ٢٧,٦ في المئة لعينة حضرموت، أما النسبة الإجمالية التي أجابت «إلى حدّ ما»، فقد وصلت إلى ٤٠,٢ في المئة، وقد بلغت في عمران ٣٦,٤ في المئة وفي حضرموت ٤٤,٠ في المئة، في حين أن نسبة الذين أجابوا بعدم ثقتهم في النظام السياسي في عمران بلغت ٢٢,٤ في المئة، وفي حضرموت بلغت النسبة ٢٥,٤ في المئة. وتشكل نسبة الذين أجابوا بثقتهم في النظام السياسي نسبة مقبولة وبخاصة إذا أضفنا إليها نسبة الذين تتأرجح إجاباتهم بين نعم ولا، وهي نسبة مطلوبة ديمقراطياً لصالح حيوية المجتمع وتفاعله ومن أجل دفع النظام السياسي إلى مزيد من الإصلاحات ومزيد من الديمقراطية حتّى يثق المجتمع فيه، ويلقي هذا على عاتق النظام السياسي مسؤولية بذل المزيد من الجهود لكي يحظى بالثقة الكاملة بنسبة ٤١,٢ في المئة من المواطنين الذين تأرجحت إجابتهم إلى حد ما.

ب ـ لم تسفر النتائج عن وجود فروق واضحة بين إجابات العينة في المنطقتين والمتعلّقة بالسؤال عن أيهما أكثر قبولاً وسلطة لدى المواطنين في المنطقتين، أوامر مسؤول الدولة أم أوامر شيخ القبيلة؟

وقد بلغت نسبة الذين أجابوا بنعم لصالح مسؤول الدولة في العينتين ٣٥,٦ في المئة(النسبة في عمران ٣٤,٨ في المئة، في مقابل نسبة في حضرموت بلغت ٣٦,٤ في المئة). أما الذين أجابوا بأن أوامر شيخ القبيلة هي الأقوى في العينتين، فتعتبر نسبتهم الأكبر حيث بلغت ٣٦,٢ في المئة (منطقة عمران ٣٦,٤ في المئة ومنطقة حضرموت ٣٦,٠ في المئة). وتوضح هذه النسب حجم الضعف وقلة النفوذ الذي يحظى به مسؤولو الدولة في مواجهة سلطة ونفوذ مشايخ القبائل واستغلالهم لمحدودية الخدمات التي تقدّمها الدولة لمواطنيها في تلك المناطق ما يسهم في إضعاف صورة النظام السياسي في مواجهة مواطنيه ويحجم من ثقتهم فيه.

ج ـ أظهرت النتائج المتعلّقة بكيفية اختيار المسؤولين اتفاق طرفي العينة على أن الاختيار يتم وفقا للترتيب التالي:

يأتي أولاً الذي عنده نفوذ قبلي، فأصحاب النفوذ العسكري ثانياً، أصحاب النفوذ المالي ثالثاً وأخيراً أصحاب المؤهلات العلمية.

وهو ترتيب له مغزاه لدى المواطنين، حيث يرجع ضعف ثقتهم في النظام إلى طبيعة شاغلي الوظائف العليا الذين تغلب عليهم الصبغة القبلية والمناطقية وليس معيار الكفاية. وتتفق العينتان المبحوثتان مع ما تذهب إليه المعارضة من أن النظام السياسي يتكون من تحالف المؤسستين القبلية والعسكرية ما يخلق حالة من عدم الثقة في قدرة النظام بكوادره التقليدية على قيادة التحول الديمقراطي[٣].

د ـ بينت النتائج عن اتفاق عينتي الدراسة على أن الوساطة أو الرشوة هي الوسيلة لقضاء المصالح بالإدارات الحكومية في اليمن وذلك بنسبة ٦١,٠ في المئة وهي أحد الأسباب الرئيسة لانهيار الدول. وقد بلغت النسبة لدى عينة حضرموت ٦٤,٨ في المئة، في مقابل نسبة ٥٧,٢ في المئة لدى عينة عمران. وبلغت النسبة الإجمالية للرافضين لذلك الرأي ١٧,٠ في المئة، حيث بلغت نسبة عينة عمران ٢٣,٦ في المئة ونسبة حضرموت ١٧,٠ في المئة. ويتوافق ذلك أيضاً مع رؤية الدولة والبنك الدولي حول تضخم الجهاز الإداري وانتشار الفساد، وقد جاءت رؤية المواطنين التي أفصحت عنها عينة الدراسة، مؤكّدة وجهة النظر تلك، غير أنها تصب في بوتقة ضعف الثقة في النظام السياسي، ما يتطلب توافر الإرادة والالتزام الجاد بالإصلاح نظراً لأن استمرار الفساد يترتب عليه ازدياد حالات الفوضى وفقدانِ الثقة بين المواطنين والنظام.

٣ ـ الاتجاه إزاء الذات كفاعل سياسي (اتجاه الفاعلية السياسية)

الفاعلية السياسية تعني الاقتدار السياسي وقدرة الفرد على التفاعل مع الأحداث السياسية التي يتعرض لها، وتتطلب منه المشاركة والتفاعل واتخاذ مواقف تجاه تلك القضايا. تؤكد نظرية الديمقراطية أن المواطن الديمقراطي يجب أن يكون فاعلاً وغير فاعل في الوقت نفسه، مشتركاً وغير مشترك تماماً في الوقت نفسه، مؤثراً ومراعياً للآخرين[٤].

---

(٣) محمد عبد الملك المتوكل، «التجربة الديمقراطية في اليمن،» ورقة قدمت إلى: **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي** (ندوة) (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، ١٩٩٧)، ص ٢٩٣.

(٤) رسل جيه. دالتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة وتحرير أحمد يعقوب المجدوبة؛ شارك في الترجمة محفوظ الجبوري (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٦)، ص ٣٤.

وفي هذا الإطار سوف نعرض لنتائج الدراسة وفقاً لآراء أبناء منطقتي البحث عمران وحضرموت كما يلي :

أ ـ أوضحت نتائج الدراسة حول مدى اهتمام الشخص بمناقشة القرارات التي تتخذها الحكومة قبل صدورها وجود اتجاهات مختلفة بين المنطقتين، حيث لم تتجاوز نسبة الذين أجابوا بمناقشة القرارات قبل صدورها من العينتين ٢٤,٦ في المئة، بلغت النسبة في عينة عمران ٣١,٦ في المئة وهي الأعلى، أما عينة حضرموت، فبلغت ١٧,٦ في المئة، وهي نسبة منخفضة لمستوى الفاعلية لدى عينة الدراسة تجاه القضايا التي تمس مباشرة مصالح المواطنين جميعاً. كما ارتفعت النسبة للذين أجابوا بـ «أحياناً يهتمون بمناقشة القرارات» إلى ٤٠,٠ في المئة لدى العينة الكلية، وكانت النسبة الأعلى لصالح عينة حضرموت والتي بلغت ٤٢,٠ في المئة، أما عمران، فقد بلغت النسبة ٣٨,٠ في المئة. هذا في الوقت الذي ظهرت دلالة مرتفعة بين العينتين للذين أجابوا بعدم الاهتمام بالقرارات التي تتخذها الحكومة قبل صدورها، حيث وصلت النسبة في عينة عمران إلى ٣٠,٤ في المئة وفي محافظة حضرموت ٤٠,٤ في المئة. ولكن إذا افترضنا أن مجموع نسبة الذين أبدوا الاهتمام بمناقشة القرار، إضافة إلى مجموع درجات الذين أجابوا بـ «أحياناً»، فسوف نجد درجة مقبولة من الفاعلية السياسية.

ب ـ أظهرت النتائج في ما يتعلق بالترشيح في الانتخابات العامة لو أتيحت الفرصة للمبحوثين عن موافقة ٥١,٠ في المئة من العينة الكلية على الترشيح، مع وجود فوارق دالة بين العينتين لصالح عينة عمران، حيث بلغت نسبة من وافق على الترشيح للانتخابات ٦٠,٠ في المئة من أفراد العينة، وفي حضرموت بلغت النسبة ٤٢,٠ في المئة، وهذه النسب تعتبر بمقاييس الفاعلية السياسية الإيجابية مرتفعة إلى حدّ معقول. أما الذين رفضوا الترشيح في عمران، فبلغت نسبتهم ٤٠,٠ في المئة وفي حضرموت ارتفعت نسبة الرافضين للترشيح إلى ٥٨,٠ في المئة.

ج ـ دلت النتائج الإحصائية لإجابات المبحوثين حول اهتمامهم بالتعبير عن آرائهم السياسية على وجود فروق ذات دلالة، فالذين أجابوا بنعم في العينتين وصلت نسبتهم إلى ٤٢,٨ في المئة، وكانت النسبة الأكبر في عمران ٥٤,٤ في المئة، أما النسبة لدى عينة حضرموت، فبلغت ٣١,٢ في المئة. أما الذين أجابوا «أحياناً يهتمون بالتعبير عن آرائهم»، فقد ظهر مؤشر مرتفع في منطقة حضرموت بلغ ٤٤,٠ في المئة في مقابل ٣٠,٤ في المئة لعينة عمران. وبالنسبة إلى الذين أجابوا بعدم الاهتمام بالتعبير عن آرائهم كانت النسبة الأقل لصالح محافظة عمران، حيث بلغت ١٥,٢ في المئة، وفي حضرموت بلغت النسبة ٢٠,٠ في المئة. ويظهر من هذه النتائج أن درجة الفاعلية السياسية ذات مستوى مرتفع لدى عينتي الدراسة.

د ـ لم تظهر أي فوارق ذات دلالة بين عينتي الدراسة في ما يتعلق بضرورة نقد أي مسؤول أخطأ منعاً لتكرار الخطأ، حيث تجاوزت نسبة الموافقة على ضرورة توجيه النقد ٧٦,٠ في المئة وهي نسبة عالية من الفاعلية السياسية والتي تتطلب النقد وإن كانت النسبة لدى عينة عمران الأعلى، حيث بلغت ٧٨,٨ في المئة، أما عينة حضرموت، فبلغت النسبة لديها ٧٣,٢ في المئة.

هـ ـ على الرغم من عدم ظهور أي فوارق ذات دلالة بين العينتين في ما يتعلق بالقدرة على تغيير أي مسؤول لا يرضى الناس عنه، بلغت نسبة الذين أجابوا بنعم «يمكنهم القدرة على تغييره» حوالى ٤١,٦ في المئة من أجمالي العينة، وكانت النسبة الأكبر لصالح عينة عمران ٤٤,٤ في المئة، وفي حضرموت بلغت النسبة ٣٨,٨ في المئة. وإذا عقدنا مقارنة بإجابات السؤال السابق، نجد أن أفراد العينتين وافقوا على توجيه النقد بنسبة عالية لأي مسؤول سياسي يتعمد الخطأ، أما إمكانيات التغيير، فلا يمكنهم ذلك.

و ـ يعتبر الصراع والخلاف بين القبائل من الأمور المعتادة، غير أن التفاعل معها من أجل الوصول إلى حلول يعتبر من قبيل الفاعلية والاقتدار السياسي، حيثُ إن تأثير تلك الخلافات في المجتمع عميقة جداً وبخاصة ما تولده حالات الثأر من مشكلات مجتمعية خطيرة، وعليه، فإن إجابات المبحوثين المتعلّقة بإمكانية التدخل لحل هذه المشكلات اختلفت باختلاف المنطقة، وظهرت فوارق دالة بين المنطقتين، وبلغت نسبة الذين وافقوا على التدخل للمشاركة في حلّ تلك الإشكاليات في عمران، ٤٨,٤ في المئة، وبلغت النسبة في حضرموت ٢٢,٨ في المئة، في حين بلغت النسبة لدى الذين أجابوا بعدم قدرتهم على التدخل في عمران ٢٣,٦ في المئة وفي حضرموت ٤٦,٠ في المئة. وقد يعود التفسير لهذه النسب في الفاعلية بين العينتين بحسب ما كتب في حواشي الإجابات لدى عينة حضرموت إلى ضعف الروابط القبلية، إن لم يكن راجعاً إلى تحللها في مناطقهم، وهذا ما يعتبر من إحدى حسنات الحزب الاشتراكي الذي حكم الشطر الجنوبي قبل الوحدة.

ز ـ لكي نستطيع قياس درجة الفاعلية السياسية وتأثير الممارسات اليومية في المبحوثين، فقد طرحنا سؤالاً يبحث عن طبيعة الممارسات اليومية في إطار المجتمع وعما إذا كانت تشير إلى الأوامر والإكراه، أو الحرية والمشاركة، أو القناعة والرضا. وفي حقيقة الأمر لم تظهر أي فروق ذات دلالة بين أفراد العينتين، بل اتفق الطرفان على أن الممارسة تشير إلى الحرية والمشاركة بنسبة ٥٧,٤ في المئة، وكانت النسبة الأكبر لدى عينة عمران حيث بلغت ٥٩,٦ في المئة، في مقابل عينة حضرموت ٥٥,٢ في المئة. يلي ذلك نسبة الذين أجابوا بأنها القناعة والرضا التي بلغت ٢٥,٠ في المئة. أما

نسبة الذين أجابوا بأن الأوامر والإكراه هي صفة الممارسة اليومية في المجتمع، فلم تتجاوز ١٧,٦ في المئة، وبلغت النسبة الأعلى لدى عينة محافظة حضرموت ٢٠,٠ في المئة، في مقابل نسبة أقل في عمران ١٥,٢ في المئة. وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدلّ على أن مجتمع العينتين يتمتع إلى حدّ كبير بدرجة كبيرة من الحرية والمشاركة والرضا والقناعة ما يساهم في التفاعل مع قضايا المجتمع السياسية التي تمثل اتجاهاً ذاتياً من الفرد تجاه مجتمعه.

٤ ـ اتجاه التعصب السياسي

يعتبر التعصب السياسي رفضاً للرأي الآخر وتعصباً ضده إلى درجة ممارسة نوع من العنف وعدم التسامح معه، ورفض الوصول إلى حلول وسط تتيح للطرفين الاتفاق والرضا، ويتناقض ذلك مع جوهر الفكر الديمقراطي الذي يتطلب وجود قدر من التسامح في مواجهة الرأي الآخر. غير أن الحقيقة التي يجب عدم إغفالها في تاريخ اليمن السياسي، ودلت عليه شواهد وأحداث كثيرة ما قبل الثورة والاستقلال وحتى بعد قيام الوحدة وإقرار الديمقراطية، هي عدم وجود مساحة للتسامح السياسي مع الآخر[٥]، وأن اقصر الطرق لحسم الإشكاليات الناجمة بين النخب السياسية الحاكمة تتم عن طريق العنف. لذا كان من الضروري الاقتراب من درجة التعصب السياسي تجاه الآخر وذلك بين عينتي الدراسة عمران وحضرموت لتحديد مدى تغلغل قيم الديمقراطية في أوساط المجتمع اليمني.

أ ـ كشفت نتائج الدراسة الإحصائية وجود فروق بسيطة بين أفراد العينتين تتعلق بدرجة عدم تسامح أفراد العينتين تجاه الآخر السياسي، وقد بلغت نسبة الرافضين لصعود أي حزب سياسي إلى السلطة مخالف لأفكار ومصالح المبحوثين ٧٠,٦ في المئة

(٥) أكد اغتيال السياسي البارز الشهيد جار الله عمر، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٢ أثناء تواجده في احتفالية يقيمها حزب التجمع اليمني للإصلاح (اليميني)، على يدّ أحد أعضاء الحزب المتطرفين دينياً، على أن مساحة التعصب ورفض قبول الرأي الآخر السياسي فردياً أو جماعياً ما زال قائماً ويحتل مساحة واسعة داخل توجهات المشتغلين بالعمل السياسي، فقاتل جار الله عمر يطرح الأسباب والمبررات نفسها التي عبأ بها قادة حزب الإصلاح، سواء الجناح الديني أو القبلي، الرأي العام أو أعضاء حزبهم قبل أو بعد قيام الوحدة وإقرار التعددية السياسية، وذلك بضرورة استتابة أعضاء الحزب الاشتراكي عن كفرهم وإلحادهم بسبب تبنيهم الفكر الاشتراكي سابقاً، وبالتالي ما أقدم عليه القاتل المغرر به كان وليد تعبئة سياسية ودينية خاطئة، فعندما التقت مصالح حزبي الإصلاح الديني والاشتراكي العلماني للتنسيق في مواجهة حزب السلطة المؤتمر الشعبي العام، لم يستطع القاتل تحمل وتفهم طبيعة العمل والتنسيق السياسي، وقام بالقتل استناداً إلى تلك التعبئة الخاطئة، وهذا ما يتطلب من الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية اليمنية سواء التي في السلطة أو في المعارضة، ضرورة إعادة صياغة خطابها السياسي وفرد مساحة من خطابها للتسامح ورفع مصطلحات التخوين والتكفير من قاموس تلك الأحزاب.

من إجمالي حجم العينتين، وكانت النسبة الأكبر لدى عينة عمران، حيث بلغت ٧٤,٨ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٦٦,٤ في المئة لدى عينة حضرموت. أما الذين وافقوا من مجموع العينتين على قبول الرأي الآخر، فبلغت نسبتهم ٢٩,٤ في المئة، بلغت النسبة لدى عينة عمران ٢٥,٢ في المئة، ولدى عينة حضرموت ٣٣,٦ في المئة. وتشكل تلك النسب خطورة حقيقية على الديمقراطية، حيث أدت انعكاسات الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار والتوتر السياسي الذى عاش في ظله المجتمع اليمني لفترات طويلة إلى التأثير في ثقافته السياسية، فأصبح لا يتقبل فكرة التسامح مع الرأي الآخر، ما يتطلب بذل مزيد من الجهد من قبل كافة القوى السياسية لتعزيز ودعم الممارسة والقيم الديمقراطية لدى أفراد المجتمع والقبول بالرأي الآخر.

ب ـ أوضحت الدراسة وجود فروق بين العينتين في موضوع استخدام العنف كوسيلة مناسبة لتحقيق بعض المصالح السياسية، وقد رفض ٥٤,٠ في المئة من أفراد العينتين استخدام العنف، وبلغت النسبة لدى عينة عمران ٤٦,٠ في المئة، في مقابل نسبة أكبر لدى عينة حضرموت ٦٢,٠ في المئة. أما الذين «أجابوا إلى حد ما يمكن استخدام العنف»، فبلغت نسبتهم ٣٥,٨ في المئة من إجمالي العينتين (النسبة الأعلى لدى عينة عمران ٣٩,٢ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٣٢,٤ في المئة لدى عينة حضرموت). وبلغت نسبة الذين وافقوا على استخدام العنف كإحدى الوسائل لتحقيق مصالح سياسية في المنطقتين ١٠,٢ في المئة (في منطقة عمران بلغت النسبة ١٤,٨ في المئة في مقابل نسبة ٥,٦ في المئة في منطقة حضرموت). وتوضح النسب الكلية للمبحوثين رفض فكرة استخدام العنف لتحقيق بعض المكاسب السياسية، وعندما نربط هذه الإجابات بالإجابات في السؤال السابق، يتضح أن أفراد العينتين يرفضون التسامح مع الرأي الآخر السياسي ولكن من دون استخدام العنف ضده، وهذا ما يفسر موقف الشعب اليمني من الصراع المسلح أثناء حرب ١٩٩٤ برفض التدخل والجلوس في مقعد المتفرجين والقبول بمن يستطيع الحسم مع ميل واضح للإنتصار لبقاء الوحدة اليمنية، بالرغم من كلّ المبررات التي ساقها طرفا النخبة في الصراع المسلح على السلطة أثناء الحرب. وقد أسهم عدم التدخل الشعبي في الصراع بين النخب من تقليل حجم الخسائر البشرية.

ج ـ لم تظهر أي فروق ذات دلالة في إجابات العينتين حول ما إذا كانت الديمقراطية تمثل نوعاً من الكفر لدى المبحوثين، وذلك رداً على بعض الأفكار التي تعتبر التعددية والديمقراطية نوعاً من الكفر والزندقة والخروج على الشرع، حيث تجاوزت إجابات العينتين الرافضة لتلك المقولة ٨٤ في المئة، في حين وافق ١٦,٠ في المئة من أفراد العينتين عليها.

د ـ أسفرت الدراسة عن وجود فرق بسيط بين عينتي الدراسة لصالح الربط بين الديمقراطية وانتشار التسامح والمساواة والعدالة في أوساط المجتمع، حيث وافق على ذلك الربط ٤٩,٢ في المئة من أفراد العينتين، وكانت النسبة الأعلى لصالح عينة حضرموت حيث بلغت ٥٣,٦ في المئة، فيما بلغت النسبة في عمران ٤٤,٨ في المئة. وقد بلغت نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما» ٣٦,٦ في المئة من إجمالي العينتين (في عمران ٣٩,٢ في المئة، وفي منطقة حضرموت ٣٤,٠ في المئة). وبلغت نسبة الرافضين من العينتين ١٤,٢ في المئة.

٥ ـ اتجاه التعصب إزاء الآخر الديني (المذهبي)

يتمتع المجتمع اليمني بتجانس ديني كبير حيث يسود الدين الإسلامي إلا قلة من أبنائه الذين ينتمون إلى الدين اليهودي، وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ في ما سمي بعملية «بساط الريح» والبقية الباقية في حالة هجرة مؤقتة بعد قيام الوحدة، وبالتالي لم يشكل ذلك أحد أسباب التوتر في المجتمع نظراً للحماية الدولية المكفولة لهم. ولكن يبرز نوع آخر من التنوع المذهبي في إطار الدين الإسلامي بين مذهبين كبيرين هما: المذهب السني (الشافعي) والمذهب الشيعي (الزيدي)، حيث يمثل التنافس السياسي بينهما والذي قد يصل إلى درجة التعصب أحد مداخل المستعمر والطامع إلى تفتيت المجتمعات المتجانسة وهو ما أشار إليه مجرم الحرب شارون رئيس وزراء الكيان الصهيوني في مذكراته مؤخراً من أن إسرائيل تدخلت في الصراع اليمني بعد الثورة لضرب التوجه القومي، وبذر الفرقة بين أبناء الشعب اليمني[٦]، لذا فقد حاولنا قياس درجة التعصب تجاه الآخر المذهبي، ومدى التسامح معه وذلك حتّى يفطن المجتمع أي قصور يمكن تداركه قبل فوات الأوان.

لم تظهر فروق دالة ذات حجم كبير، وإن كانت نسبة من وافق على تولي مسؤولية القيادة في مؤسسات الدولة شخص كفء ونزيه بغض النظر عن اختلاف مذهبه عن مذهب المبحوثين حوالى ٤٥,٤ في المئة من إجمالي العينتين، حيث بلغت نسبة الموافقين في حضرموت ٥١,٢ في المئة، وفي عمران بلغت النسبة ٣٩,٦ في المئة. أما الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فبلغت نسبتهم ١١,٤ في المئة من إجمالي العينتين، والذين رفضوا من إجمالي العينتين، بلغت نسبتهم ٤٣,٢ في المئة، في عمران ٤٦,٨ في المئة وفي حضرموت ٣٩,٦ في المئة. وهناك تفسير هو الأقرب إلى الصواب، حيث

(٦) عزمي عبد الوهاب، «سفاح برتبة رئيس وزراء، قراءة في مذكرات شارون،» العربي (القاهرة) (١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)، ص ١٧.

يعتقد أن المبحوثين خلطوا بين العقيدة والمذهب واعتقدوا بأن المقصود هو تولي شخص من غير المسلمين الولاية أو المسؤولية وهو الأمر المرفوض دينياً لديهم، على أن تلك النسب سواء قصد المبحوثون من ورائها هذا أم ذاك؛ إلا أنها تتطلب جهداً مضاعفاً من قبل كلّ الهيئات الرسمية والشعبية والدينية لتعزيز علاقات الأخوة والمساواة والتسامح بين المذاهب في إطار الدين الواحد. والذي يمكن أن يضعف التنافس السياسي على السلطة واحتكار المناصب القيادية من ذلك التآخي والتجانس المشهود به لليمن عبر تاريخها.

٦ ـ اتجاه التعصب إزاء الغرب (الآخر الحضاري)

أ ـ لم تشِر النتائج إلى وجود فروق بين العينتين في الشعور بالفخر والاعتزاز بأن الحضارة العربية كانت الأساس للحضارة الأوروبية، حيث تجاوزت نسبة المقتنعين بذلك من العينتين ٩٣ في المئة، في عمران بلغت النسبة ٩٢,٤ في المئة، وفي حضرموت بلغت ٩٣,٦ في المئة.

ب ـ ظهرت بعض الفروق الدالة بين المنطقتين في ما يتعلق بأن نأخذ من الغرب كلّ شيء لأنه أكثر تقدّماً منا، حيث أجمعت العينتان على رفض ذلك بنسبة ٦٧,٠ في المئة، بلغت النسبة في عمران ٦٢,٨٥ في المئة وفي حضرموت ٧١,٢ في المئة. أما الذين وافقوا على أخذ كلّ شيء من الغرب من عينة الدراسة في المنطقتين، فلم تتعد نسبتهم ٩,٢ في المئة، والذين وافقوا «إلى حدّ ما»، فبلغت نسبتهم ٢٣,٨ في المئة.

ج ـ أكدت نتائج العلاقة بين انتشار الأفكار الغربية وانتشار الفساد بين الناس موافقة العينتين من أبناء المنطقتين على الربط بينهما بنسبة ٦٨,٤ في المئة من إجمالي العينة الكلية للمبحوثين، وقد بلغت النسبة في عمران ٦٨,٨ في المئة، والنسبة في حضرموت ٦٨,٠ في المئة. أما الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ٢٥,٠ في المئة ولم تظهر فروق دالة بين العينتين. وهذه النسب العالية للربط بين الأفكار وانتشار الفساد بين الناس توضح رفض المبحوثين لثقافة الغرب بإيجابياتها وسلبياتها المختلفة عن ثقافتهم وهويتهم الشرقية.

د ـ أظهرت النتائج تطابقاً في وجهتي النظر بين المنطقتين وعدم وجود فروق دالة نحو الموافقة على حضور المستثمرين والاستثمارات الأجنبية إلى اليمن، فوصلت نسبة المؤيّدين لحضورهم ٥٤,٢ في المئة، وعلى النقيض بلغت نسبة الرافضين ٤٥,٨ في المئة من إجمالي العينتين. ويعود ارتفاع نسبة الرافضين بحسب ما طرح في حواشي الإجابات إلى الاعتقاد بأن أهداف المستثمرين استعمارية في جوهرها أكثر منها ذات فائدة للبلاد، في حين أفاد البعض الآخر وهم الأكثرية أن السبب يعود إلى عدم

استفادة المواطنين من تلك المشاريع التي يستحوذ عليها كبار المسؤولين والمشايخ وأولادهم. ويقودنا ذلك إلى أن وجهة نظرة المبحوثين حتّى على مستوى الاستفادة الاقتصادية تتسم بدرجة من الشك وعدم الميل للآخر الحضاري.

هـ ـ لم توضح الدراسة وجود أي مؤشرات أو فروق بين عينتي المنطقتين للرأي القائل «يتحسن نظامنا السياسي إذا طبقنا الديمقراطية الغربية»، وقد رفض أفراد العينتين تلك المقولة بنسبة ٦٩,٦ في المئة، وبلغت النسبة في عمران ٦٨,٤ في المئة يقابلها في حضرموت ٧٠,٨ في المئة. وهي نسب مرتفعة تشير إلى رفض كلّ ما يأتي من الآخر الحضاري، وبخاصة الغربي على اعتبار أن نسبة الشكوك فيه تظل مرتفعة، وقد يعود ذلك إلى سنوات الاحتلال البريطاني والعنف الذي استخدمه تجاه المواطنين، وأيضاً إلى موقف الغرب الداعم بلا حدود لإسرائيل في مواجهة الحقوق العربية.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والعينة الجغرافية

تشير نتائج النسب المئوية لمستوى الأداء على مقاييس الدراسة لدى عينتي عمران وحضرموت وعلاقتها بالاتجاهات السياسية الديمقراطية إلى وجود عدد من الفروق في المجموع الكلي لمستوى الاتجاهات السياسية لصالح عينة منطقة عمران، حيث بلغت النسبة ٦١,٧٠ في المئة، في مقابل ٥٨,٧٦ في المئة لعينة حضرموت.

ـ أكدت الدراسة وجود فرق ذي دلالة عالية في درجة الفاعلية السياسية بنسبة مرتفعة لصالح عينة عمران، حيث بلغت النسبة ٦٢,٩٥ في المئة في مقابل نسبة لدى عينة حضرموت بلغت ٥١,٤٥ في المئة.

ـ لم تشر الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة بين العينتين في ما يتعلق بدرجة الاتجاه نحو الميل إلى المحافظة، ولكن وضح من نتائج الدراسة أن هناك تراجعاً واضحاً لدى أبناء المنطقتين في التمسك بالعادات والتقاليد القبلية والتحول نحو القبول بمفاهيم وقوانين وأنظمة الدولة الحديثة، وتبقى مسؤولية اتخاذ القرار في يد القيادة السياسية واضطلاع الدولة بدورها في تلك المناطق ورفدها بالخدمات والمشاريع الإنمائية وتعزيز دور المحليات وتقليص درجة الاعتماد على المشايخ، وضبط دورهم في إطار القوانين المطبقة على كافة المواطنين، لكي تساعد هذه المجتمعات القبلية على النمو والاندماج بفاعلية أكبر في إطار المجتمع والدولة.

ـ أما اتجاه الثقة في النظام السياسي، فالبرغم من عدم وجود فروق بين

العينتين، فإن النظام السياسي يحظى بدرجة مقبولة من ثقة المواطنين مع وجود نسبة عالية متأرجحة بين الثقة والشك، هذه الدرجة من الثقة توفر أرضية مناسبة تساعد النظام على العمل بشفافية أكثر لتعزز فرص التحول الديمقراطي المستقر والقيام بالتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية المطلوبة من خلال مشاركة شعبية فاعلة.

ـ كذلك وجد فرق واضح في درجة التعصب السياسي تجاه الآخر لدى العينتين، وإن كان لدى عينة عمران قد جاء بنسبة مرتفعة بلغت ٥٩,٩٤ في المئة وبلغت في منطقة حضرموت ٥٥,٦٦ في المئة. أما الملاحظة الجديرة بالذكر، فهي رفض استخدام العنف ضد الآخر، فبالرغم من ارتفاع درجة التعصب السياسي ضدّ الرأي الآخر، فإن المبحوثين في المنطقتين وبنسبة عالية يرفضون استخدام العنف ضد الآخر لتحقيق بعض المكاسب السياسية.

ـ أوضحت الدراسة وجود فرق ذي مستوى منخفض بين العينتين في ما يتعلق بالتعصب المذهبي، حيث بلغت درجة التعصب لدى عينة حضرموت ٤٤,٢ في المئة وهي منخفضة بالمقارنة بدرجة التعصب في عينة عمران التي بلغت نسبتها ٥٣,٦ في المئة، وهذه الدرجة مردها إلى التنافس السياسي واحتكار المناصب القيادية وفقاً لتقديرات غير الكفاية ما يدفع إلى التعصب بأشكال مختلفة.

ـ ترتفع لدى المبحوثين بشكل كبير درجة التعصب تجاه الغرب وكُلّ ما يأتي من جانبه سواء أكان ذلك ثقافياً أم سياسياً أم اقتصادياً، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها ما يتعلق بخبرة المواطنين وشكهم، وبخاصة في مناطق الجنوب التي جزّت أهوال الاحتلال الأجنبي، ومنها ما هو متعلق بالهجمة الأمريكية والغربية الصهيونية على الإسلام والمسلمين[٧]، وأهم الأسباب الإنحياز الغربي والأمريكي إلى جانب إسرائيل وتفضيلها على كلّ المصالح الغربية الاستراتيجية مع العرب ما زاد من كراهية الشعوب العربية لسلوك الأنظمة الغربية، في الوقت الذي يتعامل فيه الشعب اليمني بِكُلّ فئاته حتى تلك القبائل التي تقوم بخطف الأجانب بسلوك حضاري معهم وهو ما شهد به أغلب المخطوفين الأجانب في اليمن (انظر الجدول رقم (٥ ـ ١)).

(٧) أكدت أحدث دراسة لاستطلاع الرأي العام نشرته جريدة **الهيرالد تريبيون** (*Herald Tribune*)، أن ٨٦ في المئة من المصريين يكرهون الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب سلوكها المنحاز لإسرائيل ضدّ العرب، كما تصاعدت حملة الكراهية بعد أحداث ١١أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، نتيجة تبني أمريكا حملة العداء والكراهية ضدّ الدين الإسلامي والمسلمين، وهذه النسبة تتقارب وتفسر ارتفاع نسبة الكراهية لدى عينة البحث (بل ولدى الشعب اليمني، والعربي والإسلامي عامة)، نظراً لازدواجية المعايير وسلوك الغرب والولايات المتحدة تجاه القضايا العربية. نشر ملخص التقرير في: **العربي** (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢).

الجدول رقم (٥ ـ ١)

المقاييس النسبية للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والعينة الجغرافية

المقـــاييـــس	عمران (ن=٢٥٠)		عحضرموت (ن=٢٥٠)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الاتجاهات السياسية	٢٥,٣٠	٦١,٧٠	٢٤,٠٩	٥٨,٧٦
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٥١	٦١,٢٤	٥,٤٥	٦٠,٥٨
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٥١	٥٨,٤٧	٣,٥٤	٥٩,٠٠
٣ ـ الاتجاه إزاء الذات	٦,٩٢	٦٢,٩٥	٥,٦٦	٥١,٤٥
٤ ـ الاتجاه نحو التعصب السياسي	٤,٢٠	٥٩,٩٤	٣,٩٠	٥٥,٦٦
٥ ـ الاتجاه نحو التعصب الديني (المذهبي)	١,٠٧	٥٣,٦	٠,٨٨	٤٤,٢
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٤,٢٧	٧١,٢٠	٤,٤٧	٧٤,٥٣

كما يشير الجدول رقم (٥ ـ ٢) والخاص بقياس دلالات الفروق بين عينتي عمران وحضرموت إلى الدلالات الآتية:

ـ كشفت الدراسة عن وجود فروق دالة بين عينتي الدراسة، عمران وحضرموت، في الاتجاهات السياسية لصالح عينة عمران وذلك عند مستوى ٠,٠١.

ـ أوضحت النتائج وجود فارق في الدلالة في اتجاه الفاعلية السياسية بين المنطقتين وذلك عند مستوى ٠,٠١ لصالح عينة عمران.

ـ أظهرت النتائج الإحصائية وجود دلالة عند مستوى مرتفع من التعصب السياسي تجاه الرأي الآخر لدى عينة عمران بالمقارنة بعينة حضرموت وذلك عند مستوى ٠,٠١.

ـ أسفرت نتائج الدراسة عن وجود درجة من التعصب الديني (المذهبي) لدى عينة عمران وبنسبة منخفضة، ولكنها أعلى مما لدى عينة حضرموت وذلك عند مستوى ٠,٠٥.

ـ لم تشر النتائج إلى وجود فروق بين العينتين في درجة التعصب ضدّ الغرب، وإن كانت النسبة مرتفعة لدى الطرفين.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
الفروق الدالة على العلاقة بين الاتجاهات السياسية والعينة الجغرافية

المقـايـيـس	عمران (ن=٢٥٠)		حضرموت (ن=٢٥٠)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاتجاهات السياسية	٢٥,٣٠	٤,١٦	٢٤,٠٩	٣,٥٢	٣,٤٩	**
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٥	١,٥٤	٥,٤	١,٢٧	٠,٤٧	
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٥	١,٣٦	٣,٥	١,٢٥	٠,٢٧	X
٣ ـ اتجاه الفاعلية السياسية	٦,٩	٢,٤٨	٥,٧	٢,٣٣	٥,٨٦	**
٤ ـ الاتجاه نحو التعصب السياسي	٤,٢	١,١٨	٣,٩	١,٢٠	٢,٨١	**
٥ ـ الاتجاه نحو التعصب الديني (المذهبي)	١,١	٠,٩٢	٠,٩	٠,٩٤	٢,٢٤	*
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٤,٣	١,٢٥	٤,٥	١,٣٩	١,٦٩	X

ثانياً: العلاقة بين الاتجاهات السياسية والمستوى التعليمي

يضطلع المستوى التعليمي بدور أساس في التأثير في اتجاهات المواطنين السياسية ارتفاعاً وانخفاضاً وبخاصة في إطار تنمية الاتجاهات الديمقراطية، فمن خلال التعليم يستطيع المواطنون اكتساب المزيد من الوعي والمقدرة السياسية التي تساعد على تخفيف حدة التعصب وتعزيز روح التسامح. وعليه، فإننا سوف نحاول التعرض لتأثير المستوى التعليمي في الاتجاهات السياسية للقبائل اليمنية في منطقتي عمران وحضرموت.

١ ـ العلاقة بين التعليم واتجاه المحافظة

أ ـ تشير النتائج الإحصائية إلى وجود فروق إحصائية ذات دلالة بين المستويات التعليمية والتمسك بالعادات والتقاليد اليمنية القديمة لصالح استقرار المجتمع، فبينما وافق على تلك المقولة ٥٢,٦ في المئة من الفئة الأدنى من حيث المستوى التعليمي كانت الفئة الأعلى تعليماً أكثر تحفظاً، فبلغت نسبة موافقتها على التمسك بالعادات والتقاليد ٣٤,١ في المئة، أما الذين أجابوا «إلى حدّ ما» من الفئتين، فكانت النسبة الأكبر لصالح الفئة الأعلى تعليماً، حيث بلغت النسبة ٥٢,٦ في المئة، وبلغت نسبة المستوى الأدنى تعليماً ٢٨,٤ في المئة. وتوضح تلك النسب أن الفئات الأكثر تعليماً تتراوح إجاباتها بين الرفض والتمسك إلى حدّ ما بالعادات والتقاليد الجيدة ورفض ما هو سيئ فيها.

ب ـ ظهرت بعض الفروق في النسب بين العينتين الأدنى والأعلى تعليماً، حول أفضلية تطبيق الأعراف القبلية على تطبيق قوانين الدولة، حيث أيدت المستويات الأدنى تعليماً ذلك بنسبة ٣٥,٨ في المئة، في مقابل نسبة أقل لدى المتعلمين بلغت ١٣,٦ في المئة. أما الذين رفضوا تطبيق الأعراف القبلية، فكانت نسبتهم مرتفعة بين الطرفين، وإن كانت النسبة لصالح المستوى الأعلى تعليماً حيث بلغت ٦٠,٠ في المئة، وبلغت نسبة العينة الأدنى تعليماً ٤١,١ في المئة. وهذا يؤكّد فرضية أنه كلّما زادت نسبة التعليم تلاشى التأثير القبلي المعيق للتحديث.

ج ـ لم تظهر فروق بين العينتين في ما يتعلق بأن قلة التعليم تساعد على زيادة التمسك بالأعراف القبلية، وإن ظهر فرق بين الإجابات المختلفة، حيث بلغت النسبة الإجمالية ٦٣,٤ في المئة للعينتين اللتين وافقتا على ذلك الرأي، وكانت النسبة الأكبر لصالح الأعلى تعليماً والتي بلغت ٦٤,٢ في المئة في مقابل ٦٠,٠ في المئة للمستوى الأدنى تعليماً. وبالنسبة إلى الذين رفضوا الربط بين قلة التعليم وزيادة التمسك بالأعراف القبلية، فقد بلغت نسبتهم ١٥,٨ في المئة، وصلت النسبة لدى المستوى الأدنى تعليماً ١٨,٩ في المئة في مقابل ١٥,٨ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً. وهذا يعزز ما للتعليم من تأثير في تغيير العادات والتقاليد القديمة في المجتمع.

د ـ وجد فرق بسيط بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً حول تأثير الديمقراطية في تغيير عادات وتقاليد القبيلة، فالذين أجابوا بالموافقة على ذلك من العينتين بلغت نسبتهم ٤٥,٣ في المئة، وكانت النسبة لصالح المستوى الأدنى تعليماً، أما المستوى الأعلى تعليماً، فلم تبلغ النسبة لديه سوى ٣٦,٥ في المئة. أما الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فكانت النسبة الأكبر لصالح المستوى الأعلى تعليماً ٤٢,٠ في المئة، يقابلها نسبة لدى المستوى الأدنى تعليماً بلغت ٢٩,٥ في المئة من إجمالي العينة الخاصة بها.

٢ ـ العلاقة بين الاتجاه إزاء السلطة والمستوى التعليمي

أ ـ لم تظهر فروق بين العينتين الأعلى والأدنى تعليماً حول الثقة في النظام السياسي والحكومة، ولكن ظهرت فروق بين توزيع الإجابات، وقد بلغت نسبة الذين أعطوا ثقتهم للنظام السياسي ٣٤,٤ في المئة، ظهر المستوى الأدنى تعليماً الأكثر ثقة في النظام بنسبة ٤٢,١ في المئة، بينما بلغت النسبة لدى المستوى الأعلى تعليماً ٣٢,٤ في المئة. أما مجموع الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فقد بلغت نسبتهم ٤٠,٢ في المئة، نسبة عينة المستوى الأدنى تعليماً بلغت ٣٥,٨ في المئة، وكانت النسبة الأكبر لدى المستوى الأعلى تعليماً حيث بلغت ٤١,٢ في المئة. أما الذين لا يثقون في النظام السياسي والحكومة، فبلغت نسبتهم ٢٥,٤ في المئة. وجد المتعلمون أقل ثقة في النظام

السياسي، حيث بلغت نسبتهم ٢٦,٢ في المئة مقابل نسبة بلغت ٢٢,١ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً.

ب ـ أظهرت الدراسة عدم وجود فروق في النسب بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً في ما يتعلق بأيهما يحظى بالقوة، أوامر مسؤول الدولة أو أوامر شيخ القبيلة، وتوزعت إجابات المبحوثين من العينتين على النحو الآتي: وافق ٣٥,٦ في المئة من إجمالي العينة المبحوثة على أن أوامر مسؤول الدولة تتمتع بالقوة في مقابل أوامر شيخ القبيلة، في حين كانت نسبة الذين أجابوا «إلى حد ما» ٢٨,٢ في المئة، أما الذين رفضوا اعتبار أوامر مسؤول الدولة أقوى من أوامر شيخ القبيلة، فبلغت نسبتهم ٣٦,٢ في المئة وهي النسبة الأكبر بين النسب وكانت لصالح المستوى الأدنى تعليماً حيث بلغت ٤١,١ في المئة.

ج ـ لم تبرز النتائج اختلافاً في ترتيب اختيار المسؤولين بين العينتين، وكان ترتيب عينة المستوى الأدنى تعليماً يتماشى مع رؤيتها وفقاً لما يلي: يأتي أولاً الذي عنده نفوذ قبلي، ثم أصحاب النفوذ العسكري، فأصحاب المؤهلات العلمية وأخيراً أصحاب النفوذ المالي، فيما رتب أصحاب المستوى الأعلى تعليماً اختيار المسؤولين على النحو التالي: الذي يتمتع بنفوذ قبلي أولاً، فأصحاب النفوذ العسكري، ثم أصحاب النفوذ المالي وفي الأخير يأتي أصحاب المؤهلات العلمية.

د ـ ظهر فرق محدود بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً واتفاق في الرأي على أن الوساطة والرشوة وسيلتان لقضاء المصالح بالإدارات الحكومية، حيث أعطت العينتان المبحوثتان النسبة الأكبر من إجاباتهم للإجابة بنعم بنسبة ٦١,٠ في المئة من العينة الكلية، وإن كانت النسبة المرتفعة لدى المستوى الأعلى تعليماً والتي بلغت ٦٣,٧ في المئة، في مقابل نسبة أقل لدى المستويات الأدنى تعليماً بلغت ٤٩,٥ في المئة.

٣ ـ العلاقة بين الفاعلية السياسية والمستوى التعليمي

أ ـ تشير النتائج إلى وجود فرق في عدم الاهتمام بمناقشة القرارات التي تتخذها الحكومة قبل صدورها، حيث كان المستوى الأدنى تعليماً أقل اهتماماً، وقد بلغت نسبته ٤٧,٤ في المئة في مقابل نسبة ٣٢,٤ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. أما النسبة التي أجابت «أحياناً تهتم بمناقشة القرارات» فقد بلغت ٤٠,٠ في المئة من العينتين، وكانت نسبة الاهتمام أقل أيضاً لدى المستوى الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٣٢,٦ في المئة في مقابل نسبة ٤١,٧ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

ب ـ لم تسفر النتائج الخاصة بإمكانية ترشيح المبحوثين لأنفسهم في الانتخابات

العامة إذا أتيحت لهم الفرصة عن أي فروق، وإن كانت عينة المستوى الأدنى تعليماً أكثر استعداداً للترشيح، حيث بلغت النسبة لديها ٥١,٦ في المئة، في مقابل نسبة ٤٩,١ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً، وتعتبر نسبة مقبولة للفاعلية السياسية لدى المستويين، وإن كان تفسير درجة الفاعلية الأكبر لدى عينة المستوى الأدنى تعليماً بغرض الحصول على بعض المكاسب وتحسين فرصتها من خلال الفوز في الانتخابات تعويضاً عمّا ينقصها من تعليم.

ج ـ أظهرت نتائج اهتمام المبحوثين بالتعبير عن آرائهم السياسية عن وجود نسبة مرتفعة جداً بين العينتين المبحوثتين لصالح المستوى الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٤٦,٤ في المئة في مقابل نسبة ٢٧,٤ في المئة للمستوى الأدنى تعليماً، وإن كانت نسبة الفاعلية لدى الطرفين ضعيفة، حيث بلغت إجمالاً ٤٢,٨ في المئة إلا إذا أضفنا إليها نسبة الذين أجابوا «أحياناً» وتبلغ ٣٧,٢ في المئة، وعليه يصبح إجمالي النسبة لدى العينتين مرتفعة في درجة الفاعلية السياسية.

د ـ أوضحت نتائج الدراسة المتعلّقة بضرورة نقد أي مسؤول سياسي في حالة الخطأ لمنع تكراره وجود نسبة عالية من الإيجابية لدى العينتين بلغت ٧٦,٠ في المئة، وكان المستوى الأعلى تعليماً هو الأكثر تفاعلاً، حيث بلغت النسبة ٧٨,٣ في المئة، في مقابل نسبة ٦٦,٣ في المئة لدى عينة الأدنى تعليماً. وبلغت النسبة التي أجابت «إلى حدّ ما» لدى العينتين ١٤,٤ في المئة، النسبة الأكبر لصالح المستوى الأدنى تعليماً ١٧,٩ في المئة، في مقابل نسبة ١٣,٦ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

هـ ـ لم تشر النتائج إلى وجود أي فروق بين العينتين حول إمكانية تغيير المسؤول السياسي عندما لا يرضى الناس عنه، وبلغت نسبة الذين أجابوا بإمكانية التغيير ٤١,٦ في المئة، وجاءت النسبة الأكبر لصالح المستوى الأعلى تعليماً ٤٣,٠ في المئة، أما المستوى الأدنى تعليماً، فبلغت النسبة لديه ٣٥,٨ في المئة. أما نسبة الذين أجابوا بعدم قدرة الأفراد على التغيير وكانت الأكبر بين النسب، فقد بلغت ٥٨,٤ في المئة، وكانت النسبة لدى المستوى الأدنى تعليماً ٦٤,٢ في المئة، في مقابل ٥٧,٠ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

و ـ أظهرت نتائج مشاركة المبحوثين وتفاعلهم في حلّ أي مشكلة تقع داخل نطاق القبيلة أو بينها وبين قبيلة أخرى وجود فروق في النسب، فالذين أجابوا بالمشاركة من العينتين تقاربت نسبهم وتجاوزت ٣٥,٦ في المئة. أما الفروق بين العينتين، فقد ظهرت من خلال الإجابة بـ «أحياناً»، حيث بلغت النسبة لدى المستوى

الأدنى تعليماً ١٦,٨ في المئة، والنسبة لدى المستوى الأعلى تعليماً ٣٢,٦ في المئة، في حين ظهر الفرق الآخر في إجابات المبحوثين الذين أجابوا بعدم مشاركتهم وبلغت نسبتهم من إجمالي العينتين ٣٤,٨ في المئة، النسبة الأكبر منهم لدى العينة الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٤٧,٤ في المئة، في مقابل العينة الأعلى تعليماً التي بلغت النسبة لديها ٣١,٨ في المئة.

ز ـ لم تسفر نتائج التحليل الإحصائي عن وجود فروق في النسب بين إجابات المبحوثين من العينتين الأدنى والأعلى تعليماً في ما يتعلق بطبيعة الممارسة اليومية في نطاق المجتمع وما إذا كانت تشير إلى الأوامر والإكراه أو الحرية والمشاركة أو القناعة والرضا. ولقد تقاربت إجابات العينتين وإن استحوذت الحرية والمشاركة على النسبة الأكبر التي بلغت ٥٧,٤ في المئة. وفي المستوى الثاني من حيث النسب جاءت القناعة والرضا بنسبة ٢٥,٠ في المئة وأخيراً كانت النسبة الأقل للأوامر والإكراه، حيث بلغت ١٧,٦ في المئة. وتعتبر تلك النسب الجيدة من العوامل المساعدة على إيجاد حالة من التفاعل والمشاركة.

٤ ـ العلاقة بين التعصب السياسي والمستوى التعليمي

أ ـ لم تسفر نتائج الدراسة عن ظهور أي فارق في النسب بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً في درجة التعصب تجاه صعود أي حزب سياسي إلى السلطة يخالف أفكار المبحوثين ومصالحهم، بل ظهرت خطورة الفارق في النسبة بين من وافق على قبول الآخر السياسي وبين من رفض قبوله، فقد بلغت نسبة الموافقين على قبول الرأي الآخر السياسي من خلال صعود حزب مخالف إلى السلطة ٢٩,٤ في المئة. وبالنسبة إلى رفض قبول الرأي الآخر، فقد كانت النسبة الأكبر في إجمالي العينتين، حيث بلغت ٧٠,٦ في المئة، وهو ما يشكل خطورة على مستقبل الديمقراطية في اليمن وبخاصة إذا لم تتغير تلك النسب وتحل محلها درجة من التسامح والاعتدال السياسي.

ب ـ أفرزت نتائج الدراسة عدم وجود فروق نسبية بين عينتي البحث الأدنى والأعلى تعليماً حول استخدام العنف وسيلةً لتحقيق بعض المصالح السياسية. وكانت الفروق بين العينتين محدودة، فنسبة الذين وافقوا على استخدام العنف في إجمالي العينتين لم تتجاوز ١٠,٢ في المئة، وبلغت النسبة الأكبر لدى المستوى الأدنى تعليماً ١٥,٨ في المئة، أما المستوى الأعلى تعليماً، فقد بلغت لديه النسبة ٨,٩ في المئة، والذين أجابوا «إلى حد ما» بلغت نسبتهم ٣٥,٨ في المئة. أما نسبة الذين رفضوا اعتبار العنف وسيلة لتحقيق مصالح سياسية، فقد بلغت في إجمالي العينتين ٥٤,٠ في المئة وهي النسبة الأعلى التي تؤكد رفض أغلبية المجتمع استخدام العنف نهائياً، وكان المستوى الأعلى تعليماً هو

الأكثر حرصاً على رفض العنف بنسبة ٥٦,٠ في المئة، في مقابل نسبة ٤٥,٣ في المئة للمستوى الأقل تعليماً.

ج ـ لم تبرز أي فروق في اتجاهات العينتين الأعلى والأدنى في المستوى التعليمي حول صحة الرأي الذي يعتبر الديمقراطية نوعاً من الكفر، وبلغت نسبة الذين وافقوا على ذلك الرأي ١٦,٠ في المئة، والنسبة الأكبر كانت لدى المستوى الأدنى تعليماً حيث بلغت ٢٠ في المئة، في مقابل ١٥,١ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً. أما الذين رفضوا الربط بين الديمقراطية والكفر، فكانت نسبتهم هي الأكبر، حيث بلغت ٨٤ في المئة، وشكل رأي المتعلمين النسبة الأكبر التي بلغت ٨٤,٩ في المئة في مقابل المستوى الأدنى تعليماً والذين بلغت نسبتهم ٨٠,٠ في المئة.

د ـ كشفت النتائج الإحصائية عن وجود بعض الفروق ذات الدلالة البسيطة حول الإعتقاد بأن الديمقراطية تساعد على انتشار روح التسامح والمساواة والعدالة، حيث أشارت إجابات النسبة الأكبر من العينتين التي بلغت ٤٩,٢ في المئة إلى الربط بين وجود الديمقراطية وانتشار روح التسامح والمساواة والعدالة، ومن المستغرب أن العينة الأدنى تعليماً كانت الأكثر موافقة على ذلك بنسبة ٥٨,٩ في المئة، في مقابل نسبة أقل لدى العينة الأعلى تعليماً، في حين بلغت نسبة الذين «أجابوا إلى حد ما» في العينتين ٣٦,٦ في المئة، بنسبة ٢٧,٤ في المئة للمستوى الأدنى تعليماً وبنسبة ٣٨,٨ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً، أما الذين رفضوا ذلك الربط نهائياً، فقد بلغت نسبتهم ١٤,٢ في المئة، وشكل المستوى الأعلى تعليماً النسبة الأكبر في الرفض، إذ بلغت نسبتهم ١٤,٣ في المئة، أما النسبة لدى المستوى الأدنى، فبلغت ١٣,٧ في المئة. وُيعد إجمالي النسب مقبولاً لدعم التوجه الديمقراطي لدى العينتين.

٥ ـ العلاقة بين التعصب الديني (المذهبي) والمستوى التعليمي

لم تسفر النتائج عن فروق نسبية كبيرة بين العينتين تجاه التعصب ضدّ الآخر الذي يختلف في المذهب عنه، وإن كان المستوى الأدنى تعليماً قد أظهر ميلاً أكثر نحو التسامح المذهبي مقارنة بعينة المستوى الأعلى تعليماً والذي ظهر التعصب لديها بنسبة أكبر، فقد بلغت نسبة الذين وافقوا على قبول تولي الآخر المذهبي مقاليد المسؤولية القيادية في مؤسسات الدولة في العينتين ٤٥,٤ في المئة، وبنسبة ٥٣,٧ في المئة لصالح العينة الأدنى تعليماً، في مقابل ٤٣,٥ في المئة للعينة الأعلى تعليماً. وبلغت نسبة إجابات العينتين «إلى حد ما» حوالى ١١,٤ في المئة. أما الذين اتصفوا بعدم التسامح المذهبي، فقد بلغت نسبتهم ٤٣,٢ في المئة، بنسبة ٣٦,٨ في المئة لدى العينة الأدنى تعليماً، و٤٤,٧ في المئة لدى العينة الأعلى تعليماً. وتدلّ تلك النسب على أن المستويات

الأعلى تعليماً تشعر بوجود تمييز في تولي الوظائف العامة العليا في إطار التمييز المذهبي والمناطقي والقبلي غير المعلن. وهذه النسب بالرغم من أنها تشكل نسبة أقل من النسب الداعمة للتسامح مع الآخر المذهبي، إلا أنها تعتبر نسب غير مقبولة وتتطلب من الدولة سرعة التدخل لمعالجة ذلك الخلل حفاظاً على مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، كما إنها تكشف في جانب آخر عن ضعف التوجهات الديمقراطية لدى الفئات المتعلمة والذي قد يرجع إلى شعورها بعدم المساواة.

٦ ـ العلاقة بين التعصب إزاء الغرب والمستوى التعليمي

أ ـ اتفقت إجابات العينتين على الشعور بالفخر لكون الحضارة العربية كانت الأساس للحضارة الغربية، بل أجمع أكثر من ٩٣ في المئة من إجمالي العينة المبحوثة على تأكيد ذلك، في حين أن ٧,٠ في المئة من إجمالي العينة رفضوا اعتبار الحضارة العربية هي الأساس للحضارة الغربية. وكانت النسبة الأكبر في الرفض تنتمي إلى عينة المستوى الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٧,٢ في المئة، في مقابل ٦,٣ في المئة للعينة الأدنى تعليماً.

ب ـ أظهرت الدراسة نتائج متنوعة في ردود المبحوثين حول إمكانية أخذ كلّ شيء من الغرب لأنه أكثر تقدّماً منا، وبلغت نسبة الذين وافقوا على «أخذ كلّ شيء» ٩,٢ في المئة من إجمالي العينتين. أما بالنسبة إلى الذين كانت إجاباتهم «إلى حد ما»، فقد بلغت نسبتهم ٢٣,٨ في المئة، وذلك بنسبة ٣٢,٦ في المئة لصالح العينة الأدنى تعليماً، في مقابل ٢١,٧ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً. وبلغت نسبة الرافضين لأخذ أي شيء من الغرب ٦٧,٠ في المئة من إجمالي العينتين. ومن الملاحظ أن العينة الأعلى تعليماً كانت الأكثر رفضاً بنسبة ٧٠,١ في المئة، في مقابل ٥٣,٧ للعينة الأدنى تعليماً.

ج ـ من خلال النتائج برز عدم وجود مؤشرات أو فروق بين العينتين الأدنى والأعلى تعليماً في توجهاتهما للربط بين انتشار الأفكار الغربية وانتشار الفساد، حيث وافقت على ذلك الربط أغلبية العينة المبحوثة بنسبة ٦٨,٤ في المئة، نسبة العينة الأدنى تعليماً ٦٤,٢ في المئة، وبنسبة ٦٩,٤ في المئة للعينة الأعلى تعليماً. وهي نسبة توضح أن المستوى الأعلى تعليماً أقل تسامحاً تجاه الغرب. ونجد أن نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما» قد بلغت ٢٥,٠ في المئة، وكانت العينة الأكثر تأييداً لذلك لدى الأدنى تعليماً وبلغت النسبة لديها ٢٨,٤ في المئة، في مقابل ٢٤,٢ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً. أما الذين رفضوا ذلك الربط بين الفساد وانتشار الأفكار الغربية، فلم تتجاوز نسبتهم ٦,٦ في المئة من إجمالي العينتين.

د ـ تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق مرتفعة في إجابات العينتين في ما يتعلق بحضور المستثمرين الأوروبيين إلى اليمن، حيث بلغت نسبة الذين وافقوا من إجمالي العينة المبحوثة ٥٤,٢ في المئة، وكانت النسبة الأكبر التي وافقت على حضور الاستثمارات الغربية تنتمي إلى العينة الأدنى تعليماً وذلك بنسبة ٧٠,٥ في المئة، في مقابل ٥٠,٤ في المئة للعينة الأعلى تعليماً. والذين رفضوا حضور المستثمرين الغربيين بلغت نسبتهم ٤٥,٨ من إجمالي العينة، بنسبة ٢٩,٥ في المئة للعينة الأدنى تعليماً، ونسبة ٤٩,٦ في المئة للعينة الأعلى تعليماً. وتؤكد هذه النسب ضعف التسامح تجاه الغرب أو الآخر الحضاري لدى المستوى الأعلى تعليماً حتّى في إطار المصالح الاقتصادية.

هـ ـ أسفرت الدراسة عن تنوع في الإجابات لدى العينة المبحوثة حول تحسن نظامنا السياسي إذا طبقنا الديمقراطية الغربية، فالذين أجابوا بـ «نعم» من إجمالي العينتين لم تتجاوز نسبتهم ٩,٠ في المئة، والذين أجابوا «إلى حد ما» بلغت نسبتهم ٢١,٤ في المئة وهي نسبة ضعيفة جداً وتشير إلى الرغبة في رفض الديمقراطية طالما أن مصدرها الغرب. أما الذين رفضوا الربط بين تحسن النظام السياسي وتطبيق الديمقراطية الغربية، فبلغت نسبتهم ٦٩,٦ في المئة، وكانت النسبة الأكبر لدى العينة الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٧٣,٦ في المئة، في مقابل ٥٢,٦ في المئة لدى العينة الأدنى تعليماً، وهو منطق متناقض ومحير في الوقت ذاته، فهو يظهر نوعاً من التعصب اللاواقعي من قبل المتعلمين تجاه الغرب، بل يرفض كلّ ما يأتي من الغرب حتّى ولو كان في صالح المجتمع. والتفسير الأقرب إلى الاحتمال أن تطبيق الدراسة على المستويات المتعلمة في الجامعات والمدارس الثانوية جاء مباشرة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي تصاعدت فيها حملات الكراهية ضدّ المسلمين والعرب وعلى وجه الخصوص من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية[٨].

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والمستوى التعليمي

تباينت نتائج الدراسة واتجاهات المستويات التعليمية في ما يتعلق بتوجهات الثقافة السياسية نحو الديمقراطية، فمن خلال النسب المئوية لمستوى الأداء المطبقة على مقاييس الدراسة والتي كشفت عن وجود عدد من الفروق الدالة على مستوى الاتجاهات السياسية الموزعة وفقاً للجدول رقم (٥ ـ ٣)، يتبين الآتي:

(٨) أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة، محرران، **العرب وأمريكا من الانبهار بالحلم إلى عقدة الكراهية: صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية** (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٢)، ص ٩.

ـ ظهر فرق في مستوى الاتجاهات السياسية لصالح العينة الأعلى تعليماً، حيث بلغت نسبة توجهاتها نحو الاعتدال السياسي في المجموع الكلي ٦٠,٨٠ في المئة، في مقابل نسبة ٥٧,٠٠ في المئة للمستوى الأدنى تعليماً.

ـ وضح وجود فروق في الاتجاه نحو المحافظة والتمسك بالعادات والتقاليد في مواجهة الحداثة، وكانت النسبة المرتفعة لصالح العينة الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٦٥,٥٠ في المئة، في مقابل ٥٩,٨٤ في المئة للعينة الأعلى تعليماً.

ـ أظهرت النتائج وجود فرق بسيط بين العينتين في الاتجاه إزاء ثقتهم في السلطة، حيث كانت العينة الأعلى تعليماً أكثر ثقة في السلطة السياسية وبدورها المؤثر في المجتمع، وذلك بنسبة ٥٩,٨٤ في المئة، في مقابل نسبة منخفضة من الثقة والشك في السلطة السياسية لدى العينة الأدنى، حيث بلغت ٥٥,٩٦ في المئة.

ـ كشفت النتائج عن وجود فرق واضح في درجة الفاعلية السياسية بين العينتين الأدنى والأعلى تعليماً في مدى توجهات الأفراد وفاعليتهم السياسية لصالح العينة الأعلى تعليماً التي بلغت نسبة الفاعلية لديها ٥٨,٨٣ في المئة، في مقابل نسبة ٥٠,٢٤ في المئة للعينة الأدنى تعليماً.

ـ أوضحت النتائج عدم وجود فروق بين العينتين في ما يتعلق بدرجة التعصب السياسي تجاه الرأي الآخر، وإن كانت النسبة مرتفعة بدرجة كبيرة عن المعدل المقبول في الممارسة الديمقراطية، وكانت النسبة الأكبر في مستوى التعصب وعدم التسامح السياسي من نصيب العينة الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٦٠,٣٠ في المئة، في مقابل ٥٧,١٢ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً.

ـ أسفرت الدراسة عن وجود فروق دالة بين العينتين، وظهور درجة مرتفعة من التعصب الديني (المذهبي) لدى العينتين؛ وإن كانت بنسبة أكبر لدى العينة الأعلى تعليماً، حيث بلغت درجة التعصب ٥٠,٢٦ في المئة، في مقابل نسبة تسامح واعتدال معقولة تجاه الآخر المذهبي وذلك لدى العينة الأدنى تعليماً، حيث بلغت نسبة التعصب ٤١,٨٥ في المئة.

ـ كشفت الدراسة عن درجة عالية من التعصب تجاه الآخر الحضاري (الغرب) تكنها عينتا الدراسة وإن بدرجات مختلفة، فكانت نسبة التعصب الأكبر لدى العينة الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٧٤,٨٦ في المئة، في مقابل نسبة أقل من التعصب لدى العينة الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٦٤,٣٩ في المئة.

الجدول رقم (٥ ـ ٣)

المقاييس النسبية للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والمستوى التعليمي

المقـايـيـس	الأدنى تعليماً (ن=٩٥)		الأعلى تعليماً (ن=٤٠٥)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الاتجاهات السياسية	٢٣,٦٩	٥٧,٠٠	٢٤,٩٣	٦٠,٨٠
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٨٩	٦٥,٥٠	٥,٣٩	٥٩,٨٤
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٣٦	٥٥,٩٦	٣,٥٦	٥٩,٣٨
٣ ـ اتجاه الفاعلية السياسية	٥,٥٣	٥٠,٢٤	٦,٤٧	٥٨,٨٣
٤ ـ الاتجاه نحو التعصب السياسي	٤,٢٢	٦٠,٣٠	٤,٠٠	٥٧,١٢
٥ ـ الاتجاه نحو التعصب الديني (المذهبي)	٠,٨٣	٤١,٨٥	١,٠١	٥٠,٢٦
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٣,٨٦	٦٤,٣٩	٤,٤٩	٧٤,٨٦

أوضحت مقاييس الدراسة وجود دلالة في الفروق بين مستوى العينتين الأدنى والأعلى تعليماً وفقاً للجدول رقم (٥ ـ ٤) كما يلي:

ـ أظهرت النتائج الإحصائية وجود نسبة مرتفعة من الدلالة بين العينتين في اتجاهاتهم السياسية الديمقراطية لصالح العينة الأعلى تعليماً عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ كشفت الدراسة أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة في الاتجاه نحو المحافظة بدرجة مرتفعة لدى العينة الأدنى تعليماً، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ في ما يتعلق بدرجة الثقة في النظام السياسي لدى العينتين، لم تظهر دلالات في الفروق بين العينتين، وإن كان النظام السياسي يتمتع بدرجة معقولة من الثقة لدى العينتين.

ـ أوضح مقياس الفاعلية السياسية وجود درجة مرتفعة من الفاعلية السياسية لصالح العينة الأعلى تعليماً وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ لم تظهر النتائج أي فروق ذات دلالة في كلّ من اتجاهات التعصب السياسي ضدّ الرأي الآخر، واتجاهات التعصب المذهبي وذلك بين العينتين.

ـ في الاتجاه نحو التعصب ضدّ الآخر الحضاري، ظهر فرق دال على تعصب ذي دلالة مرتفعة لدى الفئة الأعلى تعليماً، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

الفروق الدالة على العلاقة بين الاتجاهات السياسية والمستوى التعليمي

المقـايـيـس	الأدنى تعليماً (ن=٢٥٠)		الأعلى تعليماً (ن=٢٥٠)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الإنحراف	المتوسط	الإنحراف		
الاتجاهات السياسية	٢٧,٧	٤,٢٨	٢٤,٩	٣,٧٧	٢,٧٩	**
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٩	١,٥١	٥,٤	١,٣٧	٣,١٩	**
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٣	١,٤٢	٣,٦	١,٢٨	١,٣٧	X
٣ ـ الاتجاه إزاء الفاعلية السياسية	٥,٥	٢,٧٩	٦,٥	٢,٣٨	٣,٣٦	**
٤ ـ الاتجاه نحو التعصب السياسي	٤,٢	١,٠٨	٤,٠	١,٢٢	١,٥٨	X
٥ ـ الاتجاه نحو التعصب الديني (المذهبي)	٠,٨	٠,٩٤	١,٠	٠,٩٤	١,٦٩	X
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٣,٩	١,٤٦	٤,٥	١,٢٦	٤,٢٢	**

ثالثاً: العلاقة بين الاتجاهات السياسية والفئات العمرية

تتأثر التوجهات السياسية إلى حدّ بعيد بعامل السن من حيث درجة التسامح، أو درجة التعصب التي يبديها الأفراد في شأن التعامل مع القضايا السياسية المختلفة، والديمقراطية على وجه الخصوص، والمدى الذي تستطيع الذهاب إليه وتقبلها العديد من الأفكار والمبادئ الديمقراطية التى تتناسب معها. ويبقى السؤال؛ هل تتقبل الفئات العمرية المختلفة تغيير التوجهات الثقافية المتوارثة نحو أنماط وتوجهات ثقافية أكثر ديمقراطية؟ وعلى ذلك، فقد ارتأينا أن ندرس العلاقة بين الاتجاهات السياسية لدى الفئات العمرية المختلفة، لمعرفة أي من تلك الفئات لديها توجهات أكثر ديمقراطية، الأصغر أم الأكبر سناً؟.

١ ـ العلاقة بين اتجاه المحافظة والعمر

كشفت دراسة الاتجاهات السياسية المحافظة والفئات العمرية عن وجود فروق محدودة بين الفئتين الأصغر والأكبر سناً في توجهاتهما السياسية على النحو التالي:

أ ـ أظهرت النتائج وجود فروق متوسطة بين فئات صغار السن وكبارهم حول ضرورة التمسك بالعادات والتقاليد اليمنية القديمة لصالح استقرار المجتمع، فبلغت نسبة الذين أجابوا بضرورة التمسك بالعادات والتقاليد ٣٧,٦ في المئة، وكانت فئة كبار السن هم الأكثر تمسكاً بالعادات والتقاليد، حيث بلغت نسبتهم ٤٤,١ في المئة،

وبلغت نسبة صغار السن ٣٤,٠ في المئة. أما الذين أجابوا «إلى حد ما» وكانوا الأعلى في إجمالي إجابات العينتين؛ فقد بلغت نسبتهم ٤٨,٠ في المئة، وظهرت النسبة الأعلى لدى فئة صغار السن ٥١,٧ في المئة، في مقابل ٤١,٣ في المئة لكبار السن، في حين أن الذين رفضوا التمسك بالعادات والتقاليد تقاربت نسبهم بين العينتين، ووصلت إلى ١٤,٤ في المئة. ويتضح أن مجتمع الدراسة يميل إلى التغيير التدريجي من المحافظة إلى الحداثة وبخاصة لدى فئات صغار السن.

ب ـ لم تسفر النتائج عن وجود فروق بين العينتين (صغار وكبار السن) في ما يتعلق بمقولة «تطبيق الأعراف القبلية أفضل من تطبيق قوانين الدولة»، ولكن ظهر الفرق والتباين بين الإجابات الثلاث، حيث رفض غالبية المبحوثين بنسبة ٥٦,٤ في المئة تطبيق الأعراف القبلية وكانت النسبة الأعلى لدى فئة صغار السن ٥٩,٢ في المئة، في مقابل ٥١,٤ في المئة لدى فئة كبار السن، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما» ٢٥,٨ في المئة من إجمالي العينتين، وجاءت النسبة الأكبر لصالح كبار السن ٢٦,٨ في المئة، في مقابل ٢٥,٢ في المئة لصغار السن. أما الذين وافقوا على أن تطبيق الأعراف القبلية أفضل من تطبيق القوانين، فقد بلغت نسبتهم ١٧,٨ في المئة، النسبة الغالبة لصالح كبار السن، حيث بلغت ٢١,٨ في المئة، في مقابل ١٥,٦ في المئة لصغار السن. هذه النسب تشير إلى أن هناك تغييراً حقيقياً لدى فئات صغار السن على وجه الخصوص في الابتعاد عن الأعراف والتقاليد، والارتباط أكثر بالنظم والقوانين الوضعية، كما إن ذلك لا ينفي أيضاً توجهات فئة كبار السن نحو القوانين الوضعية والابتعاد عن الأعراف والتقاليد، وإن بنسب أقل.

ج ـ لم تسفر نتائج العلاقة بين قلة التعليم وزيادة التمسك بالأعراف القبلية لدى العينتين صغار وكبار السن عن وجود فروق واضحة، بل توافقت الإجابات مع الإجابات في السؤال السابق، حيث النسبة الغالبة من مجموع العينة كانت مع تأكيد أن قلة التعليم تسهم في التمسك بالأعراف القبلية وذلك بنسبة ٦٣,٤ في المئة من إجمالي العينتين؛ مع وجود فارق بسيط لصالح الفئة الأصغر سناً. أما الذين أعطوا إجاباتهم «إلى حدّ ما»، فبلغت نسبتهم ٢٠,٨ في المئة، وكانت الفئة الأكبر سناً الأعلى تأييداً لذلك بنسبة ٢٢,٣ في المئة، في مقابل ١٩,٩ في المئة لصغار السن. أما الذين رفضوا الربط بين قلة التعليم والتمسك بالأعراف القبلية، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ١٥,٨ في المئة.

د ـ في ما يتعلق بمقولة أن الديمقراطية يمكن أن تساعد في تغيير عادات وتقاليد القبيلة، فقد وجد فرق بسيط بين العينتين، وإن كان ذا دلالة مهمة في الوقت الذي أعطى المبحوثون نسبة ٣٨,٢ في المئة للإجابة بنعم. وكانت فئة كبار السن الأكثر موافقة على ذلك، حيث بلغت النسبة لديهم ٤٤,٧ في المئة من إجمالي العينة الخاصة

بهم، في مقابل نسبة ٣٤,٦ في المئة لصغار السن. وهذه النسبة لكبار السن في اعتقادي دليل على تعلق هؤلاء بالأمل في أن يسهم وجود الديمقراطية في تأدية دور مؤثر في تغيير العادات والتقاليد القبلية. أما الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فبلغت نسبتهم ٣٩,٦ في المئة، النسبة الأكبر لدى فئة صغار السن، حيث بلغت ٤٢,٧ في المئة، في مقابل ٣٤,١ في المئة لكبار السن. وفي ما يتعلق بالذين أجابوا برفض الربط بين الديمقراطية وتغيير العادات والتقاليد، فقد بلغت نسبتهم ٢٢,٢ في المئة. وتعد هذه النسب مقبولة في اتجاه ميل المبحوثين نحو الحداثة على الرغم من المقاومة لرفض التغيير.

٢ ـ العلاقة بين الاتجاه إزاء السلطة والفئات العمرية

أ ـ بدت الثقة في النظام السياسي بين العينتين صغار وكبار السن مقبولة «إلى حدّ ما» بالرغم من عدم وجود فروق بين العينتين، فبلغت نسبة الذين يثقون في النظام السياسي ٣٤,٤ في المئة من إجمالي العينة، النسبة الأكثر لصالح كبار السن ٣٩,٧ في المئة، في مقابل ٣١,٥ في المئة لصغار السن. وبلغت نسبة من تتراوح إجاباتهم بين الشك والثقة ٤٠,٢ في المئة، النسبة الأكبر لدى فئة صغار السن، حيث بلغت ٤١,٧ في المئة، في مقابل نسبة ٣٧,٤ في المئة لكبار السن. أما نسبة الذين غلب شكهم في النظام السياسي وعدم ثقتهم فيه، فقد بلغت ٢٥,٤ في المئة، الغالبية لدى فئة صغار السن ٢٦,٨ في المئة، في مقابل ٢٢,٩ في المئة لكبار السن. وتلك النسب تساعد إلى حدّ ما على استقرار النظام السياسي وتدفعه إلى مزيد من الجهد لاكتساب المؤيّدين لصالح استقرار الديمقراطية والتنمية ونموهما في البلاد.

ب ـ لم تظهر فروق نسبية بين الفئتين في الاعتقاد أيهما أقوى أوامر مسؤول الدولة أم أوامر شيخ القبيلة؟ فقد بلغت نسبة الذين أجابوا من إجمالي العينتين بأن أوامر مسؤول الدولة أقوى ٣٥,٦ في المئة، كانت نسبة صغار السن هي الأعلى، حيث بلغت ٣٨,٦ في المئة، في مقابل ٣٠,٢ في المئة لكبار السن، وهي نسب توضح مدى ضعف سلطة الدولة في مواجهة سلطة المشايخ. أما نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فبلغت ٢٨,٢ في المئة لصالح كبار السن بنسبة ٣١,٨ في المئة، في مقابل ٢٦,٢ في المئة لصغار السن. أما النسبة الغالبة بين الإجابات الثلاث، فكانت للإجابة بأن أوامر مسؤول الدولة أضعف من أوامر مشايخ القبائل في اليمن، وبلغت النسبة ٣٦,٢ في المئة. وكانت عينة كبار السن هي الأكثر تشديداً على ضعف مسؤول الدولة في مواجهة مشايخ القبائل وذلك بنسبة ٣٨,٠ في المئة، في مقابل ٣٥,٢ لصغار السن. وتفسر هذه النتائج نظرة شكّ المجتمع في النظام السياسي نظراً إلى ضعفه في مواجهة المشايخ، بل وسعي هؤلاء إلى تعزيز مكانتهم على حساب المصلحة العامة للوطن.

ج ـ توافقت رؤية أفراد العينتين في ترتيب اختيار المسؤولين وإن اختلفت بشكل محدود بين المركزين الثالث والرابع، وكان مجمل الترتيب النهائي للعينتين على هذا النحو: أولاً أصحاب النفوذ القبلي، يليهم أصحاب النفوذ العسكري، ثمّ أصحاب النفوذ المالي، وأخيراً أصحاب المؤهلات العلمية. وتلك الإجابات تتوافق مع ما سبق في نزعة الشك التي تسود المواطنين في النظام السياسي نظراً لكون المشايخ لديهم توجهات ومصالح خاصة متضاربة مع الكثير من توجهات فئات المجتمع ومصالحها بما فيها قبائلهم.

د ـ أظهرت الدراسة وجود بعض الفروق بين الفئتين في ما يتعلق بتوجهاتهم حيال الفساد الذي تمثله الوساطة والرشوة في قضاء الأعمال بالمؤسسات والمصالح الحكومية. أجمعت أغلب إجابات العينة المبحوثة من الفئتين على استشراء الفساد والرشوة في المصالح الحكومية وبنسبة بلغت ٦١,٠ في المئة، النسبة الأعلى كانت لدى فئة صغار السن ٦٤,٢ في المئة، في مقابل ٥٥,٣ في المئة لكبار السن. أما الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فبلغت نسبتهم ٢٢,٠ في المئة، نسبة كبار السن كانت الأعلى، حيث بلغت ٣٧,٤ في المئة، في مقابل ١٧,١ في المئة لصغار السن، في حين أن الذين أجابوا بعدم وجود وساطة أو رشوة لقضاء الأعمال بالمصالح الحكومية كانوا النسبة الأقل ١٧,٠ في المئة.

٣ ـ العلاقة بين الفاعلية السياسية والفئات العمرية

أبرزت النتائج التحليلية للدراسة عدداً من الفروق بين الفئتين العمريتين في ما يتعلق بالفاعلية السياسية لدى كلّ فئة من الفئات واتجاهاتها نحو التحول الديمقراطي الذي يتطلب عدداً من التوجهات الداعمة له، وهو ما سوف نتبينه من خلال نتائج الدراسة كما يلي:

أ ـ حول اهتمام المبحوثين بالقرارات التي تتخذها الحكومة ومناقشتها قبل صدورها، لم تظهر فروق بين العينتين (كبار وصغار السن) وإن ظهر الفرق في التباين بين الإجابات الثلاث، فقد بلغت نسبة الذين تفاعلوا مع القرارات ومناقشتها قبل صدورها من إجمالي العينة ٢٤,٦ في المئة بفارق بسيط لصالح فئة كبار السن، أما الذين «أجابوا «إلى حدّ ما»، فقد كانوا الأكثرية، حيث بلغت نسبتهم ٤٠,٠ في المئة، وظهرت النسبة الأعلى أيضاً لدى فئة كبار السن، في حين أن الذين اتصفوا بالسلبية وعدم التفاعل، فقد بلغت نسبتهم ٣٥,٤ في المئة، النسبة المرتفعة في السلبية كانت لدى صغار السن، حيث بلغت ٣٧,١ في المئة، في مقابل ٣٢,٤ في المئة لفئة كبار السن.

ب ـ ظهرت فروق محدودة بين الفئتين المبحوثتين حول التفاعل والترشيح

للانتخابات العامة إذا أتيحت لهما الفرصة، فأظهر كبار السن تفاعلاً أكبر في العمل السياسي من خلال قبول الترشيح بنسبة ٥٨,١ في المئة، في مقابل نسبة أقل لفئة صغار العمر ٤٧,٠ في المئة.

ج ـ لم تبرز النتائج أي فروق في درجة الاهتمام بالتعبير عن الآراء السياسية بين العينتين، وإن أبدى الأفراد تفاعلهم بالتعبير عن آرائهم بنسبة ٤٢,٨ في المئة. وكانت فئة صغار السن أكثر جرأة في التعبير عن آرائها السياسية بنسبة ٤٥,٨ في المئة، في مقابل ٣٧,٤ في المئة لكبار السن. وبلغت نسبة الذين أجابوا «أحياناً» ٣٧,٢ في المئة لصالح فئة كبار السن، حيث بلغت نسبتهم ٤١,٩ في المئة، في مقابل ٣٤,٦ في المئة لفئة صغار السن. أما الذين لا يتمتعون بالفاعلية في التعبير عن آرائهم السياسية، فقد بلغت نسبتهم ٢٠,٠ في المئة من إجمالي العينتين، النسبة الأعلى من السلبية اتصف بها كبار السن ٢٠,٧ في المئة، في مقابل ١٩,٦ في المئة لفئة صغار السن.

د ـ ارتفعت درجة الفاعلية السياسية لدى الفئتين في توجيه النقد لأي مسؤول سياسي يرتكب خطأً، فبلغت النسبة ٧٦,٠ في المئة، النسبة الأعلى كانت لدى فئة صغار السن ٧٨,٨ في المئة، في مقابل ٧٠,٩ في المئة لكبار السن. وبلغت نسبة الذين قالوا «إلى حدّ ما» في العينتين ١٤,٤ في المئة، وكانت النسبة لصالح عينة كبار السن، حيث بلغت ١٩,٦ في المئة، في مقابل نسبة ١١,٥ في المئة لعينة صغار السن. وتقاربت النسبة بين العينتين لدى الذين رفضوا توجيه النقد لخطأ المسؤول السياسي وبلغت ٩,٦ في المئة.

هـ ـ أظهرت الدراسة فروقاً كبيرة في اتجاه الفاعلية السياسية بين الفئتين كبار وصغار السن في قدرة أي منهما على تغيير المسؤول السياسي الذين لا يرضى الناس عنه، حيث بلغت النسبة الإجمالية للذين عبروا عن قدرتهم على تغييره ٤١,٦ في المئة، وكانت الفئة الأصغر سناً أكثر فاعلية بنسبة ٤٥,٨ في المئة، في مقابل نسبة ٣٤,١ في المئة لفئة كبار السن.

و ـ لم تظهر الدراسة أي تباين بين الفئتين المبحوثتين كبار وصغار السن في درجة الفاعلية في المشاركة في حلّ المشكلات التي تقع في نطاق القبيلة أو بينها وبين قبيلة أخرى، حيث كانت النسبة الأكبر في العينتين والتي بلغت ٣٥,٦ في المئة مع المشاركة والتفاعل من أجل الحل. واحتل الرفض للمشاركة النسبة الثانية بإجمالي ٣٤,٨ في المئة. أما الذين أجابوا بإمكانية المشاركة «أحياناً»، فبلغت نسبتهم ٢٩,٦ في المئة. وهذه النسبة مضافة إلى نسبة الذين أجابوا بالمشاركة، ترفع من درجة الفاعلية السياسية لدى الفئتين العمريتين صغار وكبار السن وإن كانت نسبة الفاعلية أكبر لدى عينة صغار السن.

ز ـ اتفقت عينتا الدراسة صغار وكبار السن على أن الممارسة اليومية في المجتمع تشير إلى الحرية والمشاركة بنسبة ٥٧,٤ في المئة من إجمالي العينتين، وبنسبة أعلى لدى فئة صغار السن، وبنسبة ٢٥ في المئة مع القناعة والرضا، وكانت النسبة الأعلى لصالح كبار السن. اما الذين أشاروا إلى أن الممارسة تتصف بالأوامر والإكراه، فبلغت نسبتهم ١٧,٦ في المئة، الفئة الأكثر تذمراً هم كبار السن. وتتصف مجمل الإجابات بدرجة مقبولة نحو تعزيز التحول الديمقراطي في اليمن.

٤ ـ العلاقة بين اتجاه التعصب السياسي والفئات العمرية

أ ـ أظهرت الدراسة وجود درجة عالية من التعصب السياسي الشديد تجاه الرأي الآخر، ويمثل ذلك التعصب خطورة على التطور الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وبخاصة لدى فئة صغار السن. وقد بلغت نسبة الذين وافقوا على صعود حزب مخالف في الرأي إلى السلطة من إجمالي العينتين صغار وكبار السن ٢٩,٤ في المئة، نسبة صغار السن الموافقين لم تتجاوز ٢٠,٢ في المئة، في مقابل ٤٥,٨ في المئة لدى كبار السن. وبلغت نسبة الذين رفضوا صعود أي حزب مخالف في الرأي والمصلحة إلى السلطة ٧٠,٦ في المئة، النسبة الأكبر في الرفض كانت لصالح فئة صغار السن ٧٩,٨ في المئة، في مقابل ٥٤,٢ في المئة لدى كبار السن.

ب ـ لم نجد أي مؤشرات على وجود تباين في إجابات العينتين حول العنف. وأكدت توجهات العينة المبحوثة من الفئتين رفضها استخدام العنف بنسبة ٥٤,٠ في المئة، وكانت فئة كبار السن أكثر ميلاً لرفض العنف ضدّ الآخر. أما الذين توجهت إجاباتهم نحو استخدام العنف «إلى حد ما»، فبلغت نسبتهم ٣٥,٨ في المئة، كانت النسبة الأكبر لدى فئة صغار السن. وفي ما يتعلق بالذين أيدوا استخدام العنف وسيلةً ضرورية لتحقيق مكاسب سياسية، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ١٠,٢ في المئة، نسبة صغار السن ١٠,٣ في المئة، في مقابل نسبة ١٠,١ في المئة لفئة كبار السن.

ج ـ لم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق نسبية بين العينتين حول ربط الديمقراطية بالكفر، وتقاربت النسب إلى حدّ التطابق بين العينتين، لكن النسبة الغالبة من العينتين كانت مع رفض ذلك الربط وبلغت ٨٤,٠ في المئة، في مقابل نسبة ١٦,٠ في المئة من إجمالي إجابات العينتين كانت مع اعتبار الديمقراطية نوعاً من أنواع الكفر المرفوضة.

د ـ اتفقت نسبة معقولة من العينتين المبحوثتين صغار وكبار السن على أن الديمقراطية تساعد على انتشار روح التسامح والمساواة والعدالة وذلك بنسبة ٤٩,٢ في المئة، الأكثر تأييداً كانت فئة كبار السن، حيث بلغت النسبة ٥٤,٧ في المئة في مقابل

٤٦,١ في المئة لدى صغار السن. وبلغت نسبة الذين أجابوا «إلى حد ما» ٣٦,٦ في المئة، كانت النسبة الأكبر لصالح صغار السن ٣٨,٦ في المئة، في مقابل نسبة ٣٣,٠ في المئة لفئة كبار السن، في حين بلغت نسبة إجمالي الذين رفضوا اعتبار الديمقراطية عاملاً مساعداً على نشر التسامح والمساواة والعدالة ١٤,٢ في المئة، كانت النسبة الأكبر لدى فئة صغار السن ١٥,٣ في المئة، في مقابل ١٢,٣ في المئة لدى كبار السن.

٥ ـ العلاقة بين اتجاه التعصب الديني (المذهبي) والفئات العمرية

كشفت النتائج عن وجود بعض الفروق بين الفئتين في درجة التعصب المذهبي. وافق على تولي مسؤولية القيادة شخص كفء ونزيه بغض النظر عن اختلاف مذهبه حوالى ٤٥,٤ من إجمالي العينة المبحوثة، نسبة التسامح المرتفعة كانت من نصيب كبار السن، حيث بلغت ٥٧,٠ في المئة، في مقابل نسبة ٣٨,٩ في المئة لفئة صغار السن. وبلغت نسبة الرافضين من العينتين ٤٣,٢ في المئة، شكل رفض صغار السن النسبة الأعلى، حيث بلغت ٥٢,٠ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٢٧,٤ في المئة لفئة كبار السن. وبلغت نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما» من العينتين ١١,٤ في المئة، كانت النسبة الأعلى في التسامح أيضاً لصالح عينة كبار السن، حيث بلغت ١٥,٦ في المئة، في مقابل نسبة ٩,٠ في المئة لصغار السن.

٦ ـ العلاقة بين التعصب تجاه الغرب والفئات العمرية

أ ـ أوضحت الدراسة وجود درجة عالية من الاعتزاز لدى المبحوثين من العينتين بأن الحضارة العربية كانت الأساس لحضارة الغرب وبلغت النسبة الإجمالية ٩٣,٠ في المئة. أما نسبة الذين لم يروا في الحضارة العربية الأساس للحضارة الغربية، فقد بلغت ٧,٠ في المئة، كانت النسبة أعلى لدى فئة صغار السن، حيث بلغت ٧,٥ في المئة، في مقابل ٦,١ في المئة لدى كبار السن.

ب ـ لم تسفر الدراسة عن ظهور فوارق بين العينتين صغار وكبار السن في أخذ كلّ شيء من الغرب نظراً لأنه أكثر تقدّماً منا، فقد اتجهت النسبة الأكبر من إجابات المبحوثين نحو الرفض بنسبة بلغت ٦٧,٠ في المئة، كان صغار السن الأكثر تعصباً، حيث بلغت النسبة لديهم ٦٨,٢ في المئة، في مقابل ٦٤,٨ في المئة لدى كبار السن. أما نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما» يمكن أن نأخذ من الغرب كلّ ما تنتجه حضارته من أفكار وتكنولوجيا وقيم، فقد بلغت ٢٣,٨ في المئة، النسبة الأعلى لدى كبار السن، حيث بلغت ٢٥,٧ في المئة، في مقابل ٢٢,٧ في المئة لصغار السن، في حين بلغت نسبة المؤيدين من العينتين لأخذ كلّ شيء من الغرب ٩,٢ في المئة، وهي مقارنة بالنسب الأخرى ضئيلة.

ج - في ما يتعلق بمقولة «انتشار الأفكار الغربية يساعد على انتشار الفساد»، أظهرت نتائج الدراسة درجة عالية من التعصب تجاه الغرب، حيث بلغت نسبة الموافقين على تلك المقولة ٦٨,٤ في المئة، النسبة الأكبر كانت لدى صغار السن، إذ بلغت ٧٧,٣ في المئة من إجمالي العينة الخاصة بها، في مقابل نسبة أقل لدى كبار السن بلغت ٥٢,٥ في المئة. أما الذين تراوحت إجاباتهم بين القبول والرفض لتلك الفكرة، فقد بلغت نسبتهم ٢٥,٠ في المئة لصالح فئة كبار السن، حيث بلغت النسبة لديهم ٤١,٩ في المئة، ولدى صغار السن ١٥,٦ في المئة. أما إجمالي الذين رفضوا الربط بين الأفكار الغربية والفساد، فلم تبلغ نسبتهم في العينتين سوى ٦,٦ في المئة.

د ـ أكدت نسبة كبيرة من عينة الدراسة موافقتها على حضور المستثمرين الأوروبيين لإنشاء مشروعات في اليمن بنسبة بلغت ٥٤,٢ في المئة، وبلغت النسبة المؤيدة لدى فئة كبار السن ٧٤,٣ في المئة، في مقابل نسبة ٤٣,٠ في المئة لفئة صغار السن، ما يعني أن فئة كبار السن لديها وعي أكبر بأهمية الاستثمارات الغربية، ونسبة أعلى من التسامح مع الآخر الحضاري.

هـ ـ ظهرت فروق بين العينتين صغار وكبار السن في رفضهما تطبيق الديمقراطية الغربية حتّى ولو أدت إلى تحسن في نظامنا السياسي، حيث بلغت نسبة الرافضين ٦٩,٦ في المئة من إجمالي العينتين، وكانت نسبة الرفض العالية لدى فئة صغار السن، حيث بلغت ٧٧,٩ في المئة، في مقابل نسبة ٥٤,٧ في المئة لدى فئة كبار السن. أما الذين ذكروا «إلى حدّ ما» يتحسن نظامنا السياسي إذا طبقنا الديمقراطية الغربية، فقد بلغت نسبتهم ٢١,٤ في المئة، النسبة الأعلى لدى فئة كبار السن، حيث بلغت ٣٤,١ في المئة، في مقابل ١٤,٣ في المئة لدى فئة صغار السن. هذا ولم تتجاوز نسبة الذين أجابوا من إجمالي العينتين بالربط بين التحسن وتطبيق الديمقراطية الغربية ٩,٠ في المئة.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والفئات العمرية

أظهرت نتائج دراسة الاتجاهات السياسية الديمقراطية وعلاقتها بالمستوى العمري للمبحوثين عن وجود فروق نسبية متمثلة في الآتي:

ـ في ما يتعلق بمستوى الاتجاهات السياسية لدى الفئتين صغار وكبار السن وجدت فروق نسبية بسيطة في المستوى العام، وإن كانت تتجه نحو الميل أكثر إلى الاتجاهات الداعمة للديمقراطية لدى فئة صغار السن، حيث بلغت النسبة ٦٠,٦٨ في المئة، في مقابل ٥٩,١٠ في المئة لفئة كبار السن. على أن تلك النسب في الاتجاهات لدى الفئتين تساعد بشكل مناسب على التفاعل الإيجابي للمجتمع اليمني، حيث

الأرضية ممهدة لمزيد من التطور والتحول الديمقراطي (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٥)).

ـ أظهرت نتائج الدراسة فروقاً نسبية مرتفعة لدى فئة كبار السن تجاه المحافظة والتمسك بالعادات والتقاليد القديمة، والتحفظ تجاه كلّ ما هو جديد. ويتضح ذلك من خلال النسب التي سجلت لدى كلّ طرف، فبينما بلغت النسبة لدى كبار السن ٦٣,٤٤ في المئة، أظهر صغار السن توجهاً أقل نحو التمسك بالعادات والتقاليد وبلغت النسبة لديهم ٥٩,٥٠ في المئة.

ـ في ما يتعلق بالاتجاه نحو السلطة، لم تظهر فروق نسبية بين العينتين، وإن كانت درجة الثقة في النظام السياسي قد بلغت نسبة تصل إلى ٥٨,٩٣ في المئة لدى صغار السن، في مقابل نسبة تصل إلى ٥٨,٣٨ في المئة لدى فئة كبار السن. وهذه مساحة تسهم في خلق قدر معقول من الاستقرار ينبغي على النظام السياسي استغلالها لمزيد من العمل والفاعلية والديمقراطية لتوطيد الثقة والاستقرار في المجتمع.

ـ وفي ما يخص الاتجاه إزاء الفاعلية السياسية، لم تسفر الدراسة عن ظهور فروق نسبية، وإن كانت درجة الفاعلية السياسية لدى الفئتين صغار وكبار السن متقاربة وتبدو في الوقت نفسه متوافقة مع مجتمع حديث العهد بالديمقراطية، حيث بلغت النسبة ٥٧,٧٧ في المئة لصالح الفئة الأصغر سناً، في مقابل ٥٦,١٧ في المئة لفئة كبار العمر.

ـ أظهرت الدراسة وجود درجة عالية من التعصب السياسي لدى عينتي الدراسة وإن كانت بنسبة مرتفعة لدى فئة كبار السن، حيث بلغت ٦١,٠٥ في المئة، في مقابل ٥٥,٩٩ في المئة لفئة صغار السن. وهذه النسب تشكل خطورة حقيقية على استمرار الديمقراطية وتطورها، حيث إن الديمقراطية تتطلب مزيداً من التسامح والتعاون بين النخب السياسية في المجتمع وصولاً إلى تداول السلطة بشكل سلمي. أما استمرار التعصب السياسي بمعدلاته العالية، فيضع الديمقراطية على حافة الإنهيار ويدخلها في دوامة الصراعات الدموية والاحتكام لآلياته بدلاً من الاحتكام لآليات الديمقراطية من مؤسسات وهيئات مجتمع مدني حديث يعتمد على صناديق الانتخاب الحر والنزيه.

ـ أظهر التحليل الإحصائي درجة عالية من التعصب المذهبي وعدم التسامح لدى فئة صغار السن في مواجهة الآخر المختلف عنه في المذهب، وذلك بنسبة بلغت ٥٦,٥٤ في المئة، في مقابل نسبة عالية من التسامح لدى فئة كبار السن، حيث بلغ حجم التعصب لديها نسبة ٣٥,٢ في المئة.

ـ كشفت نتائج الدراسة عن درجة عالية أيضاً من التعصب تجاه الغرب لدى فئة صغار السن، فقد بلغت النسبة ٧٧,٦٢ في المئة، في مقابل درجة تعصب مرتفعة

لدى فئة كبار السن، ولكنها أقل مقارنة بفئة صغار السن، حيث بلغت ٦٤,٣٤ في المئة. وفي اعتقادنا يعود ذلك إلى عدة عوامل:

أولاً: الانحياز الغربي إلى إسرائيل عدو العرب.

ثانياً: حملة الكراهية التي تشنها الولايات المتحدة ضدّ العرب والمسلمين.

ثالثاً: الإحساس بالخوف من مواجهة الآخر الحضاري، خوفاً من انكشاف درجة التخلف العميق التي يعيشها المجتمع العربي واليمني على وجه الخصوص.

وأخيراً: الخوف من التغيير نحو الحداثة، لذا، فالمجاهرة بالعداء هو أحد أسباب هذه الدرجة من الرفض.

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

المقاييس النسبية للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والفئات العمرية

المقـــاييـــس	صغار السن (ن=٣٢١)		كبار السن (ن=١٧٩)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الاتجاهات السياسية	٢٤,٩٥	٦٠,٨٦	٢٤,٢٣	٥٩,١٠
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٣٦	٥٩,٥٠	٥,٧١	٦٣,٤٤
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٥٤	٥٨,٩٣	٣,٥٠	٥٨,٣٨
٣ ـ اتجاه الفاعلية السياسية	٦,٣٦	٥٧,٧٧	٦,١٨	٥٦,١٧
٤ ـ اتجاه التعصب السياسي	٣,٩٢	٥٥,٩٩	٤,٢٧	٦١,٠٥
٥ ـ اتجاه التعصب الديني (المذهبي)	١,١٣	٥٦,٥٤	٠,٧٠	٣٥,٢
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٤,٦٦	٧٧,٦٢	٣,٨٦	٦٤,٣٤

من ناحية أخرى، كشفت مقاييس الدراسة وجود دلالة في الفروق بين مستوى فئتي الدراسة صغار وكبار السن (الجدول رقم (٥ ـ ٦)) وذلك على هذا النحو التالي:

ـ أسفرت النتائج الإحصائية عن وجود نسبة ذات دلالة متوسطة بين الفئتين في اتجاهاتهما السياسية الديمقراطية لصالح فئة صغار السن عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

ـ كشفت الدراسة عن وجود فرق دال في الاتجاه نحو المحافظة على العادات والتقاليد في مواجهة التغيير والحداثة بدرجة مرتفعة لدى فئة كبار السن عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ في ما يتعلق بدرجة الثقة في النظام السياسي لدى العينتين لم تظهر دلالات في الفروق بين الفئتين.

ـ لم يُشر مقياس الفاعلية السياسية إلى وجود أي فروق دالة بين الفئتين المبحوثتين صغار وكبار السن.

ـ اتضح من نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة في اتجاه التعصب السياسي لدى فئة كبار السن عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ أظهرت الدراسة أيضاً وجود دلالة مرتفعة لدرجة التعصب المذهبي لدى فئة صغار السن عند درجة ٠,٠١.

ـ في الاتجاه نحو التعصب ضدّ الآخر الحضاري ظهر فرق دال من التعصب مرتفع لدى فئة صغار السن وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

الفروق الدالة على العلاقة بين الاتجاهات السياسية والفئات العمرية

المقـــايـيـــس	صغار السن (ن=٣٢١)		كبار السن (ن =١٧٩)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاتجاهات السياسية	٢٥,٠	٣,٩١	٢٤,٢	٣,٨٤	٢,٠٠	*
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٣	١,٣٥	٥,٧	١,٤٨	٢,٧٠	**
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٥	١,٣٢	٣,٥	١,٢٩	٠,٢٧	X
٣ ـ الاتجاه إزاء الفاعلية السياسية	٦,٣	٢,٥٥	٦,٢	٢,٣٧	٠,٧٦	X
٤ ـ الاتجاه نحو التعصب السياسي	٣,٩	١,٢١	٤,٣	١,١٣	٣,٢٠	**
٥ ـ الاتجاه نحو التعصب الديني (المذهبي)	١,١	٠,٩٤	٠,٧	٠,٨٧	٤,٩٧	**
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٤,٧	١,٢٩	٣,٩	١,٢٤	٦,٧١	**

رابعاً: العلاقة بين الاتجاهات السياسية والنوع

صدر في الآونة الأخيرة العديد من المواثيق والعهود الدولية المتعلّقة بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل، وتواصلت الحملات الدولية الداعمة لحصولها على حقوقها حتّى إن **تقرير التنمية الإنسانية العربية** الأخير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، أشار إلى أن أحد أهم مؤشرات قياس تخلف المجتمع العربي، إلى جانب انتشار الفقر وغياب الديمقراطية، يعود إلى عدم تمكين المرأة من حقوقها وحرياتها

السياسية والاجتماعية وهي من معوقات التنمية[٩]. وفي اليمن، على الرغم من التطور الديمقراطي والتقدّم في مجال الحقوق الممنوحة للمرأة وفق القوانين الدستورية، إلا أن السلوك والممارسة نادراً ما تواكب التشريعات والقوانين، والمجتمع اليمني معروف عنه أنه مجتمع تقليدي تغلب عليه المفاهيم الذكورية المستندة إلى العادات والتقاليد والتأويلات والتفسيرات المغرقة في الماضوية ما يتسبب في تراجع دور المرأة وحصره في إطار ضيق، مع العلم أن اليمن سميت باسم «مملكة سبأ» وحكمتها امرأة بدءاً من الملكة بلقيس وانتهاء بالملكة أروى بنت أحمد الصليحي. ومع نجاح الثورة وتحقيق الوحدة والديمقراطية حصلت النساء مثلها مثل باقي أفراد المجتمع على العديد من الحقوق والامتيازات القانونية والدستورية والمادية حتّى إنها تولت أرفع المناصب السياسية منها، سفيرة ووزيرة ووكيلة وزارة لكي تضطلع بدورها المرسوم لها بصفتها نصف المجتمع، وعليه، سوف نحاول من خلال التحليل الإحصائي للعلاقة بين الاتجاهات والنوع التعرف على الاتجاهات السياسية الديمقراطية لدى عينتي الدراسة من الذكور والإناث، وفقاً للتقسيم الآتي:

١ ـ العلاقة بين اتجاه المحافظة والنوع

أ ـ في إطار التمسك بالعادات والتقاليد اليمنية القديمة لصالح استقرار المجتمع ظهرت بعض الفروق، فقد تفوق الذكور على الإناث في ضرورة التمسك بالعادات والتقاليد بنسبة ٤١,٠ في المئة، في مقابل ٢٩,٨ في المئة للإناث، في حين تفوقت الإناث على الذكور في الإجابة «إلى حدّ ما» بنسبة عالية بلغت ٥٨,٩ في المئة، في مقابل ٤٣,٣ في المئة. يتضح من خلال النسب ميل عينتي النوع إلى رفض الربط والتمسك بالعادات والتقاليد واستقرار المجتمع، وإذا اعتبرنا الإجابة «إلى حد ما» مضافة إلى الذين أجابوا برفض التمسك بالعادات والتقاليد، ترتفع نسبة الرافضين للربط، مع الأخذ في الاعتبار أن الإناث كن أكثر ميلاً إلى التغيير.

ب ـ رفضت غالبية العينتين ذكوراً وإناثاً اعتبار تطبيق الأعراف القبلية أفضل من تطبيق القانون بنسبة ٥٦,٤ في المئة من إجمالي العينتين، النسبة الأكبر كانت لصالح النساء ٦٢,٣ في المئة، في مقابل ٥٣,٩ في المئة للرجال. أما في ما يتعلق بالذين وافقوا على أفضلية الأعراف القبلية، فبلغت نسبتهم ١٧,٨ في المئة من إجمالي العينتين، الرجال أكثر تمسكاً بنسبة ١٩,٨ في المئة، في مقابل نسبة ١٣,٢ في المئة

(٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة** (نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢)، ص ٢٦.

للنساء. وتشير النتائج إلى تراجع في التمسك بالأعراف القبلية لصالح القوانين الوضعية وبنسبة أعلى لدى الإناث.

ج ـ اتفقت العينتان على أن انخفاض التعليم يسهم في زيادة التمسك بالأعراف القبلية بنسبة ٦٣,٤ في المئة، كانت الإناث أكثر ميلاً إلى تأكيد ذلك، فبلغت نسبتهن ٦٧,٥ في المئة، في مقابل ٦١,٦ في المئة لدى الرجال. وفي ما يتعلق بالذين أجابوا «إلى حدّ ما»، كانت النسبة الأعلى لصالح النساء، في حين كان الرجال أكثر ميلاً إلى رفض الربط بنسبة ١٨,٩ في المئة، في مقابل ٨,٦ في المئة لعينة النساء.

د ـ ظهرت فروق واضحة بين الذكور والإناث في الإقرار بأن الديمقراطية يمكن أن تساعد على تغيير عادات وتقاليد القبيلة، وبلغت نسبة الذين أجابوا بالتأثير الإيجابي للديمقراطية في التغيير ٣٨,٢ في المئة من إجابات العينة الكلية، النسبة الأعلى كانت لصالح عينة الذكور، حيث بلغت ٤٢,٤ في المئة، في مقابل ٢٨,٥ في المئة للنساء وهو أمر طبيعي نظراً إلى احتكاك الرجال أكثر بالحياة السياسية. أما الذين أجابوا بأن الديمقراطية تساعد «إلى حد ما» في تغيير العادات والتقاليد، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ٣٩,٦ في المئة، وتفوق النساء بنسبة بلغت ٥١,٠ في المئة، في مقابل ٣٤,٧ في المئة لدى الرجال. وفي اعتقادنا أن إجابات النساء «إلى حدّ ما» كانت الأقرب إلى الصواب، إذ يصعب أن تكون الديمقراطية والحرية وحدهما قادرتين على تغيير العادات والتقاليد القبلية من دون عوامل أخرى مكملة.

٢ ـ العلاقة بين الاتجاه إزاء السلطة والنوع

أ ـ الرجال أكثر ثقة في النظام السياسي بنسبة ٣٧,٢ في المئة، مقابل ٢٧,٨ في المئة لدى النساء، في حين أن المرأة اليمنية أظهرت قدرة أعلى في بعد النظر سياسياً، حيث أعطت ثقتها إلى حدّ ما في النظام السياسي بنسبة بلغت ٤١,٢ في المئة، في مقابل ٣٩,٥ في المئة لدى الرجال. ويعود ذلك إلى طبيعة المرأة التي ترتفع لديها درجة الشك في الرجل بشكل عام، وبما أن السلطة يسيطر عليها الذكور، فإن نسبة الشك بالقياس تنتقل مباشرة إليها. غير أن هذا لا يبدل من نتيجة تمتع النظام السياسي بدرجة معقولة من ثقة المجتمع ذكوراً وإناثاً.

ب ـ أوضحت المؤشرات أن النسبة الأكبر من الإجابات لدى الذكور والإناث كانت مع التسليم بضعف أوامر مسؤول الدولة في مواجهة أوامر شيوخ القبائل، وقد بلغت نسبة إجاباتهم الإجمالية ٣٦,٦ في المئة، ويعتقد أن الرجال بحكم التعامل المباشر مع المسؤولين كانوا أقرب إلى الصواب بنسبة ٣٩,٨ في المئة، في مقابل ٢٧,٨ في المئة لدى النساء. أما بالنسبة إلى الذين أجابوا باعتقادهم بقوة أوامر مسؤول الدولة في مقابل

أوامر شيخ القبيلة، فقد بلغت نسبتهم ٣٥,٦ في المئة، النساء كن الأكثر اعتقاداً بنسبة ٤٢,٤ في المئة، في مقابل ٣٢,٧ في المئة لدى الرجال. وإذا أضفنا نسبة ٢٨,٢ في المئة من إجمالي الذين أجابوا «إلى حدّ ما» إلى الإجابات السابقة، فسوف ترتفع نسبة الذين يسلمون بضعف سلطة مسؤول الدولة في مقابل سلطة شيوخ القبائل.

ج ـ اتفق الذكور والإناث حول كيفية اختيار المسؤولين في الدولة وذلك وفقاً للترتيب التالي: أولاً أصحاب النفوذ القبلي، يليهم أصحاب النفوذ العسكري، ثالثاً أصحاب المؤهلات العلمية وأخيراً أصحاب النفوذ المالي.

د ـ لم تظهر بين العينتين فروق في أن الوساطة والرشوة وسيلتان لقضاء المصالح بالإدارات الحكومية في اليمن، وذلك بنسبة ٦١,٠ في المئة من إجمالي العينتين. وقد أظهرت النساء جرأة أكثر من الرجال، إذ بلغت نسبتهن ٦١,٦ في المئة، في مقابل ٦٠,٧ في المئة لدى الرجال. اما بالنسبة إلى الذين أجابوا «إلى حدّ ما» في مواقفهما إزاء الوساطة والرشوة، فقد بلغت في إجمالي العينتين ٢٢,٠ في المئة، الأمر الذي يشدد على تلك الصفة السلبية المستشرية في صلب الجهاز الإداري في الدولة.

٣ ـ العلاقة بين اتجاه الفاعلية السياسية والنوع

أ ـ أظهرت نتائج الفاعلية السياسية المتعلقة بالاهتمام ومناقشة القرارات التي تصدرها الحكومة قبل صدورها درجة ضعيفة من الفاعلية لدى الذكور والإناث بلغت ٢٤,٦ في المئة. وكانت النسبة الأعلى من الفاعلية لدى الذكور ٣٠,١ في المئة، في مقابل ١١,٩ في المئة لدى الإناث. ثمّ جاءت الإجابة «إلى حدّ ما» لتوازن من درجة الفاعلية الإجمالية للعينتين، حيث بلغت نسبة الاهتمام ٤٠,٠ في المئة، وإن كانت النسبة أعلى لدى عينة الرجال، إذ بلغت ٤١,٣ في المئة، في مقابل ٣٧,١ في المئة لدى النساء، في حين بلغت نسبة عدم الاهتمام لدى العينتين ٣٥,٤ في المئة.

ب ـ نظراً إلى ذكورة العمل السياسي في اليمن، فقد ارتفعت الفاعلية السياسية لدى الموافقين على الترشيح للانتخابات العامة إلى نسبة كلية بلغت ٥١,٠ في المئة. وقد بلغت النسبة لدى الرجال ٦٠,٧ في المئة في قبول الترشيح، في مقابل نسبة منخفضة لدى النساء بلغت ٢٨,٥ في المئة، وهي في الحقيقة ليست نسبة سيئة بالنسبة إلى النساء في مجتمع مغرق في التقليدية، بل إن النتيجة تكشف النقاب عن رغبة أكثر من ثلث عينة النساء في المشاركة الفعالة، ليس فقط من خلال التصويت، بل أيضاً من خلال المشاركة في اتخاذ القرار في إطار المؤسسات التي سيترشحن إليها.

ج ـ أظهرت النسبة الغالبة من عينتي الدراسة (٤٢,٨ في المئة) درجة مقبولة من الاهتمام بالتعبير بحرية عن الآراء السياسية، وإن كان الفرق بنسبة كبيرة لدى عينة

الرجال، حيث بلغت النسبة ٤٨,٧ في المئة، في مقابل نسبة ٢٩,١ في المئة لدى عينة النساء، وهو أمر طبيعي نظراً إلى انخراط الرجال أكثر في العمل العام. ويعزز من تلك النسبة نسبة المهتمين «أحياناً» بالتعبير عن آرائهم السياسية، حيث بلغت نسبتهم ٣٧,٢ في المئة من إجمالي العينتين. والمستغرب أن النساء كن أكثر ميلاً إلى التعبير من الرجال، حيث بلغت نسبتهن ٤٣,٧ في المئة، في مقابل نسبة ٣٤,٤ في المئة لدى الرجال.

د ـ ارتفعت درجة الفاعلية السياسية لدى العينتين الذكور والإناث في إطار توجيه النقد إلى أي مسؤول سياسي أخطأ لمنع ذلك مستقبلاً، وبلغت النسبة ٧٦ في المئة. والغريب أنه بالرغم من عدم وجود فروق نسبية بين العينتين، إلا أن النساء كن الأكثر جرأة وإصراراً على توجيه النقد، إذ بلغت نسبتهن ٧٦,٢ في المئة، في مقابل نسبة ٧٥,٩ في المئة لدى الرجال. وقد يعود ارتفاع تلك النسبة لدى النساء إلى أن عينة النساء في منطقة حضرموت، وبخاصة المتعلمات كن أكثر جرأة في تناول القضايا السياسية من مثيلاتهن المتعلمات في منطقة عمران وخمر، هذا هو التفسير الأول. أما التفسير الثاني، فيعود إلى أن النساء في اليمن لا يتحملن عواقب أفعالهن، ويتحملها أقاربهن من الذكور نظراً إلى المكانة التي يبديها المجتمع بتقاليده تجاه النساء والتي تمنع التعرض لهن.

هـ ـ في مقابل الفاعلية الشديدة في النقد انخفضت الفاعلية في الفعل السياسي تجاه تغيير أي مسؤول سياسي لا يرضى عنه الناس، وقد بلغت النسبة الكلية للذين أجابوا بعدم قدرتهم على فعل التغيير من العينتين ٥٨,٤ في المئة، نسبة الرجال ٥٥,٠ في المئة، في مقابل نسبة ٦٦,٢ في المئة لدى النساء.

و ـ وجدت فروق بين الذكور والإناث في حلّ المشكلات التي تقع في نطاق القبيلة أو بينها وبين قبائل أخرى. وبينما بلغت نسبة الرجال المؤيّدين للمشاركة بشكل كامل أو «أحياناً» على التوالي ٤٥,٦ في المئة و٣٣,٨ في المئة، قابلها لدى النساء نسبة ١٢,٦ في المئة قلن «نعم نشارك»، ونسبة ١٩,٩ في المئة قلن «أحياناً نشارك». وهذه النسب في العينتين معقولة من ناحية الفاعلية والمشاركة في مشكلات المجتمع وإن كانت النسب في مجملها لصالح الرجال. أما تفسير إجابات النساء اللواتي أكدن مشاركتهن في الحل بالرغم من أنهن لا يحضرن المجالس القبلية الخاصة بالنظر في القضايا المتعلّقة بشؤون القبيلة والتي تتكون من المشايخ ووجهاء القبائل، فيعود إما إلى أنهن يشاركن في حلّ الجانب المتعلق بالنساء، أو إلى اعتقادهن بالتأثير غير المباشر في قرارات الرجال في المنازل والذي لا يعترف الرجل الشرقي به.

ز ـ التقت آراء العينتين الذكور والإناث على أن الممارسة اليومية في المجتمع تشير إلى «الحرية والمشاركة» بنسبة ٥٧,٤ في المئة، يليها «القناعة والرضا» بنسبة ٢٥,٠ في المئة. أما الذين يشعرون بأن الممارسة اليومية تشير إلى الأوامر والإكراه، فقد بلغت

١٧,٦ في المئة، وتتوافق رؤية الطرفين حتّى تكاد أن تكون متقاربة إلى حدّ كبير.

٤ ـ العلاقة بين اتجاه التعصب السياسي والنوع

أ ـ وجدت درجة عالية من التعصب السياسي المعيقة للتطور الديمقراطي لدى عينتي الدراسة من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة المتعصبين سياسياً ضدّ أصحاب الآراء الأخرى ٧٠,٦ في المئة من إجمالي العينة. والملفت أن النساء أكثر تعصباً سياسياً، حيث بلغت نسبتهن ٧٥,٥ في المئة، في مقابل ٦٨,٥ في المئة لدى الرجال.

ب ـ كشفت الدراسة عن رغبة أكبر لدى الإناث في استخدام العنف وسيلة مناسبة لتحقيق بعض المصالح السياسية، أما الرجال، فكانوا أكثر تسامحاً. وقد بلغت النسبة الإجمالية للعينتين الرافضة لاستخدام العنف لتحقيق مصالح سياسية ٥٤,٠ في المئة، نسبة النساء اللواتي رفضن العنف ٤٠,٤ في المئة، في مقابل نسبة أعلى من التسامح للرجال الرافضين لاستخدام العنف بلغت ٥٩,٩ في المئة. وتفوق النساء أيضاً على الرجال في عدم التسامح واستخدام العنف «إلى حد ما»، حيث بلغت نسبتهن ٤٥,٧ في المئة، في مقابل نسبة أقل لدى الرجال بلغت ٣١,٥ في المئة، في حين أن نسبة الذين كانت إجابتهم صريحة باستخدام العنف بلغت في إجمالي العينتين.١٠,٢ في المئة، نسبة النساء ١٣,٩ في المئة ونسبة الرجال ٨,٦ في المئة. وفي الاعتقاد أن النسبة المرتفعة للتسامح السياسي لدى الرجال ترجع إلى كثرة الصراعات الدموية في تاريخ اليمن السياسي والتي يدفع الرجل اليمني ثمنها ما جعل إجاباتهم تتصف بالرغبة في التسامح تجاه الآخر.

ج ـ أوضحت الدراسة ابتعاد المرأة اليمنية عن التعصب السياسي، وأظهرت تأييدها للديمقراطية ورفضها أن توصف الديمقراطية بـ «الكفر»، مسجلة نسبة أكبر من الرجال، وقد بلغت نسبة إجمالي العينتين الرافضتين لاعتبار الديمقراطية كفراً ٨٤,٠ في المئة، نسبة النساء ٨٨,٧ في المئة، في مقابل ٨١,٩ في المئة لدى الرجال.

د ـ كشفت النتائج عن اعتقاد العينتين بأن الديمقراطية تساعد على انتشار روح التسامح والمساواة والعدالة، حيث بلغت نسبة من أجابوا «بنعم» ٤٩,٢ في المئة من إجمالي العينة المبحوثة، نسبة الرجال ٥٠,٧ في المئة، في مقابل نسبة ٤٥,٧ في المئة لدى النساء. أما بالنسبة إلى الذين أجابوا «إلى حد ما»، فقد بلغت نسبتهم ٣٦,٦ في المئة من إجمالي العينتين، نسبة النساء ٤٧,٠ في المئة، في مقابل نسبة ٣٢,١ في المئة لدى الرجال.

٥ ـ العلاقة بين التعصب الديني (المذهبي) والنوع

أظهرت نتائج الدراسة أن الرجال أكثر تسامحاً ـ ضدّ الآخر المذهبي ـ من النساء، حيث بلغت.النسبة لديهم ٥٢,٤ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٢٩,١ في المئة لدى

النساء. أما نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما» من إجمالي العينتين حول إمكانية قبول تولي الآخر المنتمي لمذهب آخر مناصب قيادية، فقد بلغت ١١,٤ في المئة، نسبة النساء ١٥,٩ في المئة، في مقابل ٩,٥ في المئة لدى الرجال. أما بالنسبة إلى الذين رفضوا التسامح مع أصحاب المذاهب الأخرى لتولي المناصب القيادية، فقد بلغت نسبتهم الإجمالية ٤٣,٢ في المئة، وثبت أن النساء كنّ أكثر تعصباً، حيث بلغت نسبتهن ٥٥,٠ في المئة، في مقابل نسبة ٣٨,١ في المئة لدى الرجال. ويرجع التفسير المنطقي لهذه النسبة المرتفعة للتعصب المذهبي لدى عينتي الدراسة، وبين النساء على وجه الخصوص، إلى الخلط غير المتعمد حول تولي أحد من غير المسلمين الولاية أو المسؤولية، الأمر الذي يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويعود ذلك أيضاً إلى الدرجة المرتفعة من التشبع بالثقافة والتقاليد الدينية التي تصبغ المعرفة السياسية لدى العينتين.

٦ ـ العلاقة بين التعصب ضدّ الغرب والنوع

أ ـ اظهر ٩٣ في المئة من إجمالي العينة من الذكور والإناث فخراً بالحضارة العربية باعتبارها تمثل الأساس للحضارة الغربية، وظهرت الإناث أكثر فخراً بذلك، حيث بلغت النسبة لديهن ٩٦ في المئة، في مقابل ٩١,٧ في المئة لدى الرجال.

ب ـ لم تظهر فروق لدى العينتين في ما يتعلق بالتعصب تجاه الغرب ورفض أخذ كلّ شيء منه لأنه أكثر تقدّماً. وبلغت نسبة الذين رفضوا أخذ كل شيء من الغرب ٦٧,٠ في المئة، نسبة النساء كانت أعلى، حيث بلغت ٧٢,٨ في المئة، في مقابل ٦٤,٥ في المئة لدى الرجال. أما بالنسبة إلى الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فقد بلغت نسبتهم ٢٣,٨ في المئة، ونسبة الذين وافقوا على أخذ كلّ شيء من الغرب لم تتجاوز ٩,٢ في المئة.

ج ـ أكدت النتائج أن ٦٨,٤ في المئة من إجمالي عينة الذكور والإناث ربطوا في إجاباتهم بين انتشار الأفكار الغربية ومساعدتها على انتشار الفساد بين الناس، ما يشير إلى درجة عالية من التعصب تجاه الغرب، وقد بلغت النسبة لدى النساء ٧٥,٥ في المئة، في مقابل نسبة ٦٥,٣ في المئة لدى الرجال. أما بالنسبة إلى الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فقد بلغت نسبتهم ٢٥ في المئة من إجمالي العينتين. ولم تتجاوز نسبة الذين أجابوا برفضهم الربط نهائياً بين الفساد والأفكار الغربية ٦,٦ في المئة.

د ـ وافقت النسبة الأكبر من إجمالي العينتين على حضور المستثمرين الغربيين للقيام بمشاريع في اليمن، وبلغت هذه النسبة ٥٤,٢ في المئة، ولكن ظهر فرق واضح بين العينتين، حيث بلغت نسبة الموافقين من الرجال ٦٣,٩ في المئة قابلها لدى النساء نسبة منخفضة جداً بلغت ٣١,٨ في المئة.

هـ ـ رفض ٦٩,٦ في المئة من الذكور والإناث الربط بين تطبيق الديمقراطية الغربية وتحسن نظامنا السياسي، وكانت النساء الأكثر تشدداً في الرفض، حيث بلغت النسبة لديهن ٧٩,٥ في المئة، في مقابل ٦٥,٣ في المئة لدى الرجال.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والنوع

تشير نتائج الدراسة الميدانية بين النوعين إلى عدم وجود فروق نسبية تذكر بينهما كما يبين الجدول رقم (٥ ـ ٧)، وإن كانت الاتجاهات السياسية الديمقراطية لدى الذكور أعلى بنسبة ٦٠,٧٤ في المئة، في مقابل نسبة ٥٩,٦٠ في المئة لدى الإناث، وذلك على النحو التالي:

ـ في اتجاه المحافظة على التمسك بالعادات والتقاليد: بالرغم من عدم وجود فروق، فقد ظهر الرجال أكثر انشداداً وارتباطاً بالعادات والتقاليد بنسبة ٦١,٤٨ في المئة، في مقابل نسبة أقل لدى الإناث بلغت ٥٩,٤٤ في المئة.

ـ الاتجاه إزاء الثقة بالسلطة: لم تظهر أي فروق، ولكن تبين وجود نسبة بسيطة من الاختلاف بين العينتين لصالح النساء في الثقة بدرجة أكبر في السلطة السياسية. وتعتبر نسبة الثقة بشكل عام مرتفعة لدى العينتين وتصل إلى أكثر من ٥٨,٠ في المئة، وهي نسبة تتيح للنظام السياسي إمكانية الإنطلاق نحو البناء مع محاولة كسب مزيد من ثقة المواطنين من خلال الشفافية والعمل بجدية للقضاء على مكامن الفساد وتفعيل برامج التنمية وتعزيز الديمقراطية.

ـ في الاتجاه إزاء الفاعلية السياسية بين العينتين: ظهر فرق نسبي كبير لصالح الرجال، حيث بلغت النسبة ٦٢,٥٧ في المئة، في مقابل ٤٤,٧٩ في المئة لدى النساء. ويعتبر ذلك أمراً طبيعياً، حيث المجتمع تقليدي تغلب عليه النزعة الذكورية لاحتكار العمل السياسي، وفي الوقت نفسه تعتبر نسبة الفاعلية التي لدى النساء متقدمة إلى حدّ مقبول، نظراً إلى الظروف الاجتماعية التي تحيط بالسماح لها بالتفاعل السياسي.

ـ اتجاه التعصب السياسي ضدّ الرأي الآخر: تبين وجود درجة مرتفعة من التعصب «إلى حدّ ما» لدى العينتين تتجاوز ٥٦,٠ في المئة، مع ظهور فرق نسبي بسيط في درجة التعصب بين العينتين لصالح النساء، حيث بلغت النسبة لديهن ٦٠,٧٤ في المئة، في مقابل درجة تعصب بلغت ٥٦,٥٣ في المئة لدى الرجال. وفي الحقيقة، يعتبر من الأمور الغريبة أن يكون الرجال أكثر تسامحاً وأقل تعصباً سياسياً تجاه الآخر السياسي، إلا إذا اعتبرنا أن كبت المرأة وعدم وجود متنفس لها للمشاركة بسبب طبيعة المجتمعات الشرقية شكلاً دافعاً لتعصبها.

ـ الاتجاه نحو التعصب المذهبي: وجد لدى النساء درجة عالية من التعصب تجاه الآخر المذهبي وبنسبة بلغت ٦٢,١٩ في المئة، في مقابل نسبة أقل تعصباً لدى الرجال بلغت ٤٢,٤٨ في المئة. وفي اعتقادنا يرجع ذلك لسببين: **الأول**، أن أغلب النساء في اليمن وبخاصة في الأرياف يخضعن للتعليم الديني، وبالتالي يتمتعن بثقافة دينية عالية، وقد يكون التلقين الديني في إطار المذهب معززاً لثقافة التعصب لديهن. السبب **الثاني** قد يرجع إلى عدم استيعابهن السؤال وفهمهن الخاطئ وتصورهن الآخر المذهبي بمعنى الآخر الديني. ولقد كانت درجة الرفض عالية لدى العينتين.

ـ تبيّن وجود درجة مرتفعة لدى العينتين من التعصب تجاه الغرب، وإن كانت النساء أكثر تعصباً بنسبة ٨١,٢٤ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٦٩,٢٥ في المئة لدى الرجال. ويرجع هذا إلى عامل الثقافة الدينية المرتفع والشعور بالخوف من ثقافة الغرب، كما يعود إلى تأثر النساء ـ المفترض في أن لديهن درجة أكبر من العاطفة ـ بالأحداث والجرائم الوحشية التي ترتكبها إسرائيل تجاه الأطفال العرب والتي تعرضها القنوات الفضائية مباشرة، والتأييد المطلق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لها، الأمر الذي يرسخ العداء والتعصب ضدّ الآخر الحضاري.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)
المقاييس النسبية للعلاقة بين الاتجاهات السياسية والنوع

المقـــايـيـــس	ذكور (ن = ٣٤٩)		إناث (ن = ١٥١)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الاتجاهات السياسية	٢٤,٩٠	٦٠,٧٤	٢٤,٢١	٥٩,٦٠
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٥٣	٦١,٤٨	٥,٣٦	٥٩,٤٤
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٥٢	٥٨,٦٤	٣,٥٤	٥٨,٩٤
٣ ـ اتجاه الفاعلية السياسية	٦,٨٨	٦٢,٥٧	٤,٩٣	٤٤,٧٩
٤ ـ الاتجاه نحو التعصب السياسي	٣,٩٦	٥٦,٥٣	٤,٢٥	٦٠,٧٤
٥ ـ الاتجاه نحو التعصب الديني (المذهبي)	٠,٨٦	٤٢,٤٨	١,٢٦	٦٢,١٩
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٤,١٥	٦٩,٢٥	٤,٨٧	٨١,٢٤

ولقد أوضحت مقاييس الدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (٥ ـ ٨) وجود فروق في دلالات النسب بين عينتي الدراسة الذكور والإناث، وذلك على النحو الآتي:

ـ أظهرت نتائج الدراسة الإحصائية عدم وجود فرق في النسبة ذات الدلالة بين الذكور والإناث في اتجاهاتهم السياسية الداعمة للديمقراطية.

ـ كشفت الدراسة عن وجود فرق دال في الاتجاه نحو المحافظة والتمسك بالعادات والتقاليد في مواجهة التغيير والحداثة بين العينتين وإن كانت بدرجة أعلى لدى الرجال.

ـ في ما يتعلق بدرجة الثقة في النظام السياسي لدى العينتين، لم تظهر دلالات في الفروق بين العينتين وإن كانت النساء أكثر ثقة في السلطة من الرجال بنسبة بسيطة.

ـ في إطار الفاعلية السياسية بين النوعين ظهر فارق مرتفع في الفاعلية لصالح الرجال وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ أكدت النتائج وجود فرق ذات دلالة منخفضة في اتجاه التعصب السياسي بين النوعين وإن كان تعصب النساء ضدّ الآخر السياسي أكبر وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

ـ أظهرت الدراسة وجود دلالة مرتفعة في درجة التعصب المذهبي لدى النساء أعلى من الرجال عند مستوى ٠,٠١.

ـ في الاتجاه نحو التعصب ضدّ الآخر الحضاري، ظهر فرق دال على درجة من التعصب مرتفعة لدى النساء، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

الفروق الدالة على العلاقة بين الاتجاهات السياسية والنوع

المقـاييـس	الذكور (ن = ٣٤٩)		إناث (ن = ١٧٩)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
الاتجاهات السياسية	٢٤,٩	٤,٠٦	٢٤,٢	٣,٤٥	١,٨٢	X
١ ـ الاتجاه نحو المحافظة	٥,٥	١,٤٩	٥,٤	١,٢٠	١,٢٣	X
٢ ـ الاتجاه إزاء السلطة	٣,٥	١,٣١	٣,٥	١,٣٠	٠,١٤	X
٣ ـ الاتجاه إزاء الفاعلية السياسية	٦,٩	٢,٣٥	٤,٩	٢,٢٥	٨,٦٣	**
٤ ـ الاتجاه نحو التعصب السياسي	٤,٠	١,٢٣	٤,٣	١,٠٩	٢,٥٣	*
٥ ـ الاتجاه نحو التعصب الديني (المذهبي)	٠,٩	٠,٩٤	١,٣	٠,٨٨	٤,٤٦	**
٦ ـ اتجاه التعصب نحو الغرب	٤,٢	١,٢٨	٤,٩	١,٢٨	٥,٧٣	**

الفصل السادس

القيـــم السياسيـــة

تمثل القيم السياسية الديمقراطية والإيمان بها أعلى مراتب الثقافة السياسية للمجتمعات المدنية الحديثة، على أن ما يميز القيم السياسية لأمة عن غيرها هو مدى اقتراب الثقافة السياسية لمواطنيها وتحليها بالقيم الديمقراطية التي يؤمنون بها ويطبقونها سلوكاً وممارسة.

إن قيماً مثل الانتماء الوطني، الإيمان بالحرية والتعددية والمشاركة السياسية والتداول السلمي للسلطة والمساواة التي ترقى إلى مستوى المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، هي قيم إنسانية سامية تسعى النظم الديمقراطية الحديثة إلى غرسها في الثقافة السياسية لمجتمعاتها، وتهدف من خلال العمل على تنميتها إلى الوصول إلى بناء مجتمع متجانس ومتماسك، وأكثر ديمقراطية، يمتلك الرؤية والقدرة على التقدّم بثبات نحو بناء مستقبل أفضل يشارك فيه الجميع بثقة واقتدار وتسامح وفاعلية. لِكُلّ ذلك نجد من الضروري ونحن ندرس الثقافة السياسية لعينات مساحية كبيرة من المواطنين اليمنيين، أن نحاول قياس مستوى تلك القيم الديمقراطية لكي نقترب أكثر من مستوى الثقافة السياسية المدنية التي يؤمن بها المجتمع، ومدى قوتها أو ضعفها في مواجهة الانتماءات الضيقة سواء القبلية منها أو المذهبية أو المناطقية أو السلالية التي تعمل على توسيع الفجوة بين الانتماء الوطني ووحدة النسيج الاجتماعي، والهوية الوطنية الجامعة للمجتمع، ومدى تأثير بعض تلك القيم البالية في ترسيخ وتوطين قيم الديمقراطية الحديثة في اليمن.

وسوف نحاول في هذا الفصل دراسة وقياس كلّ من:

ـ درجة الانتماء الوطني.

ـ درجة الانتماء القبلي، وتأثير ذلك في درجة الولاء والانتماء الوطني.

ـ درجة الإيمان والاهتمام بحرية التعبير.

ـ درجة الإيمان بقيم التعددية والمشاركة السياسية.

ـ درجة الإيمان بقيم المساواة والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات.

أولاً: علاقة القيم السياسية الديمقراطية بالعينة الجغرافية

١ ـ العلاقة بين قيم الانتماء السياسي (المواطنة) والعينة الجغرافية

المواطنة أو الهوية الوطنية تعني الذاكرة الجماعية لِكُلّ المواطنين في إطار الوطن الواحد، وكلما ارتفعت درجة الانتماء القومي والشعور بالمواطنة المتساوية كلما اقترب الوطن أكثر من الاستقرار والتماسك الاجتماعي المنشود، وكلما تعززت قيم المواطنة الديمقراطية ارتفعت درجة التفاعل بين الأفراد والنظام السياسي لصالح الوطن، متخطياً الأزمات التنموية الأخرى ذات الصلة بأزمة الهوية، مثل أزمة الشرعية، وأزمة المشاركة، وأزمة الاندماج والتكامل تلك التي تدفع إلى تمزيق الشعوب والأوطان. وعليه، فقد كان من الضروري قياس درجة المواطنة، أو الانتماء الوطني بعد تحقيق الوحدة اليمنية. وفي هذا الإطار يشدد غسان سلامة على ضرورة أن يكون «هناك علاقة حميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي جديد ومدى تطابق هذا الكيان مع تطلعات المجتمع أو على الأقل مع تطلعات الفئات المؤثرة سياسياً فيه»[١]، مع الأخذ في الاعتبار أهمية قياس درجة الانتماء القبلي، هذا الانتماء المفتت للوطن والمضعف للهوية الوطنية. ويمكن استكشاف ذلك من خلال إجابات عينة الدراسة لمعرفة طبيعة الولاءات التي قد تنعكس سلباً على درجة الانتماء الوطني، والتماسك الاجتماعي والاستقرار والتنمية وعلى القيم الديمقراطية. وسوف نقسم قياس الهوية إلى بعدين: **الأول**، يتعلق بقياس درجة الانتماء الوطني للهوية اليمنية، **والثاني** لقياس درجة الانتماء القبلي، وذلك على النحو التالي:

أ ـ قياس بُعد الانتماء الوطني (الهوية اليمنية)

١ ـ حول معرفة ترتيب أولويات الانتماء لدى عينتي الدراسة في كلّ من محافظتي عمران وحضرموت، ظهر عددٌ من الفروق الواضحة بين المنطقتين في درجة

---

(١) غسان سلامة، **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة» (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٧.

الانتماء، وفي إطار المجموع الكلي لعينتي الدراسة كان ترتيب الانتماء وفقاً للآتي:

(أ) الانتماء إلى الأمة الإسلامية.

(ب) الانتماء إلى الجمهورية اليمنية.

(ج) الانتماء إلى القبيلة.

(د) الانتماء إلى الأمة العربية.

(هـ) الانتماء إلى الأسرة.

(و) الانتماء إلى الحزب.

(ز) الانتماء إلى زملاء المهنة.

يتضح من هذا الترتيب اختيار الانتماء إلى الأمة الإسلامية أولاً، ويرجع ذلك إلى أن مجتمع البحث الذي طبقت عليه الدراسة كان في حالة استفزاز واستنفار، نظراً إلى مواكبة تطبيق الاستبيان مع الهجمة الغربية الفجة والشرسة على الإسلام والمسلمين بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة الأمريكية، فانحازت العينة المبحوثة إلى انتمائها الإسلامي أولاً، هذا إضافة إلى حالة التدين المتأصلة في الوعي الجماعي والذي تميل إليها ثقافة المجتمع اليمني.

وهكذا كان لتراجع ترتيب الانتماء إلى الجمهورية اليمنية إلى المستوى الثاني ما يبرره. ثمّ جاء الولاء إلى القبيلة في المرتبة الثالثة بعد الدولة، مؤكّداً تراجع النزعة العصبوية وحدتها، تلك التي ما زالت تصبغ المجتمع اليمني. لكن الملاحظة اللافتة للاهتمام هي تراجع الانتماء إلى الأمة العربية بالرغم من تمسك المواطن اليمني بعروبته واعتزازه بها، وبخاصة أن دراسة سابقة أجريت في نهاية السبعينيات من القرن العشرين على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة، أظهرت أن المجموعة المبحوثة من اليمن في شأن المطالبة بالوحدة العربية احتلت المرتبة الثالثة بعد كلّ من عينتي فلسطين وتونس، متقدمة على عينات مبحوثة من سبع دول عربية أخرى[٢].

كما إنَّ الملاحظة الأخرى هي ضعف الولاء الحزبي الذي يمثل شكلاً من أشكال مؤسسات المجتمع المدني الحديث، وتبوؤه المرتبة قبل الأخيرة في سلم الانتماءات، وقد يعود ذلك إلى ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية،

---

(٢) سعد الدين إبراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٢٦.

وشخصنتها، وضعف برامجها، وعدم قدرتها وتأثيرها في الحلول محل البنى والأشكال القبلية التقليدية، ويعود من ناحية أخرى، إلى نقص الوعي بقيم الثقافة السياسية الديمقراطية التي تتطلب التنظيم في مؤسسات طوعية لتفعيل العمل السياسي التنافسي وصولاً إلى التداول السلمي للسلطة.

أما ترتيب الانتماءات بين عينتي عمران وحضرموت، فقد شهد تبايناً واضحاً بين العينتين، وكان ترتيب عينة عمران كالتالي: الانتماء للجمهورية اليمنية **أولاً**، والأمة الإسلامية **ثانياً**، والولاء للقبيلة **ثالثاً**، والأمة العربية **رابعاً**، والانتماء للأسرة **خامساً**، والانتماء للحزب **سادساً**، **وأخيراً** الانتماء لزملاء المهنة، وهو ترتيب يحسب في مصلحة ارتفاع درجة الإحساس بالهوية المشتركة، متقدماً على الانتماء العصبوي القبلي الذي تغلغل لفترات طويلة في أعماق وقيم أبناء تلك المناطق شديدة القبلية. أما عينة حضرموت، فقد توزع ولاؤها وفقاً للترتيب الآتي: الانتماء للأمة الإسلامية **أولاً**، الانتماء للأسرة **ثانياً**، الانتماء للجمهورية اليمنية **ثالثاً**، الانتماء للأمة العربية **رابعاً**، الانتماء للقبيلة **خامساً**، والانتماء للحزب **سادساً** **وأخيراً** الانتماء لزملاء المهنة. ويعتبر هذا الترتيب لوضعية الولاء للأسرة قبل الولاء للجمهورية اليمنية، ترتيباً مقبولاً في علم الاجتماع السياسي حيث الولاء للأسرة الصغيرة أولاً ثمّ الولاء للأسرة الأكبر وهي المجتمع المحلي والوطن. ويظل الولاء لدى عينة حضرموت للأمة الإسلامية أولاً متقدماً على الولاء للوطن غير مبرر، إلا إذا اعتبرنا أن التكوين الثقافي والاجتماعي وتأثره بالهجرات المتوالية لأبناء حضرموت ـ عملهم في مجال التجارة إلى جانب نشر الفقه والدعوة الإسلامية في بلدان المهجر في جنوب شرق آسيا وأفريقيا ودول الجوار العربي والخليجي ووجود جاليات كبيرة لهم في تلك البلدان أدت دوراً مؤثراً في التجارة والحكم ـ جعل من الانتماء والولاء للأمة الإسلامية متقدماً على غيره من ولاءات.

٢ ـ لا توجد فروق كبيرة بين عينتي الدراسة حول موقعهما إذا نشب خلاف بين الدولة وقبائلهما، وإن اتفقت الأكثرية من العينتين على اتخاذ موقف الحياد بين الدولة والقبيلة بنسبة بلغت ٤٦,٢ في المئة، النسبة الأكبر لدى عينة حضرموت ٥١,٦ في المئة، في مقابل ٤٠,٨ في المئة لدى عينة عمران، في حين اقتربت نسب المنطقتين في درجة الولاء لِكُلّ من القبيلة والدولة إلى حدّ انقسام النسب بالتساوي في المنطقتين بالوقوف مع الدولة ومع القبيلة. ويعتبر ذلك بالنسبة إلى منطقة عمران تراجعاً عن شدّة الولاء، والتمسك بالانتماء القبلي لصالح الولاء للدولة، في مقابل اندفاع محدود لعينة حضرموت للتمسك بالانتماء القبلي والمناطقي. وقد يعود ذلك إلى شعور أفراد المناطق الجنوبية وبخاصة في منطقة حضرموت بعد حرب صيف ١٩٩٤، وخروج

نخبها المشاركة في الحكم بعد هزيمتها ما أدى إلى شعورهم بعدم المساواة والشراكة في الحصول على حصص متساوية في إدارة شؤون البلاد.

٣ ـ انتهت الدراسة إلى وجود فروق كبيرة بين عينتي الدراسة في درجة الامتناع عن القيام بشيء يحقق مصالح الفرد الخاصة إذا كانت تضر بمصلحة الوطن، حيث كانت الفئة الأكبر مع الامتناع عن تحقيق المصلحة الخاصة إذا كانت تضر بمصلحة البلد بنسبة إجمالية من العينتين بلغت ٧٩,٤ في المئة، وكانت عينة قبائل عمران أكثر تشديداً على ضرورة الامتناع بنسبة بلغت ٨٤,٤ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٧٢,٤ في المئة لدى عينة قبائل حضرموت. وهذه النسب في الحقيقة تتناقض مع الواقع، على الأقل بالنسبة إلى عينة قبائل حاشد وبكيل وتفرعاتها القبلية، حيث إن أغلب مشاكل التقطع(*) واختطافات الأجانب، والحروب القبلية التي تضر بالاقتصاد القومي واستقرار البلاد والتنمية، تدور في نطاق مناطقهم نظراً إلى امتلاكهم السلاح بكثافة، وسيادة النمط المشائخي القبلي في الإدارة، إلا إذا كان الأفراد المبحوثون يعتبرون أن تلك الأفعال لا تدخل ضمن الإضرار بمصلحة البلاد العليا. وجاءت نسبة من أجابوا «أحيانا نقبل الامتناع» ١٣,٦ في المئة، النسبة الأعلى في التأرجح كانت في حضرموت، حيث بلغت ١٩,٦ في المئة، في مقابل نسبة منخفضة في منطقة عمران بلغت ٧,٦ في المئة، أما بالنسبة إلى الذين رفضوا تضحية الشخص بمصالحه إذا تعارضت مع مصلحة البلد، فقد بلغت نسبتهم في العينتين ٨,٠ في المئة.

٤ ـ اتفقت العينتان على الهجرة إلى الخارج إذا توفرت الفرصة، بنسبة بلغت ٥٤,٨ في المئة، النسبة الأعلى الساعية إلى الهجرة من منطقة عمران، حيث بلغت ٥٦,٤ في المئة، في مقابل ٥٣,٢ في المئة لدى عينة حضرموت، وقد يعود سبب الهجرة لدى العينتين ليس إلى ضعف الولاء والانتماء الوطني، ولكن إلى سوء الأوضاع الاقتصادية التي يمرّ بها الاقتصاد اليمني وارتفاع عدد المواطنين القابعين تحت خط الفقر، وارتفاع معدلات البطالة التي بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالى ٥٠١ ألف عاطل عن العمل تماماً[٣]. وقد يرجع ذلك إلى ضعف برامج التنمية وتأخرها نظراً إلى الحروب والصراعات السياسية المتوالية منذ الثورة والاستقلال وحتّى بعد قيام الوحدة.

(*) «التقطع» يعني قطع الطريق ووضع الحواجز من قبل أفراد قبيلة في مواجهة قبيلة أخرى أو في مواجهة الدولة لتسوية الخلافات بالقوة المسلحة للحصول على حقوقهم أو ما يعتقدون أن لهم فيه حقاً، وذلك باحتجاز الأشخاص أو وضع اليد على الممتلكات المنقولة ومصادرتها.

(٣) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ (صنعاء: الوزارة، ٢٠٠١)، ص ٩.

٥ ـ حاولت الدراسة معرفة سبب الهجرة للذين أجابوا بنعم من العينتين ولم تظهر فروق بينهما، حيث اتفقتا على الهجرة للحصول على فرص عمل أفضل بنسبة ٣٨,٣ في المئة، يليها الرغبة في تحقيق دخل أفضل بنسبة بلغت ٢٥,٩ في المئة، ثمّ جاءت في المرتبة الثالثة مقولة عدم وجود مساواة بين المواطنين، حيث بلغت النسبة ٢١,٥ في المئة. ومن الملاحظ أن النسبة الأكبر التي لديها شعور بعدم المساواة كانت من بين أبناء منطقة عمران ٢٨,٤ في المئة، في مقابل نسبة ١٤,٣ في المئة لدى عينة حضرموت. ويعود ذلك إلى غياب الدولة واعتمادها على المشايخ في إدارة تلك المناطق ما وسّع من دائرة الصراع والتمييز بين المواطنين وخلق حالة من عدم الرضا وعدم المساواة بين أبناء القبائل في تلك المناطق المحرومة من رعاية وسلطة الدولة التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. وجاء السبب الرابع من أسباب الهجرة، نظراً لأن الظروف السياسية في الخارج أفضل بنسبة ٥,٨ في المئة، وهي نسبة قليلة من أبناء عينتي الدراسة وإن كانت في منطقة حضرموت أكبر، حيث بلغت ١٠,٥ في المئة، في مقابل نسبة ١,٤ في المئة لدى عينة عمران. وبالرغم من عدم أهمية هذه النسبة في المجموع الكلي، إلا أنها تكشف عن عدم رضا عن الواقع السياسي ولها أثرها في درجة الولاء الكلي للوطن.

ب ـ قياس بُعد الانتماء القبلي (الهوية القبلية)

تمّ اختيار مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالتوجهات والقيم السياسية لقياس درجة الانتماء القبلي لدى عينة الدراسة، وقد أعطيت هذه المجموعة من الأسئلة درجات منفصلة للتعرف بشكل خاص إلى درجة الانتماء القبلي ومدى تأثيرها المتعارض والسلبي في الهوية اليمنية. وتتضمن قائمة الأسئلة ما يلي:

ـ هل التمسك بالعادات والتقاليد اليمنية القديمة ضروري لصالح استقرار المجتمع؟

ـ هل تطبيق الأعراف القبلية أفضل من تطبيق قوانين الدولة؟

ـ في رأيك هل أوامر مسؤول الدولة أقوى من أوامر شيخ القبيلة؟

ـ هل تشارك في حلّ المشكلات داخل نطاق القبيلة أو بينها وبين قبيلة أخرى؟

ـ هل يمتنع الفرد عن القيام بشيء يحقق مصالحه إذا كان يضر بمصلحة بلده؟

ـ مع من يكون موقفك في حال حدوث خلاف وصدام بين قبيلتك والدولة؟

أظهرت النتائج فرقاً في ارتفاع نسبة الهوية القبلية، وبدرجة عالية لدى عينة

عمران حيث بلغت ٥٤,٠ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٤٤,٠ في المئة لدى عينة حضرموت. وهذه النسب تتوافق مع الطابع الاجتماعي القبلي الذي يسود مناطق قبائل عمران وخمر وأماكن تجمع قبائل حضرموت الداخل، ولكنها أيضاً تشير إلى تراجع واضح لدى أقل من نصف العينة المبحوثة عن التمسك بالقيم القبلية والهوية القبلية لصالح الهوية الوطنية اليمنية وبخاصة في منطقة عمران.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

مقاييس الهوية القبلية بحسب المناطق الجغرافية

المقـاييـس	عمران (ن=٢٥٠)		حضرموت (ن=٢٥٠)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الانتماء القبلي (الهوية القبلية)	٨,١	٥٤,٠	٦,٦	٤٤,٠

٢ ـ العلاقة بين قيم الحرية والمشاركة السياسية والعينة الجغرافية

أ ـ قياس قيم الحرية السياسية

ـ ظهرت فروق في درجة اهتمام المبحوثين في التعبير عن آرائهم السياسية، وهي أبسط المظاهر عن حرية التعبير وعدم الخوف في ظلّ أجواء الديمقراطية والتعددية المعلن عنها والمقرة في دستور البلاد، حيث بلغت النسبة الأعلى في إجابات العينة الكلية ٤٢,٨ في المئة لصالح الحرية وعدم الخوف من التعبير عن آرائهم السياسية بِكُلّ صراحة، وكانت النسبة الأعلى بفرق واضح لدى عينة عمران، حيث بلغت ٥٤,٤ في المئة، في مقابل نسبة منخفضة إلى درجة كبيرة لدى عينة حضرموت بلغت ٣١,٢ في المئة. أما الذين كانت إجاباتهم بالتعبير «أحياناً»، فبلغت نسبتهم ٣٧,٢ في المئة، وهي نسبة رفعت إلى حدّ معقول درجة حرية الرأي في التعبير التي يتمتع بها المواطنون، حيث بلغت النسبة في حضرموت ٤٤,٠ في المئة، وهي الأعلى، في مقابل نسبة ٣٠,٤ في المئة لدى عينة عمران. وبلغت نسبة الذين يخافون من التعبير عن آرائهم ٢٠,٠ في المئة من إجمالي العينتين، النسبة الأعلى في حضرموت، حيث بلغت ٢٤,٨ في المئة، في مقابل ١٥,٢ في المئة في منطقة عمران.

ب ـ قياس قيم المشاركة السياسية

المشاركة السياسية الحرة هي أحد أهم أضلاع المثلث الديمقراطي، وتعتبر المؤشر الفعلي على جدية العملية الديمقراطية من جانب وعلى ديناميكية المجتمع في التعامل

معها من جانب آخر. ومن دون الحرية في التعبير عن الرأي واحترام الرأي الآخر، والمشاركة في العمل السياسي الطوعي الفاعل والحر، والتداول السلمي والتسامح، لن يكون هناك ديمقراطية، بل سيظل المجتمع يدور في فلك ديمقراطية شكلية سرعان ما ينقلب عليها أحد أطراف العمل السياسي إذا تعارضت مع مصالحه وأُتيحت له الفرصة، لذا فإن المشاركة السياسية الحرة تتطلب وجود الثقافة السياسية الديمقراطية القائمة على المعرفة بأبعادها الديمقراطية والمؤمنة باتجاهات وقيم الديمقراطية ونشرها عبر مؤسسات المجتمع المدني الحديثة. وعليه، فإننا سوف نحاول من خلال نتائج الدراسة معرفة درجة التفاعل الشعبي مع قيم الديمقراطية من خلال قياس سلوك المشاركة السياسية الطوعية، ودرجة الإيمان بأهميتها لدى العينة المبحوثة في منطقتي الدراسة عمران وحضرموت:

ـ وجدت فروق كبيرة بين عينتي الدراسة في امتلاك البطاقة الانتخابية التي تعتبر أحد المؤشرات القوية على فاعلية المشاركة السياسية، وكانت النتيجة على هذا النحو: بلغت نسبة الذين يحملون بطاقات انتخابية من مجموع العينة المبحوثة في المنطقتين ٥٩,٨ في المئة، النسبة الأكبر مثلتها منطقة عمران، حيث بلغت ٧٤,٠ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٤٥,٦ في المئة لدى عينة حضرموت. وقد يعود انخفاض النسب والإحجام عن المشاركة إلى نقص الوعي، أو بحسب تعليقات المبحوثين على هوامش الاستبيان، إلى الخوف من أن تكون الديمقراطية بغرض الفرز الأمني لملاحقة الناس مستقبلاً، وهذا ما دفع الحكومة والقوى السياسية أثناء الإعداد للانتخابات التشريعية الثالثة في ٢٧ نيسان/ ابريل ٢٠٠٣، إلى القيام بحملة مكثفة شاركت في تمويلها منظمات دولية معنية بالديمقراطية لدفع المواطنين إلى استعمال حقهم الدستوري في المشاركة السياسية.

ـ ظهرت فروق واضحة بين عينتي الدراسة في عدد المرات التي شاركتا فيها في الانتخابات، حيث بلغ إجمالي الذين شاركوا لمرة أو أكثر ٦١,٢ في المئة، كانت النسبة الأعلى في عمران، حيث بلغت ٧٥,٦ في المئة، في مقابل ٤٦,٨ في المئة لعينة حضرموت. أما بالنسبة إلى الذين لم يشاركوا بالمرة في الانتخابات، فبلغت نسبتهم ٣٨,٨ في المئة، وكانت نسبة حضرموت الأعلى، حيث بلغت ٥٣,٢ في المئة، في مقابل نسبة أقل لدى عينة عمران بلغت ٢٤,٤ في المئة.

ـ وللتأكد من صحة الأرقام للمشاركة الفعلية في الانتخابات، فقد كرر السؤال بصيغة أخرى حول مدى مشاركة المبحوثين في التصويت أثناء الانتخابات، فبلغت الإجابات الفعلية ٤٩,٨ في المئة من إجمالي العينتين، حيث كانت النسبة الأعلى في منطقة عمران ٥٦,٨ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٤٢,٨ في المئة لدى عينة

حضرموت. أما بالنسبة إلى الذين أجابوا بعدم المشاركة، فقد بلغت نسبتهم ٥٠,٢ في المئة من إجمالي العينتين، النسبة الأكبر في حضرموت ٥٧,٢ في المئة، في مقابل نسبة ٤٣,٢ في المئة لدى عينة عمران. وبالرغم من وجود فروق في النسب بين درجة فاعلية المشاركة السياسية والتصويت لصالح عينة عمران، إلا أن تلك النسب هي الأقرب إلى الحقيقة، حيث تقارب النتائج الإحصائية الصادرة عن اللجنة العليا للانتخابات، وكذلك التقارير الصادرة عن القوى السياسية وأحزاب المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان التي تراقب الانتخابات، وتوضح أرقامها النسب المتدنية لدرجة المشاركة الشعبية في الانتخابات التي تتجاوز نسبة ٥٥ في المئة بقليل من إجمالي الذين يحقّ لهم المشاركة.

ـ تنوعت إجابات المبحوثين في ذكر أسباب امتناعهم عن المشاركة، وقد أشارت النسبة الأكبر من إجابات المبحوثين البالغة ٤٩,٠ في المئة إلى أن المرشحين لا يهتمون إلا بمصالحهم. ومع تأكيد التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتخطيط الذي أشار إلى أن أكثر من نصف مقاعد مجلس النواب لدورة نيسان/ أبريل ١٩٩٧، يحتلها المشايخ وأبناؤهم، يتضح سبب الإحجام عن التصويت، حيث المصلحة الخاصة فوق المصلحة العامة[٤]. وجاء في المرتبة الثانية لإحجام المرشحين عن المشاركة والتي بلغت نسبتهم ٢٣,٥ في المئة، النسبة الأكبر في منطقة حضرموت ٢٨,٧ في المئة، في مقابل نسبة في عمران بلغت ١٦,٧ في المئة. ويرجع ذلك إلى شعور المبحوثين بعدم فاعلية مشاركتهم لأن أصواتهم لن تؤثر في مسيرة العمل السياسي، وهذه النسبة تتوزع بين السلبية التي قد يتصف بها الأفراد وضعف القيم الديمقراطية وبين خوفهم وشعورهم بعدم المصداقية في العملية الديمقراطية برمتها. أما باقي العينة الذين ذكروا أسباباً أخرى لعدم مشاركتهم، فقد بلغت نسبتهم ١٩,٥ في المئة تركزت إجاباتهم على نفي المشاركة نظراً إلى عدم وجود بطاقات انتخابية لديهم وعدم وصول البعض منهم أثناء إجراء الانتخابات إلى السن القانوني آنذاك أو سفرهم إلى الخارج أثناء إجراء الانتخابات.

ـ بما أن المشاركة السياسية الفاعلة تتطلب الاهتمام أولاً، ثمّ الالتحاق بإحدى مؤسسات المجتمع المدني، فقد اتضح وجود درجة ضعيفة من الاهتمام بالأنشطة الحزبية والسياسية، حيث كانت نسبة الاهتمام والفاعلية للذين أجابوا بنعم أو في بعض الأحيان للعينتين ٥٣,٢ في المئة، نسبة الاهتمام الأكبر كانت لدى عينة عمران ٦٤,٤ في المئة مقابل نسبة ٤٢,٠ في المئة لعينة حضرموت. ويدفعنا هذا إلى القول بأن النشاط الحزبي في اليمن لا يحظى بالقبول الشعبي بسبب

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٠.

الطابع الشخصي لها من جانب، ولأن النشاط الحزبي من جانب آخر نشاط موسمي ينشط فقط أثناء الانتخابات بغرض تعبئة المواطنين للمشاركة في التصويت فقط وليس بغرض تنظيمهم في مؤسسات المجتمع المدني الحديث وتعريفهم بأهميتها لتطور المجتمع.

ـ كانت إجابات العينتين متقاربة في إطار المشاركة السياسية ومعرفة أهمية التعددية السياسية بالنسبة إليهم، وبالتالي الاقتراب من سبب الإحجام عن المشاركة، وإن غلب عليها أهمية التعددية السياسية بنسبة ٥٤,٤ في المئة، وكانت النسبة الأعلى في منطقة حضرموت، حيث بلغت ٥٧,٦ في المئة، في مقابل ٥١,٢ في المئة في منطقة عمران.

ـ ظهرت فروق واضحة في رأي المبحوثين حول طبيعة الديمقراطية الموجودة وفي ما إذا كانت تساعد على توسيع دائرة المشاركة السياسية، كان موقف الأغلبية الذين أجابوا بـ «نعم» أو «إلى حدّ ما» أن الديمقراطية الحالية تساعد على توسيع رقعة المشاركة السياسية، حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بنعم ٣٧,٠ في المئة من إجمالي العينتين، كانت نسبة منطقة عمران الأعلى ٤٦,٨ في المئة، فيما بلغت نسبة عينة حضرموت ٢٧,٢ في المئة، أما نسبة الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فقد بلغت ٤٦,٠ في المئة، النسبة الأعلى في منطقة حضرموت ٥١,٢ في المئة والنسبة الأقل في محافظة عمران، حيث بلغت ٤٠,٨ في المئة، وهي نسب معقولة تشير إلى توسيع دائرة المشاركة تعزيزاً للتوجه الديمقراطي في اليمن.

ـ ظهرت فروق واضحة في إجابات عينتي الدراسة حول توجهات النظام السياسي نحو اتاحة مزيد من المساحة للمشاركة السياسية. بلغت نسبة المؤيّدين لنوايا الحكومة ٣٩,٠ في المئة، النسبة في منطقة عمران بلغت ٤٦,٦ في المئة، في مقابل ٢٨,٤ في المئة لدى عينة حضرموت. أما الذين أجابوا «إلى حدّ ما»، فقد بلغت نسبتهم ٤٧,٠ في المئة، النسبة الأكبر ظهرت في منطقة حضرموت ٥٤,٨ في المئة، في مقابل ٣٩,٢ في المئة في منطقة عمران. وبلغت نسبة الذين رفضوا فكرة أن النظام يتجه إلى منح المزيد من المشاركة الشعبية ١٤,٠ في المئة لدى عينتي الدراسة.

٣ ـ العلاقة بين قيم المساواة والعينة الجغرافية

تشكل المساواة بين أفراد المجتمع ضرورة رئيسة لدفع الأفراد إلى العطاء بلا حدود والاجتهاد والتضحية من أجل الوطن والمجتمع. أما في حالة انتشار التمييز بين أوساط المجتمع اعتماداً على القرابة أو الانتماء لقبيلة ذات قوة، أو لطائفة أو لعرق أو بحسب المذهب أو اللون أو الجنس أو الفكر، فإن ذلك غالباً ما ينعكس سلباً على

المجتمع ويضعف من رغبة الأفراد في الإبداع ويدفعهم بعيداً نحو التكاسل والتهرب من المسؤولية نظراً إلى إحساسهم بعدم المساواة. ومن المتعارف عليه أن من أبجديات قيم الديمقراطية تحقيق المساواة، وإتاحة الفرصة لِكُلّ أفراد المجتمع، وأن يكون المقياس الحقيقي للتصنيف بين الأفراد الكفاية والقدرة على العطاء المتميز. وعليه، سوف نحاول قياس بعض قيم المساواة في المجتمع على النحو الآتي:

ـ أوضحت نتائج التحليل لدى عينتي الدراسة عدم وجود فروق في ما بينهما في ما يتعلق بأن الناس متساوون أمام القانون، ولكن وجدت فروق في إجاباتيهما، حيث اتجهت إجابات معظم أفراد العينة إلى أن الناس غير متساوين أمام القانون بنسبة ٦٠,٢ في المئة من إجمالي العينة، في مقابل ٣٩,٨ في المئة يرون أن الناس متساوون. ويرجع ذلك إلى معايشة المبحوثين الواقع وملامسة وجود تمييز بين أفراد المجتمع، وأن هناك أناساً فوق القانون نتيجة فساد الإدارة وفساد السلطة القضائية التي تطبق القانون والعدل بمعايير مزدوجة من المحسوبية وفساد الضمير. وتتوافق هذه الإجابة مع ما سبق من إجابات العينة المبحوثة حول الفساد المستشري في الجهاز الإداري للدولة والذي تعانيه الحكومات المتتالية وصاغت لمعالجته أكثر من ٢١ قانوناً متكاملاً للإصلاح الإداري والمالي منذ قيام الثورة وحتّى بعد قيام الوحدة، وكلها أتت بنتائج محدودة. وأرجعت أغلب المصادر المتخصصة فشل برامج الإصلاح إلى ضعف الإرادة السياسية في مواجهة تغول الفساد الذي أصبح عائقاً حقيقياً أمام حركة التطور والتنمية، وبالتالي أمام تحقيق المساواة بين أبناء المجتمع.

ـ وافق ٨٧,٨ في المئة من إجمالي العينة المبحوثة على ضرورة أن يوفر النظام السياسي فرصاً متساوية لجميع المواطنين أمام القانون، وكانت نسبة عينة منطقة عمران هي الأعلى، حيث بلغت ٩٠,٨ في المئة، في مقابل نسبة أقل في منطقة حضرموت، حيث بلغت ٨٤,٨ في المئة. وهذه النسب المرتفعة توضح رغبة المجتمع اليمني وتعطشه إلى قيام الدولة بدورها في توفير المساواة على كافة الأصعدة وتفعيل سلطة القانون في مواجهة المتجاوزين.

ـ لم تظهر مؤشرات على وجود فروق بين إجابات أبناء منطقتي عمران وحضرموت بأن النظام السياسي يتيح حرية الترشيح لانتخابات مجالس النواب ومجالس السلطة المحلية وانتخابات الرئاسة من دون تحفظات أمام جميع المواطنين. وكانت النسبة الإجمالية للعينتين الموافقة على عدم وجود عوائق ٧٧,٠ في المئة، بلغت النسبة الأعلى في عمران ٧٩,٢ في المئة، في مقابل ٧٤,٨ في المئة لدى عينة حضرموت. أما الذين أجابوا بأن النظام السياسي لا يسمح بإتاحة الفرص المتساوية أمام جميع المواطنين قد يكون مرجعه إلى اقتصار الحق في الترشيح لمنصب رئيس

الجمهورية وفقاً لدستور الجمهورية اليمنية المعدل لسنة ١٩٩٤ (المادة ١٠٦ الفقرة ب) والتي تقصر حقّ الترشيح على من يكون من أبوين يمنيين فقط. كما تشير (المادة ١٠٧ الفقرتان د ـ هـ) إلى ضرورة حصول المرشح للتنافس على منصب رئيس الجمهورية في انتخابات عامة على تزكية عشرة في المئة من أعضاء المجلس، ونظراً إلى استحواذ حزب السلطة على الأغلبية في المجلس النيابي، فقد يحجب ذلك القيد ترشيح منافس قوي من أحزاب المعارضة كما حدث أثناء الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، مع علم تلك الأحزاب بأن مرشحها قد لا يتمتع بالتأييد الشعبي ذاته الذي يتمتع به الرئيس علي عبد الله صالح، ولكن الديمقراطية تقتضي تسوية الملعب أمام جميع المتنافسين. من هذا المنطلق قد يكون ارتفاع نسبة الذين أجابوا بأن النظام السياسي لا يتيح فرصاً متساوية أمام جميع المواطنين، بل ويخلق حالة من التمييز تحد من حقوق المواطنة المتساوية.

ـ في مجال المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة والتي تتطلبها قيم الديمقراطية والمواطنة المتساوية، كانت إجابات عينتي البحث حول حقّ المرأة في المشاركة في العمل السياسي، بصفتها عضواً في المجتمع لها الحقوق الدستورية نفسها المقرة للرجال. وقد وضح عدم وجود فروق بين العينتين، حيث بلغت نسبة الموافقة على مشاركة المرأة في العمل السياسي لدى العينتين ٥٤,٢ في المئة، بلغت النسبة لدى عينة حضرموت ٥٥,٦ في المئة وفي منطقة عمران ٥٢,٨ في المئة، وهي نسب معقولة وسط مجتمع تقليدي يحد كثيراً من نشاط المرأة.

ـ في مجال المساواة في الحقوق الاقتصادية، رفض ٨٤,٦ في المئة من إجمالي العينتين، عمران وحضرموت، قيام الحكومة بتركيز برامج التنمية وتوزيع المشاريع على المدن الرئيسة فقط، في مقابل نسبة ١٥,٦ في المئة كانت مع تركيز الحكومة لبرامجها في المدن الرئيسة. وتعتبر تلك النسب تعبيراً عن رغبة المواطنين في المساواة والاستفادة الجماعية من المشاريع التنموية المختلفة.

ـ تأكيداً للسؤال السابق والذي يحض الحكومة على ضرورة المساواة في الجانب الاقتصادي، فقد أكد ٩٥ في المئة من مجموع العينتين المبحوثتين في منطقتي عمران وحضرموت بنسب متقاربة جداً مع النسبة الكلية، ضرورة قيام الحكومة بتوزيع المشاريع المخصصة للتنمية على كلّ مناطق اليمن من دون تمييز مناطقي، حيث تعتبر مناطق التجمعات القبلية البعيدة عن المدن الرئيسة من أكثر المناطق المحرومة من الرعاية والمشاريع التنموية والخدماتية، ما يشعر الناس بعدم المساواة، ويساعد على تعزيز القيم القبلية ويسهم في إضعاف الولاء الوطني.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين القيم السياسية والعينة الجغرافية

تشير نتائج الدراسة إلى وجود عدد من الفروق النسبية الواضحة بين عينتي الدراسة عمران وحضرموت، وذلك على النحو الآتي:

ـ أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في القيم السياسية الديمقراطية بين العينتين، وبدرجة مرتفعة لدى أبناء عمران، حيث بلغت النسبة الكلية لمستوى القيم السياسية لدى عينة عمران ٦٤,٤٦ في المئة، في مقابل ٥١,٩٠ في المئة لدى عينة حضرموت، وهو معدل غير منطقي ويتنافى مع فرضية الدراسة، حيث يظهر أن الثقافة ببعدها العام أعلى مستوى في منطقة حضرموت مما هي عليه في منطقة عمران بحكم الاحتكاك الخارجي، وضعف المكون القبلي لدى أبناء حضرموت، لكن الصحيح أيضاً أن الثقافة السياسية، والاهتمام السياسي لدى أبناء حضرموت يحتلان مراتب متأخرة في سلم أولوياتهم الثقافية، ويبقى تفسير أخير هو الخوف والحرص على عدم البوح بما يجول في خاطر عينة حضرموت ـ وهو ما يتناقض مع جوهر الديمقراطية المعلنة وقيمها من قبل الدولة والموجودة في نصوص الدستور ـ، ولكنه يرجع إلى مرحلة القمع والإرهاب الفكري ودورات التصفيات الدموية التي شهدها أبناء المناطق الجنوبية على أيدي الحزب الاشتراكي والذي تمكن من قمع قيم وتوجهات الحرية والديمقراطية لدى المجتمع في تلك المناطق بحجة الولاء للفكر الأممي، ولم تستطع الوحدة أو الديمقراطية أن تغير ما بداخلهم وبخاصة أن دورة العنف قد استمرت بعد الوحدة من خلال حرب صيف ١٩٩٤ أو من خلال الخطاب الإعلامي «التخويني» لِكُلّ من يعارض أو ينتقد سلطة الدولة من أبناء المناطق الجنوبية لكي تتجدد مأساة القمع القابع في ذاكرة الناس وفي قيمهم، فانعكس ذلك في تخوفهم الظاهر في إخراج الحقيقة مكتوبة حتّى ولو في دراسة علمية.

أما في ما يتعلق بعينة عمران القبلية الأصل، فهناك تطور حقيقي في مفاهيم القيم السياسية لديها وهناك رفض حقيقي للتركيبة القبلية المهيمنة، لكن المسألة تتعلق بالحكومة المطلوب منها إرادة سياسية قوية تتعامل بشكل مباشر مع مواطنيها بعيداً عن هيمنة الوسطاء والمشايخ. على أن التفسير الآخر في اعتقادنا لهذه الدرجة المرتفعة من الإيمان بقيم الديمقراطية لدى عينة عمران مرجعه عامل مهم هو درجة الحرية التي يتمتع بها أبناء تلك المناطق بعد الثورة وحتّى في مرحلة ما بعد الوحدة، نظراً إلى تواجدهم الدائم بالقرب من/أو في إطار مؤسسة الحكم سواء القبلي أو العسكري أو المدني، كما إنّ تمسكهم بالسلاح، وتوحد عصبيتهم، وتكتلهم في تجمعات قبلية شكلت صمام أمان وحافظاً لحريتهم في مواجهة جبروت أجهزة الأمن

الوطني التي كانت تعادل نموذج جهاز الأمن السياسي في تغولها وفي قمع الحريات الذي مارسته في المناطق الشمالية والذي لم يسلم أحد من القوى الوطنية أو المثقفين أو المدنيين من ملاحقتها، وبالتالي عندما جاءت الوحدة والديمقراطية حدث تطور ملموس في الثقافة السياسية لأبناء تلك المناطق القبلية.

ـ أوضحت نتائج الدراسة في ما يتعلق بالمواطنة وجود درجة معقولة من الشعور بالمواطنة المتساوية لدى عينتي البحث، ولكنه يحتاج إلى جهود كبيرة من الدولة لتفعيله ورفع الشعور بالمواطنة والانتماء الوطني إلى مستويات أعلى لدى المواطنين من خلال إنهاء سياسية التمييز بين المواطنين والتعامل مع الجميع بشكل متساوٍ يحفظ لهم حقوقهم والتزاماتهم تجاه الدولة. وقد ظهرت فروق مرتفعة لصالح عينة عمران، حيث بلغت النسبة ٦١,٧٦ في المئة، في مقابل نسبة ٥٥,٩٢ في المئة لدى عينة منطقة حضرموت.

ـ كما أظهرت الدراسة وجود مستوى مرتفع للمشاركة السياسية والإيمان بقيم الحرية لدى عينة عمران أعلى بكثير مما لدى عينة حضرموت، حيث بلغت النسبة لدى عينة عمران ٦٠,٧٨ في المئة، في مقابل ٥١,٣٥ في المئة لدى عينة حضرموت.

ـ كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود فرق محدود بين عينتي عمران وحضرموت، بل أوضحت الدراسة ارتفاعاً في قيم المساواة، فقد بلغت النسبة لدى عينة عمران ٧٨,٦٠ في المئة، في مقابل ٧٥,٠٠ في المئة لدى عينة حضرموت كما يبينّ الجدول رقم (٦ ـ ٢).

الجدول رقم (٦ ـ ٢)

المقاييس النسبية للعلاقة بين القيم السياسية والمنطقة الجغرافية

المقـاييـس	عمران (ن=٢٥٠)		حضرموت (ن=٢٥٠)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
القيم السياسية	١٣,٥٤	٦٤,٤٦	١١,٩٠	٥١,٩٠
١ ـ قيمة المواطنة (الهوية)	٣,٠٩	٦١,٧٦	٢,٨٠	٥٥,٩٢
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٧,٣٠	٦٠,٧٨	٦,١٠	٥١,٣٥
٣ ـ قيمة المساواة	٣,١٤	٧٨,٦٠	٣,٠٠	٧٥,٠٠

ويشير الجدول رقم (٦ ـ ٣) الخاص بقياس دلالات الفروق بين عينتي عمران وحضرموت في ما يتعلق بالمتوسطات والانحراف المعياري إلى الدلالات التالية:

ـ أظهرت الدراسة وجود دلالة ذات مستوى مرتفع بين العينتين في قياس القيم السياسية الديمقراطية لصالح عينة عمران عند مستوى ٠,٠١.

ـ أوضحت الدراسة في ما يتعلق بقيم المواطنة وجود دلالة مرتفعة لصالح منطقة عمران مع الأخذ في الاعتبار أن تلك القيمة المرتفعة تشمل أيضاً ارتفاع الشعور بالهوية القبلية، وذلك عند مستوى ٠,٠١.

ـ كما أظهرت الدراسة درجة عالية من المشاركة السياسية لمنطقة عمران تقابلها درجة منخفضة للإيمان بقيم المشاركة السياسية في منطقة حضرموت، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ أما قيم المساواة، فقد شهدت درجات متقاربة بين المنطقتين، وإن كانت عينة عمران أعلى بنسبة متوسطة عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

الجدول رقم (٦ ـ ٣)

الفروق الدالة على العلاقة بين القيم السياسية والمنطقة الجغرافية

المقـــاييـــس	عمران (ن=٢٥٠)		حضرموت (ن=٢٥٠)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
القيم السياسية	١٣,٥	٣,٣٥	١٠,٩	٣,٥٣	٨,٥٥	**
١ ـ قيمة المواطنة	٣,١	١,١٢	٢,٨	١,٠١	٣,٠٤	**
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٧,٣	٣,٠٧	٥,١	٢,٨٧	٨,٢٧	**
٣ ـ قيمة المساواة	٣,١	٠,٧١	٣,٠	٠,٨٠	٢,٢٧	*

ثانياً: العلاقة بين القيم السياسية الديمقراطية والمستوى التعليمي

١ ـ العلاقة بين قيم الانتماء السياسي (المواطنة) والمستوى التعليمي

في إطار العلاقة التفاعلية بين درجة الانتماء والشعور بالمواطنة، سوف نحاول قياس هذه العلاقة في بعديها: قياس درجة الانتماء الوطني للهوية اليمنية، وقياس درجة الانتماء للهوية القبلية، وذلك بين مستويات المتعلمين وغير المتعلمين على النحو الآتي:

أ ـ قياس بُعد الانتماء الوطني (الهوية اليمنية)

(١) أوضحت الدراسة في ترتيب أولويات الانتماء لدى أفراد العينة الكلية للمبحوثين بمستوياتهم الأعلى والأدنى تعليماً الآتي: أولاً الانتماء إلى الأمة الإسلامية، يليه الانتماء إلى الجمهورية اليمنية، فالانتماء إلى الأسرة، ثمّ الانتماء إلى الأمة العربية، فالانتماء إلى القبيلة، والانتماء إلى الحزب وأخيراً الانتماء إلى زملاء المهنة. أما الفروق في أولويات الانتماء بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً، فقد وضح في النتائج التالية:

ـ جاء الانتماء إلى الجمهورية اليمنية في المرتبة الأولى بالنسبة إلى المستوى الأدنى تعليماً، قابله في الترتيب الثالث لدى المستوى الأعلى تعليماً.

ـ اتفق الطرفان على أن الأسرة في الدرجة الثانية من سلم الانتماء.

ـ جاء الانتماء إلى الأمة الإسلامية في المرتبة الأولى في سلم الانتماءات بالنسبة إلى المستوى الأعلى تعليماً، يقابله في الترتيب الثالث لدى المستوى الأدنى تعليماً.

ـ حصل الانتماء إلى القبيلة على الترتيب الرابع لدى المستوى الأدنى تعليماً، يقابله في الترتيب الخامس من الانتماء لدى المستوى الأعلى تعليماً.

ـ اتفق الطرفان على تبوء الانتماء إلى الحزب الترتيب السادس وزملاء المهنة الترتيب السابع.

ويعتبر ترتيب الانتماء بشكل عام إلى العينتين مقبولاً ولا يقلل من حجم الانتماء القوي إلى الهوية الوطنية، وإن كان المتعلمون أكثر شعوراً بالاستفزاز والخطورة من الهجمة على الإسلام والمسلمين ما حفز لديهم تقديم الانتماء إلى الأمة الإسلامية على الانتماء إلى الهوية الوطنية. الملاحظة الثانية هي تراجع الانتماء القبلي لدى المستويين الأدنى والأعلى تعليماً بعد الانتماءات الأساسية إلى الجمهورية اليمنية، والأسرة، والأمتين الإسلامية والعربية.

(٢) أظهرت النتائج في ما يتعلق بدرجة انحياز أي من العينتين إلى جانب الدولة أو إلى جانب القبيلة في حال وقوع صدام بينهما، أن النسبة الكلية فضلت الحياد بنسبة ٤٦,٢ في المئة، ووضح الفرق في الحياد لدى المستوى الأعلى تعليماً، حيث بلغ ٤٨,٩ في المئة، في مقابل ٣٤,٧ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً. تلا تلك النسبة من الحياد انقسام النسبة المتبقية بالتساوي لدى المستوى الأعلى تعليماً بين الانتماء إلى الدولة والانتماء إلى القبيلة، في حين أن النسبة المتبقية لدى المستوى الأدنى تعليماً غلب عليها الانتماء إلى حدّ بسيط إلى الدولة، وإن ظلّ في حدود ثلث العينة مع الانتماء القبلي.

(٣) لم تظهر نتائج الدراسة وجود فروق بين العينتين، لدى المستويين الأدنى والأعلى تعليماً، حول امتناع الفرد عن القيام بشيء يحقق مصالحه إذا كان يضر بمصلحة بلده. وقد وافقت أغلبية العينة المبحوثة على ضرورة الامتناع إذا كان هناك ضرر يصيب الوطن بنسبة كلية بلغت ٧٧,٤ في المئة، النسبة الأكبر كانت لدى المستوى الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٨٤,٢ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٧٧,٤ في المئة لدى عينة المستوى الأعلى تعليماً. أما الذين أجابوا «أحياناً يمكنهم القيام بعمل قد يضر مصلحة البلد»، فبلغت نسبتهم ١٣,٦ في المئة، النسبة الأكبر

كانت لدى المستوى الأعلى «تعليماً»، أما الذين رفضوا الامتناع حتّى ولو أضر ذلك بمصلحة البلد، فبلغت نسبتهم ٩ في المئة وتقاربت نسبتهم لدى المستويين.

(٤) تقاربت نسب الراغبين بالهجرة الدائمة بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً، وبلغت نسبة المستوى الأدنى تعليماً ٥٦,٨ في المئة، في مقابل نسبة ٥٤,٣ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

(٥) ظهرت فروق في إجابات المبحوثين من العينتين الأدنى والأعلى تعليماً، وتنوعت أسباب سعيهم إلى الهجرة إلى خارج وطنهم، السبب **الأول** كان للحصول على فرص عمل أفضل، وبلغت نسبتهم من العينة الكلية ٣٨,٣ في المئة، النسبة الأكبر كانت لدى المستوى الأعلى تعليماً ٤٢,٣ في المئة، في مقابل ٢٢,٢ في المئة للمستوى الأدنى تعليماً، وهذا يوضح وجود شعور بالتمييز في المواطنة لدى المتعلمين وبخاصة في الحصول على فرص متساوية في التوظيف، أو في تولي المناصب المهمة وفقاً لعامل الكفاية. أما السبب **الثاني** للهجرة، فيتعلق بتحقيق دخل أعلى، حيث بلغت النسبة الكلية ٢٥,٩ في المئة، المستوى الأدنى تعليماً كان هو الأكثر سعياً إلى الهجرة، حيث بلغت النسبة لديه ٤٨,١ في المئة، في مقابل ٢٠,٥ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. ويؤكّد هذا الفرق ما أشرنا إليه بأن سبب هجرة المتعلمين قبل البحث عن المال هو طلب المساواة. أما السبب **الثالث** الدافع إلى الهجرة وفقاً لإجابات المبحوثين، فهو غياب المواطنة المتساوية، وقد بلغت النسبة الكلية ٢١,٥ في المئة وتساوت نسب الإجابة بين العينتين. وأرجع السبب **الرابع** وراء السعي إلى الهجرة إلى أن الظروف السياسية في الخارج أفضل، وبلغت النسبة الكلية ٥,٨ في المئة، النسبة الأكبر لدى المستوى الأعلى تعليماً ٦,٨ في المئة، في مقابل ١,٩ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً.

ب ــ قياس بُعد الانتماء القبلي (الهوية القبلية)

أجري القياس من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة التي تقيس درجة الانتماء القبلي، مثل ضرورة التمسك بالعادات والتقاليد اليمنية القديمة لصالح استقرار المجتمع، وما إذا كان تطبيق الأعراف القبلية أفضل من تطبيق قوانين الدولة، وهل أوامر مسؤول الدولة أقوى من أوامر شيخ القبيلة، ومدى المشاركة في حلّ المشكلات داخل نطاق القبيلة أو بينها وبين قبيلة أخرى، وضرورة امتناع الفرد عن القيام بشيء يحقق مصالحه إذا كان يضر بمصلحة بلده، وموقف الفرد في حال حدوث خلاف بين قبيلته والدولة.

وأظهرت النتائج وجود فرق في نسبة الانتماء إلى الهوية القبلية وبدرجة مرتفعة لدى المستوى الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٥٣,٣ في المئة، في مقابل ٤٨,٠ في المئة

لدى المستوى الأعلى تعليماً. وهذه النسب توضح إلى أي حدّ تتغلغل الهوية القبلية في أعماق القيم السياسية لدى أبناء الشعب اليمني بمستوياته التعليمية المختلفة، وإن بنسب مختلفة كما يبينّ جدول الفروق النسبية التالي:

الجدول رقم (٦ ـ ٤)

مقاييس الهوية القبلية بحسب المستوى التعليمي

المقـاييـس	الأدنى تعليماً (ن=٩٥)		الأعلى تعليماً (ن=٤٠٥)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الانتماء القبلي (الهوية القبلية)	٨,٠	٥٣,٣	٧,٢	٤٨,٠

٢ ـ العلاقة بين قيم الحرية والمشاركة السياسية والمستوى التعليمي

أ ـ قياس قيم الحرية السياسية

أبرزت الدراسة وجود فارق في درجة اهتمام كلّ من عينتي الدراسة الأدنى والأعلى تعليماً بحرية التعبير عن الآراء السياسية، ففي إطار العينة الكلية للمبحوثين بلغت النسبة ٤٢,٨ في المئة، النسبة الأكبر من الاهتمام بحرية التعبير كانت لدى المستوى الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٤٦,٤ في المئة، في مقابل ٢٧,٤ في المئة لدى عينة المستوى الأدنى تعليماً. وبلغت نسبة الذين أجابوا بأن من حقهم التعبير عن آرائهم «أحياناً»، ٣٧,٢ في المئة، النسبة الأكبر لدى الفئة الأدنى تعليماً ٤٥,٣ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٣٥,٣ في المئة للمستوى الأعلى تعليماً، في حين أن نحو ٢٠ في المئة من إجمالي العينة تخوفوا من التعبير عن آرائهم السياسية بحرية بالرغم من وجود الديمقراطية، وتعود النسبة الأكبر إلى المستوى الأدنى تعليماً.

ب ـ قياس قيم المشاركة السياسية

(١) لم تظهر فروق بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً بالنسبة إلى الذين يمتلكون بطاقات انتخابية التي تعتبر إحدى مؤشرات المشاركة السياسية والتي من خلالها يستطيع المواطنون التفاعل والتأثير في اختيار صناع القرار وفي اختيار السياسات التي تطبق. ولقد أوضحت النتائج أن النسبة الكلية التي لديها بطاقات انتخابية بلغت ٥٩,٨ في المئة، النسبة الأعلى لدى المستوى الأدنى تعليماً ٦٧,٤ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٥٨,٠ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

(٢) أظهرت النتائج التي تقيس عدد المرات التي شارك فيها المبحوثون في الانتخابات لأكثر من مرة نسبة بلغت ٤٨,٨ في المئة، ولقد اتضح أن الأدنى تعليماً

أكثر مشاركة، وتبلغ نسبة مشاركتهم ٥١,٦ في المئة، في حين بلغت نسبة مشاركة المستوى الأعلى تعليماً ٤٨,١ في المئة. أما بالنسبة إلى الذين شاركوا لمرة واحدة، فقد بلغت نسبتهم ١٢,٤ في المئة، النسبة لدى المستوى الأدنى تعليماً بلغت ١٦,٨ في المئة، في مقابل ١١,٤ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً، في حين بلغت نسبة الذين لم يشاركوا في الانتخابات نهائياً ٣٨,٨ في المئة. ولقد وضح أن المستوى الأعلى تعليماً كان الأقل مشاركة، وكان المستوى الأدنى تعليماً الأكثر مشاركة. وقد يرجع ذلك إلى نمط التعبئة السياسية الموسمية الذي تتبعه أحزاب السلطة أو أحزاب المعارضة وليس إلى قناعات سياسية بالمشاركة لدى الفئات الأدنى تعليماً، كما يرجع في الغالب إلى نمط العامل القبلي والأسرى والمناطقي في دعم المرشحين من أبنائهم.

(٣) في إجابة أخرى كاشفة عن النسبة الحقيقية التي تشارك في الانتخابات من بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً، بلغت النسبة الكلية للعينتين ٤٩,٨ في المئة، المستوى الأدنى تعليماً كان الأكثر مشاركة بنسبة بلغت ٥٤,٧ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٤٨,٦ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. ونجد أن النسبة التي لم تشارك في التصويت بلغت ٥٠,٢ في المئة. وتدلّ تلك النسب على ضعف المشاركة وضعف الفاعلية السياسية لدى المواطنين.

(٤) وضع عدد من الاختيارات للذين أجابوا بعدم استخدام حقّهم في التصويت في الانتخابات، وذلك لكي يفسّروا لماذا لا يحرصون على المشاركة في الانتخابات. وقد تركزت معظم إجابات المبحوثين على أن المرشحين لا يهتمون إلا بمصالحهم، حيث بلغت النسبة ٤٩,٠ في المئة من إجمالي العينتين، النسبة الأكبر كانت لدى المستوى الأعلى تعليماً ٤٩,٥ في المئة، في مقابل ٤٦,٥ في المئة لدى المستوى أدنى تعليماً. هذا **أولاً**، أما السبب **الثاني** لإحجام المواطنين عن المشاركة في التصويت فيعود إلى شعورهم بأن صوتهم لن يؤثر في النتيجة النهائية للانتخابات، وتبلغ نسبتهم ٢٣,٥ في المئة، النسبة الأكبر لدى المستوى الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٣٠,٢ في المئة، في مقابل ٢٢,١ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. السبب **الثالث** لعدم المشاركة والذي وضح بنسبة مرتفعة بلغت ١٩,٥ في المئة من العينة الكلية، يرجع إما إلى عدم الوصول إلى السن القانوني للحصول على البطاقة الانتخابية أو إلى السفر إلى الخارج وقت إجراء الانتخابات، وقد وجدت الأغلبية لدى عينة المستوى الأعلى تعليماً، كما قد يرجع رفض المشاركة إما إلى عدم الفاعلية السياسية للممتنعين عن ممارسة حقهم الدستوري، أو إلى شكهم في العملية الانتخابية والديمقراطية الممنوحة لهم برمتها.

(٥) لم تظهر النتائج وجود فروق بين العينتين في درجة الاهتمام بالأنشطة الحزبية والسياسية التي تعتبر المدخل والإطار المؤسسي المنظم للتفاعل والمشاركة

السياسية، وإن ظهرت درجة معقولة لدى العينتين المبحوثتين، حيث إن نسبة الذين أبدوا اهتماماً كاملاً أو جزئياً بالأنشطة الحزبية والسياسية بلغت ٥٣,٢ في المئة. وهذه الإجابة تتوافق مع درجة الاهتمام الكلي بالمشاركة السياسية في الانتخابات.

(٦) أوضحت نسبة ٥٤,٤ في المئة من العينة الكلية للمبحوثين ضرورة التعددية الحزبية بالنسبة إليها والتي تعني القبول بالرأي الآخر والتفاعل والمشاركة والتداول السلمي للسلطة، ولكن الشيء الجدير بالملاحظة أن المستوى الأدنى تعليماً كان الأكثر إيماناً بقيمة التعددية السياسية، حيث بلغت نسبة الاهتمام لديه ٦٠,٠ في المئة، في مقابل ٥٣,١ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً، وهو ما تؤكده النسب العالية لمشاركة المستوى الأدنى تعلمياً في التصويت أثناء الانتخابات.

(٧) النسبة الأكبر من مجموع العينتين كانت مع الإجابة بأن الديمقراطية المطبقة في اليمن تساعد على توسيع المشاركة السياسية «إلى حد ما»، وقد بلغت ٤٦,٠ في المئة، النسبة لدى المستوى الأدنى تعليماً ٥١,٦ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٤٤,٧ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. أما بالنسبة إلى الذين أجابوا بأن الديمقراطية الموجودة تساعد بالفعل على توسيع المشاركة السياسية، فقد بلغت نسبتهم ٣٧,٠ في المئة، وتقاربت النسبة بين المستويين إلى حدّ التطابق مع النسبة الكلية. وفي ما يتعلق بالذين رفضوا اعتبار الديمقراطية المتاحة عاملاً مساعداً على توسيع المشاركة السياسية، فقد بلغت نسبتهم ١٧,٠ في المئة، المستوى الأعلى تعليماً كان الأكثر رفضاً، حيث بلغت النسبة لديه ١٨,٣ في المئة، في مقابل ١١,٦ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً.

(٨) تعددت الإجابات حول مدى توجه النظام في اليمن إلى إتاحة مزيد من المشاركة السياسية على النحو التالي: ٤٧,٠ في المئة كانوا بين الشك والثقة في إتاحة النظام الفرصة لتوسيع مساحة المشاركة السياسية. وظهر فرق كبير بين العينتين، حيث كان الأكثر شكاً مبحوثو المستوى الأعلى تعليماً، إذ بلغت النسبة لديهم ٤٩,٩ في المئة، في مقابل ٣٤,٧ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً. أما الذين وافقوا على توجه النظام لإعطاء المزيد من مساحة المشاركة السياسية، فقد بلغت نسبتهم ٣٩,٠ في المئة، النسبة الأكثر اقتناعاً بتوجهات النظام كانت لدى المستوى الأدنى تعليماً، حيث بلغت ٤٨,٤ في المئة، في مقابل نسبة ٣٦,٨ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. وبلغت نسبة الذين يرون أن النظام ليس لديه نية لتوسيع مساحة الحرية والمشاركة السياسية، ١٤,٠ في المئة من إجمالي العينة الكلية، وهؤلاء قد يكونون منتمين إلى أحزاب المعارضة.

٣ ـ العلاقة بين قيم المساواة السياسية والمستوى التعليمي

أ ـ رفض ٦٠,٢ في المئة من إجمالي العينتين اعتبار الناس متساوين أمام القانون،

النسبة الأكبر كانت لدى المستوى الأدنى تعليماً والتي بلغت ٦٥,٣ في المئة، قابلها في المستوى الأعلى تعليماً نسبة ٥٩,٠ في المئة. أما الموافقون على اعتبار الناس متساوين أمام القانون، فبلغت نسبتهم ٣٩,٨ في المئة، النسبة الأكبر ٤١,٠ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً، يقابلها ٣٤,٧ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً. تدلّ هذه النسب على شعور الناس بوجود درجة عالية من التمييز بين المواطنين أمام القانون، وأن هناك بعضاً فوق القانون، وهو شعور يتطلب جهوداً من الدولة لتحجيم هذا التمييز لصالح الترابط الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ب ـ وافق ٨٧,٨ في المئة من إجمالي العينة على ضرورة أن يوفر النظام السياسي فرصاً متساوية لجميع المواطنين أمام القانون، وكان أصحاب المستوى الأدنى تعليماً هم الأكثر مطالبة بالمساواة أمام القانون، في مقابل ٨٥,٩ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. تلك النسب تدلّ دلالة كبيرة على إحساس بعدم المساواة وتمييز مصدره الدولة التي تخلق هوة وتفرقة في المعاملة بين مواطنيها، ما يتطلب منها الحد من مظاهر هذا التمييز المعرقل للبناء والتنمية.

ج ـ أشار أغلب المبحوثين في إجاباتهم إلى أن النظام السياسي يتيح فرصاً متساوية أمام المواطنين في الترشيح للانتخابات النيابية والمحلية والرئاسية، وذلك بنسبة بلغت ٧٧,٠ في المئة. وعلى الرغم من عدم وجود فروق بين المبحوثين، فإن المستوى الأدنى تعليماً كان الأكثر تشديداً على وجود الفرص المتساوية التي يتيحها النظام أمام جميع المواطنين بنسبة بلغت ٨١,١ في المئة، في مقابل ٧٦,٠ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

د ـ تعتبر الموافقة على مشاركة المرأة في العمل السياسي في ظلّ مجتمع تقليدي محافظ تقدّماً كبيراً نحو المساواة ومنح المرأة حقوقها، وهي خطوة هامة في طريق التنمية المجتمعية، وقد بلغت النسبة الكلية الموافقة على حقّ المرأة في العمل السياسي ٥٤,٢ في المئة، النسبة الأكبر كانت لدى المستوى الأعلى تعليماً والتي بلغت ٥٦,٥ في المئة، في مقابل نسبة ٤٤,٢ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً. وهذه النسب تعتبر إلى حدّ ما مقبولة، وإن كانت في حاجة إلى تعزيز الجهود وتأصيل قيم المشاركة السياسية للمرأة في إطار تطوير الثقافة السياسية للمجتمع.

هـ ـ رفض ٨٤,٦ في المئة من العينة الكلية قيام الحكومة بوضع خططها للتنمية مركزة على المدن الرئيسة فقط، وكانت النسبة الأكبر الرافضة لدى عينة المستوى الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٨٦,٤ في المئة، في مقابل نسبة ٧٦,٨ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً. وتوضح هذه النسب إصرار المواطنين بمستوياتهم التعليمية المختلفة على

ضرورة توزيع مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على كلّ مناطق اليمن.

و ـ أكدت إجابات العينة المبحوثة ضرورة توزيع الحكومة للمشاريع المخصصة للتنمية على كلّ مناطق اليمن، وذلك بنسبة ٩٥,٠ في المئة من إجمالي المبحوثين، النسبة الأكبر كانت لدى المستوى الأدنى تعليماً والتي بلغت ٩٨,٩ في المئة، يقابلها نسبة ٩٤,١ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة على العلاقة بين القيم السياسية والمستوى التعليمي

أوضح الجدول رقم (٦ ـ ٥) لقياس الفروق النسبية للعلاقة بين القيم السياسية الديمقراطية والمستوى التعليمي عن وجود بعض الفروق والنسب على النحو الآتي:

ـ أظهرت نتائج الدراسة تقارباً في مستوى القيم السياسية لدى عينتي الدراسة وإن كانت مرتفعة بنسبة بسيطة لدى المستوى الأعلى تعليماً، حيث بلغت ٥٨,٢١ في المئة، في مقابل ٥٨,٠٥ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً. وهذا يتنافى مع الدراسات الخاصة بقياس الفاعلية والمشاركة السياسية الديمقراطية التي تشير إلى أنّه كلّما ارتفع المستوى التعليمي والاقتصادي والاجتماعي، ارتفع مستوى الفاعلية والمشاركة والمساواة السياسية بين المواطنين، ولكن الواقع اليمني أثبت عكس ما هو متعارف عليه. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة ميدانية عن المشاركة الشعبية للفئات المهمشة سياسياً (في شباط/ فبراير ٢٠٠١) طبقت على «فئة الأخدام»، درجة عالية من الفاعلية والمشاركة في الحياة السياسية بلغت نسبتها ٩٠ في المئة، على الرغم من أن هذه الفئة (الأخدام) تحتل أسفل سلم التقسيم الاجتماعي في اليمن، وشبه منبوذة من المجتمع، وتقوم بالأعمال اليدوية الدُنيا وتنخفض نسبة المتعلمين فيها، كما إنّ أوضاعها الاقتصادية تحت خطّ الفقر بمراحل. وتذكر الدراسة أن نسبة المشاركة العالية لدى هذه الفئة تعود إلى امتلاك أفرادها بطاقات انتخابية شاركوا فيها في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٧ والانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩، كما تذكر الدراسة أن الحرص على المشاركة السياسية لا يقتصر على مجرد الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، بل يمتد ليشمل رغبة في المشاركة الفاعلة في التنظيمات القاعدية للمؤتمر الشعبي الذي ينتمي إليه القسم الأعظم منهم[٥]. وهذا لا يقلل من دوز التعبئة السياسية للاستفادة من

---

(٥) جلال إبراهيم فقيرة، «المشاركة السياسية إدماج الفئات المهمشة سياسياً،» ورقة قدمت إلى: ورشة العمل التي أعدها التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠، والمنعقدة في الجهاز المركزي للتخطيط، صنعاء، ١١/ ٢/ ٢٠٠٠، ص ٤.

أصواتهم والتي تكمن وراء نسبة مشاركتهم الواسعة في الانتخابات، إلا أن طبيعة النتائج المستخلصة تؤكد أن المستوى التعليمي ليس عائقاً أمام الإيمان بقيم أكثر ديمقراطية لدى المستويات الأدنى تعليماً، بل قد تكون دافعاً إلى إثبات الذات أكثر.

ـ تشير درجة الانتماء إلى الهوية الوطنية إلى درجة تعمقها بشكل أكبر لدى المستوى الأدنى تعليماً بنسبة بلغت ٦٣,١٦ في المئة، في مقابل ٥٧,٨٣ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً. كما وضح أيضاً أن الانتماء القبلي لدى المستوى الأدنى تعليماً على الدرجة نفسها من الانتماء الوطني وكأنه يمكن الجمع بين المتناقضين.

ـ بالرغم من عدم وجود فرق واضح في النسب الدالة بين العينتين في ما يتعلق بقيم الديمقراطية والتي تتطلب درجة من الإيمان بقيم الحرية والمشاركة، إلا أن المستوى الأعلى تعليماً كان الأكثر إيماناً بقيم الديمقراطية بنسبة بلغت ٥٢,١٦ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٤٩,٧٤ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً، وهي نتائج توضح ضعف الإيمان بالقيم الديمقراطية في الحرية والمشاركة السياسية لدى المستويات التعليمية بدرجاتها المختلفة.

ـ لم تظهر المقارنة بين المستويات التعليمية فروقاً لدى المستويين، الأدنى والأعلى تعليماً، حول قيم المساواة، وإن أظهرت النتائج لدى العينتين وجود درجة عالية من الإيمان بقيم المساواة والتي بلغت نسبتها ٧٦,٥٨ في المئة كما يبيّن الجدول رقم (٦ ـ ٥).

الجدول رقم (٦ ـ ٥)

المقاييس النسبية للعلاقة بين القيم السياسية والمستوى التعليمي

المقـاييـس	المستوى الأدنى (ن=٩٥)		المستوى الأعلى (ن=٤٠٥)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
القيم السياسية الديمقراطية	١٢,١٩	٥٨,٠٥	١٢,٢٢	٥٨,٢١
١ ـ قيمة المواطنة (الهوية)	٣,١٦	٦٣,١٦	٢,٨٩	٥٧,٨٣
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٥,٩٧	٤٩,٧٤	٦,٢٦	٥٢,١٦
٣ ـ قيمة المساواة	٣,٠٦	٧٦,٥٨	٣,٠٧	٧٦,٨٥

ويشير الجدول رقم (٦ ـ ٦) الخاص بقياس دلالات الفروق بين عينة عمران وعينة حضرموت، في ما يتعلق بالمتوسطات إلى الدلالات التالية:

ـ أظهرت الدراسة عدم وجود دلالة بين العينتين في قياس القيم السياسية الديمقراطية بين عينتي الدراسة الأدنى والأعلى تعليماً.

ـ أوضحت الدراسة في ما يتعلق بقيم المواطنة، وجود دلالة متوسطة لصالح المستوى الأدنى تعليماً مع الأخذ في الاعتبار أن تلك القيم تشمل ارتفاع الشعور بالهوية القبلية، وذلك عند مستوى ٠,٠٥.

ـ لم تظهر الدراسة وجود دلالة في قيم المشاركة السياسية بين العينتين، وإن كان الإيمان بقيم المشاركة السياسية ضعيفاً لدى الطرفين، مع ظهور فرق بسيط، ولكنه بنسبة أكبر لدى المستوى الأعلى تعليماً بالمقارنة بنسبة المستوى الأدنى تعليماً، وذلك وضع طبيعي، حيث إن التقدّم في مجال التعليم يساعد أكثر على الاقتراب والتعايش والفهم لقيم الديمقراطية.

ـ وضح الإيمان بقيم المساواة وبدرجة كبيرة لدى العينتين الأدنى والأعلى تعليماً، ولم تظهر أي فروق ذات دلالة بينهما في درجة الإيمان بقيم المساواة الديمقراطية كما يبين الجدول رقم (٦ ـ ٦).

الجدول رقم (٦ ـ ٦)

الفروق الدالة على العلاقة بين القيم السياسية والمستوى التعليمي

المقاييس	المستوي الأدنى (ن=٢٥)		المستوي الأعلى (ن=٢٥)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
القيم السياسية الديمقراطية	١٢,٢	٣,٢٩	١٢,٢	٣,٧٧	٠,٠٨	X
١ ـ قيمة المواطنة	٣,٢	٠,٩٨	٢,٩	١,٠٩	٢,١٧	*
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٦,٠	٣,١٣	٦,٣	٣,١٧	٠,٨٠	X
٣ ـ قيمة المساواة	٣,١	٠,٦٨	٣,١	٠,٧٨	٠,١٣	X

ثالثاً: العلاقة بين القيم السياسية الديمقراطية والفئات العمرية

١ ـ العلاقة بين قيم الانتماء السياسي (المواطنة) والفئات العمرية

أ ـ قياس بُعد الانتماء الوطني (الهوية اليمنية)

جاء ترتيب انتماءات الهوية لدى العينة الكلية للفئات العمرية المختلفة على النحو الآتي:

(١) الانتماء إلى الأمة الإسلامية.

(٢) الانتماء إلى الجمهورية اليمنية.

(٣) الانتماء إلى الأسرة.

(٤) الانتماء إلى الأمة العربية.

(٥) الانتماء إلى القبيلة.

(٦) الانتماء إلى الحزب.

(٧) الانتماء إلى زملاء المهنة.

ـ ظهرت اختلافات في درجة الانتماء والولاءات بين الفئتين العمريتين صغار وكبار السن، وتمحور ترتيب الانتماءات لدى فئة صغار السن حول الانتماء إلى الأمة الإسلامية أولاً، والانتماء إلى الأسرة ثانياً، والانتماء إلى الجمهورية اليمنية ثالثاً، والانتماء إلى الأمة العربية رابعاً، وحل الانتماء إلى القبيلة خامساً، والانتماء إلى زملاء المهنة سادساً وأخيراً الانتماء إلى الحزب. أما بالنسبة إلى فئة كبار السن، فقد تمحور ترتيب الانتماءات إلى الجمهورية اليمنية أولاً، وإلى الأمة الإسلامية ثانياً، وإلى القبيلة ثالثاً، والانتماء إلى الأمة العربية رابعاً، يليه الانتماء إلى الأسرة خامساً، فالانتماء إلى الحزب سادساً، وأخيراً الانتماء إلى زملاء المهنة.

ولقد أظهر ترتيب هذه الانتماءات لدى الفئتين عدداً من الملاحظات **أولها**، أن فئة صغار السن أميل إلى التوجه الديني في إطار الأمة الإسلامية، في مواجهة منظومة العولمة الشرسة التي ترى الإسلام عدواً لها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ما دعا صغار السن إلى اللجوء إلى الانتماء والاحتماء بالأمة الإسلامية بما تشكله من حماية أفضل في ظلّ الضعف والعجز العربي الواضح. ويشارك كبار السن صغار السن في الرؤية، ولكن يتقدم عندهم الولاء إلى اليمن في المرحلة الأولى يليه الانتماء إلى الأمة الإسلامية. **وثاني** هذه الملاحظات، اتفاق العينتين العمريتين على احتلال الانتماء إلى الأمة العربية المرتبة الرابعة، في حين تراجع الانتماء القبلي إلى المرتبة الخامسة، وهو ما يشير إلى تراجع عامل التفتيت القبلي للهوية الوطنية للشعب اليمني. أما **ثالث** هذه الملاحظات، فيشير إلى تراجع الانتماء الحزبي لدى فئة صغار السن إلى المرتبة الأخيرة ما يعني ضعف التوجهات والقيم الديمقراطية لدى هذه الفئة والتي تعتبر الأحزاب من أساسيات المجتمع المدني. وقد يعود ذلك إلى تخلف الخطاب الحزبي، وماضويته، وتجمده، وعدم تجدده ليشكل عامل جذب لجيل الشباب الذي أصبح الانفتاح على العالم من خلال وسائط التكنولوجيا الحديثة يشكل بالنسبة إليه عالماً جديداً يبتكر وسائل وآليات جذب يومياً بعيداً عن الخطاب السياسي المقولب.

ـ وجدت فروق كبيرة بين الفئتين العمريتين حول توجهاتهما في حال حدوث

خلاف أو صدام بين قبائلهما والدولة. ولقد تركزت النسبة الأكبر من إجابات المبحوثين من العينتين على الحياد بين الدولة والقبيلة بنسبة ٤٦,٢ في المئة، وكانت فئة صغار السن أكثر حياداً بنسبة ٥٠,٥ في المئة، في مقابل ٣٨,٥ في المئة لدى فئة كبار السن، وتؤكد تلك النسبة ضعف الولاء القبلي لدى الأجيال الجديدة في اليمن. وتلا ذلك وقوف العينة المبحوثة مع الدولة في صراعها ضدّ القبيلة بنسبة ٢٧,٠ في المئة، وكانت النسبة الأكبر في الوقوف مع الدولة لدى فئة كبار السن، حيث بلغت ٣٥,٨ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٢٢,١ في المئة لدى صغار السن. أما بالنسبة إلى الذين أعلنوا وقوفهم مع القبيلة في مواجهة الدولة من الفئتين العمريتين، فبلغت نسبتهم ٢٦,٨ في المئة. وعلى الرغم من عدم وجود فروق نسبية بينهم، فإن فئة صغار السن كانت الأكثر ميلاً إلى القبيلة وبلغت نسبتها ٢٧,٤ في المئة، في مقابل ٢٥,٧ في المئة لدى كبار السن.

وتشير النتيجة النهائية إلى درجة معقولة من الانتماء إلى الدولة على حساب الولاءات التقليدية لدى فئة الشباب.

ـ رفض ٧٧,٤ في المئة من العينة الكلية القيام بأي عمل يحقق مصلحة خاصة على حساب مصلحة اليمن. ولم يظهر فرق في النسب بين العينتين، وإن كانت الإجابات الأكثر انتماء إلى اليمن لصالح صغار السن. وظهر الفارق لدى الذين تأرجحت إجاباتهم بإمكانية القيام بعمل يحقق مصلحة خاصة على حساب اليمن، حيث بلغت النسبة لدى العينة الكلية ١٣,٦ في المئة، النسبة الأكثر تأرجحاً كانت لدى فئة كبار السن، حيث بلغت ١٨,٤ في المئة، في مقابل نسبة ١٠,٩ في المئة لفئة صغار السن، في الوقت الذي رفض ٩,٠ في المئة من مجموع العينتين الامتناع عن أعمال قد تضر بمصلحة البلد ما دامت تحقق مصالحهم الخاصة، وكانت النسبة المرتفعة لدى صغار السن، حيث بلغت ١٠,٦ في المئة، في مقابل ٦,١ في المئة لدى كبار السن.

ـ وافق ٥٤,٨ في المئة على الهجرة الدائمة إلى الخارج من إجمالي العينة المبحوثة من الفئتين العمريتين صغار وكبار السن، النسبة الساعية إلى الهجرة أكثر كانت لدى فئة كبار السن، حيث بلغت ٦٢,٠ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٥٠,٨ في المئة لدى فئة صغار السن.

ـ كان من الضروري معرفة الأسباب التي تدفع إلى الهجرة، **وأولها** أن نسبة ٣٨,٣ في المئة ترغب في الهجرة للحصول على فرص عمل أفضل، وتطابقت النسبة لدى الفئتين مع النسبة الكلية. **ثاني** الأسباب وهو أيضاً اقتصادي، لتحقيق دخل أعلى، وبلغت النسبة لدى العينة الكلية المبحوثة ٢٥,٩ في المئة، النسبة الأعلى لدى

فئة كبار السن، حيث بلغت ٣٠,٦ في المئة، في مقابل ٢٢,٧ في المئة لدى فئة صغار السن. **ثالث الأسباب**، يرتبط بعدم الشعور بالمواطنة المتساوية (عدم وجود مساواة بين المواطنين)، وبلغت النسبة الكلية ٢١,٥ في المئة، النسبة الأعلى لدى فئة صغار السن ٢٢,١ في المئة، في مقابل ٢٠,٥ في المئة لدى فئة كبار السن. يتضح من هذه النسب أن العامل الاقتصادي هو الدافع وراء الهجرة لحوالى ٥٥ في المئة من الفئتين العمريتين، ولكن تظل النسبة مرتفعة لمؤشر الشعور بعدم المساواة أو لسوء الأوضاع السياسية في الداخل التي تصب في خانة ضعف الولاء أو الانتماء الوطني والتي تبلغ ٢٧,٣ في المئة، ما يتطلب من الدولة تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لرفع المظالم والتمييز التي تؤدي إلى ضعف الانتماء الوطني.

ب ـ قياس بُعد الانتماء القبلي (الهوية القبلية)

في إطار قياس مستوى الانتماء القبلي (الهوية القبلية) لدى كبار وصغار السن، اختير عدد من الأسئلة المتفرقة في استمارة الاستبيان التي تتعلق بمدى التمسك بالعادات والتقاليد اليمنية القديمة، وما إذا كان لصالح استقرار المجتمع: هل إن تطبيق الأعراف القبلية أفضل من تطبيق قوانين الدولة؟ وهل أوامر مسؤول الدولة أقوى من أوامر شيخ القبيلة؟. ما هو مدى المشاركة في حلّ المشكلات العالقة داخل نطاق القبيلة أو بينها وبين قبيلة أخرى؟ وما هو مدى إمكانية وضرورة امتناع الفرد عن القيام بشيء يحقق مصالحه إذا كان يضر بمصلحة بلده؟ وما هو موقفه في حال حدوث خلاف وصدام بين قبيلته والدولة؟

ولقد أوضحت نتائج النسبة المئوية لمستوى الأداء على مقاييس الدراسة لصغار وكبار السن وجود تقارب في مستوى الفئتين، وعمق لقيم الهوية القبلية بداخلهما، وإن كان هناك فرق بسيط في نسبة الهوية القبلية وبدرجة أعلى لدى فئة كبار السن، حيث بلغت ٥٠,٧ في المئة، في مقابل ٤٨,٠ في المئة لفئة صغار السن. وهذه النسب تؤكد أن كبار السن أكثر انتماءً إلى الهوية القبلية من فئة صغار السن كما توقعت فرضية الدراسة وكما يبينّ جدول الفروق النسبية التالي:

الجدول رقم (٦ ـ ٧)

مقاييس الهوية القبلية بحسب الفئات العمرية

المقـاييـس	صغار السن (ن=٣٢١)		كبار السن (ن=١٧٩)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الانتماء القبلي (الهوية القبلية)	٧,٢	٤٨,٠	٧,٦	٥٠,٧

٢ ـ العلاقة بين قيم الحرية والمشاركة السياسية الديمقراطية والفئات العمرية

أ ـ قياس قيم الحرية السياسية

تبين من نتائج الدراسة عدم وجود فروق بين عينتي الدراسة (صغار وكبار السن)، وإن وجدت درجة معقولة من الاهتمام بقيمة الحرية في التعبير عن الآراء السياسية، حيث بلغت النسبة الكلية التي تهتم بالتعبير عن مواقفها السياسية ٤٢,٨ في المئة، وكانت فئة صغار السن الأكثر تعبيراً وجرأة والتي بلغت نسبتها ٤٥,٨ في المئة، في مقابل ٣٧,٤ في المئة لفئة كبار السن. وإذا ما أضيفت نسبة الذين أجابوا «أحياناً يعبرون عن آرائهم» إلى نسبة من يعبرون دائماً عن آرائهم، فسوف ترتفع درجة المؤمنين بقيم الحرية وإن بدرجات متفاوتة، وتبلغ نسبة هؤلاء ٣٧,٢ في المئة، فئة كبار السن كانت الأكثر تأرجحاً في التعبير والإيمان بقيم الحرية بنسبة ٤٢,٩ في المئة، في مقابل ٣٤,٦ في المئة، لفئة صغار السن. أما الذين رفضوا التعبير عن آرائهم السياسية والذين تقل لديهم قيم الإيمان بحرية التعبير، فقد بلغت نسبتهم ٢٠,٠ في المئة، النسبة الأعلى كانت لدى فئة كبار السن.

ب ـ قياس قيم المشاركة السياسية

(١) أظهرت نتائج الدراسة التحليلية وجود فروق نسبية كبيرة بين صغار وكبار السن في امتلاك بطاقات انتخابية، وإن كانت نسبة الذين يملكون بطاقات انتخابية بوجه عام بلغت ٥٩,٨ في المئة، كانت النسبة لدى فئة كبار السن ٧٨,٢ في المئة، في مقابل ٤٩,٥ في المئة لصغار السن، الأمر الذي يعود إلى عدم إدراج أسمائهم في كشوف القيد والتسجيل وقت بلوغهم السن القانوني، حيث تعاني سجلات القيد والتسجيل عدم وجود آلية فاعلة للتسجيل وعدم وجود جهاز إداري دائم على درجة من الكفاية والحيادية، كما تعاني من تحديد فترات محدودة وقصيرة لفتح باب التسجيل ما يعيق المشاركة السياسية لدى شريحة كبيرة من المواطنين. وهذه المشكلة برزت بوضوح في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧، وانتخابات المجالس المحلية ٢٠٠١، حيث أثارت أحزاب المعارضة أو تلك التي تقاسمت السلطة مسألة احتواء السجلات على أخطاء وتكرار للأسماء والموتى بلغت حوالى مليون وسبعمائة ألف مواطن من إجمالي الذين لهم حقّ التصويت والذين يبلغون خمسة ملايين مواطن، وهو ما دفع رئيس الجمهورية إلى التدخل، طالباً من اللجنة العليا للانتخابات تنقية سجلات القيد والتسجيل[٦].

(٦) محمد بن محمد المقالح، «قراءة تحليلية لنتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية،» في: فيصل الصوفي وأحمد عبد الرقيب، محرران، **قضايا انتخابية معاصرة** (صنعاء: ملتقى المجتمع المدني، ٢٠٠٢)، ص ٧٤.

(٢) ظهرت فروق في عدد المرات التي شارك فيها كبار وصغار السن في الانتخابات، فالذين شاركوا لمرة واحدة بلغت نسبتهم ١٢,٤ في المئة، وتقاربت في الفئتين مع النسبة الكلية. أما الذين شاركوا لأكثر من مرة، فبلغت نسبتهم ٤٨,٨ في المئة في الفئتين، وكانت لصالح كبار السن بنسبة كبيرة بلغت ٦٧,٦ في المئة، في مقابل نسبة متدنية لصغار السن بلغت ٣٨,٣ في المئة، في حين بلغت نسبة الذين لم يشاركوا نهائياً ٣٨,٨ في المئة، كانت نسبة صغار السن الأعلى في عدم المشاركة إذ بلغت ٤٩,٥ في المئة، في مقابل ١٩,٦ في المئة لدى فئة كبار السن. وهذه النسب تعتبر أمراً طبيعياً نظراً إلى أن فئة كبار السن منذ حصولها على البطاقات الانتخابية يتاح لها مع تقدّم العمر فرص أكبر للمشاركة في أكثر من انتخابات.

(٣) أوضحت النتائج وجود فارق في الإدلاء بالأصوات في الانتخابات بين الفئتين صغار وكبار السن، حيث بلغت النسبة الكلية للمشاركة في التصويت ٤٩,٨ في المئة، حازت فئة كبار السن على الأغلبية، حيث بلغت النسبة لديها ٦٩,٣ في المئة، في مقابل ٣٨,٩ في المئة لفئة صغار السن.

(٤) يعود السبب **الأول** لامتناع ٤٩,٠ في المئة من أفراد العينة المبحوثة عن المشاركة في الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات إلى مقولة أن المرشحين لا يهتمون إلا بمصالحهم، وقد بلغت نسبتهم لدى فئة كبار السن ٥٤,٥ في المئة، مقابل ٤٧,٤ في المئة لدى فئة صغار السن. السبب **الثاني** لامتناع ٢٣,٥ في المئة من أفراد العينة المبحوثة عن التصويت لشعورهم بأن أصواتهم لن تؤثر في نتائج الانتخابات قد يعود إلى عدم ثقتهم في العملية الديمقراطية، أو ضعف فاعليتهم السياسية، أو عدم الاقتناع بالمرشحين، أو نتيجة حدوث تزوير أو مقاطعة أحزابهم للانتخابات بسبب عدم اتفاقها مع أحزب السلطة على اقتسام مقاعد المجالس التشريعية النيابية والمحلية قبل إجراء الانتخابات (كما هو حال الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٩٧)، والنسبة الأكبر الممتنعة كانت لدى فئة كبار السن، حيث بلغت ٢٧,٣ في المئة، في مقابل ٢٢,٤ في المئة لدى فئة صغار السن. أما السبب **الثالث** الذي أوضحه ١٩,٥ في المئة من المبحوثين لعدم المشاركة كان لدى مبحوثي فئة صغار السن لعدم بلوغهم السن القانوني وقت إجراء الانتخابات، وقد أبدوا رغبتهم في المشاركة مستقبلاً.

(٥) أظهر ١٥,٤ في المئة من إجمالي العينة المبحوثة اهتماماً بالأنشطة الحزبية والسياسية، وكانت النسبة الأعلى لدى فئة كبار السن ٢١,٢ في المئة، في مقابل ١٢,١ في المئة لفئة صغار السن. أما الذين أجابوا «أحياناً نهتم بالأنشطة الحزبية والسياسية»، فقد بلغت نسبتهم ٣٧,٨ في المئة، النسبة الأعلى لدى فئة صغار السن ٣٨,٦ في المئة، في مقابل ٣٦,٣ في المئة لدى فئة كبار السن. وبلغت نسبة الذين لا يهتمون نهائياً

بالأنشطة الحزبية والسياسية ٤٦,٨ في المئة من العينة الكلية، وإن كانت النسبة الأكبر لدى فئة صغار السن، حيث بلغت ٤٩,٢ في المئة، في مقابل ٤٢,٥ في المئة لدى كبار السن. وتشير تلك النسب إلى ضعف الفاعلية من قبل المواطنين من جانب، وعدم وجود عوامل جذب في البرامج والأنشطة الحزبية لدى الأحزاب والمؤسسات القائمة، وانغلاق دائرة تداول المواقع القيادية على قيادات بعينها فقط، من جانب آخر.

(٦) أظهرت نتائج الإيمان بقيم التعددية السياسية والحزبية لدى صغار وكبار السن وجود فرق واضح، حيث بلغت النسبة الكلية ٥٤,٤ في المئة، وكانت النسبة الأكبر في درجة الإيمان بقيم الديمقراطية التعددية لدى فئة كبار السن ٦٤,٢ في المئة، في مقابل نسبة ٤٨,٩ في المئة لدى فئة صغار السن.

(٧) وافق ٣٧,٠ في المئة من المبحوثين على أن الديمقراطية الحالية تساعد على توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وكانت فئة صغار السن الأكثر قناعة بنسبة بلغت ٣٨,٣ في المئة، في مقابل ٣٤,٦ في المئة لدى فئة كبار السن. أما بالنسبة إلى الذين يعتقدون بأن الديمقراطية الحالية تساعد على توسيع مساحة المشاركة الشعبية «إلى حد ما»، فقد بلغت نسبتهم ٤٦,٠ في المئة، صغار السن كانوا الأكثر اقتناعاً بذلك بنسبة ٤٦,٧ في المئة، في مقابل ٤٤,٧ في المئة لدى فئة كبار السن. فقط ١٧,٠ في المئة من إجمالي العينة المبحوثة لم يعتقدوا بإمكانية توسيع الديمقراطية الحالية من درجة المشاركة.

(٨) لم تظهر فروق بين العينتين بالنسبة إلى توجهات النظام نحو منح مزيد من مساحة الحرية وإتاحة الفرصة للمشاركة السياسية، حيث وافق ٣٩,٠ في المئة على توجهات النظام الديمقراطية، النسبة الأكبر كانت لدى فئة كبار السن وبلغت ٤٢,٥ في المئة، في مقابل ٣٧,١ في المئة لدى فئة صغار السن، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن النظام يتجه «إلى حدّ ما» نحو إتاحة مزيد من المشاركة السياسية ٤٧,٠ في المئة، نسبة التفاؤل بمستقبل أكثر ديمقراطية ومشاركة كانت لدى فئة صغار السن، حيث بلغت ٤٩,٥ في المئة، في مقابل ٤٢,٥ في المئة لدى فئة كبار السن.

٣ ـ العلاقة بين قيم المساواة السياسية والفئات العمرية

(١) لم تظهر اختلافات في النسب بين فئتي كبار وصغار السن في ما يتعلق بتساوي الناس أمام القانون، ولكن ظهر الفرق الواضح بين الإجابتين، فالذين أجابوا بأن الناس متساوون أمام القانون بلغت نسبتهم ٣٩,٨ في المئة، وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بنسبة ٦٠,٢ في المئة من إجمالي العينتين الذين أكدوا أن الناس غير متساويين أمام القانون، ما يضع علامة استفهام كبيرة حول عدم المساواة وحجم الفساد الذي يجعل من كلّ هؤلاء يعتقدون بعدم المساواة أمام القانون والذي يتطلب

جهوداً مضاعفة من الدولة لمحاربة الفساد ومحاصرته حتى يتم القضاء عليه لصالح استقرار المجتمع وتقدّمه ونشر العدل والإحساس بالمساواة لدى جميع المواطنين.

(٢) طالب ٨٧,٨ في المئة من إجمالي الفئتين (صغار وكبار السن) بضرورة أن يوفر النظام السياسي فرصاً متساوية لجميع المواطنين أمام القانون، بما يقوي الاعتقاد بأن هناك أناساً فوق القانون. ولقد تطابقت وجهات نظر الفئتين مع النسبة الكلية.

(٣) وافق ٧٧,٠ في المئة من العينة الكلية على أن النظام السياسي يسمح بحرية الترشيح لانتخابات المجالس النيابية، والمحلية، والرئاسية أمام جميع المواطنين. النسبة الأعلى كانت لدى فئة صغار السن ٧٨,٢ في المئة، في مقابل ٧٤,٩ في المئة لدى فئة كبار السن، في حين أن ٢٣,٠ في المئة لا يعتقدون أن النظام يتيح فرصاً متساوية للجميع.

(٤) من ضمن القيم التي يؤمن بها المجتمع الديمقراطي المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات ومن ضمنها الحق في العمل السياسي، وبالرغم من عدم وجود فروق نسبية واضحة بين العينتين، حيث وافق ٥٤,٢ في المئة من العينة الكلية على عمل المرأة في المجال السياسي، مقرين بحقها الدستوري والإنساني في المساواة، فإن كبار السن كانوا الأكثر اعترافاً بالمساواة بنسبة ٥٤,٢ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٥١,٤ في المئة لدى فئة صغار السن. ومن الغريب أن صغار السن هم أقل إيماناً بقيم المساواة بين المرأة والرجل، وقد يرجع ذلك إلى النزعة الدينية المرتفعة لدى جيل الشباب والتعبئة السياسية التي ترى أن المرأة عورة، وبالتالي يجب حجبها تحت عباءة التقاليد وباسم الدين، وهو ما يتوافق على سبيل المثال مع موقف الحزب الرديف لحزب السلطة (حزب التجمع اليمني للإصلاح) من رفض تجنيد المرأة في سلك الشرطة. ويذكر التقرير السنوي الصادر عن المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية التابع لحزب الإصلاح نجاحه في تضمين مشروع قانون تجنيد المرأة في الشرطة ما يقصره على الجوانب الإدارية فقط من دون الجوانب الأمنية والدرجات العسكرية المعروفة، بل وصل اعتراضهم إلى ارتداء المرأة الزي الرسمي لرجال الشرطة ونجحوا في إجبار الحكومة على الالتزام بوجهة نظرهم من خلال كتلتهم في البرلمان[٧].

(٥) في ما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، رفض ٨٤,٦ في المئة من العينة الكلية للمبحوثين أن تركز الدولة مشاريعها الإنمائية في المدن الرئيسة فقط، وكانت الفئة الأكثر رفضاً فئة صغار السن بنسبة ٨٧,٢ في المئة، في مقابل ٧٩,٩ في المئة لدى فئة كبار السن، وهذا الموقف يمثل نوعاً من السعي الحقيقي إلى المساواة في كافة

(٧) التقرير الاستراتيجي ـ اليمن ٢٠٠١ (صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٢)، ص ٧٢ ـ ٧٣.

حقوق المواطنة والتي تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

(٦) وللتأكد من نظرة العينة المبحوثة إلى ضرورة توزيع الحكومة مشاريعها التنموية على كلّ مناطق اليمن، فقد أكد ٩٥,٠ في المئة من العينة الكلية ضرورة التوزيع العادل للمشاريع التنموية على كلّ مناطق اليمن وبلغت النسبة لدى فئة الشباب ٩٦,٦ في المئة، في مقابل ٩٢,٢ في المئة لدى فئة كبار السن. وهذا المطلب العادل في المساواة يعود إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والصحية والأمنية والتعليمية والخدمية التي تعانيها تلك المناطق، ما يؤدي إلى حالات التطرف، أو الخروج والتمرد القبلي على الدولة واستغلال ذلك من قبل مجموعة من الوسطاء والمشايخ في تأجيج الصراع للاستفادة من هذه الأوضاع على حساب المواطنين المطحونين الساعين إلى حياة كريمة في ظلّ دولة قوية توفر لهم الرعاية والأمن والرفاهية، في مقابل كثير من الانتماء والعمل والإخلاص من قبل المواطنين لوطنهم.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة على العلاقة بين القيم والفئات العمرية

أظهرت الدراسة وجود فروق نسبية كبيرة بين صغار وكبار السن في ما يتعلق بدرجة الإيمان بقيم الديمقراطية، وذلك على النحو التالي:

ـ أوضحت نتائج الدراسة أن كبار السن يتمتعون بدرجات أعلى من الإيمان بقيم الديمقراطية بنسبة بلغت ٦٢,٣٦ في المئة، في مقابل ٥٥,٨٥ في المئة لدى فئة صغار السن. وتعتبر تلك النسب معقولة لدى مجتمع بدأ يتعامل مع قيم الديمقراطية بعد تحقيق الوحدة اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠، وبعد مرور عقود طويلة ترسخت فيها قيم وتوجهات ثقافة سياسية شمولية.

ـ إن فئة كبار السن كانت أكثر إيماناً بقيم سياسية أكثر ديمقراطية من فئة صغار السن، ويرجع السبب إلى أن العينة من كبار السن الذين شملتهم الدراسة هم في غالبيتهم من أصحاب الأعمار من ٢٥ إلى ٤٥ سنة وهو سنّ النضج السياسي والعقلانية، وبالتالي فإن تمتعهم بقيم سياسية ديمقراطية يعتبر شيئاً جيداً يصب في بوتقة التوجه المجتمعي نحو الإيمان بالقيم الديمقراطية الحديثة.

ـ أفصحت الدراسة عن عدم وجود فروق بين العينتين في درجة الإيمان بقيم المواطنة والانتماء الوطني، حيث بلغت النسبة لدى الطرفين أكثر من ٥٨,٨٢ في المئة، ويتداخل مع الانتماء الوطني بدرجة أقل الانتماء القبلي الذي لم يتجاوز ٥٠ في المئة لدى فئة كبار السن، في مقابل نسبة أقل تصل إلى ٤٨ في المئة لدى فئة صغار السن.

وتعتبر تلك النسب المنخفضة في درجة الانتماء القومي والتي تشير إليها النتائج

ذات مؤشر خطير يحتاج إلى معالجة مظاهره المتعددة بدءاً من القضاء على التمييز في المواطنة، والقضاء على الفساد المالي والإداري الذي يضعف كثيراً من درجة الانتماء القومي، ويعرض المجتمع مستقبلاً إلى هزات عنيفة هو في غنى عنها. ويبقى علاج تلك الإشكالية من خلال الإخلاص والإرادة السياسية المؤمنة بحق وقوة الشعب في الوقوف بجوارها للانتصار لحقوقها ولمستقبلها وحقها في الحياة والالتفاف حول هدف قومي يمثل أحد المقومات الأساسية للتمكن من إزالة تلك الأسباب.

ـ أظهرت الدراسة وجود درجة عالية من الإيمان بقيم الحرية والفاعلية السياسية من خلال المشاركة لدى فئة كبار السن بنسبة ٥٩,٥٩ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٤٧,٣٠ في المئة لدى فئة صغار السن. ويرجع ذلك بحسب نتائج التحليل الإحصائي إلى أن ما يقارب ١٩,٠ في المئة من عينة صغار السن لم تتح لهم فرصة المشاركة في الانتخابات أثناء إجرائها لعدم حصولهم على البطاقة الانتخابية بالرغم من إبدائهم حماسة للمشاركة مستقبلاً.

ـ أظهرت الدراسة وجود نسبة عالية من الإيمان بقيم المساواة بِكُلّ أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تكاد أن تتساوى فيها العينتان المبحوثتان، وبلغت لدى صغار السن ٧٧,٨٠ في المئة، في مقابل ٧٥,٠٠ في المئة لدى كبار السن. وتدلّ تلك النسبة على شعور جماعي بضرورة تحقيق المساواة في المجتمع والتي غالباً ما يؤدي غيابها إلى أزمات سياسية واجتماعية عميقة (انظر الجدول رقم (٦ ـ ٨)).

الجدول رقم (٦ ـ ٨)

المقاييس النسبية للعلاقة بين القيم السياسية والفئات العمرية

المقـايـيـس	صغار السن (ن=٣٢١)		كبار السن (ن=١٧٩)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
القيم السياسية الديمقراطية	١١,٧٣	٥٥,٨٥	١٣,٠٩	٦٢,٣٦
١ ـ قيمة المواطنة (الهوية)	٢,٩٤	٥٨,٨٢	٢,٩٤	٥٨,٨٨
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٥,٦٨	٤٧,٣٠	٧,١٥	٥٩,٥٩
٣ ـ قيمة المساواة	٣,١١	٧٧,٨٠	٣,٠٠	٧٥,٠٠

ويشير الجدول رقم (٦ ـ ٩) والخاص بقياس دلالات الفروق بين عينتي صغار وكبار السن، في ما يتعلق بالمتوسطات والانحراف المعياري إلى الدلالات التالية:

ـ أظهرت الدراسة وجود دلالة مرتفعة بين العينتين في قياس القيم السياسية

الديمقراطية أن كبار السن أكثر إيماناً بالقيم السياسية الديمقراطية من صغار السن، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ أوضحت الدراسة في ما يتعلق بقيم الانتماء القومي والشعور بالمواطنة المتساوية عدم جود دلالة بين العينتين المبحوثتين (صغار وكبار السن) مع الأخذ في الاعتبار أن تلك القيم تشمل تراجعاً في الشعور بالانتماء لدى العينتين بالهوية القبلية، وذلك عند مستوى ٠,٠٥.

ـ أظهرت الدراسة وجود دلالة مرتفعة في درجة الإيمان بالقيم الديمقراطية، مثل قيم الحرية والمشاركة السياسية والتعددية بين العينتين، لصالح فئة كبار السن، مع الأخذ في الاعتبار تدني مستوى المشاركة السياسية لدى الطرفين، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥.

ـ لم تظهر فروق في درجة الإيمان بقيم المساواة بين العينتين صغار وكبار السن، وإن كانت هناك درجة عالية من الإيمان بقيم المساواة لدى العينتين، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠٥ (انظر الجدول رقم (٦ ـ ٩)).

الجدول رقم (٦ ـ ٩)

الفروق الدالة على العلاقة بين القيم السياسية والفئات العمرية

المقاييس	صغار السن (ن=٣٢١)		كبار السن (ن=١٧٩)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
القيم السياسية الديمقراطية	١١,٧	٣,٦١	١٣,١	٣,٦٥	٤,٠٣	**
١ ـ قيمة المواطنة	٢,٩	١,٠٩	٢,٩	١,٠٦	٠,٠٣	X
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٥,٧	٣,٢٦	٧,٢	٢,٧٦	٥,١١	**
٣ ـ قيمة المساواة	٣,١	٠,٧٣	٣,٠	٠,٨٠	١,٥٨	X

رابعاً: العلاقة بين القيم السياسية الديمقراطية والنوع

هل يختلف الإيمان بالقيم السياسية الديمقراطية، اعتماداً على النوع أو أن الإيمان بتلك القيم الديمقراطية لا يتحدد بالنوع؟ هذا ما سوف نحاول معرفته من خلال النتائج الميدانية، كما سنحاول التعرف إلى أي من الجنسين الذكور أو الإناث أكثر إيماناً بقيم الديمقراطية في المجتمع اليمني.

١ ـ العلاقة بين الانتماء السياسي (المواطنة) والنوع

إن قياس علاقة المواطنة المتساوية في بعديها، الانتماء القومي إلى الهوية اليمنية أو الانتماء القبلي (الهوية القبلية)، يجعلنا نقترب من الإجابة عن السؤال الملح وهو، هل يتوجه المجتمع اليمني نحو الاستقرار والتنمية أم نحو الصراعات والتشرذم الداخلي؟ سوف نتناول في ما يلي إجابات عينتي البحث من الذكور والإناث:

أ ـ قياس بعد الانتماء الوطني (الهوية اليمنية)

(١) في إطار تحديد مكانة الهوية الوطنية (اليمنية) بين الانتماءات، كان ترتيب العينة الكلية للنوع على النحو التالي: الانتماء إلى الأمة الإسلامية أولاً، الانتماء إلى الجمهورية اليمنية ثانياً، الانتماء إلى الأسرة ثالثاً، الانتماء إلى الأمة العربية رابعاً، الانتماء إلى القبيلة في المرتبة الخامسة، والانتماء إلى الحزب حلّ سادساً، وأخيراً الانتماء إلى زملاء المهنة. أما في مجال ترتيب كلّ نوع لانتماءاته، فقد اتفق الذكور والإناث على الولاء للأمة الإسلامية أولاً، وفي المرتبة الثانية اختار الذكور الانتماء إلى الجمهورية اليمنية، في مقابل اختيار عينة الإناث الانتماء إلى الأسرة ثانياً، واختار الذكور الانتماء إلى الأسرة ثالثاً، في مقابل اختيار الإناث الانتماء إلى الجمهورية اليمنية ثالثاً، واتفق أفراد العينتين على الانتماء إلى الأمة العربية رابعاً والقبيلة خامساً، واختلف الطرفان في درجة الانتماء إلى الحزب وزملاء المهنة، فقد اختار الذكور الانتماء الحزبي سادساً والانتماء إلى زملاء المهنة سابعاً، واختارت الإناث الانتماء إلى زملاء المهنة سادساً والحزب أخيراً. ويتفق هذا الترتيب مع طبيعة كلّ من الذكور والإناث، ولا يقلل من حجم الانتماء إلى الجمهورية اليمنية وإن جاء بعد الانتماء إلى الأمة الإسلامية.

(٢) ظهرت فروق نسبية كبيرة في نتائج التحليل بين الذكور والإناث في حال حدوث خلاف بين القبيلة والدولة وأدى إلى صدام بينهما، النسبة المعقولة من أفراد العينتين كانت مع الحياد بين الدولة والقبيلة، حيث بلغت ٤٦,٢ في المئة ووضح الفرق لصالح الإناث، حيث اختارت بنسبة٦٦,٢ في المئة أن تكون على الحياد، في مقابل ٣٧,٥ في المئة لدى عينة الذكور. تلا ذلك وقوف ٢٧,٠ في المئة من العينة الكلية مع الدولة في صراعها مع القبيلة، وبلغت النسبة لدى الذكور ٣٠,٠ في المئة، في مقابل ١٩,٢ في المئة لدى الإناث، أما الذين تغلبت عليهم عصبيتهم القبلية ووافقوا على الوقوف بجوار القبيلة في صراعها مع الدولة، فبلغت نسبتهم ٢٦,٨ في المئة، نسبة الذكور ٣٢,١ في المئة، في مقابل ١٤,٦ في المئة لدى الإناث. وهذه النسب في مجملها تقود إلى تراجع الولاء والانتماء القبلي لصالح الانتماء إلى الدولة، وإن كانت النسبة الأكبر لدى الإناث بالمقارنة بالذكور، وذلك

وضع طبيعي، حيث إن المرأة هي أكثر من تدفع ضريبة الأهوال المترتبة على الحروب القبلية.

(٣) لم تظهر فروق نسبية ذات دلالة بين العينتين، الذكور والإناث إزاء ضرورة امتناع الفرد عن القيام بعمل يحقق مصالحه الخاصة على حساب مصلحة البلد. وافق ٧٧,٤ في المئة على الامتناع عن القيام بعمل يضر بمصلحة البلد، بنسبة بلغت ٨٠,١ في المئة لدى الإناث، في مقابل ٧٦,٢ في المئة لدى الذكور. وبلغت نسبة الموافقين «أحياناً» على القيام بعمل يحقق مصلحة خاصة على حساب مصلحة عامة ١٣,٦ في المئة، وكانت النسبة الأعلى لدى الرجال والتي بلغت ١٥,٢ في المئة، في مقابل ٩,٩ في المئة لدى الإناث. أما الذين رفضوا الامتناع عن القيام بعمل يحقق مصالح خاصة على حساب مصلحة البلد، فقد بلغت نسبتهم ٩,٠ في المئة، النسبة الأكبر لدى الإناث ١٠,٠ في المئة، في مقابل ٨,٦ في المئة لدى الذكور. وتلفت تلك النسب النظر بالرغم من ارتفاع درجة الانتماء إلى الهوية اليمنية وتأمينها ضدّ المخاطر حتّى على حساب مصلحة الفرد الشخصية، إذ إن نسبة ٢٢,٦ في المئة من المتأرجحين بين القبول والرفض، أو الرافضين للامتناع عن القيام بعمل يحقق مصلحة خاصة، يثير كثيراً من المخاوف. لذا نرى أن هذه الفئة بحاجة إلى الاقتراب أكثر لمعرفة الأسباب والعوامل التي تدفعها إلى تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة والتي يرجع بعضها إلى غياب القدوة، والنموذج الوطني، بما يشكله ذلك من ضعف في حلقة الانتماء الوطني.

(٤) ظهرت فروق بين العينتين في السعي إلى الهجرة الدائمة، وبلغت النسبة الكلية المؤيدة للهجرة ٥٤,٨ في المئة، كانت النسبة لدى الذكور ٦٤,٥ في المئة، في مقابل النصف تقريباً عند الإناث، حيث بلغت ٣٢,٥ في المئة، وقد تكون طبيعة الصعوبات الأسرية والشرعية التي تواجه النساء في التنقل بمفردها من الأسباب لانخفاض نسبة الهجرة لدى عينة النساء.

(٥) بلغت النسبة الإجمالية لدى الذين أبدوا رغبة في الهجرة الدائمة بين الجنسين ٦٤,٢ في المئة، النسبة الأكبر لدى الرجال ٦٦,٧ في المئة، في مقابل ٥٣,٠ في المئة لدى الإناث.وقد تنوعت أسباب السعي إلى الهجرة لدى الذين أبدوا رغبتهم في الهجرة، وإن اختفت الفروق النسبية بينهم، وتمحور السببان **الأول والثاني** حول الهم الاقتصادي للحصول على فرص عمل أفضل، وتحقيق دخل أعلى. وانحصر السبب **الثالث** في عدم وجود مساواة بين المواطنين ما يدعوهم إلى الهجرة، وبلغت النسبة الكلية للعينة المبحوثة ٢١,٥ في المئة، كان الرجال أكثر شعوراً بعدم المواطنة المتساوية بنسبة بلغت ٢٣,٦ في المئة، في مقابل ١٢,٢ في المئة لدى النساء. وتتقارب تلك

النسبة مع نسبة الذين يوافقون «أحياناً» أو يوافقون «على القيام بعمل يحقق مصلحتهم الشخصية حتّى ولو كان ذلك يضر بمصلحة البلد». وقد يعتبر عدم الشعور بالمواطنة المتساوية أحد عوامل ضعف الانتماء الوطني وأحد العوامل الدافعة إلى الهجرة.

ب ـ قياس بعد الانتماء القبلي (الهوية القبلية)

من خلال تحليل نتائج بعض الأسئلة التي تقيس الميول ودرجة الانتماء والإيمان بالقيم القبلية في مواجهة الانتماء إلى الهوية اليمنية، وذلك بين الذكور والإناث، ظهر ارتفاع في درجة الإيمان بقيم الانتماء القبلي لدى الذكور بنسبة بلغت ٥٢,٠ في المئة، في مقابل نسبة منخفضة إلى حدّ ما لدى الإناث بلغت ٤١,٣ في المئة. هذه النسب وإن كانت تشكل عائقاً أمام نمو التوجه الوطني نحو الانتماء إلى الهوية اليمنية، فإنها أيضاً تشير إلى انقسام في المجتمع، وتوزع ولاءاته وانتماءاته بين المحلي والوطني، وإن لم يوجد بالضرورة تعارض بين الاثنين، الهوية القبلية من جانب، والانتماء الوطني من جانب آخر، لصالح الانتماء إلى الهوية اليمنية بدرجة أعلى بكثير من الانتماء إلى الهوية القبلية التي تعاني تراجعاً وتهميشاً متسارعاً وانزواء في زوايا التاريخ، المهم وجود دولة ديمقراطية ذات إرادة سياسية قوية تعمل على إزالة أسباب ضعف الانتماء الوطني لِكُلّ اليمن، بعيداً عن الانتماءات الضيقة، سواء أكانت قبلية أم طائفية، أم مناطقية، أم مذهبية، أم سلالية، وتلك هي أحد أهداف الثورة اليمنية التي رفعتها منذ قيامها للقضاء على كلّ أشكال التمييز.

الجدول رقم (٦ ـ ١٠)

مقاييس الهوية القبلية بين الذكور والإناث

المقـاييـس	ذكور (ن= ٣٤٩)		الإناث (ن= ١٥١)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
الانتماء القبلي (الهوية القبلية)	٧,٨	٥٢,٠	٦,٢	٤١,٣

٢ ـ العلاقة بين قيم الحرية والمشاركة السياسية والنوع

أ ـ قياس قيم الحرية السياسية

أظهر الاهتمام بالإيمان بقيم الحرية والتعبير عن الآراء السياسية والتي تمثل جزءاً هاماً من منظومة القيم الديمقراطية وعملية التفاعل السياسي، اقتناع ٤٢,٨ في المئة من العينة الكلية بالتعبير عن آرائهم السياسية صراحة، وقد ظهر فرق واضح بين

عينتي الدراسة لصالح الذكور، حيث وافق ٤٨,٧ في المئة على التصريح بآرائهم السياسية بحرية، في مقابل نسبة ٢٩,١ في المئة لدى الإناث. ثمّ جاء في المرحلة الثانية الباحثون عن رحلة الثقة بالنفس وبفاعليتهم السياسية لترفع نسبة المؤمنين بحرية التعبير عن آرائهم السياسية «أحياناً» والتي بلغت نسبتهم ٣٧,٢ في المئة، الإناث كنّ الأكثر تعبيراً من الرجال وبلغت نسبتهن ٤٣,٧ في المئة، في مقابل ٣٤,٤ في المئة لدى الرجال. أما غير المؤمنين بقيمة الحرية السياسية في التعبير عن آرائهم، فبلغت نسبتهم ٢٠,٠ في المئة، وكانت النسبة مرتفعة لدى النساء، حيث بلغت ٢٧,٢ في المئة، في مقابل ١٦,٩ في المئة لدى الرجال.

ب ـ قياس قيم المشاركة السياسية

(١) أظهرت النتائج وجود فرق كبير جداً لدى الذين لديهم البطاقات الانتخابية بين الذكور والإناث، إذ إن النسبة الكلية للذين لديهم بطاقات انتخابية بلغت ٥٩,٨ في المئة، نسبة الذكور ٧٣,٤ في المئة، وهي نسبة عالية جداً، في مقابل ٢٨,٥ في المئة لدى الإناث، ويرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع التقليدي الذي يرفض المشاركة الصريحة للنساء إذ تتطلب البطاقة الانتخابية تصوير وجه المرأة، وأغلب النساء في اليمن لا يظهرن غير العينين من كامل الوجه المغطى، وبالتالي يعتمد التصويت في اللجان الانتخابية الخاصة بالنساء على المعرفات للتحقق من شخصية المرأة التي تدلي بصوتها في الانتخابات، مع الملاحظة بأن حزب التجمع اليمني للإصلاح الديني وأجنحته المختلفة من التيارات الإسلامية المتشددة والتي تقف في وجه مشاركة المرأة في العمل السياسي هم أكثر استفادة من أصوات النساء في دعم مرشحيهم في الانتخابات من الأحزاب والقوى العلمانية في الساحة السياسية، ويشهد على ذلك كثير من النتائج في الانتخابات النيابية والمحلية التي جرت في أعوام ١٩٩٣ و١٩٩٧و ٢٠٠١.

(٢) أثبتت النتائج أن الرجال أكثر مشاركة وفاعلية في الانتخابات من الإناث، ولم تظهر فروق في المشاركة لمرة واحدة، حيث بلغت النسبة الكلية ١٢,٤ في المئة، النسبة لدى الرجال ١٣,٨ في المئة، في مقابل ٩,٣ في المئة لدى النساء، في حين أوضحت النتائج فرقاً كبيراً في مشاركة الرجال لأكثر من مرة في الانتخابات، فقد بلغت النسبة ٤٨,٨ في المئة لعينة الدراسة الإجمالية المشاركة في الانتخابات لأكثر من مرة، وبلغت النسبة لدى الرجال ٦٠,٥ في المئة، في مقابل ٢١,٩ في المئة لمشاركة النساء. أما نسبة الذين لم يشاركوا نهائياً من العينة الكلية، فقد بلغت ٣٨,٨ في المئة، النسبة الأكبر للنساء ٦٨,٩ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٢٥,٨ في المئة لدى

الرجال. وتعتبر تلك النسب إلى حدّ ما تعبيراً عن مجتمع تقليدي ذكوري يحتكر العمل السياسي على الرغم من أن بعض أزهى فترات الحكم في اليمن كان على رأس الحكم فيها امرأة مثل الملكة بلقيس والسيدة أروى بنت أحمد الصليحي.

(٣) تفوق الرجال في نسبة الفاعلية والمشاركة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات العامة، حيث بلغت النسبة الكلية للمشاركة من المبحوثين من النوعين ٤٩,٨ في المئة، نسبة الرجال المشاركين ٥٨,٧ في المئة، في مقابل نسبة ٢٩,١ في المئة لدى النساء. وبلغت نسبة الذين لم يشاركوا بالتصويت في الانتخابات ٥٠,٢ في المئة.

(٤) بالنسبة إلى الذين أجابوا بعدم المشاركة في التصويت في الانتخابات، تبين أن ٤٩,٠ في المئة من أفراد العينة المبحوثة لم يشاركوا لاعتبارات تتعلق بنوعية المرشحين، حيث يتهمونهم بالاهتمام بمصالحهم الخاصة على حساب مصلحة المواطنين والصعود من خلال أصواتهم، وهي درجة من الرقي في الفهم الديمقراطي للمواطنين ورسالة واضحة للأحزاب، وللقوى السياسية للفرز، واختيار مرشحين يحظون بقبول شعبي، وفكر وطني جديد بدلاً من الوجوه التي احتكرت العمل السياسي، وملها الشعب، ومل تلون خطابها منذ قيام الثورة والاستقلال، وليس في جعبتها من جديد تقدّمه غير احتراف تبديل قميصها كلّما تغيرت المرحلة. والسبب الآخر لعدم المشاركة والذي بلغ نسبته ٢٣,٥ في المئة، فيعود إلى المواطنين أنفسهم، إما لعدم ثقتهم في تأثير أصواتهم على مخرجات النظام السياسي لشكهم في العملية الديمقراطية برمتها أو لعدم فاعليتهم السياسية، وركونهم إلى الحياد خوفاً من ديمقراطية متقلبة تعصف بهم في أحد منعطفاتها الغير مستقرة. ومن الأسباب أيضاً والتي دفعت إلى عدم التصويت في الانتخابات ـ وبلغت نسبة الممتنعين ١٩,٥ في المئة، النسبة الأكبر من النساء ٢٤,٣ في المئة، في مقابل ١٦,٠ في المئة لدى الرجال ـ فيتعلق بعدم وجود بطاقات انتخابية أو بلوغ السن القانوني أثناء إجراء الانتخابات.

(٥) أوضحت النتائج بالنسبة إلى درجة الاهتمام بالأنشطة الحزبية والسياسية وجود ضعف واضح في درجة الاهتمام المباشر لدى العينتين، حيث بلغت النسبة حوالى ١٥,٤ في المئة ووجد فارق واضح بين العينتين، حيث بلغت النسبة لدى الرجال ١٩,٨ في المئة، في مقابل ٥,٣ في المئة لدى النساء. أما بالنسبة إلى الذين أبدوا اهتماماً بالأنشطة الحزبية والسياسية «أحياناً»، فقد بلغت النسبة ٣٧,٨ في المئة، نسبة الرجال ٤٠,١ في المئة، في مقابل ٣٢,٥ في المئة لدى النساء. كما إنّ النسبة الأكبر من العينتين ٤٦,٨ في المئة لم تبدِ أي اهتمام بالأنشطة الحزبية السياسية،

النسبة لدى النساء ٦٢,٣ في المئة، في مقابل ٤٠,١ في المئة لدى الرجال.

(٦) لم تظهر فروق واضحة بين نتائج العينتين المبحوثتين حول التعددية السياسية، وإن كانت النسبة الأكبر توافقت على أهمية التعددية السياسية والحزبية، حيث بلغت ٥٤,٤ في المئة، وكان الذكور أكثر إيماناً بقيم التعددية وضرورتها بالنسبة إليهم، حيث بلغت النسبة ٥٦,٤ في المئة، في مقابل ٤٩,٧ في المئة لدى الإناث، وهي نسب تعتبر مقبولة في مجتمع تهيمن عليه البنى التقليدية التي تنظر إلى الحزبية نظرة شك وريبة.

(٧) ظهرت فروق نسبية بين الذكور والإناث في درجة اعتقادهم بأن الديمقراطية الحالية المطبقة في اليمن يمكن أن تساعد على توسيع المشاركة السياسية، وقد بلغت النسبة الكلية الموافقة على ذلك ٣٧,٠ في المئة، النسبة الأكبر لدى الرجال وبلغت ٤١,٥ في المئة، في مقابل ٢٦,٥ في المئة لدى النساء. أما الذين أجابوا بإمكانية أن تساعد الديمقراطية على توسيع المشاركة، فقد بلغت ٤٦,٠ في المئة، النسبة الأعلى كانت لدى النساء ٦٠,٩ في المئة، في مقابل ٣٩,٥ في المئة لدى الرجال، فيما ١٧,٠ في المئة فقط اعتبروا الديمقراطية الحالية لا تساعد على توسيع المشاركة السياسية، وهؤلاء من الذين ينتمون إلى توجهات حزبية معارضة.

(٨) وبالنسبة إلى توجهات النظام نحو منح مزيد من المساحة للمشاركة السياسية، فقد بلغت نسبة الذين وافقوا على ذلك ٣٩,٠ في المئة، وظهر تفوق النسبة لدى الرجال الموافقين والتي بلغت ٤٤,١ في المئة، في مقابل ٢٧,٢ في المئة لدى عينة النساء. أما الذين اعتبروا توجهات النظام تساعد «إلى حدّ ما» على توسيع دائرة المشاركة السياسية، فقد بلغت نسبتهم ٤٧,٠ في المئة وذلك في إطار العينة الكلية. أما بالنسبة إلى النوع، فقد كانت الأغلبية للنساء حيث بلغت النسبة ٦٢,٣ في المئة، في مقابل ٤٠,٤ في المئة لدى عينة الرجال. وأما نسبة غير المقتنعين بتوجهات النظام نحو الديمقراطية وتوسيع مساحة المشاركة الشعبية، فقد بلغت ١٤,٠ في المئة، النسبة الأكبر لدى الرجال ١٥,٥ في المئة، في مقابل ١٠,٦ في المئة لدى النساء.

٣ ـ العلاقة بين قيم المساواة السياسية والنوع

(١) أظهرت النتائج أن ٦٠,٢ في المئة من العينة الكلية يعتقدون أن الناس غير متساويين أمام القانون بمعنى وجود تمييز في المعاملات قائم على معايير مختلفة عن معايير المساواة التي تفرضها منظومة المواطنة المتساوية من حقوق والتزامات، وبلغت نسبة الرجال الذين يرون أن الناس غير متساويين أمام القانون ٦١,٩ في المئة، في مقابل ٥٦,٣ في المئة لدى النساء، فيما بلغت نسبة الذين يعتقدون بأن الجميع متساوون أمام القانون ٣٩,٨ في المئة، وكانت النساء أكثر اعتقاداً بذلك، حيث

بلغت نسبتهن ٤٣,٧ في المئة، في مقابل ٣٨,١ في المئة لدى الرجال.

(٢) اتفق طرفا العينة من الذكور والإناث على ضرورة أن يوفر النظام فرصاً متساوية أمام القانون بنسبة بلغت ٨٧,٨ في المئة، وكان الرجال أكثر مطالبة بالمساواة من النساء، حيث بلغت النسبة لديهم ٨٨,٣ في المئة، في مقابل ٨٦,٨ في المئة لدى النساء. تؤكد هذه النسب حرص المواطنين على المطالبة بالمساواة في المواطنة بين الجميع.

(٣) وافق ٧٧,٠ في المئة من الذكور والإناث على أن النظام يوفر فرصاً متساوية لجميع المواطنين للترشيح في انتخابات المجالس التشريعية والمحلية والرئاسية، وكانت النساء أكثر اعتقاداً بذلك، حيث بلغت النسبة لديهن ٧٨,٨ في المئة، في مقابل ٧٦,٢ في المئة لدى الرجال. وبلغت نسبة الذين رفضوا اعتبار النظام السياسي يتيح حرية الترشيح لانتخابات المجالس المنتخبة أمام جميع المواطنين بمساواة حوالى ٢٣,٠ في المئة من العينة الكلية.

(٤) في مجال المساواة بين الرجل والمرأة، ومشاركتها في العمل السياسي، بلغت النسبة الكلية للموافقين على مشاركة المرأة ٥٤,٢ في المئة، نسبة الرجال كانت الأعلى، حيث بلغت ٥٥,٦ في المئة، في مقابل نسبة لدى النساء بلغت ٥١,٠ في المئة، على أن الملاحظة اللافتة للنظر هي رفض ٤٩,٠ في المئة من النساء خروج المرأة للمشاركة في العمل السياسي، بالرغم من أن أغلب أفراد العينة المبحوثة من النساء من طلاب الجامعة والثانوية. وفي اعتقادنا أن ذلك يعود إلى تأثير الثقافة والتربية الدينية المحافظة التي نشأن عليها والتي ترى في اختلاط المرأة وعملها بين الرجال في مجال السياسة خطأ، على أن ذلك لا يقلل من أن نسبة ٥١ في المئة التي وافقت على المشاركة بصفتها طريقاً للمساواة في الحقوق تعتبر مؤشراً جيداً لجيل جديد يسعى إلى نيل حقوقه في المساواة والمشاركة.

(٥) رفضت الغالبية من العينة الكلية أن تركز الحكومة كلّ خطط التنمية وتوزعها على المدن الرئيسة فقط، وذلك بنسبة بلغت ٨٤,٦ في المئة، وكانت النساء أكثر مطالبة بالمساواة في تطبيق الحقوق الاقتصادية، حيث بلغت نسبتهن ٨٩,٤ في المئة، في مقابل ٨٢,٥ في المئة لدى الرجال. وقد يرجع ذلك إلى أن المرأة هي المتحكمة في الاقتصاد المنزلي، وهي التي تتحمل تسيير عبء الأسرة في ظلّ غياب الرجل أثناء الهجرة الطويلة الخارجية أو الداخلية، وبالتالي، فهي أكثر شعوراً بالمعاناة الاقتصادية والبطالة وأكثر واقعية في المطالبة بتحقيق المساواة الاقتصادية لكي ترتقي بأعباء أسرتها.

(٦) وافق ٩٥,٠ في المئة من الرجال والنساء على توزيع المشاريع المخصصة للتنمية على كلّ مناطق اليمن من دون تمييز، وكانت النساء أيضاً أكثر المطالبات بتحقيق المساواة في التنمية بأشكالها المختلفة، حيث بلغت نسبتهن ٩٨,٠ في المئة، في مقابل نسبة ٩٣,٧ في المئة لدى الرجال. وتدلّ تلك النسب على أن المجتمع كلّه برجاله ونسائه يتوقون إلى المساواة في الحقوق سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية.

نتائج المقاييس النسبية والفروق الدالة للعلاقة بين القيم السياسية والنوع

أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق مرتفعة الدلالة في مستوى القيم السياسية الديمقراطية بين الرجال والنساء على النحو التالي:

ـ أظهرت نتائج الدراسة أن الرجال أكثر إيماناً بالقيم السياسية الديمقراطية بنسبة ٦٢,٦٤ في المئة، في مقابل نسبة لدى النساء بلغت ٤٧,٧٨ في المئة. وتعتبر هذه النسبة أقرب إلى الطبيعية حيث المجتمع التقليدي يفرض كثيراً من القيود الاجتماعية والدينية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وعلى الرغم من الطفرة الكبيرة التي حققتها المرأة في مجال التعليم، وفي مجال مشاركتها في الوظيفة العامة، إلا أن طبيعية المرأة العضوية تجعلها تبتعد عن بؤر العنف المباشر، كما إن العمل السياسي عبر تاريخه بغض النظر عن كونه حكراً على الرجال، إلا أنه يعد أحد أهم عوامل التوتر، والصراعات في المجتمع، وبالتالي يعتبر ما وصلت إليه المرأة في اليمن مقبولاً وإن كانت تحتاج إلى مزيد من الجهود في وسط القطاعات النسائية لتفعيل مشاركتها، حيث إن جهود التنمية الشاملة تتطلب مشاركة نصف المجتمع الآخر في العمل والإنتاج وذلك بعد حصولها على حقوقها.

ـ أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود فروق نسبية بين طرفي العينة من النساء والرجال في درجة الانتماء الوطني، وإن كانت النسبة أعلى قليلاً لدى الرجال، إذ بلغت ٥٩,٦٠ في المئة، في مقابل ٥٧,٢٢ في المئة لدى النساء. وكانت هناك ازدواجية لدى الرجال في درجة الانتماء القبلي والتي وصلت إلى ٥٢,٠ في المئة، في مقابل درجة منخفضة من الانتماء القبلي لدى النساء بنسبة ٤١,٠ في المئة. ويرجع ذلك إلى أن النساء لا يشاركن في العمل السياسي المباشر، وبالتالي تنخفض لديهن درجة الانتماء سواء الوطني أو القبلي. أما درجة الانتماء القبلي عند الرجال، فهي في طريقها إلى التراجع مفسحة المجال أمام نمو الهوية الوطنية.

ـ كشفت الدراسة وجود درجة مرتفعة جداً من الإيمان بقيم الديمقراطية من حرية التعبير والمشاركة السياسية، وبقيم التعددية السياسية، وذلك لدى الرجال،

حيث بلغت النسبة ٥٩,٦٠ في المئة، في مقابل نسبة منخفضة من قيم الفاعلية والمشاركة السياسية لدى النساء والتي بلغت النسبة لديهن ٣٣,٤٤ في المئة. ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الذكوري واتجاه المحافظة الذي يغلف المجتمع ويتيح فرصة أكبر للرجال للمشاركة والفاعلية في المجال السياسي من دون النساء، وأيضاً لارتفاع مستوى الأمية بين النساء ولطبيعة المرأة التي تفضل الابتعاد عن العمل السياسي العام والانخراط في الأنشطة الاجتماعية.

ـ وجدت فروق نسبية مرتفعة بين عينتي الدراسة في درجة الإيمان بقيم المساواة بِكُلّ أبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لصالح النساء، حيث بلغت النسبة ٧٩,٤٧ في المئة، في مقابل نسبة لدى الرجال بلغت ٧٥,٦٤ في المئة. وتعتبر النسبة الكلية لعينتي الدراسة مرتفعة في الشعور والإيمان بقيم المساواة كما يبيّن الجدول رقم (٦ ـ ١١).

الجدول رقم (٦ ـ ١١)

المقاييس النسبية للعلاقة بين القيم السياسية والنوع

المقـاييـس	ذكور (ن=٣٤٩)		إناث (ن = ١٧٩)	
	المتوسط	النسبة المئوية	المتوسط	النسبة المئوية
القيم السياسية الديمقراطية	١٣,١٥	٦٢,٦٤	١٠,٠٥	٤٧,٧٨
١ ـ قيمة المواطنة (الهوية)	٢,٩٨	٥٩,٥٤	٢,٨٦	٥٧,٢٢
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٧,١٥	٥٩,٦٠	٤,٠١	٣٣,٤٤
٣ ـ قيمة المساواة	٣,٠٣	٧٥,٦٤	٣,١٨	٧٩,٤٧

ويشير الجدول رقم (٦ ـ ١٢) والخاص بقياس دلالات الفروق بين عينة الرجال والنساء في ما يتعلق بالمتوسطات والانحراف المعياري إلى الدلالات الآتي:

ـ أظهرت الدراسة وجود دلالة عالية بين العينتين في قياس القيم السياسية الديمقراطية لصالح الرجال، وذلك عند مستوى ٠,٠١.

ـ أظهرت الدراسة عدم وجود فروق دالة بين الرجال والنساء في ما يتعلق بقيم الانتماء الوطني، وإن كان هذا الانتماء أعلى لدى الرجال، وأيضاً وجد ارتفاع بالشعور بالهوية القبلية أكبر لدى عينة الرجال بالمقارنة بعينة النساء.

ـ كشفت الدراسة وجود دلالة عالية جداً في قيم الحرية والتعبير والمشاركة السياسية بين العينتين لصالح الرجال، وإن كان الإيمان بقيم المشاركة السياسية

منخفضاً بشكل ملحوظ لدى النساء، وذلك عند مستوى دلالة ٠,٠١.

ـ أظهرت الدراسة درجة من الإيمان بقيم المساواة في كلّ أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عند مستوى متوسط بين عينتي الرجال والنساء لصالح النساء، وظهرت فروق بينهما في درجة الإيمان بقيم المساواة الديمقراطية عند مستوى دلالة في ما وراء ٠,٠٥ (انظر الجدول رقم (٦ ـ ١٢)).

الجدول رقم (٦ ـ ١٢)
الفروق الدالة على العلاقة بين القيم السياسية والنوع

المقـــايـيـــس	الذكور (ن=٣٤٩)		الإناث (ن=١٥١)		قيمة T	الدالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
القيم السياسية الديمقراطية	١٣,١	٣,٤٥	١٠,١	٣,٢٩	٩,٣٥	**
١ ـ قيمة المواطنة	٣,٠	١,١٠	٢,٩	١,٠٢	١,١٠	X
٢ ـ قيمة الحرية والمشاركة	٧,٢	٢,٧٨	٤,٠	٢,٩٢	١١,٤١	**
٣ ـ قيمة المساواة	٣,٠	٠,٧٧	٣,٢	٠,٧١	٢,٠٧	*

خاتمـــــة

كثيرةٌ هي القضايا المتعلّقة بالشأن اليمني، والتي فرضت نفسها بإلحاح في هذا البحث لأهميتها، وتطلب الأمر جهداً لمعالجتها علمياً، كما كان من الصعب أن نغفلها؛ لأنها تشكل محوراً رئيساً في تأصيل الثقافة السياسية اليمنية. انطلاقاً من هذه الرؤية، سعت الدراسة إلى محاولة تأسيس بداياتها والبحث في تحولاتها المستقبلية، كما حاولت الدراسة الاقتراب من جوهر هذه الثقافة السياسية في أبعادها الديمقراطية، ودراسة مدى تطورها لدى القبائل اليمنية وفقاً لمتغيرات الوحدة والديمقراطية والتي تمثل إحدى مرتكزات الانطلاق نحو المستقبل الذي أعاقته الثقافة التقليدية المستندة إلى منطق العصبية القبلية، والمتقوية شوْكتَهَا بالأنظمة الشمولية (بإيجابياتها وسلبياتها)، تلك الثقافة التقليدية المقيدة لحركة المجتمع في تطوره التاريخي منذُ انطلاقة ثورة السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، والرابع عشر من تشرين الأول/ أكتوبر، وحتّى تحقيق الوحدة اليمنية في أيار/ مايو ١٩٩٠. إن النزعة القبلية تلك لا تزال تحاول فرض قيمها التقليدية وممارساتها السلبية (الثأر، حمل السلاح، التقطع، العصبية القبلية، ضعف الانتماء الوطني، في مقابل قوة الانتماء القبلي) بالرغم من المتغيرات المحلية والدولية المحيطة بها، وما فرضته من آليات جديدة أتت بها العولمة وأدت إلى تآكل شرعية الدول القومية لمصلحتها.

ونظراً، لتناول هذا الموضوع الشائك الذي يحلل الثقافة السياسية للمجتمع القبلي في اليمن للمرة الأولى، في إطار دراسة ميدانية تستند في نتائجها إلى أفراد المجتمع، وإلى الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي، فقد حاولنا استقراء ملامح هذه الثقافة من خلال العينة محل الدراسة، وقمنا بدراستها وفقاً للمتغيرات الأساسية التي تتأثر بعوامل المنطقة الجغرافية (عمران، وحضرموت)، والسن (صغار، وكبار)، وطبيعة

النوع (ذكور، وإناث)، ومستوى التعليم (أدنى، وأعلى). وهو ما سنعرض لنتائجه النهائية وفقاً لأسلوب التحليل المقارن الذي اتبع خلال مراحل الدراسة.

أولاً: مستوى المعرفة السياسية

حاولت الدراسة قياس مستوى المعرفة السياسية بأبعادها المختلفة بدءاً من معرفة أسماء القادة السياسيين، ومعرفة المؤسسات السياسية وطبيعة عملها، ومعرفة القضايا السياسية المحلية، والإقليمية، والدولية، وتكوين رأي بشأنها. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١ ـ النتائج المتعلّقة بأفراد عينة قبائل عمران الجبلية، وقبائل حضرموت الساحلية: ظهرت العينتان بمستوى مرتفع من المعرفة السياسية تجاوزت نسبة ٦٣,٠ في المئة، وقد بلغت درجة المعرفة السياسية بأبعادها المختلفة في منطقة عمران ٧١,٣٠ في المئة، في مقابل درجة معرفة سياسية أقل لعينة حضرموت بلغت ٦٣,٩٣ في المئة.

٢ ـ نتائج المعرفة السياسية بين المستويين الأدنى والأعلى تعليماً لأفراد العينتين من أبناء المنطقتين: أوضحت النتائج أن العينتين على درجة كبيرة من المعرفة السياسية بلغت نسبة ٦٥,٠ في المئة، مع وجود فرق بسيط في المعرفة السياسية لصالح الفئة الأعلى تعليماً بما نسبته ٦٨,٢٢ في المئة، يقابلها نسبة ٦٥,٠ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً.

٣ ـ بالنسبة إلى نتائج المعرفة السياسية بين العينتين (كبار وصغار السن) لأبناء المنطقتين محل الدراسة: أظهرت النتائج وجود مستوى عالٍ من المعرفة السياسية لدى مجمل أفراد العينة بلغ أكثر من ٦٦,٠ في المئة، وقد تفوقت عينة كبار السن محققة نسبة بلغت ٦٩,٦٢ في المئة، أما صغار السن، فقد بلغت نسبة المعرفة السياسية لديهم ٦٦,٤٨ في المئة.

٤ ـ احتوت نتائج المعرفة السياسية للعينة النوعية (ذكور وإناث) في منطقتي عمران وحضرموت على درجة متوسطة من المعرفة السياسية بلغت نسبتها ٦٠,٠ في المئة، ووجد فرق كبير بين الذكور والإناث لصالح الذكور، حيث بلغت نسبة المعرفة السياسية لديهم ٧٠,٩٠ في المئة، أما النسبة لدى الإناث، فقد بلغت ٥٩,٩٩ في المئة.

٥ ـ أظهرت النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في درجة الاهتمام الديني لدى إجمالي العينة، وغلبت التوجهات الدينية على ثقافتها السياسية، حيث حظيَ الاهتمام بالموضوعات الدينية بالمرتبة الأولى بنسبة ٧٩,٨ في المئة، وبدرجة مرتفعة بلغت ٨٣,٢ في المئة لدى

عينة المستوى الأدنى تعليماً في مقابل ٧٩,٠ في المئة لدى المستوى الأعلى تعليماً، وظهر صغار السن أكثر اهتماماً بالثقافة الدينية بنسبة ٨٥,٧ في المئة مقابل نسبة لدى كبار السن بلغت ٦٩,٣ في المئة، في حين بلغت نسبة اهتمام النساء بالثقافة الدينية ٩٠,٧ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٧٥,١ في المئة لدى الرجال.

٦ ـ أكدت النتائج رفض مجتمع البحث بمتغيراته المختلفة (المنطقة الجغرافية ـ المستوى التعليمي ـ السن ـ النوع) إلصاق تهمة الإرهاب بالعرب والمسلمين كما تدعي الدوائر الأمريكية والغربية، واتصف الرفض بنسبة تفوق ٩٠,٠ في المئة، بل اعتبر البعض أن ذلك من قبيل المكائد الصهيونية المتحرشة بالعرب والمسلمين، وكان المستوى الأدنى تعليماً هو الأكثر رفضاً لتلك التهمة بنسبة ٩١,٦ في المئة، وهو أيضاً الأكبر تأييداً لها بنسبة ٨,٤ في المئة، مفاخراً بكونه الرد الطبيعي على الغطرسة والهيمنة والازدواجية السياسية التي يتعامل بها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية مع قضايا العرب والمسلمين وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

ثانياً: مستوى الاتجاهات السياسية الداعمة للديمقراطية

كشفت الدراسة وجود مستوى متوسط للتوجهات السياسية الداعمة للديمقراطية التي تشمل: قياس الاتجاه بين التقليدية والحداثة، والاتجاه إزاء الثقة في النظام السياسي، وكذا إزاء الفاعلية السياسية، والاتجاه إزاء التعصب ضدّ الآخر السياسي، والتعصب الديني (المذهبي)، واتجاه التعصب ضدّ الآخر الحضاري، وذلك تطبيقاً على أفراد العينة محل الدراسة بتنوعها الجغرافي، والتعليمي، والعمري، والنوعي متمثلاً في الذكور والإناث:

١ ـ أظهرت النتائج المرتبطة بمتغير المنطقة الجغرافية لكلتا العينتين (عمران وحضرموت) تقارباً في مستوى الاتجاهات السياسية الديمقراطية بين أفراد العينتين، مع حصول عينة عمران على درجة أعلى في مستوى الإيمان بالاتجاهات السياسية الديمقراطية، إذ بلغت نسبتها ٦١,٧٠ في المئة، وحصلت عينة حضرموت على نسبة ٥٨,٧٦ في المئة.

٢ ـ في إطار الفاعلية السياسية وجد فارق مرتفع لصالح عينة عمران، حيث بلغت النسبة ٦٢,٩٥ في المئة، في مقابل ٥١,٤٥ في المئة لدى عينة حضرموت. وتعود تلك النسب إلى أن أهل حضرموت طلاب علم وتجارة، حيث انتشروا في كلّ أصقاع العالم ينشرون علوم الدين، ويسعون إلى الرزق من خلال التجارة، أما قبائل عمران (حاشد وبكيل)، فتعتبر نسبة الفاعلية نتيجة للتعبئة السياسية عبر المؤسسة القبلية

لمشايخها طلاب حكم وإحدى الروافع الرئيسة التي اعتمدت عليها الأنظمة اليمنية منذ حكم الأئمة وحتّى بعد تحقيق الوحدة في تقديم الحماية والدعم لسلطتها.

٣ ـ أظهرت النتائج وجود درجة عالية من التعصب السياسي تجاه الرأي الآخر لدى العينتين، وإن كان لدى عينة عمران ظهر بنسبة أكبر بلغت ٥٩,٩٤ في المئة، مقابل نسبة ٥٥,٦٦ لدى عينة حضرموت. ومن المهم الإشارة إلى أن ارتفاع درجة التعصب السياسي ضدّ الآخر، لم تمنع المبحوثين في المنطقتين، وبنسبة كبيرة من رفض استخدام العنف لتحقيق بعض المكاسب السياسية.

٤ ـ حظي التعصب المذهبي ضدّ أبناء المذاهب الأخرى من أبناء الوطن على درجة أقل، وبلغت نسبته في عينة حضرموت ٤٤,٢ في المئة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدرجة التعصب لدى عينة عمران والتي بلغت نسبتها ٥٣,٦ في المئة. وترجع حدة التعصب المذهبي ضدّ الآخر إلى التنافس السياسي، واحتكار المناصب القيادية وفقاً لتقديرات تفتقد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة، ما يسهم في دفع أفراد المجتمع إلى التعصب بأشكال مختلفة، ويمكن أن نسندها إلى سبب آخر قد يكون مرجعه الفهم الخاطئ لبعض المبحوثين غير المقصود في استيعاب السؤال، والخلط بين تولي أبناء المذاهب الأخرى المسؤولية، وتولي الآخر الديني المختلف في العقيدة.

٥ ـ كما نستدلُ من النتائج أن هناك تراجعاً واضحاً للتمسك بالعادات والتقاليد القبلية التقليدية لدى أبناء المنطقتين، والتحول نحو القبول بمفاهيم وقوانين وأنظمة الدولة الحديثة، حيث إن القبيلة آخذة في التفكك والتطور نحو الحداثة، ويرتبط ذلك باضطلاع الدولة بدورها التنموي في تلك المناطق، ورفدها بالخدمات والمشاريع الإنمائية وتعزيز دور المحليات، وتحجيم درجة الاعتماد على المشايخ، وتأطير دورهم في إطار القوانين المطبقة على كافة المواطنين، لكي تساعد المجتمعات القبلية على النمو، والاندماج الوطني بفاعلية أكبر في إطار المجتمع المدني بمؤسساته الحديثة، وفي إطار الدولة بِكُلّ ما تحويه من مضامين جديدة.

٦ ـ حظي اتجاه الثقة في النظام السياسي بدرجة مقبولة من ثقة المواطنين مع وجود نسبة متأرجحة بين الثقة والشك، حيث بلغت نسبتها ٥٨,٧٣ في المئة، وتعمل هذه الدرجة من الثقة على توفير أرضية مناسبة تساعد النظام على العمل بشفافية أكثر لتعزيز فرص التحول الديمقراطي المستقر، والقيام بالتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية المطلوبة من خلال تهيئة المشاركة الشعبية المنهجية وتفعيلها.

٧ ـ أظهرت النتائج درجة مرتفعة من التعصب تجاه الغرب لدى المبحوثين ورفض كلّ ما يأتي منه سواء أكان ثقافياً أم سياسياً أم اقتصادياً. ويرجع ذلك إلى

أسباب عدة منها ما يتعلق بخبرة المواطنين في مناطق الجنوب بأهوال الاحتلال الأجنبي، ومنها ما هو متعلق بالهجمة الأمريكية والغربية الصهيونية على الإسلام والمسلمين. ولعل أهم الأسباب يمثل الانحياز الغربي والأمريكي إلى إسرائيل وتقديمها على كلّ مصالحها الاستراتيجية مع العرب، ما رفع درجة كراهيتهم لسلوك الأنظمة الغربية المزدوجة المعايير، في الوقت الذي يتعامل فيه الشعب اليمني بِكُلّ فئاته، حتّى تلك القبائل التي تقوم بخطف الأجانب (للفت الانتباه وتحقيق بعض المصالح الآنية) عبر ممارسة سلوك حضاري معهم في أثناء اختطافهم وهو ما شهد به أغلب المخطوفين الأجانب في اليمن.

نتائج متغير المستوى الأعلى والأدنى تعليماً وعلاقته بالاتجاهات السياسية الديمقراطية

ـ أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الاتجاهات السياسية الديمقراطية إلى درجة مقبولة تبلغ نسبتها ٥٧,٠ في المئة لدى أفراد المستويين الأعلى والأدنى تعليماً.

ـ برز ضعف الاتجاهات السياسية الديمقراطية لدى عينة المستوى الأدنى تعليماً، حيث غلب عليها الميل إلى العادات والتقاليد القبلية، وعدم الثقة في النظام السياسي، وضعف في درجة الفاعلية السياسية والثقة في النفس، كما وضح لديها درجة عالية من التعصب نحو الرأي الآخر السياسي، وذلك في الوقت الذي أبدت هذه العينة نوعاً من التسامح تجاه الآخر المذهبي، وتجاه الآخر الحضاري ممثلاً في القبول بالحضارة الغربية.

ـ أما نتائج المستوى الأعلى تعليماً، فقد أبدت ميلاً نحو الحداثة، ورفضاً للاتجاهات القبلية والتقليدية، كما وضُح تفاعلها في المجال السياسي، فتمتع نظامها بدرجة أكبر من الثقة، مع وجود درجة من التسامح، والقبول بالرأي الآخر السياسي، ولكنها أظهرت تعصباً واضحاً ضدّ الآخر المذهبي، وضد القبول بالآخر الغربي.

ـ أوضحت نتائج متغير العلاقة بين الفئتين العمريتين الأكبر والأصغر سناً الخاصة بالاتجاهات السياسية الديمقراطية.

ـ عدم وجود فروق بين العينتين، ووضح تقبل فئة صغار السن للاتجاهات السياسية الأكثر ديمقراطية، حيث بلغت النسبة لديها ٦٠,٨٦ في المئة مقابل نسبة لكبار السن بلغت ٥٩,١٠ في المئة.

ـ أكدت الدراسة وجود درجة من التعصب السياسي تجاه الرأي الآخر، وعدم

تقبل لآرائه لدى عينة كبار السن بلغت ٦١,٠٥ في المئة ما يشكل خطورة على مستقبل الديمقراطية في اليمن، حيث أدى ضعف الإيمان بقبول الرأي الآخر السياسي إلى ضعف البنية الديمقراطية، وقلل من فرص التداول السلمي للسلطة، بما يستوجب تكثيف جهود الدولة ومؤسساتها المختلفة (الإعلام، التعليم، الأوقاف، الثقافة)، ومؤسسات المجتمع المدني الحديث من أحزاب وتنظيمات سياسية ومنظمات حقوق الإنسان ونقابات لنشر قيم واتجاهات أكثر تسامحاً وديمقراطية بين فئات المجتمع المختلفة.

ـ كشفت الدراسة وجود توجه للتعصب ضدّ الآخر المذهبي وبدرجة عالية بلغت ٥٦,٥٤ في المئة لدى فئة صغار السن، في مقابل نسبة ٣٥,٢ في المئة لكبار السن بما يسهم في خلق حالة من الصراع مستقبلاً يمكن استغلالها من قبل أي قوى تريد الإضرار بمصلحة اليمن. ويتطلب ذلك تدخلاً عاجلاً وسريعاً من قبل الجهات الرسمية والشعبية، والمرجعيات الدينية لنشر قيم الإسلام السمحة، بعيداً عن العصبية المذهبية التي وجدت طريقها وسط الشباب من خلال انتشار بعض المراكز والمعاهد الدينية (الشيعية والوهابيّة والسلفية) على هامش الحرية الممنوح من الدولة، التي تنبهت لذلك، فبدأت حملتها في توحيد التعليم وفي إغلاق هذه المراكز بعدما كانت تنشط وسط التجمعات القبلية وتقوم بتعبئة الشباب تعبئة خاطئة تصب في إطار التعصب المذهبي.

متغير العينة النوعية وعلاقتها بالاتجاهات السياسية الديمقراطية

ـ أثبتت الدراسة ارتفاعاً في مستوى الاتجاهات السياسية الديمقراطية بنسبة متقاربة لدى طرفي العينة النوعية (ذكور وإناث)، حيث بلغت النسبة لدى الذكور ٦٠,٤٨ في المئة قابلتها نسبة ٥٩,٦٠ في المئة لدى الإناث.

ـ وضح بشكل جلي أن الرجال أكثر ميلاً نحو المحافظة على العادات والتقاليد القبلية من النساء، كما إنهم أكثر فاعلية سياسية وبنسبة عالية بلغت ٦٢,٥٧ في المئة، وذلك مقارنة بنسبة النساء التي بلغت ٤٤,٧٩ في المئة، وهذا عائد إلى العادات والتقاليد المجتمعية التي تشكل نوعاً من الضغوط لا تتيح للنساء التعبير عن أنفسهن بحرية كافية خوفاً من تعارض ذلك مع العادات والتقاليد.

ـ كشفت النتائج أن النساء أكثر ميلاً نحو التعصب بكافة أنواعه تجاه الآخر السياسي، أو تجاه الآخر المذهبي أو تجاه الآخر الحضاري (الغرب) وبدرجات أكبر من مستوى درجات التعصب لدى فئة الرجال، يرجع ذلك إلى الكبت الذي يمارسه المجتمع التقليدي على المرأة ما أدى إلى مردود عكسي ظهر في صورة من

التعصب ضدّ الآخر، كما يعود بعض من تعصبها وخصوصاً في المناطق الريفية، إلى الثقافة الدينية التي تتلقاها على أيدي بعض الفقهاء القرويين ما ينعكس سلباً على ثقافتها ومعارفها السياسية.

ثالثاً: القيم السياسية الديمقراطية

تشير نتائج الدراسة إلى وجود عدد من الفروق النسبية الواضحة بين عينتي الدراسة، عمران وحضرموت على النحو الآتي:

ـ أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في القيم السياسية الديمقراطية بين العينتين، عمران وحضرموت بدرجة مرتفعة لدى أبناء عمران، حيث بلغت النسبة الكلية لمستوى القيم السياسية في عمران ٦٤,٤٦ في المئة، في مقابل ٥١,٩٠ في المئة لدى عينة حضرموت، وهو معدل يتعارض مع فرضية الدراسة، حيث الظاهر أن الثقافة ببعدها العام أعلى مستوى في منطقة حضرموت مقارنة بمنطقة عمران بحكم الانفتاح على العالم الخارجي، وضعف المُكون القبلي لدى أبناء حضرموت، مع العلم أن الثقافة السياسية والاهتمام السياسي لدى أبناء حضرموت يحتلان مراتب متأخرة في سلم أولوياتهم الثقافية. ويبقى تفسير أخير هو الخوف والحرص وعدم البوح بما يجول في خاطر عينة حضرموت والذي يتناقض مع جوهر الديمقراطية المعلنة وقيمها من قبل الدولة والموجودة في النصوص الدستورية، ويرجع ذلك إلى مرحلة القمع والإرهاب الفكري ودورات التصفيات الدموية التي شهدها أبناء المناطق الجنوبية على أيدي الحزب الاشتراكي والذي تمكن من قمع قيم وتوجهات الحرية والديمقراطية لدى المجتمع، ولم تستطع الوحدة والديمقراطية أن تغير ما بداخلهم وبخاصة أن مسلسل العنف السياسي قد استمر بعد الوحدة خلال حرب صيف ١٩٩٤، ومن خلال الخطاب الإعلامي **التخويني** لِكُلّ من يعارض أو ينتقد سلطة الدولة من أبناء المناطق الجنوبية، لتتجدد مأساة القمع القابعة في ذاكرة الناس وفي قيمهم ما انعكس على تخوفهم الظاهر في إخراج الحقيقة مكتوبة حتّى في دراسة علمية.

أما في ما يتعلق بعينة عمران، فهناك تطور حقيقي في مفاهيم القيم السياسية لديها مع وجود رفض حقيقي للتركيبة القبلية المهيمنة، الأمر الذي يسهل على الدولة ـ لو أرادت ـ إمكانية فرض إرادتها السياسية والتعامل مباشرة مع مواطنيها، بعيداً عن هيمنة الوسطاء والمشايخ. كما تشير الدراسة إلى درجة مرتفعة من الإيمان بقيم الديمقراطية لدى عينة عمران تعود إلى عامل مهم، هو درجة الحرية التي يتمتع بها أبناء تلك المناطق بعد الثورة وحتّى في مرحلة ما بعد الوحدة نظراً لوجودهم الدائم بالقرب من/أو في إطار مؤسسة الحكم، سواء القبلي، أو العسكري، أو

المدني، كما إن تمسكهم بالسلاح وتوحد عصبيتهم وتكتلهم في تجمعات قبلية شكل عاصماً وحافظاً لحريتهم في مواجهة جبروت أجهزة الأمن الوطني التي كانت تعادل نموذج جهاز الأمن السياسي في الشطر الجنوبي، وذلك في تغولها وقمعها للحريات الذي مارسته في المناطق الشمالية قبل الوحدة، وبالتالي عندما جاءت الوحدة والديمقراطية حدث تطور ملموس في الثقافة السياسية لأبناء تلك المناطق القبلية تجاه قيم أكثر ديمقراطية مدعومة بتعبئة سياسية لصالح النظام.

ـ أظهرت النتائج وجود درجة مقبولة من الشعور بالمواطنة المتساوية لدى عينتي البحث، حيث بلغت النسبة لدى عينة عمران ٦١,٧٦ في المئة، ولدى عينة حضرموت ٥٥,٩٢ في المئة. وتحتاج تلك النسب إلى جهود مكثفة من قبل الدولة وإرادة سياسية تعمل على الارتقاء بالشعور بالانتماء الوطني إلى مستويات أعلى لدى المواطنين ليشتد النسيج الوطني تماسكاً وصلابة وذلك من خلال إنهاء سياسة التمييز على أسس قبلية أو مناطقية أو مذهبية، والتعامل مع الجميع بشكل متساوٍ يحفظ حقوقهم والتزاماتهم تجاه الدولة. كما يتطلب الأمر ضرورة تحجيم الفساد المالي والإداري الضارب جذوره في مؤسسات الدولة من أجل القضاء على موطن السلبية والشعور بالتمييز وضعف الانتماء الوطني.

ـ كما أظهرت الدراسة وجود مستوى مرتفع للمشاركة السياسية والإيمان بأحد قيم الديمقراطية ممثلة في حرية التعبير لدى عينة عمران بنسبة ٦٠,٧٨ في المئة في مقابل ٥١,٣٥ في المئة لدى عينة حضرموت، وتوضح هذه النسبة مساحة التحفظ والخوف من حرية التعبير والذي يتغلغل في أعماق أبناء حضرموت خشية الملاحقات أو التقلبات السياسية.

ـ أوضحت النتائج أن سلبية المبحوثين وعدم مشاركتهم في الانتخابات والتي بلغت نسبتها ٥٠,٢ في المئة، ترجع إلى أن المرشحين لا يهتمون إلا بأنفسهم وبمصالحهم الخاصة، كما إن قيام الأحزاب السياسية باختيار وترشيح الوجوه السياسية والقبلية نفسها التي تشارك في العمل السياسي منذ قيام الثورة والاستقلال عام ١٩٦٢ من دون تغيير أو تداول يُذكر، خلق حالة من الجمود الفكري والإحباط السياسي للأجيال الجديدة. كما يرجع السبب إلى عامل آخر هو جمود برامج الأحزاب السياسية وتشابهها بما لا يسمح بتعدد الخيارات بينها.

ـ كما أكدت نتائج الدراسة في ما يتعلق بقيم المساواة وجود فروق محدودة بين عينتي الدراسة (عمران وحضرموت)، وارتفاع نسب الشعور بقيم المساواة السياسية والاقتصادية، حيث بلغت النسبة في عمران ٧٨,٦٠ في المئة، في مقابل ٧٥,٠٠ في المئة لدى عينة حضرموت.

العلاقة بين متغير التعليم والقيم السياسية الديمقراطية

لم تسفر نتائج الدراسة عن وجود اختلافات عميقة في مستوى الإيمان بقيم الثقافة السياسية الديمقراطية لدى عينتي الدراسة (الأدنى والأعلى تعليماً)، وإن كان سُجل نسبة بسيطة لدى المستوى الأعلى تعليماً بلغت ٥٨,٢١ في المئة، في مقابل ٥٨,٠٥ في المئة لدى المستوى الأدنى تعليماً لتسجل اليمن سبقاً يتعارض مع الواقع العالمي لمتطلبات الديمقراطية، حيث إن الأكثر تعليماً والأكثر رفاهية والأكثر مكانة اجتماعية هم الأكثر إيماناً بقيم الديمقراطية، ولكن في التجربة الديمقراطية اليمنية حدث العكس، ما يوضح أن النبع الثقافي الذي يرتوي منه المجتمع بكافة مستوياته واحد.

العلاقة بين متغير السن والقيم السياسية الديمقراطية

أوضحت نتائج الدراسة أن كبار السن يتمتعون بدرجات أعلى من الإيمان بقيم الديمقراطية بنسبة بلغت ٦٢,٣٦ في المئة، في مقابل ٥٥,٨٥ في المئة لدى فئة صغار السن.

ـ تعتبر تلك النسب معقولة في مجتمع بدأ يتعامل مع الديمقراطية وقيمها منذ قيام الوحدة بعد عقود طويلة تعمقت خلالها في المجتمع قيم ثقافة سياسية شمولية.

ـ كما يرجع سبب كون فئة كبار السن أكثر إيماناً بقيم الديمقراطية السياسية، إلى أن عينة كبار السن التي شملتهم الدراسة في غالبيتهم من فئة الأعمار بين ٢٥ و٤٥ سنة، وهو سنّ النضج السياسي والعقلانية، وبالتالي فإن تمتعهم بقيم سياسية ديمقراطية يعتبر شيئاً جيداً يصب في بوتقة التوجه المجتمعي نحو الإيمان بالقيم الديمقراطية الحديثة.

العلاقة بين متغير النوع (ذكور وإناث) والقيم السياسية الديمقراطية

ـ أظهرت نتائج الدراسة أن الرجال أكثر إيماناً بالقيم السياسية الديمقراطية بنسبة ٦٤,٦٢ في المئة، في مقابل نسبة لدى النساء بلغت ٤٧,٧٨ في المئة. وتعتبر هذه النسبة طبيعية، حيث المجتمع التقليدي يفرض كثيراً من القيود الاجتماعية والدينية على مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وعلى الرغم من الطفرة الكبيرة التي حققتها في مجال التعليم وفي مجال مشاركتها في الوظيفة العامة، فإن طبيعة المرأة العضوية تجعلها تبتعد عن بؤر العنف المباشر. ويعتبر ما وصلت إليه المرأة في اليمن مقبولاً، وإن كانت تحتاج إلى مزيد من الجهود المشتركة للدولة والمؤسسات الأهلية للعمل وسط القطاعات النسائية لتفعيل مشاركتها، حيث إن جهود التنمية الشاملة

تتطلب مشاركتها في العمل والإنتاج كفرد متساوٍ في الحقوق في المجتمع.

ـ أظهرت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الإيمان بقيم الديمقراطية مثل حرية التعبير والمشاركة السياسية والإيمان بقيم التعددية السياسية لدى الرجال، حيث بلغت النسبة ٥٩,٦٠ في المئة، في مقابل نسبة منخفضة لقيم الفاعلية والمشاركة السياسية لدى النساء بلغت ٣٣,٤٤ في المئة. ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الذكوري وطابع التقليدية الذين يغلفان المجتمع، الأمر الذي يتيح فرصة أكبر للرجال للمشاركة والفاعلية في المجال السياسي من دون النساء. كما يرجع إلى ارتفاع مستوى الأمية بين النساء، وإلى طبيعة المرأة التي تفضل الابتعاد عن العمل السياسي العام والانخراط في الأنشطة الاجتماعية.

ـ وجدت لدى الرجال والنساء درجة مرتفعة من الإيمان بقيم المساواة بأبعادها المتعددة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وكانت النساء أكثر شعوراً بالمساواة، حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يشعرن بذلك ٧٩,٤٧ في المئة، في مقابل نسبة بلغت ٧٥,٦٤ في المئة لدى الرجال.

ـ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين اعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية وإمكانية استقرار الديمقراطية في اليمن وذلك بنسبة بلغت ٦٣,٢٦ في المئة، وهي نسبة مرتفعة تتوافق مع متطلبات استقرار الديمقراطية الناشئة وتراكمها في أوساط المجتمع الذي يمرّ بمرحلة تحولات سياسية ومجتمعية إيجابية، ويتوافق ذلك مع رؤية المواطنين لواقع الديمقراطية خلال السنوات العشر الماضية والتي تتأرجح بين درجتي جيد ومقبول بنسبة ٧٩,٢ في المئة، في حين رأت العينة الكلية أن مستقبل الديمقراطية في اليمن جيد بنسبة ٤٧,٨ في المئة، ومقبول بنسبة ٣٣,٨ في المئة، وهو ما يؤكّد ويعزز من فرص نمو واستقرار الديمقراطية في اليمن ويتطلب جهوداً رسمية وشعبية جادة لتعزيزها والمحافظة عليها خوفاً من التقلبات السياسية التي قد تواجهها مستقبلاً.

وقد قامت الدراسة على عدد من الفروض في محاولة لاختبار صحتها بطريقة علمية ومنهجية من خلال الاستدلال بما حوته استمارات الاستبيان، مؤكّدة أو نافية صحة تلك الفروض التي نعرضها على النحو الآتي:

في ما يتعلق بالفرض الأول: «هناك علاقة عكسية بين العمر واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت الدراسة خطأ الفرض، حيث اتضح أن فئة كبار السن هم أكثر إيماناً بثقافة سياسية ديمقراطية، حيث بلغت النسبة لديهم ٦٤,٣٢ في المئة، في مقابل نسبة

بلغت ٦٢,٦٦ في المئة لدى صغار السن، مع التشديد على أن كبار السن في العينة محل الدراسة تتراوح أعمار الغالبية منهم بين ٢٥ و٤٥ سنة، وهي سنّ الشباب والنضج السياسي الحقيقي، كما إنّهم يعتبرون من الجيل الذي واكب مرحلة الوحدة والديمقراطية، وبالتالي يدخلون ضمن جيل الشباب الذي يتعلق عليهم أمل اليمن في مستقبل ديمقراطي أفضل.

في ما يتعلق بالفرض الثاني: «هناك علاقة إيجابية بين مستوى تعليم أفراد القبائل واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت النتائج صحة الفرض بأن الأعلى مستوى تعليماً هم الأكثر ميلاً لتبني ثقافة سياسية ديمقراطية، بالرغم من تقارب المستوى بينهم وبين عينة المستوى الأدنى تعليماً، فقد بلغت نسبة الذين يتبنون ثقافة سياسية ديمقراطية ٦٣,٧٢ في المئة، في مقابل ٦١,٢٨ في المئة للأقل تعليماً، وقد ساعدهم على ذلك مستواهم التعليمي المرتفع للإطلاع على المعلومات وتعدد مصادرها واعتمادهم أكثر على المنهج العلمي في تفسير الأمور السياسية والعامة، إلا أن الثقافة السياسية لدى المجتمع اليمني تعتبر بشكل عام مرتفعة نظراً إلى التجمعات اليومية الدائمة في شبه برلمانات صغيرة الحجم في «جلسات القات» تلك التي يتم فيها عرض الآراء السياسية بقدر من الحرية، ما أسهم في خلق ثقافة سياسية ديمقراطية ضيقت الهوة بين المتعلمين وغير المتعلمين، غير أن تلك الثقافة الديمقراطية هي ثقافة نظرية تفتقد إلى تأطيرها وتفعيل سلوكها المنظم والمنضوي في مؤسسات سياسية حديثة ممثلة في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الحديث.

في ما يتعلق بالفرض الثالث: «هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح على ثقافات مختلفة واعتناق ثقافة سياسية أكثر ديمقراطية».

أثبتت تلك الفرضية خطأها على الأقل بالنسبة إلى منطقة حضرموت الساحلية، فبالرغم من الانفتاح الثقافي الدائم عبر الهجرات أو وجود المستعمر البريطاني قرابة قرن ونصف القرن في اليمن، ووصول المجتمع الحضرمي إلى درجة من التحضر المدني بعيداً عن تأثيرات القبيلة، فإن تلك النتيجة تعود في مجملها بالنسبة إلى حضرموت إلى قلة الاهتمام بالسياسة فكراً وممارسة، وتوجه أبناء تلك المنطقة نحو التجارة على مدى التاريخ. كما أسهم انغماسهم في التثقيف الديني في جنوب شرق آسيا والجزيرة العربية ووسط أفريقيا في إبعادهم عن هموم السياسة، إضافة إلى الخوف من المجاهرة بمواقفهم السياسية تجنباً لإلصاق تهمة الانفصال (الجاهزة) بهم، نظراً لأن أهم رموزهم الذين شاركوا في صنع الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠ هم أنفسهم الذين أعلنوا الانفصال في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٤.

وفي الوقت الذي أكدت الدراسة أن قبائل الجبال الأكثر انعزالاً مثل (حاشد وبكيل) هم أكثر قناعة بقيم الثقافة السياسية الديمقراطية، فإن هذه القبائل تشكل حالة خاصة في مستوى ثقافتها السياسية كونها أحد الروافع الأساسية لحماية الأنظمة المتوالية في اليمن، وتمثل التعبئة السياسية بالنسبة إليهم نظراً إلى قربهم من السلطة أحد أهم مصادر ثقافتهم السياسية. ولا يغفل أن المتغيرات المجتمعية التي أحدثت نوعاً من الطفرة في السنوات الأخيرة والمتعلّقة بانتشار التعليم ومتغير الديمقراطية والتطور الإعلامي المرئي المخترق للحدود وثورة المعلومات قد أسهمت في خلق حالة عامة لديهم ولدى كلّ أبناء اليمن لاستيعاب مفاهيم وقيم حديثة أسهمت في تغيير ملموس في ثقافتهم السياسية، وفي تحولهم نحو الإيمان بقيم تتناقض مع قيم المؤسسة القبلية المهيمنة على مناطقهم.

في ما يتعلق بالفرض الرابع: «هناك علاقة إيجابية بين المشاركة السياسية لأفراد القبائل واعتناقهم لثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت النتائج صحة هذه الفرضية، وبخاصة بالنسبة إلى قبائل عمران، حيث يتضح أنها أكثر فاعلية ومشاركة سياسية في الانتخابات وامتلاكاً للبطاقات الانتخابية، وأكثر اهتماماً بالقضايا السياسية والتعبير عن آرائها، وذلك بنسبة ٦٠,٧٨ في المئة، في مقابل نسبة لدى عينة حضرموت بلغت ٥١,٣٥ في المئة، كما حظيت عينة عمران في النتيجة النهائية بمستوى ثقافة سياسية ديمقراطية بلغت نسبته ٦٦,٦٠ في المئة فيما حازت حضرموت على نسبة أقل بلغت ٥٩,٩١ في المئة. وبالرغم من إيجابية المشاركة السياسية التي تبدو عليها عينة الدراسة، فإن الثقافة السياسية اليمنية تسمى بـ «الثقافة المطموحة»، حيث الآمال تتجاوز الواقع، فالشعب مشارك في العملية الديمقراطية لكنه في الممارسة يتصرف بطريقة رعوية محدودة.

في ما يتعلق بالفرض الخامس: «هناك علاقة سلبية بين التمسك بالهوية القبلية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت نتائج الدراسة خطأ تلك الفرضية، حيث وجد ازدواجية واضحة في الانتماء وخصوصاً لدى عينة عمران، فالعينة ترتفع لديها درجة الإيمان بالانتماء إلى الهوية القبلية تصل إلى نسبة ٥٤,٠ في المئة، وفي الوقت نفسه ترتفع لديها درجة الانتماء والشعور والاعتزاز بالهوية اليمنية، وتبلغ ٦١,٧٦ في المئة، في حين تنخفض لدى عينة حضرموت درجة الانتماء إلى الهوية القبلية لتصل إلى ٤٤,٠ في المئة، وفي الوقت نفسه تنخفض لديها درجة الانتماء إلى الهوية اليمنية، حيث تبلغ ٥٥,٩٢ في المئة.

وإذا كانت هذه النسب تدعو إلى الارتياح لتراجع وتفكك الانتماءات القبلية وضعفها لدى عينتي الدراسة، إلا أنّها تدق ناقوس الخطر نظراً إلى الدرجات المنخفضة التي ظهر عليها مستوى الانتماء والشعور بالهوية الوطنية اليمنية، وهو ما يتطلب معالجة جادة وتدخل من قبل الدولة لإنهاء سياسة التمييز وخلق انتماءات وروابط قوية مع مواطنيها وتعزيز الشعور والانتماء الوطني من خلال تقديم الدعم اللازم لكافة المشاريع التنموية ذات الصبغة الوطنية التي تربط أوصال الجسد اليمني الواحد برابطة المواطنة المتساوية، وفق منظومة الحقوق والواجبات، وتهيئة الأجواء للمشاركة السياسية، وتعزيز قيم وتوجهات الثقافة السياسية الديمقراطية بين المواطنين.

في ما يتعلق بالفرض السادس: «هناك علاقة إيجابية بين زيادة عدد الأحزاب السياسية واعتناق ثقافة سياسية ديمقراطية».

أثبتت النتائج خطأ هذا الفرض، حيث أفصحت النتائج عن ضعف إقبال مجتمع البحث وعدم ثقته في مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الأحزاب السياسية بالرغم من كثافتها والتي قاربت ٤٥ حزباً وتنظيماً سياسياً منها ٢٠ حزباً حصل على شهادات من لجنة الأحزاب منذ تحقيق الوحدة وإقرار الديمقراطية. وقد جاء ترتيب الأحزاب والتنظيمات السياسية ودرجة الاهتمام بها والتفاعل معها في أكثر من سؤال في مؤخرة اهتمامات المواطنين، بل إنهم فضلوا العمل من خلال مؤسسات تقليدية مثل القبيلة والعشيرة لما تقدّمه لهم من حماية وترابط، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل: أبرزها العامل النفسي القابع في الثقافة السياسية للمجتمع اليمني منذ عهود الشمولية والمستند إلى ثقافة من «تحزب خان» في المناطق الشمالية، وثقافة الانتقام والتصفيات الدموية الحزبية في المناطق الجنوبية. ولم تستطع الأحزاب والتنظيمات السياسية منذ إقرار الديمقراطية قرابة عقد ونيف تقريباً أن تمحو تلك الصورة من ثقافة المجتمع، بل كرست الأحزاب القائمة من الصورة المرسومة لها من خلال:

ـ ضعف أداء الأحزاب ونشاطها في أوساط المواطنين.

ـ شخصنة العمل الحزبي في تلك الأحزاب وافتقادها إلى البرامج.

ـ غياب الرؤية والطموح الفعلي للمنافسة الديمقراطية السلمية لتداول السلطة، واكتفائها بشرف المشاركة، واستسلامها للمساحة التي وضعتها أحزاب السلطة لها.

ـ موسمية العمل الحزبي وبخاصة قرب موعد إجراء الانتخابات.

ـ عدم وجود مساحة في الخطاب السياسي للأحزاب اليمنية تدعو إلى التسامح والقبول بالرأي الآخر، وتمحور معظم خطاباتها حول الأنا ونفي الرأي الآخر.

ـ تشابه أو تطابق برامج أغلب الأحزاب.

ـ ضعف اختيار الأحزاب لمرشحيها للانتخابات وتفضيل الوجاهة على الكفاية.

ـ غياب الديمقراطية الداخلية وتداول المناصب داخل تلك الأحزاب.

ـ إصرار تلك الأحزاب على التمسك بالخطابات الحماسية الماضوية والسلفية التي لا تتناسب مع طبيعة المرحلة والمتغيرات الدولية والإقليمية المتلاحقة.

ـ ضعف التمويل الرسمي والشعبي للأحزاب.

ـ خوف الأحزاب وعدم مبادرتها إلى تغيير الواقع والقيم الاجتماعية المعيقة لمشاركة المرأة في العمل السياسي.

ـ وأخيراً غياب الرؤية الاستراتيجية لمعالجة قضايا التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تشكل همّاً وطنياً ملحاً لدى الكثير من الأحزاب.

توصيات

إن مسار التاريخ والأمم الحية يتوجه نحو انتشار وقبول الخيار الديمقراطي الذي يتوافق مع رغبات المواطنين وتطلعاتهم في الحرية والمساواة والمشاركة. ومن منطلق الحرص الوطني على ترسخ وازدهار التجربة الديمقراطية في اليمن ونجاحها، وفي إطار الاستنتاجات العلمية للدراسة واستخلاصاتها، فإن الأمر يتطلب قيام الدولة والمجتمع في إطار الشراكة ببعض المعالجات الضرورية لمشكلات المجتمع التي تنمي وتعزز من ثقافته السياسية الديمقراطية على النحو الآتي:

١ ـ ضرورة قيام مؤسسات الدولة الرسمية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني بوضع برامج هادفة إلى التنمية السياسية وإعادة التأهيل السياسي للمجتمع من أجل نشر وتعميق توجهات وقيم ثقافة سياسية ديمقراطية تدعو إلى التسامح والفاعلية والمشاركة من خلال المؤسسات الآتية:

ـ **مؤسسة التعليم**: ضرورة أن تعمل الدولة على أن تحتوي مناهج التعليم قيم الثقافة السياسية الديمقراطية، وبخاصة تلك المتعلّقة بالنشء والشباب، وأن تقوم الدولة بإلحاق كافة مؤسسات ومناهج التعليم الدينية والحزبية بمؤسسات التعليم الرسمية، وحسناً فعلت الدولة بدمج المعاهد العلمية التي سمح لها بالعمل في السابق لأغراض سياسية انتهت بزوال تلك الأسباب، وبخاصة أن تلك المعاهد بوعي أو من دونه تقوم بالتعبئة الدينية الخاطئة ونشر ثقافة التعصب ضدّ الرأي الآخر السياسي والمذهبي، ما يتيح إمكانية ارتدادها إلى صدر راعيها وصدور المجتمع.

ـ **أجهزة الإعلام**: يسهم الإعلام بدور جوهري في تلقين المواطنين أبجديات ثقافتهم السياسية، ما يستدعي الدولة أن توظف تلك الآلة الإعلامية الضخمة ليس في الإطار الحزبي الضيق، وإنما في إطار المصلحة الوطنية العليا، وأن تركز على وضع خطط لبرامج التوعية والتثقيف السياسي الديمقراطي، مع ضرورة نشر وتأصيل قيم الحرية والديمقراطية والتسامح السياسي والديني والحضاري، وقيم التداول السلمي للسلطة، على أن تراعي تلك البرامج الإعلامية كافة مستويات المجتمع وبخاصة ما يتعلق بالمستوى التعليمي والثقافي والعمر والنوع.

ـ **دور العبادة** (المسجد): لدور العبادة مكانة هامة في نفوس أبناء الشعب اليمني والشعوب العربية والإسلامية، فهي بيوت الله، وهي المنبر الذي انتشرت من خلاله الدعوة الإسلامية الأولى المبنية على التسامح والإخاء ونبذ التطرف والإرهاب الفكري والجسدي، في ربوع العالم، وهي المدرسة الأولى للتثقيف السياسي للمسلمين، وبالتالي على الدولة أن تضع بالاتفاق مع أهل الرأي والعلم خططاً وبرامج منهجية تفصل بين المنبر وفكر التطرف والحزبية، والعناصر غير المؤهلة من الدعاة، حتّى لا ينشأ جيل جديد يحض على التطرف ضدّ ثقافة المجتمع وضد الآخر الغربي، على أن تتضمن الخطط والبرامج إعادة تأهيل الدعاة الذين يتولون الخطب في المساجد، وضرورة وضع الدولة خططاً لحصر وتعمير المساجد ورفدها بالإمكانيات، وضبط الدعم غير الرسمي لها حتّى لا تتحول إلى أداة في إطار التنافس السياسي أو المذهبي أو الأفكار المضرة بمصالح المجتمع العليا.

ـ **مؤسسات المجتمع المدني**: من الضروري أن تسعى المؤسسات الرسمية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وفي إطار الشراكة بينهما، وعلى رأسها الأحزاب والنقابات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان إلى القيام معاً بنشر قيم التسامح والتعايش مع الآخر السياسي والمذهبي والغربي من خلال وضع خطط وبرامج منهجية تثقيفية وتعليمية، والعمل على تطبيقها للقضاء على فكر التطرف الذي يمارسه البعض بصفته من المسلمات، وبخاصة أن الديمقراطية خيار وطني لا غنى عنه ولا رجعة فيه، فهي ممارسة وتراكم فعلي قبل أن تكون ثقافة تحمل في طياتها قيم ومضامين الديمقراطية والتعددية.

٢ ـ ضرورة قيام الدولة بتبني وتعزيز قيم الانتماء والولاء الوطني وتغليبه على ما عداه من انتماءات ضيقة، سواء كانت قبلية أو مذهبية أو مناطقية أو حزبية واستبدال مفهوم القبيلة بمفهوم الدولة والأمة، وأن يكون من أولويات الدولة في المرحلة القادمة تعزيز فرضية المواطنة المتساوية من خلال إلغاء كافة مظاهر التمييز، وتنقية القوانين والأعراف التي تحض على التمييز.

٣ ـ من الأهمية بمكان قيام المجتمع بنخبه السياسية ومثقفيه ومواطنيه، بحسم «حالة الدولة واللا دولة» والتي تفرضها الازدواجية في التعامل مع مؤسسة القبيلة بقيمها التقليدية ومؤسسة الدولة بقيمها الحديثة، وذلك من خلال برنامج منهجي يقوم بوضع تصورات للمزج بين أفضل ما في الثقافة التقليدية وأفضل ما في قيم الحداثة التي تتوافق مع طبيعة مجتمعنا وقيمنا، لكي تتفرغ الدولة لمعالجة القضايا التنموية الملحة.

٤ ـ ضرورة تعزيز مبدأ الشفافية والصدق عند التعامل مع المواطنين أثناء معالجة قضاياهم وهمومهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيثُ إنَّ درجة الثقة التي منحها المواطنون للنظام السياسي، تتطلب منه أن يكون على نفس درجة الثقة في قدرة المواطنين على تحمل أعباء الإصلاحات الضرورية والمشاركة في إيجاد الحلول شريطة العمل على تحجيم منظومة الفساد المتفشية في مفاصل الدولة وذلك لصالح المجتمع.

٥ ـ ضرورة أن تؤطر الدولة علاقتها مع المشايخ ورموز المؤسسة القبلية وتعمل على فكّ الارتباط والتعامل معهم كقوى سياسية فوق المؤسسات المدنية وفوق القانون، حيث إن الدولة تستمد شرعيها وقوتها من خلال توازن علاقاتها بمواطنيها وثقتهم فيها، وليس بالاعتماد فقط على بعض الروافع التي في حال انكسار إحداها تتعرض الدولة لهزات عنيفة، وبالتالي تستطيع الدولة أن تفرض هيبتها من خلال:

أ ـ إعادة هيكلة العلاقة مع هذه القوى القبلية ما يسمح بتنظيم نفسها في إطار الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في إطار التنوع والتعدد واستناداً إلى مبدأ الانتخاب، مع ضرورة الالتزام باحترام القوانين المطبقة على كافة المواطنين من دون اعتبار للنفوذ والوجاهة.

ب ـ الارتباط المباشر للدولة بالمواطنين في مناطق القبائل الجبلية والصحراوية القاسية التضاريس ومد المشروعات التنموية، التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والأمنية إليهم، وربطهم بجهاز الدولة ومؤسساته بدلاً من تركهم فريسة للفقر والجهل والمرض والاستغلال.

٦ ـ ضرورة تعزيز قانون السلطة المحلية بالانتخابات الشاملة لكافة أعضائها بما فيهم المحافظون، وتوفير كافة الصلاحيات والموارد الذاتية اللازمة لها، لقيام السلطة المحلية بالاضطلاع بدورها في رسم استراتيجيات المواطنين المحلية وتقديم الخدمات إليهم مباشرة بعيداً عن المركزية شديدة التعقيد.

٧ ـ ضرورة احترام وتطبيق مبدأ المساواة وسيادة القانون على كافة أفراد المجتمع من دون تمييز للمكانة أو الثروة أو العصبية، وذلك وفقاً للقوانين التي أقرتها

السلطات التشريعية، بعيداً عن الأعراف والوجاهة، وعلى اعتبار أن الوطن ملك للجميع وليس لجماعة على حساب الجماعات الأخرى.

٨ ـ ضرورة تبني الدولة لمشروع وطني واقعي قائم على جدول زمني تعالج فيه قضايا الثأر بين القبائل، وأيضاً بين القوى السياسية المتنافسة في فترات التشطير، والعمل على إلغاء وشطب الخطاب التخويني من قاموس الإعلام الرسمي، كونها خطوة أولى نحو تحجيم مشكلات التعصب المختلفة الأبعاد، وبداية لمرحلة من التسامح والسلام الاجتماعي الضرورية للتفرغ والقيام بمهام ومتطلبات التنمية.

٩ ـ ضرورة تعزيز دور الشباب المتعلم والفاعل وإتاحة الفرصة له للمشاركة في الأنشطة السياسية، والتنافس الديمقراطي في الانتخابات المحلية والنيابية والجمعيات والمؤسسات والأنشطة الأهلية، للتعود على التداول السلمي للمناصب، واتباع سياسة إحلال وتغيير تدريجي للقيادات التاريخية السياسية والمشائخية بقيادات شابة متعلمة ومستنيرة لتجديد الدماء والفكر والطاقات لمواكبة التطورات العالمية، على أن تعتمد معايير المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص والكفاية معياراً وحيداً للاختيار مع مراعاة نسب للمرأة لتشجيعها على المشاركة.

١٠ ـ ضرورة وضع مشروع استراتيجي شامل للمستقبل ترسم خطوطه من خلال التنسيق والاتفاق بين القوى السياسية عامة والمثقفين والمهتمين بالهم الوطني في الساحة السياسية اليمنية، يعتمد على ثلاث نقاط رئيسة تتمحور حول الآتي:

أ ـ وضع تصور استراتيجي لبناء الذات والوحدة الوطنية من خلال تعزيز الانتماء الوطني واحتواء الولاءات الضيقة.

ب ـ وضع مشروع يعتمد التحول الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبناء يمن المستقبل.

ج ـ وضع تصور لمفهوم العمل السياسي والثوابت الوطنية ينطلق من رؤية ديمقراطية يحتكم فيها الجميع إلى شرعية صناديق الانتخابات والتداول السلمي للسلطة.

المراجـــــع

١ ـ العربيـة

كتـب

آلموند، غابرييل إيه. وجي. بنجهام باول (الابن). **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية.** ترجمة هشام عبد الله؛ مراجعة هشام نصار. عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

اليوت، توماس ستورنز. **ملاحظات نحو تعريف الثقافة.** ترجمة شكري محمد عياد؛ مراجعة عثمان نويه. القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، [١٩٦؟].

أباظة، فاروق عثمان. **الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢-١٩١٨.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

إبراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية.** ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

ـــــ. **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي.** [ط ٢]. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

إبراهيم، محمد عباس. **الثقافات الفرعية: دراسة أنثروبولوجية.** الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **المقدمة.** تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤.

ـــــ. **مقدمة ابن خلدون.** بيروت: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، [د. ت.].

أبو إصبع، بلقيس أحمد منصور. **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن، ١٩٧٨-١٩٩٠**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩.

أبو زيد، أحمد. **دراسات في الإنسان والمجتمع والثقافة**. القاهرة: المركز القومي للبحوث والدراسات الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٦.

أبو طالب، حسن. **الوحدة اليمنية: دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

أبو غانم، فضل علي أحمد. **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير**. ط ٢. صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٩٩١.

ـــــ. **القبيلة والدولة في اليمن**. القاهرة: دار المنار، ١٩٩٠.

أحمد، أحمد يوسف. **الدور المصري في اليمن، ١٩٦٢-١٩٦٧**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١.

ـــــ وممدوح حمزة (محرران). **العرب وأمريكا من الانبهار بالحلم إلى عقدة الكراهية: صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية**. القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٢.

الأنصاري، محمد جابر. **العرب والسياسة: أين الخلل؟: جذر العطل العميق**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٨.

بافقيه، محمد بن عمر الطيب. **تاريخ الشحر وأخبار القرن العاشر**. تحقيق عبد الله محمد الحبشي. صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٩.

باوزير، خالد سالم. **موانى ساحل حضرموت: دراسة إثنوأثرية**. حضرموت: مكتبة دار المعرفة، ١٩٩٦.

بدران، إبراهيم. **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**. تحرير وتقديم سعد الدين إبراهيم. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٩.

بدر الدين، إكرام وعبد الغفار رشاد. **الرأي العام المصري وقضايا الديمقراطية والهوية**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٥.

البردوني، عبد الله. **اليمن الجمهوري**. ط ٥. بيروت: دار الأندلس، ١٩٩٧.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة**. نيويورك: البرنامج، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢.

برهان، غليون. **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

برو، فيليب. **علم الاجتماع السياسي**. ترجمة محمد عرب صاصيلا. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

البكري، بشير. **حرب اليمن: القبيلة تنتصر على الوطن**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٥.

البكري، صلاح. **تاريخ حضرموت السياسي**. ط ٢. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٥٦.

بوطالب، محمد نجيب. **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤١)

بيومي، محمد أحمد. **علم اجتماع القيم**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر، ١٩٨١.

تأمينيان، لوسين (محرر). **اليمن كما يراه الآخر: الذات والآخر، غياب الحوار**. ترجمة عبد الكريم العوج. صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧.

التقرير الاستراتيجي ـ اليمن ٢٠٠٠. صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠١.

التقرير الاستراتيجي ـ اليمن ٢٠٠١. صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، ٢٠٠٢.

تقرير الثقافة العربية. [القاهرة]: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية، [د. ت.].

التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠. نيويورك: منظمة مراقبة حقوق الإنسان، ٢٠٠٠.

ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ بمناسبة الذكرى الثلاثين لثورة سبتمبر. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٨.

الجابري، محمد عابد. **العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠. (نقد العقل العربي؛ ٣)

ـــــ. ـــــ. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

ـــــ. **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. ط ٦. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤.

ـــــ. **المسألة الثقافية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢٥. قضايا الفكر العربي؛ ١)

الجعيدي، عبد الله سعيد سليمان. **الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية في حضرموت ١٩١٨-١٩٤٥**. الشارقة: دار الثقافة العربية، ٢٠٠١.

جلاوزر، إدوارد. **اليمن في كتابات الرحالة الأجانب**. ترجمة أحمد قايد الصائدي. [د. م.]: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٩. (دراسات؛ العدد ٣)

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية. **تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨**. صنعاء: الوزارة، ١٩٩٨.

ـــــ. **تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠-٢٠٠١**. صنعاء: الوزارة، ٢٠٠١.

ـــــ. **كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٠**. صنعاء: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠١.

حسن، سمير إبراهيم. **دور الثقافة العربية في الحفاظ على الهوية**. [تونس]: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)، ٢٠٠٤.

حيدر، قادري أحمد. **ثورة ٢٦ سبتمبر: المؤتمرات السياسية للمعارضة الأولى من ١٩٦٢-١٩٦٧م**. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠١.

الجمعية الكويتية لتقدّم الطفولة العربية. **الأطفال والتعصب والتربية: احتمالات الانهيار الداخلي للثقافة العربية: الكتاب السنوي السادس**. الكويت: الجمعية، ١٩٩٨-١٩٩٩.

حجازي، محمد عزت [وآخرون]. **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.

الحسيني، السيد [وآخرون]. **دراسات في التنمية الاجتماعية**. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣.

حمودي، عبد الله. **الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة**. ترجمة عبد المجيد جحفة. الدار البيضاء: دار توبقال، ٢٠٠٠.

حميد، محمد أبو بكر. **حضرموت.. فصول في التاريخ والثقافة والثروة**. القاهرة: جمعية أصدقاء علي أحمد باكثير، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩-٢٠٠٠.

الخضر، سالم عمر وعبده عبد الله بن بدر. **المكلا عروس البحر الحضرمية: دراسة جيوبوليتيكية**. صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ١٩٩٥.

الخولي، سناء. **التغير الاجتماعي والتحديث**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

خوئي، عباس زرياب. **دراسة تحليلية «في السيرة النبوية»**. على موقع إسلامك فقه:
<http://www.islamicfeqh.com/books/SIREH/Hp-sireh-a0htm>.

دالتون، رسل جيه. **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**. ترجمة وتحرير أحمد يعقوب المجدوبة؛ شارك في الترجمة محفوظ الجبوري. عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

دايموند، لاري. **الثورة الديمقراطية**. ترجمة سمية فلوعبود. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥.

ـــــ. **مصادر الديمقراطية: ثقافة المجموع أم دور النخبة**. ترجمة سمية فلوعبود. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٤.

دريش، بول. **القبيلة والديمقراطية في اليمن**. ترجمة علوي السقاف. صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية؛ الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

الذبحاني، عبد الله سعيد. **مأسسة السلطة السياسية**. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٩٦.

ربيع، حامد. **نظرية القيم السياسية**. القاهرة: نهضة الشرق للطباعة والتوزيع، ١٩٧٤.

رضا، محمد جواد. **صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات**. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

رشاد، عبد الغفار. **التقليدية والحداثة في التجربة اليابانية**. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٤.

ـــــ. **الثقافة السياسية بين الثابت والمتغير**. الخرطوم: مطبعة خطاب الحديثة، ١٩٩١.

الريس، رياض نجيب. **رياح الجنوب: اليمن ودوره في الجزيرة العربية (١٩٩٠-١٩٩٧)**. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨.

الساعاتي، سامية حسن. **الثقافة والشخصية: بحث في علم الاجتماع الثقافي**. ط ٢. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٣.

سالم، السيد مصطفى. **تكوين اليمن الحديث: اليمن والإمام يحيى، ١٩٠٤-١٩٤٨**. ط ٣. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٤.

ـــــ. **الفتح العثماني الأول لليمن، ١٥٣٨-١٦٣٥**. ط ٣. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨.

سعد، إسماعيل علي. **المجتمع والسياسية في النظريات والمذاهب والنظم**. ط ٣. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

السقاف، فارس (محرر). **القبيلة والدولة في اليمن**. صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢.

سلامة، غسان. **المجتمع والدولة في المشرق العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)

سلطان، عادل. **مقدمة في الإحصاء**. القاهرة: مطابع الولاء الحديثة، ٢٠٠٢.

السميري، نشوان محمد. **التعددية السياسية في اليمن ـ أسس التجربة وحدود الممارسة**. صنعاء: مكتبة الجيل الجديد؛ المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠١.

السويدي، جمال سند. **حرب اليمن ١٩٩٤: الأسباب والنتائج**. ط ٤. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨.

السويدي، محمد أمين البغدادي. **سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب**. بيروت: دار الإحياء، [د. ت.].

سيد أحمد، غريب [وآخرون]. **المجتمع والثقافة والشخصية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٣.

السيد، مصطفى كامل. **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**. القاهرة: بروفيشنال للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

شرابي، هشام. **النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي**. نقله إلى العربية محمود شريح. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

الشرجبي، قائد نعمان. **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**. بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

الشريف، عبده محمود (محرر). **التحولات السياسية في اليمن: بحوث ودراسات غربية ١٩٩٠-١٩٩٤**. ترجمة محمود الصلاحي [وآخرون]. صنعاء: المعهد الأمريكي للدراسات اليمنية، ١٩٩٥.

شلبي، محمد. **المنهجية في التحليل السياسي**. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

الشميري، سمير عبد الرحمن. **العصبية وتجلياتها في المجتمع اليمني المعاصر (دراسة تحليلية)**. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٨. (أوراق يمانية؛ العدد ٢)

الشهاري، محمد علي. **حول الوحدة اليمنية والانتهازية اليسارية والحزب الاشتراكي اليمني**. [ط ٢]. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨١.

الصائدي، أحمد قايد. **حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (١٣٢٢-١٣٦٧ هـ-١٩٠٤-١٩٤٨ م)**. بيروت: دار الآداب، ١٩٨٣.

الصبيحي، أحمد شكر. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٧)

الصرّاف، علي. **اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة**. بيروت: رياض الريس، ١٩٩٢.

الصوفي، فيصل وأحمد عبد الرقيب (محرران). **قضايا انتخابية معاصرة**. صنعاء: ملتقى المجتمع المدني، ٢٠٠٢.

الظاهري، محمد محسن. **الدور السياسي للقبيلة في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٠**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

العلفي، علي محمد. **نصوص يمانية**. بغداد: مطبعة بغداد للنشر والتوزيع، ١٩٨٧.

عبد الحميد، مريم أحمد مصطفى. **دراسة في التحليل السوسيولوجي لتاريخ مصر الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٩٠.

عبد الفتاح، إسماعيل. **القيم السياسية في الإسلام**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

عبد اللطيف، عبد الشافي محمد. **دراسات في السيرة النبوية**. القاهرة: المعهد العالي للدراسات الإسلامية، ٢٠٠٢.

العبدلي، سمير. **الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي**. تقديم عبد العزيز المقالح. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.

العطار، محمد سعيد. **التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن: أبعاد الثورة اليمنية**. الجزائر: المطبوعات الوطنية؛ بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٥. (سلسلة العالم الثالث)

العسل، إبراهيم. **الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الاجتماع**. بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٩٧.

علي، جواد. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٠.

العليمي، رشاد محمد. **التقليدية والحداثة في النظام القانوني اليمني: دراسة مقارنة**. القاهرة: دار الشروق، [١٩٨٩].

عمر، معن خليل. **مناهج البحث في علم الاجتماع**. [ط ٢]. عمان: دار الشروق، ١٩٩٦.

العمري، حسين عبد الله. **صفة بلاد اليمن عبر العصور**. بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٩٩٠.

غانم، السيد عبد المطلب. **دراسة في التنمية السياسية**. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨١.

الفالح، متروك. **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

الفرح، محمد حسين. **الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م**. صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨.

فيذرستون، مايك (معد). **ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة**. ترجمة عبد الوهاب علوب. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٠.

قباني، عبد العزيز. **العصبية بنية المجتمع العربي: عبثاً تبحث المرأة العربية عن حريتها في مجتمع غير حر بقيمه**. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٩٧.

القرآن الكريم. ط ٥. دمشق: [د. ن.]، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢-١٩٨٣ م.

الكاف، سقاف علي. **حضرموت عبر أربعة عشر قرناً**. بيروت: مكتبة أسامة، ١٩٩٠.

كوستنر، جوزيف. **العربية السعودية من القبلية إلى الملكية: ١٩١٦-١٩٣٦**. ترجمة شاكر إبراهيم سعيد. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

لبيب، الطاهر [وآخرون]. **الثقافة والمثقف في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢. (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ١٠)

لقمان، حمزة علي. **تاريخ القبائل اليمنية**. صنعاء: دار الكلمة، ١٩٨٥.

مانع، إلهام محمد. **الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن ٤٨-١٩٩٣**. صنعاء: الثوابت؛ الآفاق للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

محجوب، محمد عبده. **مقدمة في الأنثروبولوجيا: المجالات النظرية والتطبيقية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

محسن، عبد الرحيم. **القبيلة والدولة في اليمن**. تحرير فارس السقاف. صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢.

محمد، محمد علي. **أصول الاجتماع السياسي: السياسة والمجتمع في العالم الثالث**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

مدبولي، جلال. **الإجماع الثقافي**. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٩.

مصطفى، نصر طه. **محاولة لفهم الأزمة اليمنية**. صنعاء: دار المجد للطباعة والنشر، ١٩٩٤. (كتاب الصحوة؛ رقم ١)

المقحفي، إبراهيم أحمد. **معجم البلدان والقبائل اليمنية**. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢. ٢ ج.

المنوفي، كمال. **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٠.

ــــــ. **الثقافة السياسية المتغيرة**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٧.

موسوعة الشباب السياسية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٠.

الموسوعة العربية العالمية. [الرياض]: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

مولينا، دانيالنان وهـ. فون فيسمان. **حضرموت: إزاحة النقاب عن بعض غموضها**. ترجمة محمد سعيد القدال. عدن: دار جامعة للطباعة والنشر، ١٩٩٨.

ناؤومكين، فيتالي. **الجبهة القومية من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية**. ترجمة سليم توما. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤.

نظرية الثقافة. ترجمة علي سيد الصاوي؛ مراجعة وتقديم الفاروق زكي يونس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٧. (عالم المعرفة؛ ٢٢٣)

نعنع، حميدة. **الصبح الدامي في عدن**. القاهرة: دار المستقبل العربي، [د. ت.].

النعيم، عبد الله (محرر). **الأبعاد الثقافية لحقوق الإنسان في الوطن العربي**. ط ٢. عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

ــــــ. ــــــ. [القاهرة]: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

النقيب، خلدون حسن. **القبلية والديمقراطية: حالة الكويت**. بيروت: دار الساقي، ١٩٩٦.

ــــــ [وآخرون]. **المثقف العربي رهن التحولات والمستقبل**. الشارقة: منشورات دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٦.

نوير، عبد السلام. **المعلمون والسياسة في مصر**. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١.

هانتنغتون، صاموئيل. **الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**. ترجمة عبد الوهاب علوب؛ مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

ـــــ. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سمية فلوعبود. [بيروت]؛ لندن: دار الساقي، ١٩٩٣.

الوزير، عبد الإله بن علي. **تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر الهجري، السابع عشر الميلادي، ١٠٤٥-١٠٩٠هـ، ١٦٣٥-١٦٨٠م المسمى تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى**. تحقيق محمد عبد الرحيم جازم. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٨٥.

وصفي، عاطف. **الأنثربولوجيا الثقافية: مع دراسة ميدانية**. بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧١.

اليماني، محمد بن أحمد الحجري. **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**. تحقيق إسماعيل بن علي الأكوع. صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٤.

دوريـــات

١٧ يوليو (صنعاء): ٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

إمام، إمام عبد الفتاح. «مسيرة الديمقراطية.. رؤية فلسفية.» **عالم الفكر**: السنة ٢٢، العدد ٢، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

الثوري: ٧ أيار/ مايو ١٩٩٨.

جيراسيموف، أوليج. «القبيلة في اليمن.» ترجمة محمد سعيد عبده. **قضايا العصر**: نيسان/ أبريل ١٩٨٩.

الحياة: ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٢.

دليلة، عارف. «ديمقراطية نخبوية أم ديمقراطية شعبية؟ (نقاش مع الأستاذ عادل حسين في الديمقراطية والنخبة ودورها التاريخي).» **المستقبل العربي**: السنة ٧، العدد ٧٠، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٤.

رومان، هويدا عدلي. «حول مفهوم التسامح السياسي.» **الديمقراطية** (القاهرة): العدد ٢، ربيع ٢٠٠١.

الرياض: ٣٠/٦/ ٢٠٠١.

صافي، لؤي. «الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النموذجي.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧٨، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣.

الصلاحي، فؤاد. «المجتمع المدني الحديث في اليمن.» **سلسلة أوراق يمنية** (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق): العدد ٩، آذار/ مارس ٢٠٠٠.

عبد المجيد، وحيد. «التطور السياسي في مصر.» **الديمقراطية (القاهرة)**: العدد ٢، ربيع ٢٠٠١.

عبد الوهاب، عزمي. «سفاح برتبة رئيس وزراء، قراءة في مذكرات شارون.» **العربي** (القاهرة): ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢.

عالم الفكر (الكويت): العدد ٣٠، كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ٢٠٠٢.

العربي: ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢.

غليون، برهان. «نهاية عصر الدولة الوطنية.» **أبعاد**: العدد ٣، أيار/ مايو ١٩٩٥.

كارابيكو، شيلا. «اليمن بين المجتمع المدني والحرب الأهلية.» ترجمة مازن النجار. **قراءات سياسية** (مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا): العدد ٤، خريف ١٩٩٤.

لبيض، سالم. «من أجل مقاربة سوسيولوجية لظاهرة القبيلة في المغرب العربي.» **شؤون اجتماعية**: السنة ١٨، العدد ٧٠، صيف ٢٠٠١.

ـــــ. **المستقبل العربي**: السنة ٢٣، العدد ٢٦١، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠.

«المجتمع المدني ومضارب القبيلة.» **البيان** (أبو ظبي): ٣١/ ١/ ٢٠٠١، متوفرة على الموقع: www.albayannewspaper.com.

مجلة النيل (القاهرة): العدد ٦، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

«نشوب حرب بين جهم والجدعان.» **الوحدوي** (التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، صنعاء): ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

«وثائق الكونفرنس الحزبي العام المنعقد في عدن.» **اليوم السابع** (باريس): ١٣ تموز/ يوليو ١٩٨٧.

ندوات، مؤتمرات

الاختطافات في اليمن... المشكلة... الآثار... الحلول. صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ٢٠٠٢.

إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية (مواطن)، ١٩٩٧.

الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير: أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، القاهرة ٤-٧ ديسمبر ١٩٩٣. تحرير كمال المنوفي وحسنين توفيق إبراهيم. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة)، ١٩٩٤.

ثورة ١٩٤٨م الميلاد والمسيرة والمؤثرات. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني؛ بيروت: دار العودة، ١٩٨٢.

الديمقراطية والأحزاب في اليمن: الواقع، الآفاق المستقبلية. أدار الندوة فارس السقاف. صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨.

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٢.

«مؤتمر الثقافة،» منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، مكسيكو، ٦ تموز/يوليو ـ ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨.

«ندوة المجتمع المدني في اليمن: تقييم واستشراف.» إعداد المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، صنعاء، ١٨-١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وحدة اليمن: الأزمة والحل، وأوراق مؤتمر لندن ٢٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٥. لندن: جامعة لندن، معهد الدراسات الشرقية الأفريقية، ١٩٩٥.

ورشة العمل التي أعدها التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠، والمنعقدة في الجهاز المركزي للتخطيط، صنعاء، ١١/٢/٢٠٠٠.

رسائل، أطروحات

أبو ضيف، سيد. «السياسية الثقافية لطلاب الجامعة (دراسة ميدانية).» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية التجارة ـ قسم العلوم السياسية، ١٩٩٣).

الذبحاني، ناصر قائد سيف. «تداخل المرجعيات وأثره في فاعلية الشخصية في المجتمع اليمني.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد ـ قسم الاجتماع، ١٩٩٩).

ردمان، عبد الجبار. «التحديات السياسية في البلدان النامية: دراسة حالة للمجتمع اليمني ٧٣-١٩٩٣م.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ٢٠٠٠).

ــــــ. «التنمية وقضية الديمقراطية في المجتمعات النامية.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٩٨).

السيد أحمد، السيد شحاته. «دور الثقافة السياسية في موقف الشباب نحو العمل السياسي.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٩٣).

الشرجبي، عادل مجاهد. «التحضر والبنية القبلية في اليمن.» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٩١).

المقرمي، عبد الملك. «بناء القوة في المدينة اليمنية.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الآداب ـ قسم الاجتماع، ١٩٨٦).

الميسري، عبد الحكيم. «مشروعية الدليل الجنائي في القانون اليمني.» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات العربية ـ قسم القانون، القاهرة، ٢٠٠١).

نوير، عبد السلام. «الثقافة السياسية للمعلم في مصر (دراسة ميدانية).» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٨).

دراسات

عبد العاطي، محمد. «عبد الله الأحمر.. الشيخ والجبل.» إسلام أون لاين.نت (islamonline.net): ٥/ ٥/ ٢٠٠٠.

ـــــ. «القبيلة والسلاح يهددان انتخابات اليمن المحلية.» إسلام أون لاين.نت: ٩/ ٢/ ٢٠٠١.

ـــــ. «قبيلة يمنية تعوق ترسيم الحدود السعودية.» إسلام أون لاين.نت: ٢٩/ ٨/ ٢٠٠٠.

«اليمن تشيع ١٨ عسكرياً،» <http://www.google.archivednews.com>, 21/12/2001.

٢ ـ الأجنبية

Books

Almond, Gabriel A. and G. Bingham Powell (Jr.). *Comparative Politics: System, Process, and Policy*. Boston, MA: Little, Brown, 1987. (Little, Brown Series in Comparative Politics)

_____ and Sidney Verba. *The Civic Culture; Political Attitudes and Democracy in Five Nations: An Analytic Study*. [Boston, MA]: Little, Brown, [1965]. (Little, Brown Series in Comparative Politics)

Beer, Samuel H. [et al.]. *Patterns of Government; the Major Political Systems of Europe*. Under the Editorship of Samuel H. Beer and Adam B. Ulam. New York: Routledge, 1970.

Binder, Leonard. *Crises and Sequences in Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1971. (Studies in Political Development; 7)

Dahl, Robert A. *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CT: Yale University Press, 1971.

Dawson, Richard E. and Kenneth Prewitt. *Political Socialization: An Analytic Study*. Boston, MA: Little, Brown, 1969. (Little, Brown Series in Comparative Politics)

Dodd, C. H. *Political Development*. London: Macmillan, 1972. (Studies in Comparative Politics)

Fried, Morton H. *The Notion of Tribe*. Menlo Park, CA: Cummings Pub. Co., [1975]. (Cummings Modular Program in Anthropology)

Gould, Julius and William L. Kolb (eds.). *A Dictionary of the Social Sciences*. [New York]: Free Press of Glencoe, [1964].

International Encyclopedia of the Social Sciences. New York: Crowell, Collier and MacMillan, 1968.

Lehman, Edward W. *Political Society: A Macrosociology of Politics*. New York: Columbia University Press, 1977.

McLean, Iain (ed.). *The Concise Oxford Dictionary of Politics*. Oxford; New York: Oxford University Press, 1996. (Oxford Paperback Reference)

Parsons, Talcott. *Essays in Sociological Theory, Pure and Applied*. Glencoe, IL: Free Press, 1949.

Pye, Lucian W. and Sidney Verba. *Political Culture and Political Development*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1965. (Studies in Political Development)

Roskin, Michael G. [et al.]. *Political Science: An Introduction*. 3rd ed. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1988.

Runciman, W. G. *Social Science and Political Theory*. 2nd ed. London: Cambridge University Press, 1969.

Schumpeter, Joseph A. *Capitalism, Socialism, and Democracy*. 2nd ed. New York; London: Harper and Brothers, [1947].

Tylor, E. B. *Primitive Culture: Researches into the Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art, and Custom*. 5th ed. London: John Murray, 1913.

Periodicals

Radcliffe-Brown, A. R. «White's View of a Science of Culture.» *American Anthropologist*: New Series, vol. 51, no. 3, July-September 1949.

Roy, Mercedes. «Interest Group in Comparative Analysis.» *Journal of Politics*: vol. 23, 1961.

Sullivan, John L. [et al.]. «An Alternative Conceptualization of Political Tolerance: Illusory Increases, 1950's-1970's.» *American Political Science Review*: vol. 73, 1979.

Websites

<http://www.islamonline.net>. 11/4/2001.

<http://www.imamsadeq.org/book/sib6/sayyed>. 28/5/2002.

<http://www.alwatan.com/graphics>.

<http://www.nic.gov.ye.net>. 22/5/2002.

<http://www.albayannewspaper.com>. 9/3/2001.

<http://www.hrw.org/arabic/1999> <http://www.hrw.org/arabic/1999>.

<http://www.middle-eastonlin.com/ArabicNews/Yemen>. 4-6-2001.

فهـــــرس

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -



ISBN 978-9953-82-126-9

هذا الكتاب

«. . . تمثل الثقافة السياسية في العصر الراهن أحد أهم المداخل في علم الاجتماع السياسي وبخاصة لدى باحثي العلوم السياسية لدراسة ثقافة الشعوب سواء المتقدمة أو النامية، وذلك بهدف التعرف والتعمق في درجة الوعي والتقدّم الذي تتمتع به أو لوضع الحلول الكفيلة بتطوير وتنمية تلك الثقافة نحو منحى أكثر ديمقراطية وحداثة. إن دراسة مكونات الثقافة السياسية لدى هذه الشعوب وطبيعة عمل وآليات النظام السياسي لديها من خلال مدخلات ومخرجات العملية السياسية تهدف إلى الإطلاع على مستوى تقدّم تلك الثقافة السياسية التي وصلت إليها هذه الشعوب وإلى قياس مستوى الوعي الديمقراطي الذي تتمتع به سلوكاً وممارسة.

لذا حاولت الدراسة التعمق في الثقافة السياسية للمجتمع اليمني، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بالثقافة القبلية ولا سيّما في الجانب الديمقراطي منها، حيث إن الديمقراطية هي نهج حديث نسبياً يمرّ به المجتمع اليمني منذ تحقيق الوحدة في أيار/ مايو ١٩٩٠، مع الأخذ في الاعتبار أن المجتمع اليمني في معظم تكويناته يتشكل من عدد من القبائل القوية التي تطبع الكثير من ثقافتها وتأثيراتها وسلوكياتها وملامحها وعاداتها وتقاليدها على توجهات ومخرجات الثقافة السياسية للمجتمع اليمني وعلى طبيعة التزاماتها نحو السلطة والنظام السياسي وبالتالي، فإن الثقافة السياسية في هذا الجانب تمثل سيكولوجيا الأمة في ما يتعلق بالشأن السياسي . . .»

الدكتور سمير العبدلي

- دكتوراه في العلوم السياسيّة. القاهرة، ٢٠٠٣.
- باحث في الدائرة السياسيّة في مركز الدراسات والبحوث اليمني.
- صدر له عام ١٩٩٨ كتاب: **الوحدة اليمنيّة والنظام الإقليمي العربي**.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور»، شارع ليون، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ (٩٦١١+)

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١+)

e-mail: info@caus.org.lb

Web site: http://www.caus.org.lb